

مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا

مجلة علمية دورية متخصصة محكمة

العدد الخامس عشر - السادس الثاني 2016 -

البحوث المحكمة لهذا العدد - باللغة العربية

أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)
د. عزة محمد حجازي ج حلوان - مصر
سياسات التحرير المالي في الدول العربية وانعكاساتها على القطاع المالي
د. حريري عبد الغني ج الشلف - الجزائر
قراءة في نموذج النمو القائم على التصدير في عينة من الاقتصاديات الآسيوية
د. عائشة بن عطا الله ج الأغواط - الجزائر
واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه
د. بلقلة براهيم ج الشلف - الجزائر
رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية الجزائري
أ. بلحيلالي محمد ج تلمسان - الجزائر أ. لحول كمال ج أنقرة - تركيا
اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 إلى 2015
د. سي محمد كمال م ج عين تموشنت - الجزائر
التسيير الإستراتيجي للتكلفة مدخل لاتخاذ القرار و تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي EIMS فرع ENIEM
د. براهيم براهيم ج الشلف - الجزائر
نماذج التنبؤ بالمبيعات دراسة حالة شركة ALGAL للألمنيوم
أ. قادري رياض ج تلمسان - الجزائر أ.د. بن بوزيان محمد ج تلمسان - الجزائر
مساهمة التطوير التنظيمي في تجسيد البرامج التغييرية بالمؤسسات الاقتصادية العمومية بالإسقاط على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز - مديرية الشلف شمال-
أ. معموري صورية ج الشلف - الجزائر أ.د. نوري منير ج الشلف - الجزائر
البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير
ط.د. فلاح كريمة ج الشلف - الجزائر د.مداح عرابي الحاج ج الشلف - الجزائر
دور المعارض التجارية المحلية والدولية في التطوير المستمر للإقتصاد الألماني
ط.د. بودوشن ياقوتة ج الشلف - الجزائر أ.د. راتول محمد ج الشلف - الجزائر

يصدرها مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

رقم الإيداع
1112-2005

ISSN
1112-6132

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا

مجلة علمية دورية متخصصة محكمة

تصدر عن مخبر البحث

العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

تأسست سنة 2004 بمبادرة من البروفيسور محمد راتول، و هي تسعى لتكون مجلة اقتصادية دولية نموذجية بفعل الحرص الدائم على تطويرها و بفعل مساهمات السادة الأساتذة و الباحثين، تهتم بنشر البحوث والمواضيع الاقتصادية التي تشغل الفكر الإقتصادي وتطوراتها، خاصة في الجزائر و بقية دول شمال إفريقيا، إضافة الى المواضيع التي تهتم بالإقتصاديات العربية والدولية، و هي مفتوحة لنشر بحوث الأساتذة والباحثين من داخل الجزائر ومن خارجها باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، كما تهتم بنشر المعطيات الإقتصادية عربيا و إقليميا ودوليا، و كل ما يساهم في الثقافة الإقتصادية.

رقم الإيداع: 1112-2005

ISSN : 1112-6132

البحوث المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها

جميع الحقوق محفوظة

يمنع نشر أي جزء من هذه المجلة دون الحصول على موافقة هيئة التحرير

المراسلة و الاشتراك

أ.د. محمد راتول مدير و رئيس تحرير مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا

مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. 02000 الجزائر

هاتف/فاكس: 027-72-23-81 (00213)

البريد الإلكتروني للمجلة: revuelabomena@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://www.univ-chlef.dz/renaf>

مدير المجلة ورئيس التحرير
مدير النشر ومساعد رئيس التحرير
هيئة التحرير:

أ.د/ راتول محمد
د/ فلاق محمد

أ.د/ البشير عبدالكريم
د/ مزريق عاشور
د/ قوريش نصيرة

أمانة التحرير:

د/ نورين بومدين
د/ فلاق محمد

هيئة التحكيم العلمي

أ.د/ شريط عابد. جامعة تيارت	أ.د/ أقاسم قادة . جامعة الجزائر
أ.د/ صالح صالح. جامعة سطيف	أ.د/ البشير عبدالكريم . جامعة الشلف
أ.د/ عبد المنعم محمد الطيب. المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية. السودان.	أ.د/ الهجهوج حسن. جامعة الملك فيصل
أ.د/ عدمان مزينق . المدرسة العليا للتجارة	أ.د/ ايد يوست . جامعة اوهايو أمريكا
أ.د/ فرج عبدالفتاح فرج. معهد البحوث الدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة. مصر	أ.د/ باشي أحمد. جامعة الجزائر
أ.د/ فرحي محمد . المدرسة العليا للتجارة	أ.د/ بلبوزيان محمد. جامعة تلمسان
أ.د/ فرحي محمد . جامعة الاغواط	أ.د/ بلعزوز بن علي. جامعة الشلف
أ.د/ قدي عبدالمجيد. جامعة الجزائر	أ.د/ بلمقدم مصطفى. جامعة تلمسان
أ.د/ قصاب سعديّة. جامعة الجزائر	أ.د/ بلوناس عبد الله. جامعة بومرداس
أ.د/ كساب علي. جامعة الجزائر	أ.د/ بن بلغيث مداني. جامعة ورقلة
أ.د/ لحسن حساسنة. جامعة اسرا ماليزيا	أ.د/ بن منصور عبد الله. جامعة تلمسان
أ.د/ محمود حسين الوادي جامعة الزرقاء. الأردن	أ.د/ بندي عبدالسلام جامعة تلمسان
أ.د/ معطي الله خير الدين. جامعة قلمة. الجزائر	أ.د/ بوجلال محمد. جامعة سطيف
أ.د/ منصور الشمالي. جامعة الكويت	أ.د/ بورحلة علال. جامعة س بلعباس
أ.د/ مها محمود طلعت مصطفى. كلية السادات للعلوم الادارية. مصر	أ.د/ بوصافي كمال. المدرسة العليا للتجارة
أ.د/ ناصر سليمان. جامعة غرداية	أ.د/ بومدين يوسف . جامعة الجزائر
أ.د/ نوري منير. جامعة الشلف	أ.د/ تومي صالح. جامعة الجزائر
	أ.د/ ثامر البكري. الجامعة التطبيقية. الأردن
	أ.د/ جيم تيموثي . جامعة ديرهام. إنجلترا
	أ.د/ حازم بدر الخطيب. جامعة الشرق الاوسط. الأردن
	أ.د/ حسن بلقاسم غصان. جامعة الملك

<p>أ.د/ هشام عطوش. جامعة مكناس. المغرب أ.د/ ياسر مدني. الاكاديمية العربية. مصر أ.د/ يحيى اليحياوي. جامعة محمد الخامس. المغرب أ.د/ يرقى حسين. جامعة المدينة أ.د/ يوسف أبو فارة. جامعة القدس المفتوحة أ.د/ يوسف رشيد. جامعة مستغانم د/ قاشي خالد. جامعة البليدة 2 د/ مقلاتي عاشور. جامعة ملايا ماليزيا د/ نقي عبد القادر. جامعة سرجي بونتوار فرنسا د/ يوسف ناصر. الجامعة العالمية ماليزيا</p>	<p>فيصل. السعودية. أ.د/ راتب جليل صويص. الجامعة الأردنية أ.د/ راتول محمد. جامعة الشلف أ.د/ رحيم حسين. جامعة ب. بوغريج أ.د/ رزيق كمال. جامعة البليدة أ.د/ رمضان الشراح. الكويت أ.د/ زايري بلقاسم. جامعة وهران أ.د/ زبيوي رايح. جامعة الجزائر أ.د/ زيدان محمد. جامعة الشلف أ.د/ ستيفن هيلس. جامعة اوهايو أمريكا أ.د/ سميدو جرسافيو. جامعة تور فرنسا أ.د/ كتوش عاشور. جامعة الشلف أ.د/ الهواري معراج. جامعة غرداية</p>
--	---

قواعد نشر البحوث في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا

- يطلب من السادة الباحثين الذين يرغبون في نشر مقالاتهم و بحثهم في المجلة اعطاء العناية للنقاط التالية:
- 1- أن يتناول البحث موضوعا من المواضيع الاقتصادية الوصفية أو التحليلية التي تشغل الفكر الاقتصادي وتطوراتها خاصة في الجزائر والشمال الإفريقي إضافة الى التطورات الاقتصادية العربية و الدولية.
 - 2- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الاقتصادية لكافة الأساتذة و الباحثين من الجزائر و من خارجها شريطة أن يتعهد الباحث بأن لا يكون البحث منشورا من قبل و أن لا يكون قدم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتحمل تبعات الإخلال بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي .
 - 3- أن لا يتجاوز البحث 25 صفحة عادية (A4) مكتوبة بالوارد و بخط (traditinal Arabic بحجم 14 بالنسبة للنص و بحجم 12 بالنسبة للأرقام في عرض النص) وبالأبعاد التالية بالسنتيمتر: علوي H:2.5، سفلي B:2.5، D: 3.5 ، يسار G:1.5، (النص الفرنسي يكون بخط T.NEW ROMAIN بحجم 12).
 - 4- أن ترسل البحوث عن طريق المايل: revuelabomena@yahoo.fr
 - 5- أن يقدم البحث وفق الأصول العلمية المتعارف عليها و يراعي في ذلك خاصة:
 - التقديم للبحث بتحديد أهدافه و منهجيته.
 - تنسيق مختلف عناصره.
 - التوثيق الكامل للمراجع و الجداول و الرسومات البيانية.
 - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج و التوصيات.
 - أن يشار الى الهوامش في نهاية البحث و ليس أسفل الصفحة (حجم 12 بالنسبة للعربية و حجم 10 بالنسبة لللاتينية)، كما ترقم الجداول و الرسومات بأرقام متتالية، كما يستحسن إدراجها في نهاية البحث و قبل المراجع عندما يكون عددها كبيرا، و أن يتم ترتيب بنود البحث على النحو التدرجي: **المحور، أولا، ثانيا، 1، 2، أ، ب، - - ****
 - 6- أن يكون نص المداخلة خاليا من أي خطأ لغوي أو مطبعي، و أن يكون قد تم امراره على المدقق اللغوي و النحوي الخاص بالوارد.
 - 7- يراعى عرض الصفحة بالنسبة للأشكال و الجداول و هو 11.5سم، كحد أقصى.
 - 8- تنشر المواضيع باللغة العربية أساسا، مع إرفاق ملخص باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، و عندما يكون الموضوع بالفرنسية أو الإنجليزية يرفق بملخص باللغة العربية (الملخص لا يتجاوز 150 كلمة) مع اظهار العنوان ضمن الملخص.
 - 9- تخضع البحوث للتحكيم العلمي من طرف باحثين من جامعات و مراكز بحث جزائرية و أجنبية.
 - 10- في حالة طلب تعديل في البحث على الباحث أن يعيد البحث المعدل في فترة لا تتجاوز 15 يوما.

- 11- على الباحث تحمّل تبعات عدم إحترام قواعد وأخلاقيات البحث العلمي .
- 12- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، و إعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة .
- 13- النتائج و التوصيات و الآراء التي يعبر عنها الباحثين لا تلزم سوى أصحابها .
- 14- تحتفظ المجلة بحقوقها في حذف او اعادة صياغة بعض الجمل لتتلاءم مع اسلوبها في النشر .
- 15- أي بحث لا يلتزم بالشروط و المواصفات المطلوبة لا يؤخذ بعين الاعتبار .
- 16- في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية ،والأعلى درجة في حالة إختلاف الدرجات العلمية .
- 17- على الباحث أن يعرف بنفسه و نشاطاته العلمية في أول ورقة من البحث، و يضمن ذلك بقية المعلومات وفق الجدول التالي:

			عنوان البحث
	النخصص:		الإسم و اللقب:
	الرتبة:		الشهادة:
	المؤسسة و الدولة:		الوظيفة:
	الهاتف المحمول:		الهاتف الثابت:
	العنوان الإلكتروني:		الفاكس:
			العنوان البريدي
			السيرة الذاتية المختصرة

فهرس المواضيع

قسم البحوث باللغة العربية

الصفحة	عنوان البحث	
1	أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية) د. عزه محمد حجازى ج حلوان - مصر	1
31	سياسات التحرير المالي في الدول العربية وانعكاساتها على القطاع المالي د. حريري عبد الغني ج الشلف - الجزائر	2
49	قراءة في نموذج النمو القائم على التصدير في عينة من الاقتصاديات الآسيوية أ. عائشة بن عطا الله ج الأغواط - الجزائر	3
67	واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه د. بلقطة براهيم ج الشلف - الجزائر	4
91	رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية الجزائرية أ. بلجيلالي محمد ج تلمسان - الجزائر أ. حول كمال ج أنقرة - تركيا	5
103	اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 د. سي محمد كمال م ج عين تموشنت - الجزائر	6
119	التسيير الإستراتيجي للتكلفة مدخل لاتخاذ القرار و تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي EIMS فرع ENIEM د. براهيمية براهيم ج الشلف - الجزائر	7
141	نماذج التنبؤ بالمبيعات دراسة حالة شركة ALGAL للألمنيوم أ. قادري رياض ج تلمسان - الجزائر أ.د. بن بوزيان محمد ج تلمسان - الجزائر	8
171	مساهمة التطوير التنظيمي في تجسيد البرامج التغييرية بالمؤسسات الاقتصادية العمومية بالإسقاط على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز - مديرية الشلف شمال- أ. معموري صورية ج الشلف - الجزائر أ.د. نوري منير ج الشلف - الجزائر	9
207	البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير ط.د. فلاح كريمة ج الشلف - الجزائر د.مداح عرابي الحاج ج الشلف - الجزائر	10
229	دور المعارض التجارية المحلية والدولية في التطوير المستمر للإقتصاد الألماني ط.د. بودوشن ياقوتة ج الشلف - الجزائر أ.د. راتول محمد ج الشلف - الجزائر	11

لجنة القراءة و التدقيق اللغوي

- الدكتور: فلاق محمد
- الدكتور: نورين بومدين
- الدكتور: مطاي عبد القادر
- الدكتور: طيبة عبد العزيز
- الدكتور: بن يوسف أحمد
- الدكتور: حمو محمد
- الدكتور: أنساعد رضوان

أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)

د/ عزه محمد حجازي *

جامعة حلوان - مصر

Abstract:

The present study characterizes and analysis the elements of good governance and human development in 133 developing countries in 2013, with special reference to Arab countries. In order to overcome the high correlation between the elements of good governance, the study applies the Principal Component Analysis to create a single indicator for good governance taking into consideration the six elements of good governance issued by the World Bank. In addition, the study standardizes the variables under study and applies the Two Stage least squares to estimate the impact of good governance as well as other factors on the level of human development in the countries under study. Although the results of the study show that the good governance has a significant impact on human development, and the impact of six elements on human development is close to each other, however, the good governance is not the most influential factor on human development in the countries under study. The results show higher positive significant impact for the improved sanitation facilities population and urbanization on human development. The results also show negative significant impact of the unemployment rate. On the other hand, the government spending on health and education has insignificant impact on human development.

Keywords: Good Governance - Arab Countries - Human Development- Principal Component Analysis

* أستاذة مساعدة، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر مايل:

azza_hegazy@yahoo.com

مقدمة:

اعتمدت تجارب التنمية خلال فترة الستينيات والسبعينيات على استراتيجية سميت 'static'، حيث تحملت الدولة على عاتقها مسؤولية التنمية بشكل كامل مما نتج عنه الفشل في أغلب الدول. وقد لحق ذلك تطبيق إستراتيجية 'flip-flop' بدعم قوى السوق في مجال التنمية خلال فترة الثمانينيات. وعلى الرغم من الدعم المالي والفني الضخم الذي قدمته الهيئات الدولية المانحة في هذا الشأن، إلا أن تبنى هاتين الإستراتيجيتين لم يحقق النتائج المرجوة حيث بقت الكثير من الدول خاصة في أفريقيا باستثمارات غير منتجة ومؤسسات ضعيفة. وبما أن للدولة دوراً جوهرياً في تحفيز التنمية، وبما أن الدولة هي الوحيدة التي لها سلطة ممارسة السلطة على أجزاء الدولة والمواطنين، فهي في مكانة فريدة من حيث إمكانية تحويل الاقتصاد والمجتمع. وعلى ذلك فإن تحسين الحوكمة يعتبر جوهر رفع قدرة وكفاءة الدولة وجعلها أكثر فعالية (DFID, 2007:11-12). ومن هنا اتجهت الأنظار إلى الحوكمة وتم ربطها باستراتيجيات التنمية (Court, et al., 2007:4). فقد اتفقت المنظمات الدولية والدول المتقدمة على أهمية الحوكمة الجيدة واعتبارها شرطاً أساسياً أو هدفاً وسيطياً لتحقيق التنمية المستدامة وخفض الفقر (Speth, 2005:9), (Punyaratabandhu, 2004:1). استناداً لذلك تم وصف الحوكمة الجيدة على أنها "الحلقة المفقودة" للنمو الناجح والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. (Brown, 2002: vi) وفي هذا الصدد أشار (Collier, 2007:5-7) في كتابه *The Bottom Billion* إلى أربعة مزايا للتنمية تتمثل في الحوكمة السيئة، ودول غير ساحلية مع دول جوار سيئة، والموارد الطبيعية، وأخيراً مصيدة الصراع، وذلك عند دراسته تاريخ 58 دولة صغيرة تصنف كأقل الدول ترتيباً من حيث التنمية وخفض الفقر. وقد أكد (Collier, 2007:65-79) على أن الحوكمة الجيدة تساعد الدولة في التعرف على الفرص، ولكنها لن تخلق فرصاً غير موجودة، فالحوكمة الجيدة لن تحول دولة فقيرة إلى غنية، ولكنها تساعد الدولة على استغلال الموارد بحيث تحسن من وضعها. واتفق معه في الرأي (Downer, 2000:5) الذي أشار إلى أن تحسن رفاهية الشعوب يختلف تبعاً لمستوى الحوكمة المطبق على الرغم من تشابه ظروف بعض الدول من حيث الموارد الطبيعية والهياكل الاجتماعية. ونتيجة لأهمية الحوكمة، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أخذ الحوكمة كأحد اهتماماته جنباً إلى جنب برنامجه في التنمية البشرية، لذلك بدأ في تخصيص ثلث موارده للحوكمة منذ 1995. وفي إطار تصنيفه لعناصر التنمية المستدامة في أبعده عناصر، وهي الحد من الفقر، خلق فرص عمل واستدامة فرص العيش، حماية وتجديد البيئة، وتحفيز تقدم المرأة أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية الحوكمة الجيدة وكونها عامل حاكم في تحقيق عناصر التنمية

السابقة. وعلى ذلك، اعتبر التحدى الذي تواجهه المجتمعات هو خلق نظام حوكمة يحفز، ويدعم، ويدعم التنمية البشرية خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة (Speth, 2005: 2,9). ومن هذا المنطلق وجد اتجاه عالمي مؤيد لأهمية الحوكمة خاصة للمنظمات الدولية المانحة التي عانت من فشل أغلب المشروعات التي توجه إليها المنح بسبب ضعف الحوكمة (Earle and Scott, 2010:6). فالحوكمة الضعيفة أو السيئة تتمثل في الفشل في وضع إطار لتصرفات الحكومة تجاه التنمية، والفشل في فصل واضح بين الموارد الخاصة والعامة، ووجود قواعد ولوائح معقدة لعمل الأسواق، علاوة على وجود أولويات لا تتسق مع التنمية بسبب إساءة تخصيص الموارد، والافتقار للشفافية في صنع القرار (ADB, 1999: 3). وعلى الصعيد الميداني، أوضحت نتائج My World وهو مسح ميداني عالمي تحت إشراف الأمم المتحدة يستهدف التعرف على أولويات الأفراد بالنسبة لأجندة 2030 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة Sustainable development Goals SDGs، أن من الأولويات التي يراها من شملهم المسح الميداني، والذي بلغ نصف مليون شخص من 194 دولة تتمثل في التعليم الجيد، وأمانة واستجابة الحكومة، ورعاية صحية أفضل (www.myworld2015.org).

ومن هنا تثار تساؤلات الدراسة المتمثلة في هل للحكومة الجيدة أثر على التنمية البشرية في الدول النامية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأى مكون من مكونات الحوكمة الجيدة أكثر تأثيراً على التنمية البشرية؟ وهل توجد عوامل أخرى لها أثر على التنمية البشرية؟ وللإجابة على التساؤلات السابقة، صاغت الدراسة الحالية فرضية مفادها وجود أثر معنوي موجب للحكومة الجيدة على التنمية البشرية. وقد استهدفت الدراسة توصيف وتحليل كل من عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول النامية محل الدراسة مع إشارة خاصة للدول العربية. كما استهدفت الدراسة الحالية تطبيق تحليل المكون الأولى (Principal Components Analysis (PCA) لتقدير مؤشر واحد للحكومة الجيدة يأخذ في اعتباره الستة عناصر للحكومة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي وذلك للتغلب على مشكلة الارتباط بين العناصر. علاوة على ذلك، استهدفت الدراسة تحويل متغيرات الدراسة لمتغيرات معيارية ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتقدير أثر الحوكمة الجيدة بالإضافة إلى تقدير أثر عوامل أخرى على مستوى التنمية البشرية في 133 دولة نامية عام 2013.

تتكون الدراسة الحالية من سبعة أجزاء. يقدم الجزء الثاني بعد المقدمة تعريفاً لكل من الحوكمة والحكومة الجيدة والتنمية البشرية. ويتضمن الجزء الثالث إطاراً نظرياً لأثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية. ويحتوي الجزء الرابع على تحليل لوضع الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول محل الدراسة مع إشارة خاصة للدول العربية. أما الجزء الخامس فيتضمن نموذج القياس

ومصادر البيانات. ويحتوي الجزء السادس على نتائج القياس وتفسيرها. ويشتمل الجزء السابع والأخير على الخلاصة والسياسات المقترحة.

1- مفاهيم الحوكمة والحوكمة الجيدة والتنمية البشرية.

مصطلح الحوكمة ليس بجديد حيث تمتد جذوره إلى عام 400 قبل الميلاد، عندما قدم رئيس وزراء ملك الهند الركائز الأساسية لفن الحكم والمتمثلة في العدالة، والأخلاق، وعدم الميل للاستبداد. كما حدد واجب الملك في حماية الثروات والرعايا (Kaufmann & Kraay, 2007:5). ومن ناحية أخرى أكد آدم سميث على دور المؤسسات من أكثر من مائتي عام، حيث أشار إلى ضرورة قيام الدولة بتوفير درجة عالية من الرخاء، والانتقال من الممحية إلى السلام، وفرض الضرائب الميسرة، بالإضافة إلى إدارة العدالة بشكل مقبول (Court et al., 2007:6). كما شاع استخدام مصطلح الحوكمة على نطاق واسع في مجال الإدارة العامة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين وذلك لما تراه الكثير من النظريات الإدارية على أنه مصطلح تنظيمي يقود العملية الإدارية حيث ينقل الحكومة البيروقراطية إلى دولة جوفاء "hollow State". فالحوكمة تفرض على الحكومة الإدارية شكلاً يتسم بانخفاض كل من البيروقراطية والمركزية في القرارات. ومؤخراً، تم استخدام هذا المصطلح ضمن مجموعة من السياسات الإصلاحية التي أقرتها المؤسسات المانحة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ودول الغرب لحث الدول النامية ودول شرق أوروبا لعمل إصلاحات سياسية واقتصادية. ومن هنا استخدم مصطلح الحوكمة في المجال السياسي والاقتصادي (UN, 2006: 2).

وقد عرف (IMF, 2007:128) الحوكمة على أنها العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها. وعرفها البنك الدولي (WB, 2007a:3) بأنها السلوك الذي يتبعه موظفي ومؤسسات الحكومة في ممارسة السلطة لتشكيل السياسات العامة وتقديم السلع والخدمات العامة. وعرفها (DFID, 2007:6) بأنها استخدام السلطة والقوة والطريقة التي تدار بها شؤون الدولة. وتتفق التعريفات السابقة للحوكمة في أنها تتضمن وجود مؤسسات معينة يتم من خلالها ممارسة السلطة واستخدامها في إدارة شؤون الدولة أو المجتمع.

وعلى الرغم من أهمية الحوكمة في كونها عملية صنع وتنفيذ القرارات، إلا أنه لا يوجد ما يضمن جودة وكفاءة هذه العملية. لذلك ظهر مصطلح "الحوكمة الجيدة"، الذي يؤكد على أن السلطة المستخدمة تحقق منافع للمجتمع (DFID, 2007:6). فوفقاً للأمم المتحدة، تشير الحوكمة الجيدة أو الحوكمة الديمقراطية إلى درجة شفافية مؤسسات وعمليات الدولة. وأشارت الأمم المتحدة إلى أن الحوكمة الجيدة تحفز على المساواة، المشاركة، التعددية، الشفافية، المساءلة

وسيادة القانون في إطار يتميز بالكفاءة والفعالية والاستمرارية (UN Governance). وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العناصر الأساسية للحكومة الجيدة في المساءلة، الشفافية، الكفاءة، الفعالية، الاستجابة، وسيادة القانون. وأكدت المنظمة على وجود علاقة واضحة بين الحوكمة الجيدة والاستثمار والتنمية (OECD, 2011:2). و أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الحوكمة الجيدة هي إدارة الحكومة في ظل سيادة القانون وعدم وجود فساد (IMF, 2007:128). أما (Grindle, 2007:554) فتحدث عن الحوكمة الجيدة الكافية 'Good Enough Governance'، والتي تشير إلى الحد الأدنى اللازم من الحوكمة لتحقيق تنمية اقتصادية وسياسية. أما مفوضية المجتمعات الأوروبية، فقد حددت خمسة عناصر أساسية للحكومة الجيدة تتمثل في الانفتاح، المشاركة، المساءلة، الفعالية، والترابط (Commission of the European Communities 2001:10). ومن ناحية أخرى، حدد البنك الأفريقي للتنمية العناصر الأساسية للحكومة الجيدة في الشفافية، المساءلة، محاربة الفساد، المشاركة، ووجود إطار قانوني (ADB,1999:2).

يلاحظ من تعريفات الحوكمة الجيدة أن النظرة المعيارية المتمثلة في "ما يجب أن يكون" هي النظرة الأكثر شيوعاً في التعريفات، كما يلاحظ عدم وجود اتفاق على كل عناصر الحوكمة الجيدة، وبطبيعة الحال سوف ينتج عن ذلك مشكلة تتعلق بالقياس وتصنيف الدول وفقاً لمستوى الحوكمة المحقق. وفي هذا الصدد أكد Lord Kelvin على ضرورة توفر مؤشر دقيق للحكومة حتى نستطيع الحكم على وضع الحوكمة في أي دولة، وذلك وفقاً لمقولته "إذا لم نستطيع قياسه فلن نستطيع تحسينه" (WB,2007b: 3). ولتغلب على مشاكل القياس والتصنيف، حدد البنك الدولي ستة عناصر للحكومة الجيدة هي الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وعدم وجود عنف، الإطار التنظيمي، فعالية الحكومة، السيطرة على الفساد، وسيادة القانون (Kaufmann, et al., 2010:4). وهذا هو التصنيف الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية.

وبالانتقال لمفهوم التنمية البشرية نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعا في التسعينيات إلى دمج حقوق الإنسان مع التنمية من خلال استخدام مدخل Human Rights Based Approach (HRBA) في برامج التنمية، وذلك بالتركيز على حقوق الإنسان من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم إطار للسياسات والبرامج، وتحديد حد أدنى للمطالب المشروعة لأصحاب الحقوق وحد أدنى من الالتزامات للجهات المسؤولة (UNDP 2005:10). وفي هذا الصدد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية على أنها توسيع الخيارات لجميع أفراد المجتمع (UNDP, 2001: 9)، وأشار إلى إمكانية تحقيق التنمية

البشرية من خلال زيادة القدرات البشرية بواسطة تنمية الموارد البشرية مثل الصحة، التغذية الجيدة، التعليم، وتنمية المهارات. وهذا يعني أن الرجال والنساء - ولاسيما الفقراء والضعفاء - هم في صميم عملية التنمية. وعليه، فالغرض الأساسي للتنمية البشرية هو خلق بيئة ملائمة تسمح للجميع بالتمتع بحياة طويلة، صحية، وخلافة (UNDP 2006).

2- الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية: إطار نظري

2-1- أدبيات الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية:

تعتبر الحوكمة الجيدة بعناصرها المتكاملة والمتداخلة من الأبعاد الأساسية اللازمة لتحسين مستوى التنمية البشرية. فالحوكمة الجيدة تضمن تحديد الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال توافق مجتمعي مع الأخذ في الاعتبار الفئة الفقيرة والمهمشة عند صنع القرار الخاص بتخصيص الموارد. كما أنها توفر الكفاءة في تقديم الخدمات وتحسين مستوى الدخل مما يحسن من مستوى معيشة الأفراد (UNDP 2006).

ففي دراسة (Sen 2014) التي أجريت على الدول النامية مع التركيز على دول آسيا، استنتجت وجود أثر معنوي للحكومة الجيدة على مؤشرات التنمية ومنها مؤشر التنمية البشرية. ونتيجة لضعف الأثر في دول آسيا مقارنة ببقية الدول، أكدت الدراسة على ضرورة دعم سيادة القانون والسيطرة على الفساد وتطوير الإطار التنظيمي في دول آسيا من أجل الحصول على مخرجات تنمية أفضل. كما أشارت دراسة (Ahmad and Saleem 2014) إلى أن فاعلية الحكومة، السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، والإطار التنظيمي لهم دور أساسي في التنمية البشرية، لذلك أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الحكومات بتلك المؤشرات من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب. وبالنسبة لدراسة (Pradhan and Sanyal 2011) التي صنفت الولايات الهندية وفقاً لمستوى مؤشر التنمية البشرية، فقد استنتجت أن كل من الحوكمة الجيدة ومستوى التنمية البشرية المحقق سابقاً يحددان سوياً مستوى التنمية البشرية الحالي في الهند. ووفقاً لهذه النتيجة، أكدت الدراسة على إمكانية تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال تحسين آلية المؤسسات ومستوى الحوكمة الجيدة. كما أكدت الدراسة على ضرورة وجود إرادة سياسية لتحقيق هذه الأهداف. ومن ناحية أخرى استهدفت دراسة (Charron, et al. 2010) تحديد الاختلاف في جودة الحوكمة فيما بين 27 دولة أوروبية على المستوى القومي وعلى المستوى الإقليمي بما يمثل 172 إقليمياً في هذه الدول. وقد عرفت الدراسة جودة الحوكمة على أنها انخفاض مستوى الفساد والذي يتمثل في سيادة القانون، والمساءلة، وفعالية الحكومة. واستنتجت الدراسة وجود ارتباط قوى بين جودة الحوكمة وبعض

المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية المتمثلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة طويلة الأجل، ومعدل وفيات الأطفال. وأشارت الدراسة إلى أن العمل على تحسين جودة الحوكمة فيما بين الدول والأقاليم محل الدراسة سيؤدي إلى تحسين ملحوظ في المخرجات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تحسين مستوى معيشة المواطنين.

علاوة على ما سبق، استنتجت دراسة (Samimi & Jahadi (2010 التي أجريت على دول الأوبك خلال الفترة 2002-2007، وجود أثر معنوي موجب للحكومة الجيدة على التنمية البشرية. وقد عبرت الدراسة عن الحوكمة الجيدة بالاستقرار السياسي، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. ومن ناحية أخرى، أكدت دراسة (Uddin and Joya (2007 على أهمية الحوكمة الجيدة في زيادة نصيب الفرد من الدخل وتحسن المؤشرات الاجتماعية في دول جنوب آسيا خاصة بنجلاديش. وأشارت الدراسة إلى أهمية دور المنظمات الدولية في مجال التمويل طويل الأجل والخبرة لدعم الحوكمة. كما أشارت دراسة (Haq and Zia (2006 على وجود علاقة قوية بين مكونات الحوكمة الجيدة والنمو لصالح الفقراء في باكستان خلال الفترة 1996 إلى 2005. فتوفر كل من الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، جودة التنظيمات، وسيادة القانون يساهموا في السيطرة على الفساد وإمكانية التحكم في السياسات لصالح الفقراء التي بدورها تؤدي إلى انخفاض الفقر وزيادة العدالة في توزيع الدخل في الأجل الطويل.

واستنتجت دراسة (Akçay (2006 التي أجريت على 63 دولة متقدمة ونامية، إلى وجود أثر معنوي بين السيطرة على الفساد (أحد مؤشرات الحوكمة الجيدة) والتنمية البشرية. واتفق معه في الرأي دراسة (Kaufmann, et al. (1999 التي أوضحت أن للحكومة الجيدة دورا في تحقيق مخرجات تنمية أفضل. فقد اختبرت الدراسة أثر تحسين سيادة القانون على كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل، ووفيات الأطفال، ومستوى الأمية وذلك على 166 دولة في نهاية التسعينيات. وقد دعا هذا الدور المؤثر إلى اقتراح الدراسة ضرورة إعطاء الأولوية للحكومة الجيدة من أجل تحقيق أجندة التنمية وخفض الفقر.

وعلى الرغم من تأييد الدراسات السابقة للأثر المعنوي الموجب للحكومة الجيدة على التنمية البشرية، إلا أن دراسة (Khan (2009:15 لم تؤيد ذلك. فقد أوضحت الدراسة أن الحوكمة الجيدة لم يكن لها أثر معنوي على التنمية أو الفقر، وبررت الدراسة ذلك بأن الإنفاق من أجل تحسين الحوكمة غالبا ما يكون مصدر للعوائد الربعية للصفوة، وبالتالي لا ينتقل الأثر إلى الفقراء نظراً للضعف السياسي لهذه الفئة.

2-2- عناصر الحوكمة الجيدة وأثرها المتداخل على التنمية البشرية:

اتضح من الجزء السابق أهمية الحوكمة الجيدة كأحد محددات التنمية البشرية. وبما أن كل عناصر الحوكمة الجيدة مترابطة ومتكاملة في تأثيرها على التنمية البشرية فسوف يعرض الجزء الحالي تداخل وتكامل هذا التأثير.

التنمية البشرية هي للأفراد وبهم، بمعنى أن المواطنين ليسوا المستفيدين الأساسيين من التنمية البشرية فحسب ولكنهم وكلاء لها كذلك. لذلك تعتبر المساءلة والصوت Voice and Accountability أحد العناصر الأساسية للحوكمة الجيدة واللازمة لتحقيق التنمية البشرية. وتمثل المساءلة في طبيعة العلاقة بين طرفين، طرف عليه التزامات ومسئول ومطالب بتوضيح تصرفاته للطرف الآخر. (Goetz and Jenkins, 2002:5). وعليه، فلا تقتصر المساءلة على المساءلة الداخلية المتمثلة في متابعة وإشراف القضاء والبرلمان على اختيار ورصد رئيس الدولة والحكومة ومساءلة القيادات العليا للقيادات الأدنى والموظفين، بل تشمل كذلك المساءلة الخارجية والمتمثلة في قيام المواطنين وأصحاب المصالح بمساءلة ومحاسبة الأفراد المنتخبين والمعينين والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لما يقومون به من أنشطة واتخاذ قرارات تمس الشعب الذي هو مصدر السلطات (ADB, 1999:3). وبطبيعة الحال يجب أن تكون المساءلة في إطار معايير مقبولة لقياس الأداء. أما الصوت، فيقصد به القدرة على توضيح والتعبير عن وجهات النظر والمصالح بالإضافة إلى إمكانية ممارسة هذه القدرة. وعلى الرغم من اختلاف المفهومين نظرياً إلا أنهما مرتبطان في الواقع ولهما دور مشترك في تحقيق التنمية البشرية. فبالإضافة إلى أن الصوت والمساءلة يوفرا القدرة على التعبير والتي تمثل أحد جوانب حقوق الإنسان (O'Neill, et al., 2007: v)، فالصوت يتيح للمواطنين فرصة المطالبة بالترفضيات من السلع العامة مثل التعليم والخدمات الصحية والبنية الأساسية أما المساءلة فتضمن تحقيق تلك المطالب (Goetz and Jenkins, 2002:10).

وترتبط المساءلة والصوت بعنصر الشفافية الذي يُقصد به توفر المعلومات للمواطنين ووضوح في القواعد، التنظيمات، السياسات، والاستراتيجيات الحكومية (Weiss & Steiner, 2006:1553). وفي هذا الصدد، من الضروري وجود قوانين تعطي المواطنين الحق في الحصول على المعلومات من موظفي الحكومة. وتدعم الشفافية إمكانية المساءلة التي يقوم بها المواطنون والمشاركة في صناعة القرار، علاوة على خفض عدم التأكد والحد من فساد موظفي الحكومة. وتتسع الشفافية لتوفر المعلومات بتوقيت مناسب عن الظروف الاقتصادية والمالية والسوقية للقطاع الخاص مما ينعكس إيجاباً على التنمية (ADB, 1999:3). ويُبنى عنصر المساءلة والصوت على الديمقراطية التي تمنح السلطة، وتدعم المساءلة، وتمكن الأفراد من الضغط من أجل

وجود سياسات توسع من الفرص الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى فتح المجال أمام المجتمعات لتشكيل أولوياتها (3: UNDP 2002). كما أن الديمقراطية تدعم الشفافية والتدفق الحر للمعلومات ومن ثم إعطاء صورة للحكومة عن ظروف الفقراء، علاوة على أن الحكومات الديمقراطية توفر سلع عامة أكثر (3: Ross, 2005).

وعلى الرغم من أهمية الديمقراطية كمصدر للصوت والمساءلة، إلا أنها يمكن أن تؤثر بالسلب على أحد الدعائم الأخرى للحكومة الجيدة والمتمثلة في الاستقرار السياسي. فتكوين الحكومة في النظم الديمقراطية غالباً ما يقوم على أسس التعددية الحزبية والأيدلوجية، مما ينتج عنه تضارب الآراء وعدم الاستقرار السياسي وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى سحب الثقة من الحكومة. كما تميل الحكومات المنتخبة حديثاً لعمل تغييرات مستمرة في سياسة الدولة الداخلية والخارجية. وبطبيعة الحال يؤثر تغير السياسات المستمر سلباً على الاستثمار ومن ثم التنمية. وعلى ذلك يجب تطبيق عنصر الصوت والمساءلة بشيء من التدرج والحذر في الدول النامية، لما يمكن أن ينتج عنه عدم استقرار سياسي في المراحل الأولى للتطبيق (4: Gurgul and Lach, 2012.P). حيث أكد Earle & Scott (2010:13) على أهمية الاستقرار السياسي كشرط أساسي مسبق للتنمية. ومن ناحية أخرى توفير الأمان والسيطرة على العنف يعتبر أحد عناصر الحوكمة الجيدة، فلأفراد الحق في العيش في سلام من خلال حماية مؤسسات العدالة والقانون. ويؤثر العنف وضعف السيطرة على الجرائم بشكل سلبي على الاستثمار والنمو. كما يؤثر العنف على رفاهية الفرد، فهو يمكن أن يؤدي إلى المرض أو الوفاة، بالإضافة إلى انخفاض دخل الأسرة وخلق شعور بالخوف (6-3: DFID, 2000).

وبالانتقال لسيادة القانون، كعنصر من عناصر الحوكمة الجيدة، فيمكن تعريفه من خلال إطارين، أولهما يركز على الغايات التي يهدف سيادة القانون تحقيقها للمجتمع. وثانيهما يلقي الضوء على سمات المؤسسات الضرورية لتفعيل سيادة القانون. وفي هذا الصدد أيد Belton (2005:3-21) تعريف سيادة القانون وفقاً للغايات لأن سمات المؤسسات تعتبر الوسيلة التي من خلالها تتحقق الغايات. وفي إطار أثر سيادة القانون على التنمية البشرية، ربط Adam Smith في القرن الثامن عشر بين تحقيق الإدارة العادلة وارتفاع مستوى رخاء الدولة. كما درس Max Weber في القرن التاسع عشر العلاقة بين سيادة القانون والأداء القضائي الجيد، والتنمية الاقتصادية (124: Messick, 1999). وسيادة القانون تعتبر عنصر أساسي للحكومة الجيدة وتدعم وتكمل عناصرها الأخرى في تحقيق عدة أهداف منها التنمية البشرية. فدعم سيادة القانون لحقوق الأفراد يعتبر أداة للضغط السياسي لتحسين مستوى المعيشة ومن ثم الحد من الفقر. فالحقوق القانونية تساهم في تحقيق التنمية البشرية من خلال توفير حقوق اقتصادية

اجتماعية ومدنية. وتتضمن الحقوق الاجتماعية الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي مناسب للفرد والأسرة، والحق في العمل الجماعي مثل حقوق النقابات. وتتضمن الحقوق الاقتصادية الحق في الحصول على فرصة عمل والحقوق المتعلقة بالملكية والعقود والتوزيع والسيطرة على الموارد. أما الحقوق المدنية فتتضمن قواعد الحقوق السياسية من مشاركة وتصويت ومساءلة بالإضافة إلى القواعد التي تحكم سلوك الأفراد منها القواعد التي تحد من العنف والفساد. (Spicker,2003:129)

ويعتبر السيطرة على الفساد أحد العناصر الأساسية للحكومة الجيدة التي اتفقت عليها الأدبيات والتي لها دور أساسي في التنمية البشرية. والفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة في تحقيق مصلحة خاصة (UN.2004. 23). وانتشار الفساد له أثر سلبي على التنمية البشرية، نظراً لأنه يؤدي إلى انخفاض النمو ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الناتج والذي ينعكس على انخفاض مستوى معيشة الأفراد. كما ينتج عن سيادة الفساد انخفاض الخدمات الحكومية مما ينعكس سلباً على العمر المتوقع وعلى تراكم رأس المال البشري. كما يؤدي انتشار الفساد إلى انخفاض الإيرادات الحكومية والتي بدورها يمكن أن تخفض من نوعية الخدمات الحكومية المقدمة (Akçay, 2006:35), (Gupta et al., 2000:3). وعليه فقد أصبح الفساد والتصدي له هو محور اهتمام التنمية منذ منتصف التسعينيات (Earle & Scott, 2010:23). وتطور الاهتمام بمكافحة الفساد حتى أصبح الموقع الرسمي للبنك الدولي يؤكد على أن السيطرة على الفساد تعتبر هدفاً أساسياً لخفض الفقر وتحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية (web.worldbank.org).

وبالانتقال لعنصري الحوكمة الجيدة والمتمثلين في الإطار التنظيمي وفعالية الحكومة فهما يعكسا الكفاءة. وتعتبر فعالية الحكومة وقدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات متطلباً أساسياً للتنمية البشرية. وترتبط كفاءة الحكومة بتطبيق اللامركزية ومن ثم توفير المنافسة للحكومة المحلية التي تستهدف الخدمات بشكل أفضل. فزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات العامة ينعكس بشكل مباشر على تحسن تقديم خدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء لكل فئات المجتمع. كما أن نقل السلطة والموارد إلى الحكومات المحلية بشكل لا مركزي يؤدي إلى حل مشاكل تجميع الموارد، وتقديم استخدام مستدام للموارد ومن ثم استهداف الفقراء بشكل أفضل (Cabral, 2011:3)، فالحكومات المحلية يكون لديها معلومات أكبر باحتياجات الأفراد لذلك فهي لديها القدرة على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة للأولويات وبما ينعكس على التنمية بشكل واضح (Speth, 2005:3).

وعلى الرغم من أهمية كفاءة الحكومة المتمثلة في فعاليتها وإطارها التنظيمي لتحقيق التنمية البشرية، إلا أنه من الضروري توفر عناصر الحوكمة الجيدة الأخرى من سيادة القانون، وسيطرة على الفساد والشفافية والمساءلة من جميع الأطراف المعنية وحرية التعبير من أجل المساعدة في تشكيل السياسات الحكومية، بالإضافة إلى التأكيد على كفاءة أداء مؤسسات الدولة (UNDP, 2014:5).

وفقاً لما سبق، يتضح التكامل والترابط فيما بين عناصر الحوكمة الجيدة وأهمية تلك العناصر في تحقيق التنمية البشرية. فغالباً ما ترتبط المساءلة والصوت بانخفاض الفساد كما ترتبط بوجود حكومة فعالة تساهم بدورها في توفير بيئة تنظيمية كفاء. كما أن سيادة القانون يضمن وجود إجراءات تتميز بالعدالة والنزاهة والشفافية في اختيار واستبدال ومساءلة الحكومة بالإضافة إلى ضمان عدم استغلال موظف الحكومة لمنصبه في تحقيق مكاسب خاصة، كما يضمن توفر الأمن والحد من العنف. وعلى الجانب الآخر، فإن سيادة القانون تحتاج لوجود مساءلة، كما أن توفر المعلومات يساعد على تطبيق القوانين. وأخيراً فإن الشفافية تساعد على مساءلة الحكومة وتطبيق المشاركة وتحقيق الفعالية ودعم سيادة القانون. ونتيجة لهذا التداخل فيما بين مكونات الحوكمة، فليس بمستغرب أن نجد تلك المكونات مرتبطة عبر الدول (Kaufmann, et al., 2010:5).

3- عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول العربية

بمقارنة وضع الدول العربية ببقية المناطق محل الدراسة، يلاحظ من الجدول رقم (1) بالملحق رقم (1) أن الدول العربية حققت مستوى متوسط من التنمية البشرية، وتتقارب في وضعها مع ما حققته دول جنوب آسيا ودول شرق آسيا والمحيط الهادي. بينما يعتبر أداءها أقل من دول أوروبا ووسط آسيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاربي التي حققت مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وأعلى من دول أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت مستوى منخفض من التنمية البشرية (يحتوي الملحق رقم 2 على أسماء الدول محل الدراسة مصنفة وفقاً للأقاليم). وبالانتقال إلى عناصر الحوكمة الجيدة، يتضح انخفاض أداء الدول العربية من حيث الصوت والمساءلة، والاستقرار مقارنة ببقية المناطق. وعلى الرغم من أن وضع الدول العربية أفضل من دول جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق بالفعالية، والجودة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، إلا أن وضع الدول العربية أسوأ من دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ودول أوروبا ووسط آسيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاربي في عناصر الحوكمة الجيدة فيما عدا أوروبا ووسط آسيا التي يعتبر وضعها أسوأ من الدول العربية من حيث سيادة القانون والسيطرة على الفساد. وفي النهاية

نريد التنويه إلى أنه على الرغم من أفضلية وضع الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية وبعض عناصر الحوكمة الجيدة مقارنة ببعض المناطق محل المقارنة، إلا أن هذا ليس بالوضع الجيد على الإطلاق نظراً لأن الدول محل الدراسة هي كلها دول نامية، ومن ثم سيكون ترتيب الدول العربية أقل في حالة المقارنة بالدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى لا يعطى التحليل السابق صورة كاملة نظراً لأنه اعتمد على المتوسطات، لذلك سيتم تحليل وضع الدول العربية بشكل أكثر تفصيلاً فيما يلي.

فأداء الدول العربية مختلف وفقاً لعناصر الحوكمة الجيدة بالنسبة للمستوى المحقق من التنمية البشرية. فالأشكال من (1) إلى (6) بالملحق رقم (1) توضح تقدير الانحدار المربعات الصغرى العادية لعناصر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية. فبالنسبة لعنصر الصوت والمساءلة، يتضح تدهور أداء الدول العربية مقارنة بمستوى التنمية البشرية. ففي الشكل رقم (1)، على الرغم من أن أغلب الدول العربية تقع فوق خط الانحدار، إلا أن مستوى عنصر الصوت والمساءلة أقل من الصفر في كل الدول العربية. وهذا يعني محدودية أثر هذا العنصر على مستوى التنمية البشرية. وبالنسبة لعنصر الاستقرار السياسي والسيطرة على العنف، يتضح في الشكل رقم (2) أن الدول العربية تقع فوق خط الانحدار المقدر مما يعني ارتفاع مستوى التنمية البشرية في الدول العربية فيما عدا دول جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا، السودان، واليمن التي تقع تحت خط الانحدار، أما المغرب فتقع على الخط. كما يلاحظ أن سوريا أكثر دولة في دول العينة معاناة من عدم الاستقرار السياسي والعنف.

وبالنسبة للإطار التنظيمي يتضح من الشكل رقم (3) أن ليبيا حققت مستوى مرتفع من التنمية البشرية على الرغم من أنها ثالث أقل دولة من دول العينة البالغة 133 في مستوى الإطار التنظيمي. وبالنسبة لمستوى فعالية الحكومة، يلاحظ من الشكل رقم (4) أن الإمارات وقطر من أعلى الدول تحقيقاً لمستوى الفعالية مقارنة ببقية دول العينة كما أنهما يقعا تقريباً على خط الانحدار. أما ليبيا، فعلى الرغم من وقوعها فوق خط الانحدار وتحقيقها مستوى مرتفع من التنمية البشرية، إلى أنها تتصف بانخفاض مستوى فعالية الحكومة بها. كما يلاحظ من نتائج الشكل رقم (4) أن عنصر فعالية الحكومة من أكثر عناصر الحوكمة الجيدة تفسيراً للتغيرات في مستوى التنمية البشرية نظراً لارتفاع معامل التحديد R^2 مقارنة ببقية العناصر. وبالنسبة للسيطرة على الفساد، يتضح من الشكل رقم (5) أن الإمارات وقطر من أعلى الدول سيطرة على الفساد مقارنة بدول العينة، كما أنهما يقعا فوق خط الانحدار. أما السودان فمن أقل دول العينة سيطرة على الفساد كما أنها تقع تحت خط الانحدار. وبالنسبة لسيادة القانون، فقطر والإمارات وعمان من أكثر الدول تطبيقاً لسيادة القانون وفي نفس الوقت تقع تلك الدول فوق

خط الانحدار. أما العراق وسوريا فمن أقل الدول تطبيقاً لسيادة القانون وفي نفس الوقت يقعا فوق خط الانحدار.

من التحليل السابق ووفقاً لنتائج المربعات الصغرى العادية المتضمنة في الأشكال (1) إلى (6) بالملحق رقم (1)، يلاحظ وجود علاقة طردية بين عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية. كما يلاحظ أن مستوى التنمية البشرية المحقق في أغلب الدول العربية مرتفع مقارنة بدول العينة. إضافة إلى ما سبق، يلاحظ أن مستوى التنمية البشرية لا يعود إلى الحوكمة الجيدة فقط، مما يعني وجود عوامل أخرى لها تأثير على التنمية البشرية. وهذا ما يؤكد انخفاض قيمة R^2 في كل نتائج نماذج الانحدار فيما عدا نموذج الانحدار المتضمن عنصر فعالية الحكومة كعنصر مفسر.

على الرغم من أنه تم الاعتماد على توصيف العلاقة بين عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية بشكل مبسط في هذا الجزء للتعرف على وتحليل الوضع في الدول العربية مقارنة ببقية الدول النامية محل الدراسة، إلا أن هذه النتائج تعتبر استرشادية فقط. فلتقدم صورة واضحة ومقترحات لصانع القرار، يجب أن يتم الأخذ في الاعتبار الارتباط والتكامل فيما بين عناصر الحوكمة الجيدة في تأثيرها على التنمية البشرية كما تم توضيحه في الإطار النظري. كما يجب توصيف نموذج يأخذ في اعتباره متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير على التنمية البشرية، حيث اتضح من نتائج الانحدار البسيط أن عناصر الحوكمة الجيدة لا تفسر غير جزء محدود من التغيرات في مستوى التنمية البشرية. علاوة على ذلك يجب الأخذ في الاعتبار العلاقة الآنية بين عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية. وذلك سوف يكون مجال اهتمام الجزء التالي من الدراسة الخاص بالقياس.

4- نموذج القياس ومصادر البيانات:

4-1- نموذج القياس:

من أجل اختبار فرضية الدراسة تم الاستعانة بالنموذج القياسي التالي:

$$Y_i = a_0 + a_{ip}X_{ip} + b_{in}Z_{in} + u_i \quad (1)$$

$$p = (1,2,\dots,6) \quad n = (1,2,\dots,5)$$

حيث Y تشير إلى مؤشر التنمية البشرية. X تشير إلى عناصر الحوكمة الجيدة، Z تشير إلى متجه من المتغيرات الحاكمة. i تشير إلى عدد الدول محل الدراسة، p تشير إلى عدد عناصر الحوكمة الجيدة، و n تشير إلى عدد المتغيرات الحاكمة. و u تشير إلى حد الخطأ.

تتكون X من ستة عناصر للحكومة الجيدة تتمثل في الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الإطار التنظيمي، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتم استخدام خمسة متغيرات حاكمة تتمثل في: San تعبر عن نسبة السكان التي لديها صرف صحي. Urban تشير إلى نسبة السكان في المناطق الحضرية. Une تعبر عن معدل البطالة. Eduexp تعبر عن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الإنفاق الحكومي الإجمالي. Healthexp تعبر عن نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الإنفاق الإجمالي (حكومي وخاص) على الصحة. ومن المتوقع أن تكون a_i معنوية موجبة بالنسبة للستة عناصر للحكومة الجيدة. ومن المتوقع أن تكون b_i معنوية موجبة بالنسبة لمتغير نسبة السكان التي لديها صرف صحي، و متغير نسبة السكان في المناطق الحضرية، و متغير نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم و متغير نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة، بينما من المتوقع أن تكون b_i معنوية سالبة بالنسبة لمعدل البطالة.

وبما أن عناصر الحكومة مرتبطة ومكاملة لبعضها البعض كما تم توضيحه في الإطار النظري، لذلك تم تقدير مصفوفة الارتباط بين عناصر الحكومة، ووجد ارتفاع قيمة الارتباط كما يتضح في الجدول رقم (2) بالملحق. وعليه، سينتج عن إدراج الستة عناصر للحكومة الجيدة في نموذج الانحدار وجود مشكلة الارتباط السلسلي بين المتغيرات. وللتغلب على مشكلة الارتباط بين عناصر الحكومة الجيدة، ومن أجل أخذ أثر كل عناصر الحكومة الجيدة في الاعتبار، تم الاعتماد على تحليل المكونات الأولية Principle Component Analysis. ويعتمد تحليل المكونات الأولية على تحويل مجموعة المتغيرات المرتبطة X_{ip} في المصفوفة X إلى مجموعة من مكونات أولية غير مرتبطة C_{ip} ، والتي يتم الاعتماد عليها في التقدير بدلاً من المتغيرات المرتبطة (Liu et. al., 2003: 141-143) مع العمل على الإبقاء على المعلومات على قدر الإمكان وذلك من خلال تعظيم التباين في مصفوفة المتغيرات X_i . ومن أجل توصيف معادلة انحدار تتضمن المكونات الأولية المعيارية standardized principal component regression equations، تم تحويل المتغيرات محل الدراسة لمتغيرات معيارية للتخلص من أثر اختلاف وحدات القياس وذلك كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Y^{\phi} = (Y - \bar{Y}) / S_Y \quad (2)$$

$$X_i^{\phi} = (X_i - \bar{X}_i) / S_{X_i} \quad (i=1, \dots, 6) \quad (3)$$

$$Z_i^{\phi} = (Z_i - \bar{Z}_i) / S_{Z_i} \quad (i=1, \dots, 5) \quad (4)$$

حيث Y ترمز إلى المتغير التابع المعياري، و X ترمز إلى المتغير التابع، و \bar{Y} ترمز إلى الوسط الحسابي للمتغير التابع، و S_Y ترمز إلى الانحراف المعياري للمتغير التابع. أما X_i و Z_i ، فتترمز إلى المتغيرات المستقلة المعيارية الخاصة بعناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي، و X_i و Z_i ترمز إلى عناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي، و \bar{X}_i و \bar{Z}_i ترمز إلى الوسط الحسابي لعناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي، و S_{X_i} و S_{Z_i} ترمز إلى الانحراف المعياري لعناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي. وعلى ذلك يمكن توصيف مصفوفة المكون الأولى رياضياً بعد إجراء تحويل المتغيرات للشكل المعياري كما يلي.

$$C_i = a_{ij}X_j + a_{ij}X_j + a_{ij}X_j + a_{ij}X_j + a_{ij}X_j + a_{ij}X_j \quad (5)$$

$$(i = 1, 2, \dots, p) \quad (j = 1, 2, \dots, p)$$

حيث C_i تعبر عن المكون الأولى Principle Component، و a_{ij} تعكس معاملات مصفوفة المكونات الأولية والتي تعرف بمصفوفة المتجهات المميزة loading vector (المصفوفة تتكون من C_i و X_i). وتحليل المكونات الأولية هي توليفة خطية من المتغيرات X_i تأخذ في اعتبارها أكبر تباين فيما بين المتغيرات. وعلى الرغم من إمكانية الحصول على مكونات أولية تساوي عدد المتغيرات الست للحوكمة p ، وذلك كما يتضح من المعادلة رقم (5)، إلا أنه في الواقع العملي يكون الهدف هو إيجاد أقل عدد من المكونات الأولية وفي نفس الوقت تأخذ في الاعتبار أكبر قدر من المعلومات من المتغيرات الأصلية X_i . ومن أجل اختيار العدد المناسب من المكونات الأولية، يمكن الاعتماد على ثلاثة معايير هي Kaiser's Stopping Rule، Scree test، و Cumulative Variance Proportion (Brown, 2009: 20-22). وبعد اختيار العدد المناسب من المكونات الأولية، يتم إدراجها في نموذج القياس رقم (1) بدلاً من المتغيرات X_i لعناصر الحوكمة الجيدة. ويتم تقدير النموذج رقم (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two-Stages Least Squares (2SLS) وذلك من أجل الأخذ في الاعتبار إمكانية وجود علاقة عكسية من التنمية البشرية إلى الحوكمة (ارتفاع مستوى التنمية البشرية يحفز من تحسن عناصر الحوكمة الجيدة (Sen, 2014:6). وتعتمد طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين على استخدام متغيرات مساعدة Instrumental Variables للمتغيرات الداخلية Endogenous Variables في النموذج، وهي متغيرات تكون مرتبطة بالمتغيرات الداخلية وغير مرتبطة بحد الخطأ، وتؤثر على المتغير التابع بشكل غير مباشر من خلال التأثير على المتغيرات الداخلية في النموذج (Bollen & Biesanz

(2002:575). ومن المتغيرات المساعدة للحوكمة المتعارف عليها في الأدبيات الموقع الفلكي من خط الاستواء واللغة الأساسية للدولة. فقد أوضحت دراسة (Hall & Jones 1999: 100-101) أن الدول التي تتحدث لغات دول غرب أوروبا، والدول التي تبعد عن خط الاستواء هي أكثر الدول تأثراً بدول الغرب المتقدمة ومن ثم تتبنى الشكل المؤسسي الغربي الذي ينعكس إيجابياً على مستوى الحوكمة وجودة المؤسسات. وبررت الدراسة الارتباط بين الدول التي تبعد عن خط الاستواء والدول المتأثرة بغرب أوروبا، أن مواطنين غرب أوروبا الذين هاجروا قنطوا في دول يتشابه مناخها مع موطنهم الأصلي، وبالتالي هي دول بعيدة عن خط الاستواء. واتساقاً مع ذلك استخدمت دراسة (Kaufman & Kraay 2002: 17) كل من الموقع الفلكي (تم قياسه بالبعد عن خط الاستواء) والدول التي تم استعمارها (تم التعبير عنها بنسبة السكان التي تتحدث باللغة الإنجليزية أو أي لغة أوروبية واسعة الانتشار) كمتغيرات مساعدة للحوكمة. استناداً لذلك استخدمت الدراسة الحالية متغيرين مساعدين يتمثل الأول في بُعد الدولة عن خط الاستواء، ويتمثل الثاني في متغير صوري يأخذ القيمة واحد للدول التي يتحدث أكثر من 20% من سكانها الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، والأسبانية.

4-2- البيانات ومصادرها:

تعتمد الدراسة الحالية على اختبار أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية وذلك باستخدام بيانات مقطعية لعدد 133 دولة عام 2013. بالنسبة للمتغير التابع فقد تم الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ويبنى هذا المؤشر على ثلاثة مكونات اقتصادية -اجتماعية للتنمية وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وتتراوح قيمة مؤشر التنمية البشرية بين الصفر والواحد، وتعكس القيمة المرتفعة للمؤشر ارتفاع مستوى التنمية البشرية (www.undp.org). وبالنسبة للحوكمة الجيدة فقد تم الاعتماد على مؤشر البنك الدولي للحوكمة (Worldwide Governance Indicators (WGI) الذي يصدر ست مؤشرات تتمثل في الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الإطار التنظيمي، كفاءة الحكومة، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتتراوح قيمة المؤشر بين 2.5 و-2.5 وتعكس القيمة 2.5 أعلى درجات فعالية الحكومة، وانخفاض القيمة يعكس انخفاض الفاعلية إلى أن يصل إلى -2.5 والذي يعكس عدم الفعالية التامة للحكومة (info.worldbank.org/governance/wgi/index). وبالنسبة لمحددات التنمية البشرية الأخرى والمتمثلة في نسبة السكان التي لديها صرف صحي، نسبة السكان في المناطق الحضرية، معدل البطالة، نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الإنفاق الإجمالي (حكومي وخاص)

على الصحة، ونسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الإنفاق الحكومي الإجمالي فقد تم الحصول على بياناتها من مؤشرات التنمية العالمية World Development indicators الصادرة عن البنك الدولي (www.worldbank.org). أما بالنسبة للبيانات الخاصة بالموقع الفلكي للدولة بالنسبة لخط الاستواء، والدول التي يتحدث أكثر من 20% من سكانها الإنجليزية والفرنسية، الألمانية، والأسبانية، فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات CEPII. وقد تم الاعتماد على بيانات عام 2013 للدراسة المقطعية الحالية، نظراً لأنه آخر عام متوفر فيه بيانات عن أغلب متغيرات الدراسة. أما بالنسبة للمتغير الخاص بنسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الإنفاق الحكومي الإجمالي فقد تم الاستعانة بأحدث بيان متوفر عن هذا المتغير خلال السنوات 2005 إلى 2013 نظراً لعدم توفر هذا البيان للدول محل الدراسة بشكل منتظم، وذلك أسوة بتقرير التنمية البشرية في عرضه لبيانات هذا المتغير.

5- نتائج القياس:

لتحديد عدد المكونات الأولية التي يتم تضمينها في نموذج القياس، تم تطبيق ثلاثة معايير. يتمثل المعيار الأول في Kaiser's Stopping Rule والذي ينص على ضرورة الأخذ في التحليل المكون التي تزيد قيمة القيم المميزة eigenvalues عن الواحد. ووفقاً للجدول رقم (3) والشكل رقم (7) بالملحق يتضح أن قيمة القيم المميزة للعنصر الأول فقط هي التي تزيد عن الواحد حيث تبلغ 4.5. ويتمثل المعيار الثاني في Scree test والذي يتضمن رسم بياني يوضح العلاقة بين القيم المميزة وعدد المكونات p Components. ويتم تتبع Scree plot لمعرفة النقطة التي يتوقف الخط فيها عن الانحدار بشكل حاد. وبالتالي يتم اختيار المكونات قبل نقطة الانكسار. وكما يتضح من الشكل رقم (7) أن نقطة انكسار الخط المنحدر عند المكون الثاني مما يعني أننا سوف نختار المكون الأول فقط. أما المعيار الثالث لاختيار العدد المناسب من المكونات فهو نسبة التباين التراكمية Cumulative Variance Proportion. وبالرجوع إلى نسبة التباين التراكمية لمكونات الحوكمة الست في نتائج تحليل المكون الأول، يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة التباين التراكمية تبلغ 0.752 للمكون الأول، مما يعني أنه يفسر حوالي 75% من التباين في مجموعة البيانات الأصلية X_{i0} .

استناداً لنتائج تطبيق المعايير الثلاثة سالفة الذكر، تم اختيار المكون الأول First Principle Component (C). وتم إدراجه في نموذج القياس رقم (1) بدلاً من عناصر الحوكمة الجيدة ثم تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. ووفقاً للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4)، يتضح من نتائج قياس النموذج الأول معنوية المكون

الأولى (C) الذي يوضح أن تحسن الحوكمة الجيدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تحسن مستوى التنمية البشرية في الدول محل الدراسة بمقدار 0.11. وعلى الرغم من معنوية عناصر الحوكمة الجيدة، إلا أنه يوجد عوامل أخرى أكثر تأثيراً على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. فكما يتضح من النتائج وجود أثر معنوي موجب لكل من توصيل الصرف الصحي للمنازل (Sans) ونسبة التحضر (Urban)، فتحسن نسبة كل منهما بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تحسن مستوى التنمية البشرية بمقدار 0.66 و 0.259 على التوالي. كما يتضح من النتائج أن معدل البطالة معنوي سالب، فزيادة معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مستوى التنمية البشرية بمقدار 0.092. أما الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم فقد كان أثرهما غير معنوي على مؤشر التنمية البشرية، ويمكن تبرير ذلك بعدم كفاءة الإنفاق الحكومي في أغلب دول العينة. وتعتبر أسباب عدم معنوية الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم مجالاً لأبحاث أخرى مستقبلية.

ويتضح من نتائج القياس ارتفاع قيمة R^2 ، فالنموذج الموصف يفسر حوالي 87% من التغيرات في مؤشر التنمية البشرية. كما يتضح من قيمة F-statistic معنوية النموذج الموصف. كما يتضح من قيمة J-statistic أنها معنوية مما يعني أن المتغيرات المساعدة بمثابة متغيرات خارجية لحد الخطأ في نموذج القياس.

استناداً لما سبق، اتضح معنوية مؤشر الحوكمة الذي تم التعبير عنه بالمكون الأولى، فارتفاعه بمقدار وحدة سوف يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بمقدار 0.11. ومن أجل معرفة أثر كل مكون من المكونات الست للحوكمة الجيدة على التنمية البشرية، تم ضرب معاملات الحوكمة الجيدة (aij)، التي تم الحصول عليها من مصفوفة المتجهات المميزة Eagen Vectors (Loading) الموضحة في الجدول رقم (5)، بمعامل المكون الأولى الأول. وذلك كما يتضح فيما يلي:

$$C_1 = 0.11[0.361 \text{ Voice} + 0.348 \text{ Stability} + 0.403 \text{ Quality} + 0.443 \text{ Effectiveness} + 0.433 \text{ Control of Corruption} + 0.449 \text{ Rule of Law}]$$

$$= 0.0397 \text{ Voice} + 0.0383 \text{ Stability} + 0.0443 \text{ Quality} + 0.0487 \text{ Effectiveness} + 0.0476 \text{ Control of Corruption} + 0.0494 \text{ Rule of Law}$$

استناداً لنتائج المعادلة السابقة يلاحظ أن أكثر عناصر الحوكمة الجيدة تأثيراً على التنمية البشرية، هي سيادة القانون وفعالية الحكومة، يليها السيطرة على الفساد والإطار التنظيمي، وأخيراً الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي والسيطرة على العنف، وإن كانت الفروق ضعيفة. وعلى الرغم من وجود أثر معنوي موجب لعناصر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة، إلا أن أثرها ضعيف مقارنة بالمتغيرات الأخرى المفسرة للتنمية البشرية مثل نسبة توصيل

الصرف الصحي للمنازل ونسبة التحضر. أما النموذج الثاني، فالهدف منه هو إدخال متغيراً صورياً يأخذ القيمة (1) للدول العربية، كما تم إدخال متغيراً تفاعلياً يعبر عن أثر عناصر الحوكمة الجيدة في الدول العربية على التنمية البشرية. واتضح من نتائج النموذج عدم معنوية كل من المتغير الصوري والعنصر التفاعلي مما يعنى عدم اختلاف العلاقة بين الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول العربية مقارنة بدول العينة. لذلك تم التعامل في التحليل مع نتائج النموذج الأول.

النتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة الحالية تقدير أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في 133 دولة نامية عام 2013 مع إشارة خاصة للدول العربية. وقد أسهمت الدراسة في توصيف وتحليل كل من عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول محل الدراسة. كما أسهمت الدراسة الحالية في تطبيق تحليل المكون الأولى Principal Components Analysis لتقدير مؤشر واحد للحوكمة الجيدة يأخذ في اعتباره الستة عناصر للحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي وذلك للتغلب على مشكلة الارتباط بين العناصر. علاوة على ذلك، أسهمت الدراسة في تحويل المتغيرات محل الدراسة إلى متغيرات معيارية ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتقدير أثر الحوكمة الجيدة بالإضافة إلى تقدير أثر عوامل أخرى على مستوى التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. وعلى الرغم من أن نتائج الدراسة أوضحت أن تحسن مستوى الحوكمة الجيدة يؤدي إلى تحسن مستوى التنمية البشرية، وأن أثر الستة عناصر متقارب على التنمية البشرية، إلا أن الحوكمة الجيدة ليست بالعامل الأكثر تأثيراً على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. فقد أوضحت النتائج وجود أثر معنوي موجب أكبر لكل من نسبة توصيل الصرف الصحي للسكان ونسبة التحضر على التنمية البشرية. كما أوضحت النتائج وجود أثر معنوي سالب لمعدل البطالة على التنمية البشرية. أما الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم فليس لهما أثر معنوي على التنمية البشرية.

وبما أن عناصر الحوكمة الجيدة هي أحد المتغيرات الداعمة لتحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية في الدول النامية، فعلى صانع القرار في هذه الدول ضرورة الاهتمام بتحسين عناصر الحوكمة بحيث تكون أحد الأولويات الأساسية للدولة. وفي هذا الصدد يجب وضع وتطبيق إستراتيجية متكاملة تشمل كل عناصر الحوكمة نظراً لوجود أثر متبادل فيما بين العناصر. فيجب العمل على إجراء إصلاح هيكلي قضائي وقانوني بما يدعم تفعيل سيادة القانون ويحد من الفساد. ويجب أن تتضمن الإستراتيجية تطوير وتأهيل النظام الإداري للدولة ليتسم

بالشفافية، مع ضرورة العمل على تفعيل عنصر المساءلة بكل أشكالها لزيادة الكفاءة والحد من الفساد. كما يجب العمل على تعديل الشكل التنظيمي للدولة من خلال تطبيق اللامركزية السياسية والمالية والإدارية، وذلك من أجل زيادة فعالية وكفاءة الحكومة ودعم الشفافية وتفعيل المساءلة. علاوة على ما سبق، من الضروري أن يتبنى صانع القرار السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي والحد من العنف. ولكن على صانع القرار عدم الاعتماد على عناصر الحوكمة الجيدة فقط كوسيلة لتحسين مستوى التنمية البشرية. فكما اتضح من نتائج الدراسة أن زيادة نسبة التحضر وتوصيل الصرف الصحي للمنازل وخفض معدل البطالة لهم أثر ملموس على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. وعلى ذلك يجب أن تعمل الدول النامية على تخصيص جزء أكبر من ميزانيتها للمرافق العامة، وتوفير فرص عمل، والعمل على تطوير المناطق الريفية وتوفير الخدمات بشكل مقبول مقارنة بما هو موجود في المدن. وعلى الرغم من أن الإنفاق على الصحة والتعليم يعتبر عنصر أساسي مؤثر على التنمية البشرية، إلا أنه غير فعال في الدول محل الدراسة. وبالتالي على صانع القرار دراسة وضع الإنفاق الحكومي على هذين القطاعين والوقوف أمام أسباب عدم كفاءتهما وفعالتهما والعمل على وضع منظومة لإصلاح القطاعين حتى يأتي الإنفاق بالثمار المرجوة منه.

وعلى الصعيد العربي، يجب أن تعمل كل الدول العربية على تفعيل نظام للتصويت والمساءلة التي تفتقر إليه. كما يجب أن تتعاون الدول العربية بشكل يضع نهاية للعنف ويحقق الاستقرار السياسي خاصة في سوريا، واليمن، والسودان، والعراق، وليبيا. فمما لا شك فيه، أن تحقيق الاستقرار السياسي سينعكس بشكل إيجابي على عناصر الحوكمة الأخرى في تلك الدول، والتي تعاني من تدني مستوى كل من السيطرة على الفساد وسيادة القانون وفعالية الحكومة. أما الدول العربية التي حققت مستوى ملموس من الحوكمة الجيدة فعليها إتباع السياسات التي تدعم استمرار وتحسن الوضع القائم، وذلك مثل قطر، الإمارات، عمان، البحرين، والكويت. وعلى ذلك يمكن القول أن الدول العربية تحتاج إلى إستراتيجية لتحسين عناصر الحوكمة الجيدة بما تتناسب مع المستوى المحقق فعلاً ومع ظروف كل دولة. وبالانتقال للعوامل الأخرى التي لها أثر معنوي على التنمية البشرية، فعلى الدول العربية خاصة السودان، جزر القمر، موريتانيا، جيبوتي، اليمن العمل على زيادة توصيل الصرف الصحي للمساكن لما له من دور ملموس على الجانب الصحي، حيث لم تتعد نسبة السكان ا صرف صحي في تلك الدول نسبة 53%. كما يجب أن تعمل الدول العربية على زيادة الإنفاق على المناطق الريفية وتوفير الخدمات العامة ليقترّب الوضع مما هو متوفر في المناطق الحضرية خاصة في الدول التي يزيد فيها نسبة سكان الريف عن 50% من السكان مثل السودان، جزر القمر، اليمن، مصر. علاوة على ما سبق، من

الضروري أن تعمل الدول العربية على الحد من معدلات البطالة لأن ذلك سوف ينعكس إيجابياً على مستوى التنمية البشرية بها. ومن الدول التي يجب أن تضع خطة قصيرة وطويلة الأجل لحل مشكلة البطالة هي موريتانيا، فلسطين، ليبيا، اليمن، السودان، العراق، مصر، وتونس، حيث يتراوح معدل البطالة في هذه الدول بين 31.1% و13.2%. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، فعلى الدول العربية إعطاء أهمية خاصة في مجال الإنفاق سواء كان كميّاً أو كميّاً بما يتفق مع ظروف كل دولة، وبما يحقق العائد المرجو منه على التنمية البشرية.

المواش

1. Ahmad, Zahoor & Aysha Saleem (2014). Impact of Governance on Human Development, **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences**, 8 (3): 612-628.
2. ADB (1999). **Bank Group Policy on Good Governance**. OCOD, African Development Bank.
3. Akcey, Selçuk (2006). Corruption and Human development, **Cato Journal**, 26(1): 29-48.
4. Belton, Rachel Kleinfeld (2005). **Competing Definitions of The Rule of Law: Implications for Practitioners, Democracy and Rule of Law Project**, Working Paper no.55. Washington, Carnegie endowment for International Peace.
5. Bollen, Kenneth A. and Jeremy C. Biesanz (2002). A Note on a Two-Stage Least Squares Estimator for Higher-Order Factor Analyses, **Sociological Methods and Research**. 30(4):568-579
6. Brown, J.D. (2009). Choosing the right number of components or factors in PCA and EFA, **JALT Testing & Evaluation SIG Newsletter**, 13(2), 19-23.
7. Brown, Mark M. (2002). **'Forward'**. In UNDP, Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World. New York: UNDP.
8. Cabral, Lidia (2011). Decentralization in Africa: Scope, Motivations and Impact on service delivery and Poverty, Overseas Development Institute, **Future Agriculture**, Working Paper 20.
9. Charron, Nicholas; Lewis Dijkstra and Victor Lapuente (2010). **Mapping the Quality of Governance in the European Union: A Study of National and Sub-National Variations**, Quality of Governance Working Paper Series (22):21-22
10. Collier, Paul (2007). **The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It**, Oxford University Press.

11. Commission of The European Communities (2001). **European Governance: A White Paper**, Brussels, COM .428. Final.
12. Court, Julius; Verena Fritz & E. Gyimah-Boadi (2007). **Measuring Governance: What Guidance for Aid Policy?**. Research project (RP-05-GG) of the Advisory Board for Irish Aid, Working Paper 5.
13. DFID. (2000). **Justice and Poverty Reduction: Safety, Security and Access to Justice for All**, Issues. London: Department For International Development.
14. DFID. (2007). **Governance, Development and Democratic Politics. DFID's work in building more effective states**, London, Department for International Development.
15. Downer, Alexander (2000). **Good Governance - Guiding principles for implementation**, The Australian Government's Overseas Aid Program.
16. Earle, Lucy and Zoë Scott (2010). **Assessing the Evidence of the Impact of Governance on Development Outcomes and Poverty Reduction**. Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC).
17. Goetz, Anne Marie & Rob Jenkins (2002). **Voice, Accountability and Human Development: The Emergence of a New Agenda**, Background paper for HDR 2002, Occasional Paper (4), UNDP.
18. Grindle, Merilee (2007). Good enough governance revisited, **Development Policy Review**, 25 (5): 553-574.
19. Gupta, Sanjeev; Hamid Davoodi and Erwin Tiongson (2000). **Corruption and the Provision of Health Care and Education Services**, IMF Working Paper No.116. Washington: International Monetary Fund.
20. Gurgul, Henryk and Lukasz Lach (2012). **Political instability and economic growth: Evidence from two decades of transition in CEE**, MPRA Paper No. 37792.
21. Hall, Robert, and Charles I. Jones. (1999). Why Do Some Countries Produce So Much Output per Worker Than Others?, **Quarterly Journal of Economics** 114:83-116.
22. Haq, Rashida and Uzma Zia (2006). Governance and Pro-poor Growth: Evidence from Pakistan. **The Pakistan Development Review**, 45(4) Part II:761-776
23. IMF (2007). **Manual on Fiscal Transparency**, Fiscal Affairs Department IMF: Washington DC., International Monetary Fund.
24. Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Pablo Zoido-Lobaton (1999). **Governance Matters**. World Bank Research Working Paper No. 2196.
25. Kaufmann, Daniel, & Aart Kraay (2002). **Growth Without Governance**. World Bank Policy Research Working Paper No. 2928.

26. Kaufmann, Daniel, & Aart Kraay (2007). **Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?**, The World Bank, Policy Research Working Paper 4370.
27. Kaufmann, Daniel; Aart Kraay & Massimo Mastruzzi (2010). **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, The World Bank Policy Research Working Paper 5430.
28. Khan, Mushtaq H. (2009). **Governance, Growth and Poverty Reduction**, DESA Working Paper No. 75.
29. Liu, R.X.; J. Kuang; Q. Gong and X.L. Hou (2003). Principal component regression analysis with SPSS, **Computer Methods and Programs in Biomedicine** 71: 141-147
30. Messick, Richard E. (1999). Judicial Reform and Economic Development: A Survey of the Issues, **The World Bank Research Observer**, 14(1): 117-36.
31. My World. The United nations Global Survey For A better World. (www.myworld2015.org)
32. OECD (2011). Policy frame work for investment user's Toolkit. Organization for Economic Cooperation and Development: <http://www.oecd.org/investment/toolkit/policyareas/publicgovernance/>
33. O'Neil, Tammie; Marta Foresti and Alan Hudson (2007). **Evaluation of Citizens' Voice and Accountability: Review of the Literature and Donor Approaches Report**, London: DFID
34. Pradhan, Rudra P. and Sanyal, G.S. (2011). Good Governance and Human Development: Evidence from Indian States. **Journal of Social and Development Science**, 1(2):1-8.
35. Punyaratabandhu, Suchitra (2004). **Commitment to Good Governance, Development, and Poverty Reduction: Methodological Issues in the Evaluation of Progress at National and Local level**, A Paper Prepared for the Sixth Session of the Committee on Development Policy, National Institute of Development Administration.
36. Ross, Michael (2005). **Is Democracy Good for the Poor?**, CDDRL Stanford Institute on International Studies, Working Paper No 37.
37. Samimi, Ahmad J. ; Mahboobeh Jahadi (2010). Human Development and Governance: Evidence from OPEC, **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 4(8): 3103 - 3105, P:3104.
38. Sen, Kunal (2014). **Governance and Development Outcomes in Asia**, ADB Economics Working Paper Series No. 384
39. Speth, James G. (2005). **Governance for sustainable human development**, United Nations Development Programme.

40. Spicker, Paul (2003). Exclusion and rights, in Lucy Williams, Asbjørn Kjønsstad & Peter Robson, **Law and Poverty: the Legal System and Poverty Reduction**, CROP International Studies in Poverty Research.
41. Uddin, Mohamed J. & Laila Ashrafun Joya (2007). Development through Good Governance: Lessons for Developing Countries, **Asian Affairs**, 29(3): 1-28.
42. UN. (2004). **United Nations Handbook on Practical Anticorruption Measures for Prosecutors and Investigators**, United Nations.
43. -UN. (2006). **Definition of basic concepts and terminologies in governance and public administration**, Committee of Experts on Public Administration, Economic and Social Council, United Nations.
44. UN. Governance, <http://www.un.org/en/globalissues/governance> (last accessed 5 June 2016)
45. UNDP (2001). **Human Development Report**, United Nations Development Programme.
46. (UNDP) (2002). **Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World**, New York: United Nations Development Programme.
47. UNDP (2005). **Fiscal decentralisation and poverty reduction**, New York: United Nations Development Programme.
48. UNDP (2006). **Governance for sustainable human development**, A UNDP policy document. available at: <http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm>
49. - UNDP (2014). **Governance for Sustainable Development Integrating Governance in the Post-2015 Development Framework**, United Nations Development Programme.
50. UNDP (2015). **Human Development Report**, United Nations Development Programme.
51. WB. (2007a). **Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption**, Public Disclosure Authorized. 39055, Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development, World Bank.
52. WB. (2007b). **A Decade of Measuring the Quality of Governance: Governance Matters 2007**, Worldwide Governance Indicators, 1996-2006. Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development, World Bank.
53. Weiss, Friedl & Silke Steiner (2006). Transparency as an Element of Good Governance in the Practice of the EU and the WTO: Overview and Comparison, **Fordham International Law Journal**, 30(5) Article 8:1545-1586
54. <http://www.undp.org>.

د.عزة محمد حجازي

55. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index>

56. <http://www.worldbank.org>

57. http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/bdd.asp

ملحق (1)

جدول رقم (1): عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في دول العينة حسب المناطق

corruption	rule	quality	effectiveness	stability	الصوت والمساءلة	HDI	
-0.417	-0.415	-0.43	-0.48	-0.94	-1.02	0.6837	الدول العربية
-0.37015	-0.37	-0.38	-0.31	-0.01	-0.26	0.6546	شرق آسيا والبحر الهندي
-0.655	-0.60	-0.39	-0.42	-0.35	-0.70	0.71843	أوروبا ووسط آسيا
-0.11365	- 0.3163	-0.07	-0.04	-0.01	0.20	0.718276	أمريكا اللاتينية والكاريبية
-0.5648	-0.658	-0.82	-0.56	-1.10	-0.61	0.607778	جنوب آسيا
-0.62514	-0.676	-0.61	-0.73	-0.44	-0.58	0.494488	إفريقيا جنوب الصحراء

البيانات محسوبة بمعرفة الباحثة كمتوسطات لكل منطقة على حدة. مصدر مؤشر التنمية البشرية لدول العينة هو

تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، على الموقع التالي:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.pdf

ومصدر بيانات عناصر الحوكمة الجيدة هو المؤشر الصادر عن البنك الدولي للحوكمة على الموقع التالي:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi>

جدول رقم (2): مصفوفة ارتباط عناصر الحوكمة الجيدة

	Voice	Stability	Quality	Effectiveness	Control of Corruption	Rule of Law
Voice	1.000000					
Stability	0.540232	1.000000				
Quality	0.637616	0.437213	1.000000			
Effectiveness	0.640624	0.591013	0.834408	1.000000		
Control of Corruption	0.594273	0.671486	0.699018	0.868205	1.000000	
Rule of Law	0.631883	0.664146	0.801940	0.909081	0.901715	1.0000

جدول رقم (3) القيم المميزة Eigenvalues لتحليل المكون الأول

Number	Value	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	4.511912	0.7520	4.511912	0.7520
2	0.603972	0.1007	5.115884	0.8526
3	0.495952	0.0827	5.611836	0.9353
4	0.216687	0.0361	5.828524	0.9714
5	0.093768	0.0156	5.922291	0.9870
6	0.077709	0.0130	6.000000	1.0000

جدول رقم (4): نتائج القياس

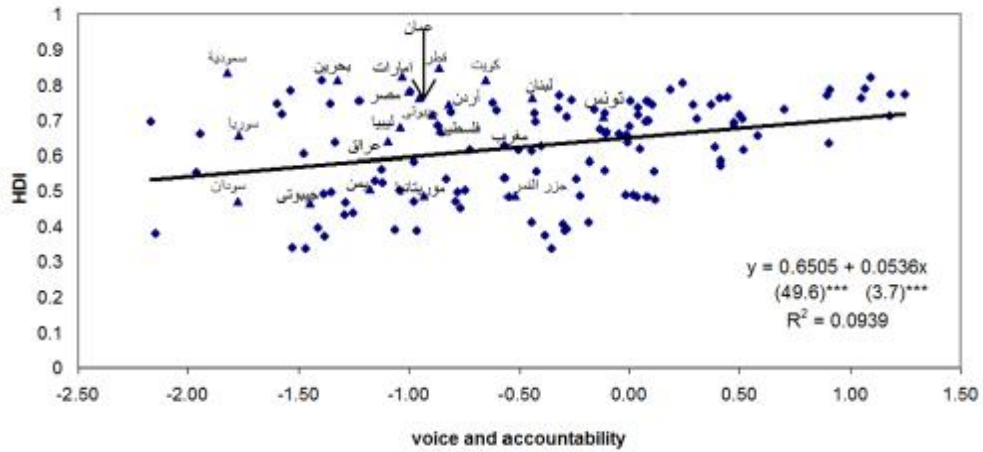
Dependent Variable	Model (1)	Model (2)
C (First Principle Component)	0.11039*** (0.0000)	0.122183*** (0.0000)
San	0.66505*** (0.0000)	0.658929*** (0.0000)
Urban	0.25914*** (0.0000)	0.265681*** (0.0000)
Une	-0.0929** (0.0229)	-0.112366** (0.0109)
Eduexp	0.00335 (0.9303)	-0.001447 (0.9707)
Healthexp	-0.00334 (0.9406)	0.007788 (0.8646)
Arab		0.003485 (0.9777)
Arab*C		-0.072816 (0.1928)
R ²	0.869501	0.871845
F- Statistics Prob(F-statistic)	108.8272 (0.000000)	81.63667 (0.000000)
J- Statistics Prob(F-statistic)	2.576895 (0.275699)	2.608805 (0.271335)
No. of observations	105	105

*الأرقام ما بين القوسين للقيمة P، حيث $p^{***}<0.01$; $p^{**}<0.05$; $p^{*}<0.1$

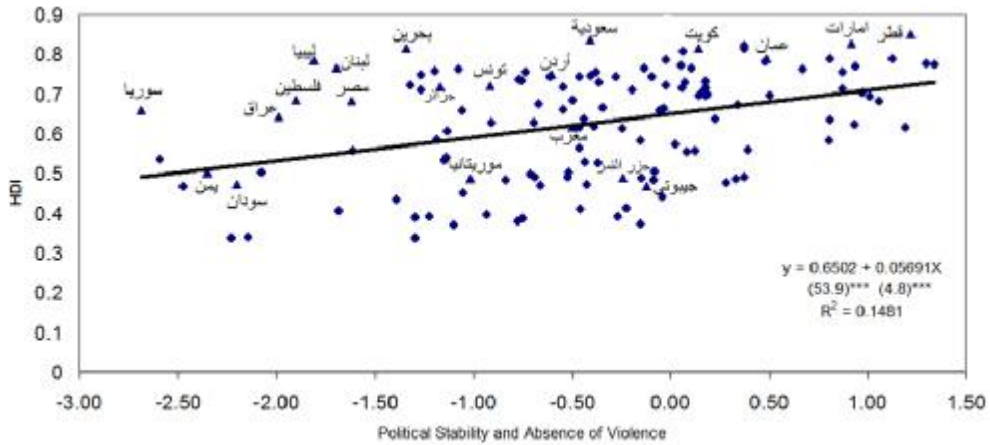
جدول رقم (5) المتجهات المميزة (Eigenvectors (loadings) لتحليل المكون الأول

Variables	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5	PC 6
Voice	0.361645	0.005023	0.890984	-0.272478	-0.004128	-0.032776
Stability	0.348104	0.825236	-0.009749	0.436808	-0.034976	0.075433
Quality	0.403039	-0.516045	0.046649	0.652157	0.337965	0.171905
Effectiveness	0.443523	-0.208232	-0.195538	-0.072673	-0.807952	0.252237
Control of Corruption	0.432878	0.080712	-0.323448	-0.540198	0.476949	0.426835
Rule of Law	0.448887	-0.052756	-0.247028	-0.112026	0.065360	-0.847274

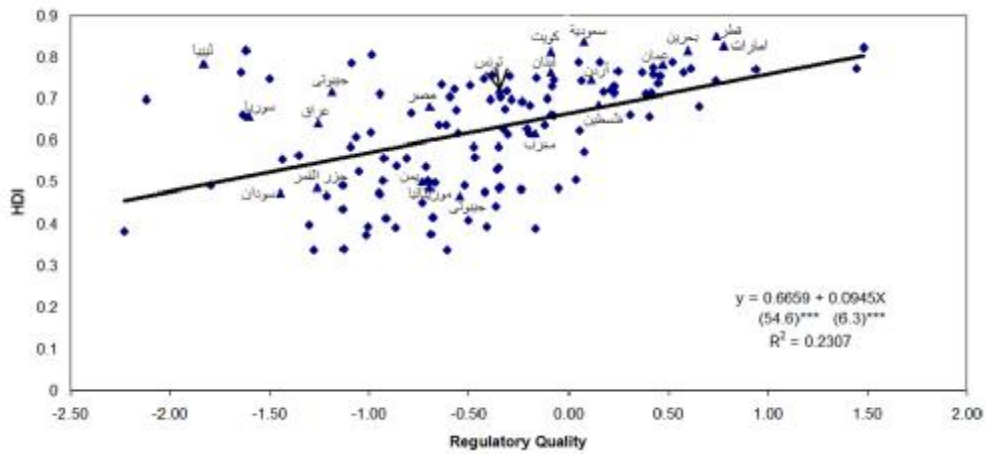
شكل رقم (1): الصوت والمساءلة في الدول العربية



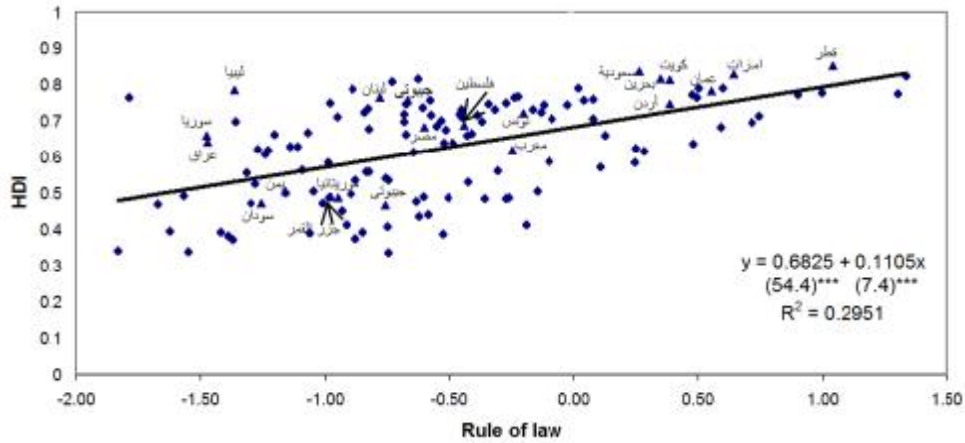
شكل رقم (2): الاستقرار السياسي والحد من العنف في الدول العربية



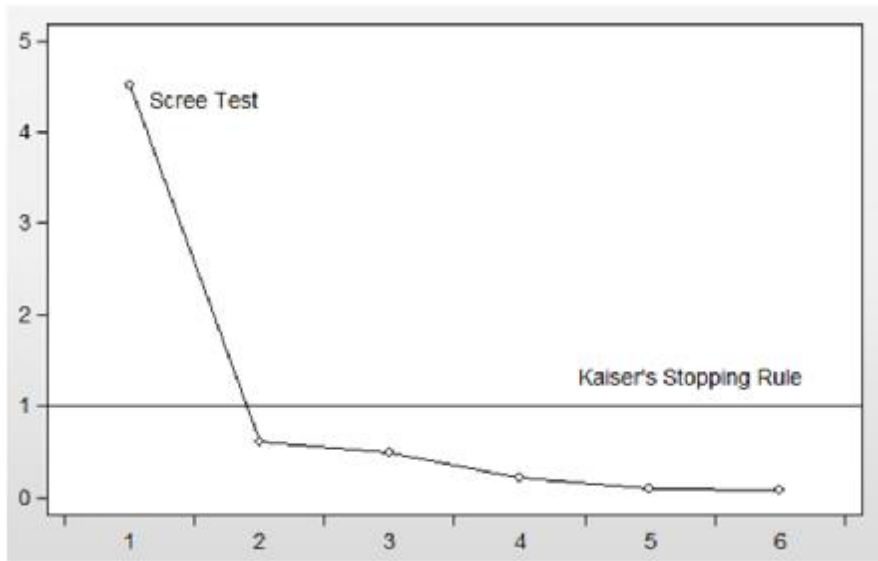
شكل رقم (3): نوعية التنظيمات في الدول العربية



شكل رقم (6): سيادة القانون في الدول العربية



شكل رقم (7): Kaiser's Stopping Rule و Scree Test للقيم المميزة Eigenvalues



سياسات التحرير المالي في الدول العربية وانعكاساتها على القطاع المالي

د/ حريري عبد الغني *

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

Result oriented changes in the world early Nineties twentieth century and deteriorating economic conditions, payment of Arab countries to liberalize their economies and opened the way for the private sector after the governments of the countries dominated entirely on economic activities through the provision of Economic Planning, to facilitate this task has been to resort to reform and the liberalization of the financial sector, which is the basis of the important role played by the financial sector in promoting balanced economic growth and sustainable, experience has shown the college and structural reforms that the ability of the economy to weather the negative economic situation is substantially the size of reforms and deregulation policies in view of the financial contribution of the financial sector to raise efficiency economy and the achievement of stability.

Keywords: financial liberalization, the financial sector, fiscal restraint, financial reform, banks, financial markets.

مقدمة

بدأت معظم الدول العربية منذ منتصف عقد الثمانينات بانتهاج سياسات التحرير المالي، باتخاذ مجموعة من الأساليب بغية تعزيز مستوى كفاءة النظام المالي وإصلاحه كلياً، سارت نحو تخفيف القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، من أجل تخصيص أكفأ للمدخرات، وبذلك زيادة جاذبية البلدان العربية للاستثمارات الأجنبية، وكذا الوصول إلى الأسواق المالية

* أستاذ محاضر قسم ب ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف مايل:

haririabdelghani@gmail.com

الخارجية، وقامت بتطبيق برامج الإصلاح لتدارك الصعوبات والسلبيات التي تحد من قدرة النظام المالي على التطور والنمو، وقد ركزت على تحديث النظام المصرفي وتطوير الأسواق المالية من جميع النواحي التشريعية والمؤسسية لحماية المستثمرين، وتعزيز الثقة في الأسواق.

وعلى هذا الأساس حاولت هذه الدراسة البحث في:

1. سياسات الكبح المالي في الدول العربية.
2. إصلاح وتحرير القطاع المالي في الدول العربية.
3. انعكاسات التحرير المالي على القطاع المالي العربي.
4. تحديات القطاع المالي العربي في ظل سياسات التحرير المالي وكيفية مواجهتها.

أولاً: سياسات الكبح المالي في الدول العربية:

أدت الاختلالات العامة في الاقتصاد وسياسات الكبح المالي في الدول العربية بالتأثير على القطاع المالي والمصرفي مما حد من قدرته على القيام بدوره التنموي المنشود.

1- أدوات سياسة الكبح المالي:

أ- تقييد أسعار الفائدة:

في هذا الصدد كانت معظم الدول العربية تعتمد في إدارة السياسة النقدية باستخدام الضوابط الإدارية على حركة أسعار الفائدة، وحجم وتكوين الائتمان، ولقد تم التحكم في أسعار الفائدة جانبي الودائع والإقراض، وبالتالي أصبحت لا تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية، وخاصة أسعار الفائدة في الخارج نتيجة لفرض قيود صارمة على الحسابات الجارية والرأسمالية. ونتج عن هذه السياسة في ظل ارتفاع معدل التضخم وجود أسعار فائدة حقيقية سالبة، هذا ما أثر بشكل كبير على تعبئة حجم الادخار الكلي⁽¹⁾.

ب- التحكم المباشر في التوسع الائتماني:

اعتمدت حكومات الدول العربية من خلال السلطات النقدية باعتماد على وسائل التحكم المباشر في التوسع الائتماني من خلال فرض سقوف على الائتمان الذي توفره المصارف، كما استخدمت وسائل تخصيص وتكوين الائتمان المدعم إلى قطاعات هامة منها الزراعة والصادرات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تضمنت تلك الآليات تعويضاً مسبقاً من السلطات لتخصيص الائتمان بالإضافة إلى شراء أدوات الدين العام. ولجأت إلى ذلك كل من المغرب، الأردن، مصر والجزائر على وجه الخصوص⁽²⁾.

2 - انعكاسات سياسة الكبح المالي:

أدى إتباع سياسات الكبح المالي إلى ضعف القطاع المالي والمصرفي العربي وذلك من خلال³:

أ- ضعف الوساطة المالية:

- أدى الدور المحدود الذي لعبه القطاع المالي بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص، في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الأنشطة الاستثمارية المنتجة. وارتبط الضعف في الوساطة المالية بصورة رئيسة بثلاثة أمور:
- وجود معدلات الفائدة الحقيقية السالبة التي لم تمكن الجهاز المصرفي من تعبئة المدخرات المحلية بالكفاءة اللازمة.
 - تراكم الديون المتعثرة في المصارف التي أخذت على ضوء ذلك بالإحجام عن التوسع في أنشطتها الإقراضية وحصرها في نطاق محدود، وبدوره أدى هذا الأسلوب إلى تركيز الائتمان في عدد محدود من العملاء وارتفاع المخاطر المرتبطة به.
 - أما الأمر الثالث، فهو مرتبط إلى درجة كبيرة بالأمرين السابقين، فتمثل في عدم تمكن المصارف من تطوير قدراتها الفنية وتوسيع نطاق خدماتها لمواكبة التغير في طبيعة الاحتياجات التمويلية في الاقتصاد.

ب- تدني القاعدة الرأسمالية للمصارف:

يعتبر من عوامل الضعف التي أتصف بها القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول، مما أدى إلى إضعاف المنافسة فيما بينها في ضوء تركيز النشاط المصرفي حول عدد قليل منها.

ج- غياب سوق ما بين البنوك وأسواق مالية نشطة:

إن غياب سوق ما بين البنوك وأسواق مالية نشطة، سواء لإصدار وتداول الأدوات النقدية قصيرة الأجل أو الأدوات التمويلية طويلة الأجل، هذا ما أثر على قلة الأدوات النقدية المتاحة للسلطات لتطوير السياسة النقدية وأسلوب إدارتها هذا من جهة، والصعوبة التي تواجهها البنوك للتمويل في حالة العجز في ظل غياب هذه السوق من جهة أخرى، مما يجبرها إلى اللجوء للبنك المركزي لحصم الأوراق المالية بمعدلات مرتفعة.

د- غياب رقابة مصرفية فاعلة في المصرف المركزي:

أدى غياب الرقابة المصرفية الفاعلة إلى غياب الإجراءات المنظمة لترخيص المصارف وتأسيسها، ونقص في المعايير والإجراءات الرقابية والاحترازية، وسبل وآليات التقيد والالتزام بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي وعافيته. فضلا عن هذا، فقد اتصف القطاع المالي بغياب

أنظمة ومعايير محاسبية متطورة وموحدة، وبالتالي صعوبة التعرف على حقيقة أوضاعها المالية وتحليلها.

ثانياً: إصلاح وتحرير القطاع المالي في الدول العربية.

إدراكاً للدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تعبئة وتعبئة المدخرات وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتسهيل إدارة المخاطر، لذلك كان لزاماً على الدول العربية العمل على إصلاح وتحرير القطاع المالي للقيام بالدور المنوط به في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد.

1- تحرير النظام المصرفي:

أولت الدول العربية، في إطار جهودها التصحيحية اهتماماً كبيراً بالقطاع المصرفي وسعت إلى معالجة عوامل الضعف التي يعاني منها. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى الإجراءات ذات العلاقة التي تضمنتها برامج الإصلاح الاقتصادي. باشرت هذه الدول في تنفيذ برنامج لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي، من كل القيود التي تحول دون تطوره بإزالة كل أشكال الكبح المالي.

أ- إلغاء القيود على النشاط المصرفي:

شملت الإصلاحات التي تم تنفيذها تحرير أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية بعدما كانت تفرض سقوف عليها، حيث قامت الدول العربية بتحرير أسعار الفائدة لتعزيز وتطوير إدارة السياسة النقدية والتوسع في عمليات إصدار أذونات الخزانة بالمزاد العلني، وتطوير الوساطة المالية وتخفيض تكلفتها⁽⁴⁾.

وسعيًا لزيادة معدلات الادخار الوطني وتحسين تخصيص الائتمان ورفع كفاءة الاستثمارات، جرى تحرير هيكل الفوائد في المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا واليمن، وتبسيط هيكلها، أما في مصر والأردن فإن السياسة النقدية المتبعة راعت العمل بفائدة تكفل جاذبية الودائع المقومة بالعملة المحلية⁽⁵⁾.

كما عملت الدول العربية على التوجه نحو إزالة القيود على الأنشطة الاقتصادية وتبني آليات السوق في تخصيص الموارد، حيث تم التحول في هذه الدول من العمل بأسلوب السقوف الائتمانية والقرارات الإدارية لتخصيص الائتمان وتوجيهه للقطاعات المختارة، إلى الأساليب غير المباشرة في إدارة السيولة.

في هذا الإطار، أصبحت مزادات سندات الخزانة والائتمان في السوق النقدي هي الوسيلة الرئيسة للتأثير على السيولة، في دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب وتونس والجزائر ومصر وموريتانيا واليمن، بينما أصبح البنك المركزي الأردني يعتمد على شهادات الإيداع التي يصدرها كوسيلة رئيسة للتأثير على وضع السيولة. ولقد تراجعت في عدد من هذه الدول عمليات إعادة التمويل من قبل البنك المركزي ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، وبشكل عام جرى الحرص على جعل استخدامها أكثر اتساقاً مع قواعد السوق السوق⁽⁶⁾.

أ- وضع إطار تنافسي في القطاع المصرفي:

لتعزيز المنافسة في القطاع المصرفي، وزيادة القواعد الرأسمالية للمصارف، برزت الحاجة لإعادة هيكلة المصارف العامة من أجل استعادة جدواها كأحد متطلبات عملية الخصخصة الحتمية لها. ومثلت إعادة تأهيل المصارف حجر زاوية في الإصلاحات المالية والمصرفية في الدول العربية في ظل الدور المسيطر الذي يقوم به القطاع المصرفي في تعبئة الموارد. كما عملت معظم الدول العربية إن لم نقل كلها على فتح السوق المصرفية للمستثمر الأجنبي بإنشاء بنوك أجنبية أو فتح فروع لها داخل الدول العربية.⁽⁷⁾

ب- تحسين الهيكل الإشرافي والإطار التنظيمي:

تضمنت الإصلاحات المصرفية إدخال تعديلات على الأطر القانونية والرقابية التي تحكم أعمال المصارف، وفتح هذا القطاع وإعادة رسملته وتحريره، وتقليص مساهمة الحكومة في رأس مال المصارف، وتعزيز قواعدها الرأسمالية وتشجيع عمليات الدمج فيما بينها. أما فيما يخص التنظيم والإشراف فمعظم دول العربية، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان والمغرب وتونس والجزائر طبقاً للأمر 03-11 الصادر في أوت 2003، عززت الرقابة على المصارف وتنظيمها، بتطبيق الإجراءات صارمة على البنوك، كجمع المعلومات بانتظام وفحص ومراجعة البنوك باستمرار⁽⁸⁾. كما اتخذت معظم البلدان العربية التدابير اللازمة للتطبيق المعايير الدولية والمتعلقة باتفاقيات بازل (I) و (II) بزيادة نسب كفاية رأس المال وتقليص القروض المشكوك فيها. غير أنها حققت نجاحاً محدوداً في الحد من القروض المتعثرة ولا تزال نسبة هذه القروض تتراوح في حدود 10% إلى 20% من إجمالي القروض⁽⁹⁾.

ج- تحسين كفاءة النظام المصرفي وتقليل كلفة الوساطة المالية:

من أجل تحسين كفاءة النظام المصرفي وتقليل كلفة الوساطة المالية، برزت الحاجة إلى تحسين وضع سيولة المصارف العامة المتعثرة من خلال إعادة رسملة رؤوس أموالها، وتضمنت هذه الإجراءات بصورة عامة تغذية محافظ هذه البنوك من خلال ضخ الموارد النقدية إليها، ومقايضة

ديون الحكومة، وتقديم ضمانات حكومية لها بالإضافة إلى التقليل من مساهمة الحكومة في رؤوس أموالها من خلال طرح جزء من أسهم المصارف العامة في الأسواق المالية. فقد قامت دول العربية بإعادة رسملة قطاعها المصرفية باللجوء إلى واحد أو أكثر من الوسائل السابقة⁽¹⁰⁾. لا تزال عمليات إصلاح وتحرير المصرفي جارية في الدول العربية، رغم المستوى الجيد الذي وصلت إليه بعض الدول من عمق الإصلاح والتطور.

2- إصلاح وتحرير أسواق الأوراق المالية العربية:

لقد عرفت جل المنطقة العربية إصلاحات على مستوى أسواق الأوراق المالية، حيث شهدت بورصة تونس للأوراق المالية إصلاحات سنة 1989، وبورصة القيم بالدار البيضاء عام 1992، وتزامنت معها إصلاح بورصتي القاهرة والإسكندرية بعد صدور القانون رقم 95 لسنة 1992، وإصلاح بورصة الخرطوم وبورصة بيروت سنة 1995 إلى غيرها من الإصلاحات التي شهدتها الأسواق العربية، شهدت الأسواق المالية العربية إصلاحات شملت جوانب عديدة، تمثلت في تعزيز جانبي العرض و الطلب على أدوات السوق، وكذا الهياكل التنظيمية والمؤسسية، والإصلاحات التشريعية، وخلق وتنمية الوعي الوظيفي وتوفير درجة عالية من الشفافية.

كما شهدت أسواق الأوراق المالية العربية بعد الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تبنتها انفتاحا أمام حركة الاستثمار الأجنبي، وقد بدأ هذا الانفتاح أكثر وضوحا بتوقيع بعض الدول العربية على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات في إطار المنظمة للتجارة العالمية في ديسمبر 1997، حيث أصبحت هذه الأسواق أكثر انفتاحا، و إن كان ذلك قد تم بدرجات متفاوتة تتراوح بين الانفتاح المطلق بدون قيود كما في مصر، لبنان، تونس والمغرب وبين الانفتاح المقيد بشروط وينسب معينة للاستثمارات الأجنبي في السوق كما في أسواق رأس المال الخليجية وبعض الأسواق العربية الأخرى⁽¹¹⁾.

وبما أن الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات تشكل الإطار الدولي لتحرير أسواق رأس المال العالمية، بما فيها الأسواق العربية، فهي تقضي بإزالة كافة القيود أمام مشاركة الأجنبي في سوق المال سواء في عمليات الاكتتاب أو شركات السمسرة والتجارة في الأوراق المالية أو المقاصة أو التسوية أو التسويق وتنشيط السوق، أو إدارة محفظة المخاطر.

ثالثاً: انعكاسات التحرير المالي على القطاع المالي العربي:**1 - تطور القطاع المالي العربي:**

كان لسياسات إصلاح وتحرير القطاع المالي العربي انعكاسات جيدة على تطور القطاع المالي في الدول العربية، ولكنها تتفاوت من دولة إلى أخرى، فحسب دراسات صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، التي قام بها على تطور القطاع المالي العربي سنة 2004، تبين أن معظم الدول العربية مرت بتجربة التطور المالي من الستينات إلى الثمانينات، ولكن في التسعينات تبين وجود تراجع في التطور المالي نتيجة لبعض الاختلالات الاقتصادية والسياسية في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (1) الرقم القياسي الشامل لتطور القطاع المالي في الدول العربية ما بين 2003/2002.

البيان الدول	الرقم القياسي للتطور المالي	القطاع المصري	القطاع المالي غير المصري	التنظيم و الرقابة	السياسة النقدية	الانفتاح المالي	البيئة المؤسسية
البحرين	7.66	7.28	5.00	9.33	7.77	8.00	8.89
لبنان	6.97	8.74	3.33	7.67	8.25	7.00	5.22
الأردن	6.93	7.06	6.33	8.67	6.50	8.00	5.44
الكويت	6.80	7.36	5.00	8.00	6.62	8.00	5.89
الإمارات	6.60	7.89	5.00	6.67	5.98	8.00	5.89
السعودية	6.37	7.83	3.33	8.00	6.42	8.00	4.22
عمان	6.13	7.10	5.00	8.33	4.19	8.00	4.78
قطر	5.68	6.81	0.67	6.67	5.66	8.00	6.33
مصر	5.60	4.19	6.33	7.67	7.37	4.00	3.89
تونس	5.57	7.70	4.67	5.33	4.46	5.00	5.00
المغرب	5.45	5.99	6.33	5.33	5.57	6.00	3.22
اليمن	4.84	6.29	0.67	3.67	6.19	7.00	4.54
الجزائر	3.87	4.15	0.67	3.33	5.00	9.00	2.22
جيبوتي	3.79	3.85	1.33	5.00	4.40	7.00	2.00
السودان	3.45	3.76	0.67	3.00	3.94	5.00	4.50
موريتانيا	3.23	2.55	3.00	3.46	4.36	4.00	2.33
ليبيا	1.13	1.92	0.67	0.00	0.90	0.00	2.42

د. حريري عبد الغني

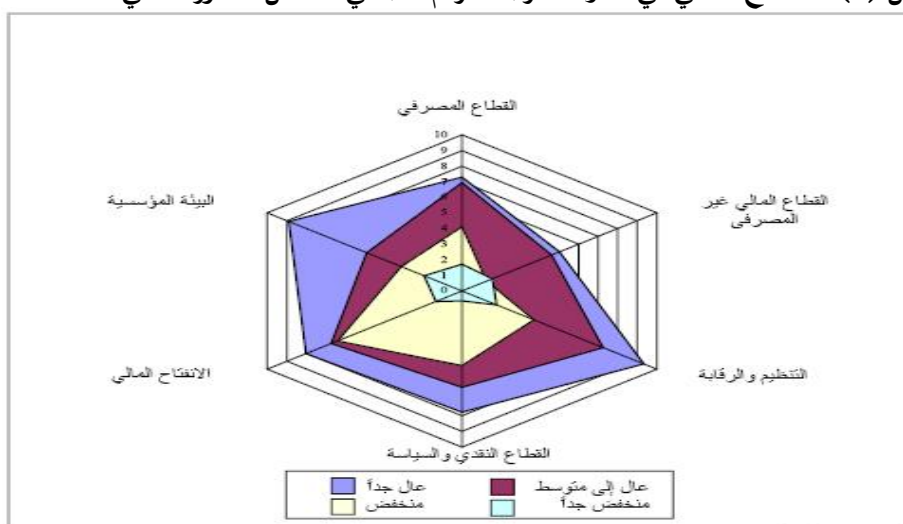
1.00	0.00	0.50	2.00	0.67	1.35	0.99	سورية
4.20	5.90	5.07	5.64	3.33	5.46	4.95	المتوسط

المصدر: سعود البريكان وآخرون، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، الندوة الثالثة التي نظمها معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يومي 7 و8 ديسمبر 2003، ص144.

المجال: منخفض جدا = أقل من 2.5 ، منخفض = 2.51- 5.1 ، متوسط = 5.0- 6.0، مرتفع = 6.0 - 7.5 ، عال جدا = أعلى من 7.5

ومن خلال الجدول رقم (1) ، نلاحظ أن أداء دول الخليج و لبنان والأردن في المستويات الأعلى للتطور المالي، وتعتبر البحرين ذات التطور المالي عال جدا حيث بلغت قيمة المؤشر 7.66 أفضل من أداء الدول العربية الأخرى التي كانت في المستويات الأدنى في كل جانب من الجوانب الستة للتطور المالي*، ولكن البلدان التي جاءت في أعلى مستويات التطور المالي في المنطقة حصلت على علامات عالية جدا في مجال التنظيم والرقابة وفي مجال الانفتاح المالي. وفي الوقت نفسه، وفي معظم الدول العربية، كان أداءها ضعيفا في مجال تطوير البيئة المؤسسية والقطاع المالي غير المصرفي.

الشكل (1) : القطاع المالي في الدول العربية، الرقم القياسي الشامل للتطور المالي.



المصدر: سعود البريكان وآخرون، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص115.

ومن خلال الشكل (1)، يتبين أن أداء الدول العربية جيد في التنظيم والرقابة، ولكنها تحتاج إلى أن تفعل المزيد لتعزيز البيئة المؤسسية والنهوض بتطور القطاع المالي غير المصرفي وفي داخل المنطقة، حيث ظل التقدم المحرز في مجال إصلاح القطاع المالي غير متوازن. فلدى بعض الدول قطاعات مالية على درجة جيدة من التطور، ولا سيما قطاعات المصارف، من قبيل دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن، هناك بلدان أخرى مثل مصر والمغرب وتونس حققت تقدما مهما في السنوات الأخيرة ولكن في الغالب، يظل هناك ما يجب إنجازه. أما باقي الدول العربية الأخرى مثل الجزائر واليمن وسوريا وليبيا ذات مستوى متدني من التطور المالي الأمر الذي يدعو إلى تكثيف من إصلاحاتها المالية والمصرفية.

2- واقع الأسواق المالية العربية في ظل سياسات التحرير المالي.

مع بداية تطبيق الإصلاحات التي مست القطاع المالي في الدول العربية، تم إنشاء بورصات مختلفة إلا أن نتائجها كانت متباينة بين البورصات فيورصات لم ترق للتطور المرغوب كبورصة الجزائر، وأخرى عرفت تنامي كبير كبورصات دول الخليج، كما تعتبر أسواق رأس المال في البلدان العربية الأقل نموًا مقارنة بنظيراتها في الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، فهي تعاني من ضعف مؤسساتها، كما أن تحرير أسواقها لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لم يتأت إلا في العشرة الأخيرة من القرن العشرين، ولكن رغم هذا فلقد عرفت الأسواق المالية العربية تطورات كبيرة في مستوى أدائها خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول رقم (2)

استمرت أسواق الأوراق المالية العربية في أدائها الجيد على مدى السنوات 2000-2014 رغم انخفاض أحجام هذه الأسواق مقاسة بالقيمة السوقية في سنة 2006 لتبلغ 888.1 مليار دولار مقابل 1288.2 مليار دولار سجلت نهاية عام 2005 أي بنسبة نمو سالبة قدرت بـ 31.20%. بعدما سجلت نمو فاق 100% سنة 2005 مقابل سنة 2004. وجاء هذا التراجع في أداء أغلبية الأسواق المالية العربية على أعقاب ارتفاع أسعار الأسهم في هذه الأسواق خلال العامين السابقين إلى مستويات قياسية، بعضها لم يكن طبيعيًا نتيجة لضعف بنية هذه الأسواق وضعف الدور الرقابي فيها، الأمر الذي ساهم في حصول حركة تصحيح في الأسعار في معظم الأسواق منذ أواخر 2005 واستمر حتى نهاية عام 2006.

وكان عام 2015 عام تحدي لأسواق المال العربية، فقد تواصل التراجع خلال العام في أداء هذه الأسواق، وهو التراجع الذي بدأ مساره منذ سبتمبر 2014 مع بدء الانخفاض في أسعار النفط العالمية. فقد خسرت الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال عام 2015 نحو 143.6 مليار دولار من قيمتها السوقية، ما يمثل حوالي 12.0% من هذه القيمة، لتصل في نهاية

ديسمبر 2015 إلى 1059.5 مليار دولار، ما يعادل 38 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقابل 1203.1 مليار دولار ونحو 44.3 % من الناتج مع نهاية العام السابق 2014. تجدر الإشارة إلى أن خسائر الأسواق المالية العربية، تكون قد ارتفعت منذ بدء الانخفاض في أسواق النفط العالمية، لتصل إلى حوالي 320 مليار دولار، ما يعادل نحو 24 % من القيمة السوقية الإجمالية لها (12)

الجدول رقم (2): بيانات أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة : (مليار دولار، مليار سهم)

السنوات	2005	2006	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البيان								
القيمة السوقية	1290.9	888.1	997.2	894.1	940.5	1137.7	1203.1	1059.5
قيمة الأسهم المتداولة	1433.5	168.5	381	393.4	624.4	534.9	835.3	500.5
عدد الأسهم المتداولة	110.8	168.6	211.7	156.0	260.6	401.5	416.7	-
عدد الشركات المدرجة	1665	1623	1411	1392	1358	1360	1405	1502
معدل دوران الأسهم %	111	19	38.2	44	66.4	47.0	69.4	44.3

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرات فصلية متعددة.

وبصفة عامة يمكن القول أن القيمة السوقية لأسواق المال العربية تبقى متوسطة إذا ما قورنت بالقيمة السوقية لبعض البورصات العالمية أو الناشئة فيبورصة ألمانيا على سبيل المثال سجلت 1221 مليار دولار خلال سنة 2005، فيما كان نصيب بورصة هونج كونج 1055 مليار دولار نهاية 2005 (13) غير أن نسبة نمو القيمة السوقية في البورصات العربية تبقى مشجعة ولا يعزى ذلك إلى ارتفاع الأسعار فحسب، وإنما كذلك إلى قبول إدراج أسهم وبورصات جديدة في قاعدة بيانات الصندوق. وبالنسبة لمؤشر السيولة فقد سجل بدوره ارتفاعا كبيرا في البورصات العربية، فقد بلغ حجم التداول 1433.5 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو قدرت بـ 152.5 % عما كانت عليه سنة 2004 (568.3 مليار دولار) ولكن انخفض سنة 2006 حيث بلغ 168.5 مليار دولار ليشهد بعد ذلك عصودا ليصل إلى 835.3 مليار دولار، لكن عرفت الأسواق العربية خلال عام 2015، شح في السيولة، كما تعبر عنه

مؤشرات التداول. فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 500.5 مليار دولار، بنسبة تراجع وصلت إلى حوالي 48.0% بالمقارنة مع القيمة المماثلة المسجلة خلال العام السابق 2014، البالغة نحو 835.3 مليار دولار. لينخفض بناء عليه، معدل دوران الأسهم العربية من نحو 69.4% عن عام 2014 إلى نحو 44.3% عن عام 2015، علماً أن هذا المعدل كان قد تجاوز 100% في سنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية⁽¹⁴⁾.

وما قيل عن مؤشر القيمة السوقية ينطبق على حجم التداول إذا ما قورن بالبورصات الناشئة أو المتقدمة، فحجم تداول البورصات العربية مجتمعة لم يتجاوز على سبيل المثال حجم التداول في بورصة إسبانيا الذي سجل سنة 2005 ما مقداره 1566 مليار دولار⁽¹⁵⁾.

رابعاً: تحديات القطاع المالي العربي في ظل سياسات التحرير المالي وكيفية مواجهتها.

1 - تحديات تحرير القطاع المالي العربي:

تجعل سياسات التحرير المالي إمكانية تعرضها لأزمات حادة أمراً متوقعا، ويمكننا أن نركز هذه التحديات في ثلاث محاور رئيسية:

أ- إمكانية التعرض لأزمات مفاجئة:

يعد تحرير بعض الدول العربية حساب رأس المال والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالتدفق إلى الداخل والخارج، فيؤدي إلى احتمالات تعرض القطاع المالي إلى أزمات مالية مفاجئة تهدد استقرار الاقتصاد المالي بكامله، وينشأ ذلك من خلال طريقتين حالتين هما:⁽¹⁶⁾

- حالة خروج الأموال بصورة مفاجئة:

نظراً لكونها من الأموال الساخنة التي تسعى إلى المضاربات وقد يكون الدافع وراء تدفقها وجود اختلالات في السوق أو سوء استخدام السياسات (النقدية والمالية، سعر الصرف)، حيث يفضل المشتري الأجنبي أن يحول أمواله إلى الخارج عن طريق بيع ما بحوزته من أوراق مالية محلية، مما يترتب عليه آثار سلبية على القطاع المالي والاقتصاد ككل.

- حالة زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الدول المضيفة:

يحدث ذلك غالباً في حالة حدوث صدمة مواتية تزداد على أثرها تدفقات رؤوس الموال الأجنبية إلى الداخل فيترتب عليها توسع في حجم الأصول المحلية، وزيادة في الطلب على السلعة المحلية، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤثر على أسعار الصرف وأسعار الفائدة،

وتشير شكوكا حول استمرارية تدفقات الاستثمار الحافظة وهو الأمر الذي يبين خطورة الاعتماد عليه كمصدر من مصادر التمويل الرئيسية.

ب- هروب رؤوس الأموال العربية للخارج:

تقدر حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج ما بين 800-2400 مليار دولار⁽¹⁷⁾ علما أن ثلثي هذا المبلغ يتخذ شكل ودائع لدى البنوك العالمية كما تستثمر بعضه في مشاريع مختلفة وفي أسواق المال العالمية، وتعتبر رؤوس الأموال الخليجية هي الأوفر المستثمرة في الخارج، وهذا راجع إلى أن هذه الدول تسمح بخروج رؤوس الأموال بشكل حر، ومن تلك في الدول، والتي تضع قيودا على حركة رؤوس الأموال، فقد تدفقت عشرات المليارات إلى الخارج بطرق التحايل على القانون و التهريب.

ج- إمكانية دخول الأموال المشبوهة:

إن تزايد اتجاه الدول العربية نحو التحرير الاقتصادي والتحرير المالي في ظل الإصلاح الاقتصادي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومع سرعة اندماج الأسواق المالية من جراء توقيع بعض الدول العربية على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، حيث أصبحت هذه الأخيرة هدفا لظاهرة غسل الأموال، ودخول رؤوس الأموال المشبوهة إليها، خاصة وأن معظم الدول العربية ترحب بالاستثمار الأجنبي الوافد إليها من الخارج للخروج من أزمتها ونكباتها الاقتصادية التي تواجهها كمحاولة لتحسين أحوال الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك سهلت إجراءات إلغاء الرقابة على الصرف وقوانين تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁸⁾.

د- انضمام بعض الدول العربية إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (GATS):

إن اتفاقية (GATS) لها تأثيرات اقتصادية على مختلف نواحي الأنشطة وخصوصا القطاع المالي، وهذا نتيجة عدم تكافئ الفرص بين الدول المتقدمة والدول العربية، فالدول المتقدمة تملك قدرة تنافسية عالية في مجال الخدمات المالية واستعمالها للتكنولوجيا المتطورة، في حين الدول العربية مازالت تعاني من عدم توازن بين كفاءات قطاع الخدمات المالية.

2 - مواجهة تحديات التحرير المالي:

يفرض التحرير المالي مجموعة من التحديات على القطاع المالي العربي، وهو ما يتطلب من حكومات الدول العربية والبنوك المركزية ضرورة تحديث وتطوير القطاع المالي من أجل تكيفه

بفاعلية مع سياسات التحرير المالي. وذلك من خلال اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة من التحوط ضد الأزمات وتطوير أسواق رأس المال.

أ- سياسة التحوط ضد الأزمات:

دفعت الأزمات المالية التي نتجت عن عملية التحرير المالي المحلي والدولي الدول العربية إتباع أساليب تهدف إلى تقييد أنواع معينة من التدفقات، ويتم هذا عن طريق فرض قيود على حركة رؤوس الأموال⁽¹⁹⁾، أهمها:

- نظام الاحتياطي الشيلي:

حيث قام البنك المركزي الشيلي بفرض نسبة من الاحتياطي على كافة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للاستثمار في المحفظة وامتدت لتشمل عمليات الائتمان والقروض المتعلقة بالاستثمار المباشر، وتودع هذه الاحتياطات لدى البنك المركزي بدون معدل فائدة، مع تغير نسبة الفائدة حسب الظروف الاقتصادية السائدة*، وأكدت العديد من الدراسات فاعلية هذه السياسة نظرا لعدم تأثيرها على تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إضافة إلى كونها ساهمت في رفع متوسط آجال التدفقات قصيرة الأجل⁽²⁰⁾

- الرقابة الحذرة :

يجب العمل على ضرورة الارتقاء بالممارسات المحاسبية وإجراءات التدقيق و الرقابة الاحترازية، لأن الرقابة الحذرة على تدفقات رؤوس الأموال تعد أمرا ضروريا للحد من اقتراض البنوك في ظل تطور الأدوات والابتكارات المالية، وارتفاع نسبة التعاملات خارج الميزانية، ونمو المشتقات المالية، وهذا بالإضافة إلى دورها في الحد من الاقتراض الخارجي قصير الأجل لكل من الشركات والحكومات، هذا ما يؤكد فاعلية تلك الرقابة على امتصاص الأزمات المالية⁽²¹⁾، لذا يوجب على الدول العربية أن العمل على إحكام الرقابة وتفعيلها من أجل معالجة مواطن الخلل في أسواقها لتعزيز مصداقية اقتصادياتها، ولكن تطبيق هذا الأسلوب يتطلب توافر كيانات مؤسسية قوية لإحكام الرقابة وتطبيق البرنامج بنجاح.

- قيود على خروج رؤوس الأموال:

إن فرض قيود دائمة وعدم وجود أسس اقتصادية صحيحة يؤدي إلى عدم فاعلية الرقابة على رؤوس الأموال لحماية القطاع المالي من التأثيرات الخارجية، ولكن يمكن أن تكون الرقابة على حركة رؤوس الأموال أكثر فاعلية في فرض قيود مؤقتة ونوعية على خروج رؤوس الأموال،

مثل الرقابة على الصرف الأجنبي والتجارة أو على رؤوس الأموال قصيرة الأجل وشديدة التقلب، مما يؤدي إلى حماية الاقتصاد من الصدمات المالية المفاجئة⁽²²⁾.

ب- أساليب تهدف إلى توفير السيولة في حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال:

من خلال توفير احتياطات تعمل على تغطية الدين قصير الأجل، ووضع خطوط ائتمان للطوارئ⁽²³⁾.

- توفير احتياطات تكفي لتغطية الدين قصير الأجل:

تؤكد بعض الدراسات أن الاحتياطي الدولي المناسب يجب أن لا يقل عن مبلغ الذي يساوي رأس المال الأجنبي المتدفق إلى الداخل، والذي يمكن أن ينكمش نتيجة خروجه، وقد أشارت تلك الدراسات إلى أن مستوى الاحتياطي الأمثل يختلف باختلاف الحالات السائدة في الاقتصاد، منها:

- نسبة العجز في الحساب الجاري:

فكلما كانت نسبة العجز، فإن الاحتياطي المطلوب يصل إلى مستويات تفوق حجم الدين قصير الأجل بكثير.

- مستوى السيولة المحلية:

لا بد أن تؤخذ مستوى السيولة المحلية في الاعتبار، وأن يتم ربطه بالاحتياطي الدولي، في حالة تدفق رؤوس الأموال للخارج.

- خطوط الائتمان الطوارئ:

هو اتفاق بين دولة ما والمقرضين الدوليين، بحيث يتعهد المقرض بموجبه بأن يقرض الدولة صاحبة الاتفاق مبلغا يتفق عليه مسبقا في حالة حدوث ظروف طارئة، ويكون التعاقد بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة على السندات الحكومية، ومن مزاياه، إنخفاض تكلفة الاستخدام مقارنة بتكلفة الاحتفاظ بالاحتياطات دولية كبيرة، والحصول على قروض بسعر فائدة منخفض مقارنة بسعر الفائدة الذي يمكن أن تقتض به في حال الأزمة.

ج- تطوير أسواق الأوراق المالية العربية:

يعتبر دور أسواق رأس المال العربية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية والإسراع بمعدلات التنمية، وقد أخذ دور هذه الأسواق في الدول العربية يكتسي أهمية كبيرة في توفير الاحتياطات التمويلية في ظل توجه الدول العربية إلى التحرير الاقتصادي والتحرير المالي وإفساح

المجال للقطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد. ولكن لقيام هذه الأسواق بدورها بفاعلية وكفاءة مرهون بقدرتها على تطوير حجم السوق وتدعيم بنيتها المؤسسية والتنظيمية في سبيل تعظيم المنافع وتقليص المخاطر الناجمة عن التحرير المالي، وخاصة تحرير حساب رأس المال واندماج الأسواق المالية العالمية، ومن ثم فتطور حجم السوق يعتمد على تنمية جانبي الطلب على الأوراق المالية والعرض في سوق الأوراق المالية.

د- تطوير البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية:

يتطلب أي سوق للأوراق المالية مجموعة من الأنظمة والآليات التي تعمل على تسيير المعاملات في السوق، وتسهم من ثم في رفع مستوى كفاءة السوق، وتشكل هذه الآليات مع الهيكل التنظيمي البنية الأساسية للسوق، التي تؤثر في أداء السوق ككل، وترتبط عملية تطوير البنية الأساسية للسوق بالعديد من العوامل منها⁽²⁴⁾:

- توفير نظام الهيئات ذاتية التنظيم والإدارة.
- تنمية المؤسسات العاملة في سوق المال، مثل شركات الوساطة، شركات الاستثمار، شركات الخدمات وإنشاء مؤسسات صناعات السوق إذ تعتبر مهمة في تنشيط وضبط السوق.
- تعزيز الدور الرقابي للسوق والشفافية والإفصاح، وذلك من خلال نشر المعلومات، إعداد القوائم المالية وفقا للنظم المحاسبية العالمية، الحد من عمليات التداول المستندة إلى معلومات داخلية، ويتعين على المسؤولين الحد من هذه العمليات وتجريمها.
- تطوير نظم التسوية والمقاصة والحفظ المركزي.

هـ- العمل على ربط أسواق رأس المال العربية:

يعتبر تطوير وربط الأسواق المالية العربية من أهم متطلبات الأساسية لاستعادة رأس المال العربي إلى المنطقة ويتطلب ربط وتطوير الأسواق المالية العربية توافر مجموعة من العناصر من تحسين المناخ الاستثماري وتنمية المؤسسات المالية العربية، ودعم الهياكل والأنشطة لدعم التعاون المالي والنقدي العربي بتطوير وتوحيد الأطر القانونية والمؤسسية لأسواق المالية العربية. لذا يجب مراجعة القوانين والأنظمة المالية لتحقيق أقصى قدر ممكن من توحيد الأنظمة المعمول بها في هذه الأسواق من أجل تطوير آليات عمل الأسواق وعلى تحقيق الربط فيما بينها⁽²⁵⁾.

خامسا: نتائج وتوصيات:

كان لسياسات التحرير المالي التي انتهجتها الدول العربية دورا مهما في التطور الذي شهده القطاع المالي وخاصة النظام المصرفي والحد من سياسات الكبح المالي التي كان يعاني منها، واستمرار أسواق الأوراق المالية العربية في أدائها الجيد من 2000-2015، كما سمح هذا التحرير بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل متصاعد، ولكنه يبقى أقل من الإمكانيات الحقيقية للدول العربية في جلب الاستثمارات الأجنبية.

على الرغم من هذه التطورات فما تزال سياسات التحرير المالي في البلدان العربية تعاني عدة أوجه قصور وضعف للقطاع المالي حيث:

- تحتل المصارف العربية وضعا ضعيفا مقارنة بالمصارف الدولية، وذلك راجع لأسباب منها هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية،
 - ارتفاع درجة التركيز المصرفي وكذلك تزايد منافسة المصارف الأجنبية.
 - تميزت الأسواق العربية للأوراق المالية بتحسين أدائها، لكن رغم ذلك لا تزال تعاني من نقائص بسبب وجود عقبات منها قلة المعروض من الأدوات المالية،
 - تدني الطلب على الأدوات المالية، وكذلك تخلف وقصور النظم والتشريعات التي تحكم أصول وقواعد العمل في السوقين الأولية والثانوية.
- ويعد التحرير المالي في الدول العربية تحديا خاصة مع قيام بعض الدول بتحرير حساب رأس المال والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالتدفق إلى الداخل والخارج، مما يزيد احتمالات تعرض القطاع المالي إلى أزمات مالية مفاجئة تهدد استقرار الاقتصاد المالي بكامله لذا يتطلب من حكومات الدول العربية والبنوك المركزية ضرورة تحديث وتطوير القطاع المالي من أجل تكيفه بفاعلية مع سياسات التحرير المالي. وذلك من خلال:
- تعميق إصلاح القطاع المصرفي العربي والسير نحو الاندماج من أجل مواجهة تحديات التحرير المالي.
 - إعادة النظر في هيكل البورصات العربية والعمل على القيام بمحاولات إصلاح وتطويرها وكذا الربط بينها.
 - العمل على تحسين المناخ الاستثماري وتنمية المؤسسات المالية العربية وتطوير الأطر القانونية.
 - اتخاذ أهم الإجراءات اللازمة للتحوط ضد الأزمات.

الهوامش:

- ¹ أنظر بلعوز بن علي، سياسة أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- ² حريري عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2007/2006. ص ص 101-102.
- ³ نفس المرجع، ص 102.
- ⁴ Jong-Kun Lee, Financial Liberalization and Foreign Bank Entry in MENA, Financial Sector Strategy and Policy, World Bank, May 2002, p4.
- ⁵ علي توفيق الصادق ووليد عدنان الكردي، دور الحكومات الإنمائي في اقتصاد السوق، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل صندوق النقد العربي، العدد السادس، من 02 إلى 05 ماي 2000 بدمشق، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، الإمارات العربية، 2001، ص 165
- ⁶ Jong-Kun Lee, Financial Liberalization and Foreign Bank Entry in MENA, Op. Cit, p7
- ⁷ محمد الفنيش، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، أبوظبي، أبريل 2000، ص 164
- ⁸ نفس المرجع، ص 161
- ⁹ Susan Creane et autres, La poursuite des réformes financières est riche de promesses pour les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord, Finances & Développement Mars 2003, volume 40, numéro 01, p 27
- ¹⁰ محمد الفنيش، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، مرجع سبق ذكره، ص 164
- ¹¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 121
- * الجوانب الستة للتطور المالي هي: القطاع المصرفي، القطاع المالي غير المصرفي، التنظيم والرقابة، السياسة النقدية، البيئة المؤسسية، الانفتاح المالي.
- ¹² صندوق النقد العربي ، موجز عن تطورات أداء أسواق المال العربية خلال عام 2015، عبر الرابط التالي بتاريخ 2016/01/14: <http://www.amf.org.ae/ar/content/>
- ¹³ World Federation Of Exchanges, Annual Report And Statistics 2005, p.43 Available At Web Site: <http://www.world-exchanges.org>.
- ¹⁴ صندوق النقد العربي ، موجز عن تطورات أداء أسواق المال العربية خلال عام 2015، مرجع سبق ذكره.
- ¹⁵ World Federation Of Exchanges, Annual Report And Statistics 2005, op cite ,p45.
- ¹⁶ حريري عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 122.

- ¹⁷ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص63.
- ¹⁸ زكي رمزي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية، العدد الثاني، 2000، ص47.
- ¹⁹ شذا جميل خطيب، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية، دار المجدلاوي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص148.
- * تم تطبيق هذا الأسلوب من 1991 إلى 1998 أين تم إلغاؤها. وهذا نتيجة تزايد الضغوط على البيزو الشيلي.
- ²⁰ رونالد ماكينون، ترجمة، طيب بطرس وسعاد الطنبولي، النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1996، ص122.
- ²¹ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص59.
- ²² دونالد ماتيسون، وآخرون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع: ديسمبر 1998، ص
- ²³ شذا جميل خطيب، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية، مرجع سبق ذكره، ص150
- ²⁴ بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص265
- ²⁵ صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2003، ص88.

قراءة في نموذج النمو القائم على التصدير في عينة من الاقتصاديات الآسيوية

أ / عائشة بن عطا الله *

جامعة الأغواط - الجزائر

Abstract:

This study try through analytical a number of indicators to search growth economic in a sample of emerging Asia economies which export- led growth model in each of China, India and Malaysia, where development strategy contributed the orientation towards foreign markets to strengthen the role of exports to stimulate economic growth.

Keywords: Exports, Growth, China, India, Malaysia

(JEL) Classification : C12, O10, O47.

تمهيد :

لطالما اعتبر قطاع التجارة الخارجية و الصادرات محركاً للنمو الاقتصادي، وهو ما دفع نحو بحث طبيعة العلاقة أو على الأقل الدور الذي يمكن أن تثيره الصادرات في تحفيز أو جر النمو الاقتصادي. إذ تطوّر النقاش في بحث مضمون هذه العملية، بداية في شكل معطيات مرتبطة بإسهامات نظريات التجارة الخارجية، وصولاً إلى مراحل متقدمة تجاوزت الإطار النظري لبحث دور الصادرات في دفع النمو، نحو دراسات قياسية تسهم في تفسير العلاقة بينهما بطريقة تقنية - إحصائية. وهنا يجب أن نؤكد على أن هذا التدعيم القياسي إن دلّ على شيء فهو يدلّ وبقوة على تكون قاعدة أو منطلق يفيد بان للصادرات دور فاعل في دفع النمو الاقتصادي على اختلاف درجة التأثير أو فترات التأثير. وفي حال لم تنعكس على معدلات الناتج المحلي الإجمالي، فإنها وبكل تأكيد ستربط بجملة من المعطيات التي تفيد بتأثير الصادرات على باقي

* أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الأغواط، الجزائر

مايل: aicha_benatallah@yahoo.com

المؤشرات الاقتصادية الأخرى، حيث يعكس تأثير قطاع الصادرات على النمو مدى قدرة الاقتصاد على الإنتاج أولاً و المنافسة ثانياً والاستدامة أخيراً. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية تركزت السياسات التنموية على نموذج النمو الذي تقوده الصادرات بدلاً من نموذج إحلال الواردات (Import-Substitution Model)، في ظل تزايد دور الاقتصاديات الصاعدة في دفع النمو الاقتصادي العالمي و أبرزها اقتصاديات جنوب شرق آسيا، في توجه واضح نحو الإنتاج الموجه للتصدير بخلاف الإستراتيجية القاضية بالتركيز على الإنتاج للأسواق المحلية. و أدى الاعتماد الواسع على النمو القائم على التصدير إلى نتائج مختلطة، جعلت غالبية البلدان تحقق نمو سريع و مستدام أين مثل تزويج الصادرات عنصراً هاماً من سياساتها الاقتصادية، مقابل معدلات نمو منخفضة في دول أخرى انتهجت ذات الإستراتيجية.

وتتضمن إشكالية الدراسة عدد من الأسئلة سنعمل على بحثها، وهي :

- ما الإيجابيات و السلبيات التي يتضمنها نموذج النمو الذي تقوده الصادرات ؟
- إلى أي مدى تسهم الصادرات في إحداث النمو في اقتصاد الصين، الهند و ماليزيا ؟
- ما التوجه العام للدراسات التحريية في كون الصادرات محفز للنمو في الصين، الهند وماليزيا ؟

أولاً- السياق الفكري لتطور تحليل دور الصادرات في النمو

تضمن الفكر الاقتصادي عدة أفكار تعكس أهمية التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال دورها في توزيع الموارد بين الدول، بما يضمن استغلال الأسواق، و المشاركة في التقسيم الدولي للعمل بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لكل اقتصاد. عليه فإن الأساس الدافع نحو الاعتقاد بدور الصادرات في دفع النمو الاقتصادي، ينطلق من كون التجارة الخارجية محركاً للنمو، بمعنى انه بالإمكان زيادة كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد بمجرد الدخول في التبادل الدولي فضلاً عن النمو الذي ينقل عبر البلدان والأقاليم الاقتصادية، ويمكن أن نوجز في ما يلي ما قدمته أهم المذاهب الاقتصادية بهذا الخصوص :

- التجارينون: مثلت التجارة محور اهتمام الفكر التجاري، السائد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومنطلقهم يقضي بأن ثروة الدول تقاس بمدى تراكم المعادن الثمينة، والتركيز بالتالي على تحقيق الفوائض التجارية، من خلال تشجيع الصادرات و تقييد حركة الواردات لضمان تدفقات أكبر من تلك المعادن.

- الكلاسيك: تقضي الرؤية التقليدية بأن التجارة تُسهم في تحسين مستويات الرفاهية، لأنها تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل والفعال للموارد، بحيث يكون لكل بلد القدرة على إنتاج و تصدير المنتجات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، وبالمقابل استيراد المنتجات التي لا يمتلك فيها ميزة نسبية.

ويُعتبر رائد الفكر الكلاسيكي ادم سميث الصادرات بمثابة المحدد الأول للنمو الاقتصادي، و كإستراتيجية للتنمية بَرّ الكلاسيك دور التجارة في نقل التنمية ؛ بناءً على فوائد الصادرات التي نوقشت انطلاقاً من مبدأ الميزة النسبية، وفقاً لذلك فإن فتح السوق الوطني على الأسواق الدولية يسمح بتخصيص موارد وإحداث إنتاج أكثر كفاءة، لأنه سيتم التركيز على إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة، ما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق وفرة الحجم. وعلى نطاق أوسع ؛ فإن أسواق التجارة العالمية تتيح للمنتجين والمستهلكين الاستفادة من انخفاض الأسعار، و تنوع المنتجات ذات الجودة العالية (كفاءة الإنتاج).

1- نموذج النمو القائم على التصدير

اتخذ نموذج النمو الذي تقوده الصادرات (Export-Led Growth Model) منحاً تصاعدياً في عدد من الدول أبرزها ألمانيا واليابان في عام 1950 و1960، ثم في منطقة جنوب شرق آسيا في اقتصاديات النمو الأربعة (كوريا، تايوان، هونغ كونغ وسنغافورة) للفترة بين عامي 1970-1980، ثم في مناطق أوسع من المنطقة الآسيوية (تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا) للفترة 1980-1990، ليتم اعتماده أيضاً في أمريكا اللاتينية، تحديداً في المكسيك.

وتعرف فرضية النمو القائم على التصدير (Export-Led Growth Hypothesis) بأنها إستراتيجية لإنتاج الصادرات تستخدم في البلدان النامية لأجل إيجاد وضع مريح في الاقتصاد العالمي بنوع معين من التصدير، يتم تنفيذ هذه الإستراتيجية لأجل الحصول على العملة الصعبة لاستيراد السلع المصنعة بأقل تكلفة، وهي بذلك تضمن تحقيق¹:

- تخفيض الطلب ؛

- تشجيع الادخار و تراكم رأس المال ؛

- إيجاد وفرة الحجم ؛

- تحسين كفاءة الإنتاج ؛

- توليد فرص عمل و توزيع الموارد بشكل أفضل.

وتقوم فرضية الصادرات تقود النمو (ELGH) على اعتبار أن التوسع في الصادرات احد أهم المحددات الرئيسية للنمو، حيث أن السياسات الموجهة للتصدير تساعد على تخفيض النمو، فتوسع التصدير يمكن أن يكون حافزاً لنمو الناتج بشكل مباشر كعنصر من عناصر الإنتاج الكلي، وبشكل غير مباشر من خلال التخصيص الفعال للموارد وزيادة الاستفادة من القدرات واستغلال وفرة الحجم، وتخفيض تحسين المستوى التكنولوجي بسبب المنافسة في السوق الخارجية²، و يتضمن الشكل البياني رقم (1) آلية عمل نماذج النمو الذي تقوده الصادرات.

أ. مقومات نموذج النمو الذي تقوده الصادرات: زاد الاهتمام بنموذج النمو الذي تقوده الصادرات كسياسة تنموية في عديد الدول، ويفيد النموذج بالتركيز على الأسواق الأجنبية بهدف رفع القدرة الإنتاجية³. ويُنظر لنموذج النمو القائم على الصادرات على اعتباره أحد الطرق لدفع النمو الاقتصادي، نتيجة للمعطيات التالية:

ن تراجع نموذج إحلال الواردات و الاعتماد على السوق المحلية لتحقيق التنمية.
ن الصادرات مهمة جداً لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، فتصدير السلع و الخدمات مصدر لاحتياجات النقد الأجنبي وتسهم في تقليل مشكلات ميزان المدفوعات و أيضا إيجاد فرص عمل⁴. إضافة إلى كون الصادرات وسيلة فعّالة لإدخال التكنولوجيا الجديدة لكل من الشركات المصدرة وإلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ن دور الصادرات في تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، تسهم في رفع إمكانيات العرض من خلال القدرة على الاستيراد.

ن توسع الصادرات يؤدي إلى تحسين مستويات التخصيص في جميع أنواع الموارد وتحقيق اقتصاديات الحجم (Balassa 1978, Bhagwati and Srinivasan 1979, Krueger 1980).

ن الاستفادة من وفرة الحجم في الدول الأقل نمو و ذات الأسواق المحلية الضيقة (Helpman and Krugman 1985)⁵.

ن الانفتاح التجاري يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية⁶، ويساعد الانفتاح على الأسواق الخارجية في الاستفادة من تشجيع أفضل الممارسات، تطوير المنتجات و كشف الشركات أمام المنافسة الأجنبية⁷.

ن نجاح بعض التجارب التنموية التي اعتمدت التوجه الخارجي (النموذج الأربع).
ن الفجوة بين الاستثمار والادخار وفجوة النقد الأجنبي، هي العقبات الرئيسة التي تعترض النمو والتنمية في العديد من الدول النامية، وتبرز عائدات التصدير كوسيلة أكثر كفاءة من الديون الخارجية في تمويل الاحتياجات الإنمائية⁸.

ن تحرير التجارة يفتح الاقتصاد أمام تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب. أهم المشاكل التي يثيرها النمو المعتمد على الصادرات

ن تمثل نزعة الاستيراد في الدول النامية عائقاً أمام النمو المعتمد على التصدير، نظراً لاتباع موازينها التجارية بالعجز بالنظر للتراجع الكبير لقطاع صادراتها. وفي حال تحقق فوائض تجارية، فإن ذلك يتم عادة من خلال السيطرة على قطاع الواردات، ليصبح بذلك كبح قطاع الواردات أكثر سيطرة على التجارة الخارجية من دفع قطاع الصادرات.

ن يفرض هذا النموذج الاعتماد على الطلب الخارجي كمحفز لقطاع الصادرات، ما يجعل النمو المحقق أكثر ارتباطاً وحساسية للظروف و المتغيرات الخارجية المؤثرة في الطلب على المنتجات التصديرية.

ن انخفاض معدلات التبادل التجاري للدول المصدرة للمنتجات الأولية، و بالمقابل ارتفاع معدلات التبادل التجاري في المنتجات التصديرية من السلع المصنعة، و تحديداً بين البلدان التي تعتمد على الصادرات في دفع النمو، أو التي تشترك في نموذج النمو القائم على التصدير، ما يثير تفاقم زيادة المعروض العالمي من هذه السلع.

ن تسابق الدول نحو اكتساب ميزة تنافسية بأي وسائل متاحة⁹، ما يفرض الكثير من الضغوط على الاقتصاديات الأقل نمواً و الأقل تنافسية.

ن افتراض أن جميع البلدان يمكن أن تنمو من خلال الاعتماد على نمو الطلب في البلدان الأخرى.¹⁰

2- إستراتيجية التنمية في المنطقة الآسيوية

في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي، أخذت اقتصاديات المنطقة الآسيوية بنظام السوق دون تراجع دور الدولة في الاقتصاد، عن طريق استخدام أدوات تحول دون استبعاد وظيفة الدولة في تنظيم الإنتاج والأسواق، مما ميز تجربة الانفتاح الاقتصادي وتجربة التوجه نحو اعتماد آليات اقتصاد السوق في هذه الدول، الأمر الذي أوجد نوعاً من التفاعل بين أنشطة الدولة الاقتصادية والأنشطة في باقي القطاعات الاقتصادية؛ لاسيما القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وتظهر الملامح المميزة للتجربة الآسيوية في اعتماد إستراتيجية التصنيع لأجل التصدير، وليس إستراتيجية إحلال الواردات (Import Substitution Strategy)، التي غلبت على إستراتيجيات التنمية في معظم دول التنمية. وقد ساهمت الدول الناشئة و النامية في النمو الناتج الإجمالي العالمي (Global GDP) بنسب متصاعدة سجلت 39.1%، 39.8%، و 42.3% و 50.8% في 1980، 1990، 2000 و 2008 على الترتيب.

وهو ما جعل من النمو الذي تقوده الصادرات أحد أهم المبررات القوية، التي تُطرح كتفسير للنجاح الاقتصادي في الأقطار الآسيوية، التي حققت معدلات نمو مرتفعة بشكل غير عادي خاصة في الفترة بين عام 1970 ومنتصف عام 1990، بناءً على سياسة تشجيع الصادرات و التوجه نحو الأسواق الخارجية المنتهجة من طرف دول المنطقة.¹¹

ثانيا- تطور أداء قطاع الصادرات و النمو في عينات الدراسة

تُظهر صادرات دول شرق آسيا مساهمة متنامية في الناتج المحلي الإجمالي، تضاعفت مع بداية الثمانينات وبداية الألفية الجديدة، لترتفع بأكثر من 20 نقطة مئوية خلال عامي 2003-2007، مقابل نمو متواضع قدر بـ 3.6 نقطة مئوية فقط خلال الفترة بين عامي 2008-2011 (معطيات الجدول 1). نحاول في ما يلي تحليل المعطيات المتعلقة بأداء الصادرات كقطاع مستقل وأدائها كمكون للنمو، وذلك بالاعتماد على مؤشري: النمو السنوي للصادرات (Exports Annual Growth Rate)، ومساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي (Exports as a % of GDP)، في كل من الاقتصاد الصيني، الهندي و الاقتصاد الماليزي، وهي العينات التي تم اختيارها لتحليل مدى اعتماد نموها الاقتصادي على قطاع التصدير.

1- تحليل أداء الصادرات في الصين: شهد قطاع الصادرات الصيني فقرة نوعية و نمو مرتفع منذ بداية عملية الإصلاح المنتهجة نهاية السبعينات، مروراً بالأزمة الآسيوية (1997) و انتهاءً بالأزمة المالية الأخيرة (2008). واستناداً إلى بيانات البنك الدولي، فإن النمو الأعلى خلال الفترة بين عامي 1980-2013 سجل سنة 1997 بمعدل 32.12%، و أقل معدل سجل بنمو سلبي قدره 10.24% سنة 2009، غير أن الملفت للانتباه عودة الصادرات للنمو الإيجابي في السنة المالية 2010، و الذي قدر بـ 27.73%، ليستمر هذا الأداء على الرغم من تراجع النمو إلى 7.01% و 8.67% في عام 2012 و 2013 على التوالي (للاشارة فإن قيم النمو السلبية سجلت في 1983، 1990 و 1986 بمعدل 0.37، 3.34 و 6.42% على الترتيب). في حين سجلت أكبر مساهمة للصادرات الصينية في GDP بمعدل 39.13% سنة 2006 بمتوسط نمو 36.74% على طول الفترة (تجاوز معدل المساهمة 30 بالمائة بين 2004-2008). ثم تراجع سنوي محدود 1 بالمائة خلال الفترة بين عامي 2010-2012، بمعدل نمو سنوي تجاوز 20%. وسجلت معدلات النمو الأقل خلال الفترة بين عامي 1982-2013 بمتوسط نمو قدره 8.76% (1982-1986)، ليتجاوز 10% سنة 1989. ومع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة (1999-2000) بلغ متوسط النمو 19.72%، سجل أعلى معدل نهاية الفترة بنسبة 23.32% وأدناه 20.39% بداية الفترة (انظر البيان 2 و 3).

2- تحليل أداء الصادرات في الاقتصاد الهندي: من خلال تحليل بيانات مساهمة

الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة بين عامي 1960-2013، يظهر التناسب الزمني في معدلات مساهمة الصادرات في قيم الناتج الإجمالي، ويظهر هذا التجانس من خلال الارتفاعات المحققة منتصف فترة الستينات حتى سنة 2013، حيث سجل أعلى معدل مساهمة نهاية الفترة و أدناه سنة 1965، في ضوء أداء متواضع مجمل فترة الستينات (3.94% فقط)، ليرتفع بأكثر من نقطة معوي فترة السبعينات بمتوسط نمو قدره 5.13%، ثم بتوسط نمو 5.82% فترة الثمانينات، ثم متوسط نمو 9.57% خلال فترة التسعينات، لتسجل مساهمة الصادرات في النمو بداية من سنة 2012 مباشرة قيمة تجاوزت 12%، ثم ارتفاع بأكثر من عشر نقاط مؤوية متجاوزاً عتبة 21% سنة 2006، ثم 25.16% سنة 2013 (انظر البيان 4).

وهو ما يؤشر على الاتجاه التصاعدي لقطاع الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا الأداء لم يكن بذات الوتيرة في معدلات نمو الصادرات، حيث سجلت وعلى مدى سنوات مختلفة نمو سلبي كان أكبره سنة 1965 (13.86%) وأدناها سنة 1961 (0.18%). وتمثل السنوات التالية فترات التراجع السلبي من الأشد إلى الأقل حدة على التوالي 1964، 1985، 2009، 1977، 1997، 1969، 1983، 1981 ثم 1962¹². وهو ما يؤشر على تذبذب نمو صادرات هند، إذ لم يخلوا عقد من نمو سلبي لإجمالي الصادرات على طول الفترة (البيان 4 والبيان 5).

3- أداء الصادرات في الاقتصاد الماليزي: يظهر النمو السنوي للصادرات الماليزية قيم

متواضعة مقارنة بالمعدلات المسجلة في كل من الصين و الهند، حيث بلغ أعلى معدل نمو 21.90% عام 1994، وأكثرها تراجعاً سجل عام 2009 بقيمة سالبة قدرها 10.87%. وفي ذات السياق، نجد أن معدلات نمو صادرات ماليزيا بدورها شهدت نمواً سلبياً في كل عقد منذ فترة الستينات، كالتالي: 1964 (3.47%)، 1975 (2.99%)، 1981 (0.83%) ثم 6.83%، 10.87% و 1.83% في 2001، 2009 و 2012 على التوالي. و نجد أن تطور نمو إجمالي الصادرات في ماليزيا يتخذ طابعاً غير متناسق على غرار الاقتصاد الصيني و الهندي، حيث يظهر معدل النمو السنوي للفترة بين عامي 1961-2013 أداء حاد التذبذب، مع أداء متواضع جداً لم يبلغ 1% خلال السنوات 1985، 1998 ثم 2013. ليسجل معدل النمو قيم متأرجحة بين 1- 18% فقط في السنوات الأخرى.

أما مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت معدلات مرتفعة جداً تجاوزت نظيرتها في الصين و الهند، بواقع 34.01% سنة 1972 متجاوزاً 50% سنة 1982، ثم معدل 106% عام 2007 (تجاوزت مساهمة الصادرات في الناتج الإجمالي هذه العتبة في

1998، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006) في حين سجل أعلى مساهمة في عام 1999 بمعدل تجاوز 121% (انظر البيان 6 و البيان 7).

4- نتائج تحليل بيانات الصادرات والنمو في الصين، الهند و ماليزيا: اظهر تحليل

معطيات معدل النمو السنوي للصادرات ونسب مساهمتها في الناتج الإجمالي، وجود تفاوت في أداء الاقتصاديات الثلاث، ويتجلى ذلك في الملاحظات التالية :

- أبدت الصادرات الصينية قدرة واضحة على النمو، هي الأكبر مقارنة بباقي العينات (الهندي و الماليزي).
- سجلت الاقتصاديات الثلاث معدلات نمو سنوية تتسم بعدم التجانس والتذبذب، وكان أكثرها حدة في ماليزيا.
- معدلات النمو السنوي لصادرات ماليزيا هي الأقل مقارنة بتلك المسجلة في الاقتصاد الصيني و الاقتصاد الهندي.
- أبدت صادرات الصين و الهند قدرة واضحة في السيطرة على تراجع نسب مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي.
- سجل الاقتصاد الهندي أقل نسب من حيث معدلات مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.
- سجلت مساهمة الصادرات الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي قيم هي الأبرز من نوعها متجاوزة عتبة المائة بالمائة.
- تشترك الاقتصاديات الثلاثة في تسجيل قيم نمو سلبية لإجمالي الصادرات في عام 2009.

ثالثا- قراءة في نتائج الدراسات التجريبية السابقة في عينات الدراسة

سنعمل في هذا الجزء على الاستدلال بنتائج بعض الدراسات التجريبية التي أجريت على اقتصاد الصين، ماليزيا والهند فيما يتعلق بسببية الصادرات اتجاه النمو الاقتصادي أو ارتباط النمو بالصادرات، كتأكيد تجريبي على مدى توافر المقومات التجريبية التي تدعم نموذج النمو الذي تقود الصادرات في تلك الاقتصاديات.

في الاقتصاد الصيني: أكدت دراسة Jai Mah (2005)¹³ بتحليلها لبيانات المتغيرين للفترة بين عامي 1979-2001، على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الصادرات و النمو الاقتصادي، مع وجود علاقة سببية بين توسع الصادرات والنمو. كما خلصت الدراسة Huan Chen (2009)¹⁴ إلى أن التصدير لعب دوراً مهماً في تعزيز النمو خلال تحليل بيانات المتغيرين للفترة بين عامي 1978-2007. و توصلت دراسة Tsen (2010)¹⁵ أيضاً لوجود

علاقة ثنائية بين الصادرات والطلب المحلي والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة بين عامي 1978-2002، في إشارة على أهمية الصادرات والطلب المحلي في تحقيق نمو مستدام. وفي ذات السياق قدمت دراسة Kumari and Malhotra (2014)¹⁶، دليل قوي على وجود سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات لبيانات المتغيرين للفترة بين عامي 1980-2012.

في الاقتصاد الهندي: توصلت دراسة Sarbapriya Ray (2011)¹⁷ من خلال اختبار غرانجر للبيانات السنوية للصادرات والناتج الإجمالي للفترة بين عامي 1972-2011، إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وأثبتت دراسة Pradhan (2011)¹⁸ أهمية التصدير في عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الهندي، مع وجود اتجاه للسببية يمتد من نمو الصادرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكنتيجة لذلك دعمت الدراسة تأثير الانفتاح على النمو واستخدام الصادرات للتنبؤ بشكل أفضل بالناتج المحلي الإجمالي. وبعتماد طريقة المربعات الصغرى لبيانات السلاسل الزمنية للفترة بين عامي 1980-2009. و توصلت نتائج دراسة Sahni and V.N Atri (2012)¹⁹، إلى دعم فرضية الصادرات تقود النمو. في حين دلت اختبار غرانجر باستخدام السلاسل الزمنية للفترة بين عامي 1980-2012، على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو في دراسة Kumari and Malhotra (2014)²⁰، ما يؤكد فرضية الصادرات تقود النمو نتيجة السياسات الإصلاحية المعتمدة في الهند.

في الاقتصاد الماليزي: أظهرت دراسة Baharumshah and Rashid (1999)²¹، وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو وبأن الصادرات هي من يقود النمو، كما أثبتت وجود سببية من النمو الاقتصادي اتجاه نمو الصادرات الصناعية. بالإضافة إلى وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو في كل من الصادرات الصناعية والزراعية. وفي دراسة E.M. Ekanayake (1999)²² لعينة من ثمان بلدان آسيوية توصلت النتائج القياسية لوجود أدلة قوية تدعم سببية غرانجر، مع وجود تأثير طويل الأجل يمتد من نمو الصادرات نحو النمو الاقتصادي، للفترة بين عامي 1960-1997 في جميع الحالات بما فيها ماليزيا.

أظهرت نتائج الاختبارات في دراسة khalafalla, alan j.webb (2000)²³ بوضوح نموذج قيادة الصادرات للنمو في ماليزيا على طول الفترة الممتدة بين عامي 1965-1980، مع ارتباط سببي من النمو باتجاه الصادرات في الفترة بين عامي 1981-1996، كما أوضحت الدراسة وجود تأثير قوي و مباشر للصادرات الأولية على النمو في ماليزيا منه في

الصادرات المصنعة. في حين توصلت دراسة Choong C. K, Yusop and Liew K. S (2005)،²⁴ أيضا إلى وجود أدلة تثبت اعتماد النمو في ماليزيا على الصادرات، وبالتالي دعم فرضية الصادرات تقود النمو الاقتصادي، وهو ما أكدته أيضا دراسة Tuan Lonik, Ku Azam (2006)²⁵ خلال تحليل بيانات المتغيرين بين عام 1987 وسنة 2002. كما أشارت نتائج التكامل المشترك في الدراسة شملت بلدان صناعية حديثة كنيبالاند، اندونيسيا وماليزيا، إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو، مع وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ماليزيا في دراسة Shiock Y L, Ghazali, Chong M H (2011)²⁶، وهو ما أظهرته أيضا دراسة Hashim and Masih (2014)²⁷.

رابعا- النتائج ومناقشتها

حققت دول جنوب شرق آسيا معدلات نمو مرتفعة خاصة في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات، حيث ازدهرت بعض الصناعات (كالصناعة الميكانيكية والكيميائية والإلكترونية)، وارتفعت صادراتها ونمت مبادلاتها البنينة. وفي هذا الإطار؛ وبالنظر إلى الظروف التنموية التي تمرّت بها الدول التي تتخذ من قطاع الصادرات قاطرة للنمو الاقتصادي، ضرورة الاهتمام بالعوامل الداخلية لأجل تحقيق النمو، لا سيما الطلب المحلي وذلك في إشارة صريحة إلى تحويل استراتيجيات التنمية نحو المتغيرات الخارجية، وذلك في سياق ما يسمى بالنمو الذي يقوده الطلب المحلي (Domestic Demand-Led Growth). ومن خلال العرض أعلاه يمكن أن نخلص إلى أهمية الدور الذي لعبته الصادرات في تحفيز النمو الاقتصادي مع بداية فترات الإصلاح الاقتصادي في بلدان شرق آسيا، ثم دورها في الحفاظ على النمو المحقق كمرحلة جديدة، أثبتت من خلالها الاقتصاديات الآسيوية قدرة صادراتها و لحد الآن أمام التحدي الذي فرضته تداعيات الأزمة العالمية الأخير على الاقتصاديات المتقدمة، الذي شكل بدوره عامل ضغط كبير على القطاعات التصديرية في الاقتصاديات الناشئة في المنطقة ومن ثم على النمو الاقتصادي المحقق فيها.

وتُظهر المعطيات التجريبية انه و على الرغم من تماثل مستوى معدل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول، فإن معدلات النمو تتباين بشكل كبير، حيث يُبدي نموذج النمو القائم على التصدير أداءً جيداً في اقتصاديات جنوب شرق آسيا، ما يجعل من توفير الضمانات اللازمة لتحقيق نمو مستدام ضرورة ملحة لتخطي أوجه الضعف، وتفعيل دور مجمل المعطيات الاقتصادية المحققة بالمنطقة لحد الآن.

خامسا- الخلاصة والاستنتاجات

يُسهّم نموذج النمو القائم على التصدير في تحفيز فرص الحصول على حصص في الأسواق الدولية، ما يساعد في المدى الطويل على تعزيز القدرة التصديرية، التي تركز بالأساس على الميزة التنافسية وتحقيق التنوع المطلوب في المنتجات التصديرية، حيث يؤكد هذا النموذج على المسار القاضي بانفتاح الاقتصاديات على العالم الخارجي، وهو ما يعني اعتماد المزيد من المقومات لتعزيز وتفعيل دور قطاع التصدير. ورغم ما يحيط بهذا النموذج من انتقادات، إلا أن الواضح بأن قطاع التصدير وعلى اختلاف خصائصه ما بين مختلف دول العالم لا يزال من أكثر القطاعات حساسية للتقلبات الخارجية، ما يقودنا إلى التأكيد على أهمية هذا النموذج، خاصة في البلدان التي تعاني من جمود في قطاعها التصديري. وتعد التجارب التنموية الناجحة في منطقة جنوب شرق آسيا خير دليل لحد الآن على نجاعة وفعالية إستراتيجية الصادرات في دفع النمو، وهنا يمكن أن نخلص إلى المعطيات التالية :

- على الرغم من عدم التوافق بشأن العلاقة السببية بين الصادرات والنمو، إلا أن مجمل الاجتهادات تؤكد على الدور الحيوي للصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي.
- نموذج النمو الذي تقوده الصادرات مرتبط كل الارتباط بعملية الانفتاح الاقتصادي و التجاري، ما يفرض الكثير من الضوابط على الاقتصاديات خاصة في المراحل الأولى من عمليات التحرير الاقتصادي.
- المنتجات التصديرية المصنعة تكون ذات درجة مخاطرة اقل من المنتجات التصديرية الخام، رغم أنها تمثل خيار متاح للبلدان المصدرة لمثل هذا النوع من المنتجات.
- يُسهّم نموذج النمو القائم على التصدير في إحداث التنوع في الصادرات، لأجل تحقيق التنافسية في الأسواق الدولية.
- يجب أن ينظم قطاع التصدير لأجل تعظيم مساهمته في التنمية المحلية وليس على اعتباره غاية في حد ذاته.
- نجح إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات يؤكد على ارتباط قطاع الصادرات بجملة من المعطيات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق نمو اقتصادي شامل و مستدام، يشتمل على توظيف إسهامات باقي القطاعات الاقتصادية.
- الاهتمام بالعوامل الخارجية المساعدة على تطوير قطاع الصادرات دون إغفال العوامل الداخلية المؤثرة في استقرار النمو الاقتصادي، أمر ضروري لمواجهة أي اختلالات تلحق بالأسواق الخارجية للمنتجات التصديرية.

- رغم ارتباط النمو الذي تقوده الصادرات بظروف الطلب، إلا أن القطاعات التصديرية الأكثر تنوعاً تظهر أداءً أكثر استقراراً في مواجهة التقلبات الطارئة على الطلب والأسواق الدولية، مقارنة بالقطاعات التصديرية غير المتنوعة.
- توسيع قطاع التصدير يساعد على التخصص في الإنتاج التصديري كمرحلة أولى وفق مبدأ الميزة النسبية، ما يتيح في مراحل لاحقة إعادة تخصيص الموارد الأقل كفاءة.

الهوامش

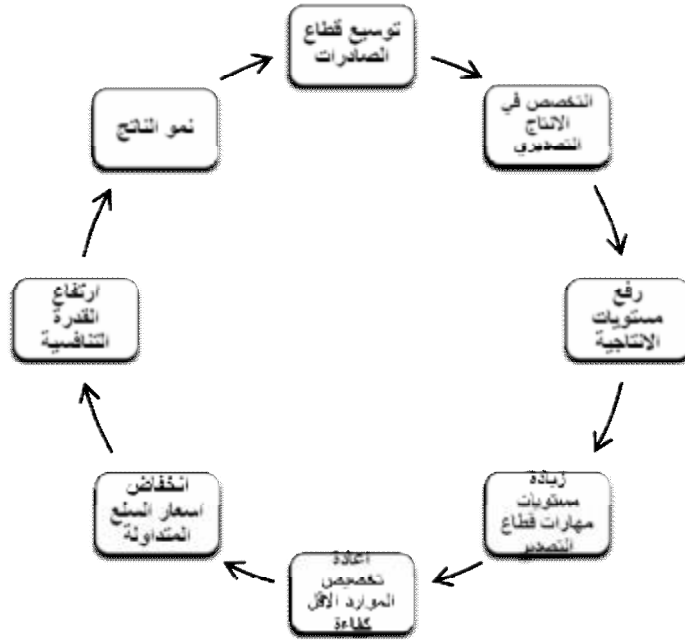
- ¹ Nazeen Shahid, Export-led Growth Strategy: tool for Economic Development in India, Vol 4, Jan 2013, p02.
- ² Priyanka Sahni, V.N Atri, Export -Led Growth in India: An Empirical Investigation, Vol 2(7), July 2012, P284.
- ³ Thomas I. Palley, The Rise and Fall of Export-led Growth, New America Foundation, Working Paper No 675, July 2011, p03.
- ⁴ André C. Jordaan & Joel Hinaunye Eita, Testing the Export-Led Growth Hypothesis for Botswana: A Causality Analysis, BOJE: Botswana Journal of Economics, 2010, p02.
- ⁵ Dritsakis, N, Exports and Economic Growth: an Empirical Investigation of EU, USA and Japan Using Causality Tests, Department of Applied Informatics, University of Macedonia, Economics and Social Sciences, Vol 1, 2006, p184.
- ⁶ Hassan Mobeen Alam, An Econometric Analysis of Export - Led Growth Hypothesis: Reflections from Pakistan, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol 2, No 12, 2011, p330.
- ⁷ Thomas I. Palley, Op Cit, p04.
- ⁸ الديون الخارجية أكثر عرضة للصدمات و التقلبات الخارجية السلبية لارتباطها بمخاطر العملة و الأداء العام للاقتصاد الوطني الذي يعتبر المؤشر الأساسي على إمكانية خدمة الديون بشكل مستقر و ممنهج.
- ⁹ Thomas I. Palley, Op Cit, p07
- ¹⁰ Thomas I. Palley, Export-Led Growth: Evidence of Developing Country Crowding-Out, Economic Integration, Regionalism, and Globalization, 2003, p02.

- ¹¹ أثارت الأزمة الآسيوية 1996 الكثير من الشكوك في جدوى النمو المعتمد على الصادرات خاصة في البلدان النامية، نتيجة لما تفرضه من الضغوط على الدول التي يرتبط نموها بالعوامل الخارجية و ظروف الأسواق الدولية و الاقتصاديات المستقطبة للمنتج المحلي .
- ¹² للاطلاع على قيم السلبية و القيم الأخرى المسجلة في معدل نمو الصادرات الهندية يرجى زيارة قاعدة بيانات البنك الدولي.
- ¹³ Jai Mah, Export expansion, Economic Growth and Causality in China, Applied Economics Letters, 2005, vol12, issue 2.
- ¹⁴ Huan Chen ,The Analysis of Simultaneous Multi-Equations Model on the Relationship between Trade and Economic Growth in China, international journal of busines and management, Vol 4,N 01, 2009.
- ¹⁵ Wong Hock Tsen, Exports, Domestic Demand, and Economic Growth in China: Granger Causality Analysis, Review of Development Economics, Vol 14, Issue 3, 2010
- ¹⁶ Deepika Kumari and Neena Malhotra, Export-Led Growth in India: Cointegration and Causality Analysis, Journal of Economics and Development Studies, Vol 2(2), June 2014
- ¹⁷ Sarbapriya Ray, A Causality Analysis on the Empirical Nexus Between Export and Economic Growth: Evidence from India, International Affairs and Global Strategy, Vol 1, 2011
- ¹⁸ Narayan Chandra Pradhan, Exports and Economic Growth: An Examination of ELG Hypothesis for India, Reserve Bank of India Occasional Papers, Vol 31, No 3, 2010
- ¹⁹ Priyanka Sahni. V.N Atri, Export -Led Growth in India: An Empirical Investigation, Vol2 (7) July 2012
- ²⁰ Deepika Kumari and Neena Malhotra, Trade- Led Growth in India and China: A Comparative Analysis, Journal of International and Global Economic Studies, 7(2), December 2014.
- ²¹ Ahmad Zubaidi Baharumshah Salim Rashid, Exports, Imports and Economic Growth in Malaysia: Empirical Evidence Based on multivariate time series, Asia Economic Journal, vol 13, N4, 1999.

- ²² E.M. Ekanayake, Exports and Economic Growth in Asian Developing Countries: Cointegration and Error-Correction Models, Journal Of Economic Development, Vol 24, N 2, December 1999.
- ²³ Khalid YOUSIF khalafalla, alan j.webb, Exports and Economic Growth Under Structural Change: a Co-Integration Analysis of Evidence From Malaysia, International Agricultural Trade Research Consortium Working Papers, 2000.
- ²⁴ Choong Chee Keonga, Zulkornain Yusop, Venus Liew Khim SEN, Export -Led Growth Hypothesis In Malaysia: An Investigation Using Bounds Test, Sunway Academic Journal, 2005.
- ²⁵ Tuan Lonik, Ku Azam, On The Relationship Between Export And Economic Growth - A Look At Malaysian Experience, Project Report. University Sains Malaysia, 2006.
- ²⁶ Shiok Ye Lim, Mohd Fahmi Ghazali, Chong Mun Ho, Export and economic growth in Southeast Asia current Newly Industrialized Countries: Evidence From Nonparametric approach, Economics Bulletin 01/2011, Vol31, issue (3), 2011
- ²⁷ Hashim Khairul and Masih Mansur, What Causes Economic Growth In Malaysia: Exports or Imports ?, Volkswirtschaftliche Fakultät, Ludwig-Maximilians-Universität München, 2014-08-14.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

البيان (1): آلية عمل نموذج النمو الذي تقوده الصادرات



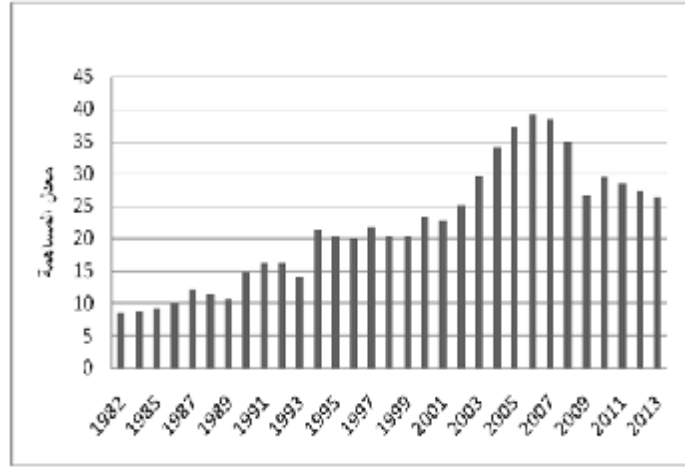
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات ELGH.

الجدول (1): مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في دول شرق آسيا، 1981-2011

معدل النمو السنوي				كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				
-2008 11	-2003 07	-1991 02	-1981 90	-2008 11	-2003 07	-1991 02	-1981 90	الفترة
3.6	11.3	8.9	7.4	83.7	82.1	62.4	39.2	النسبة

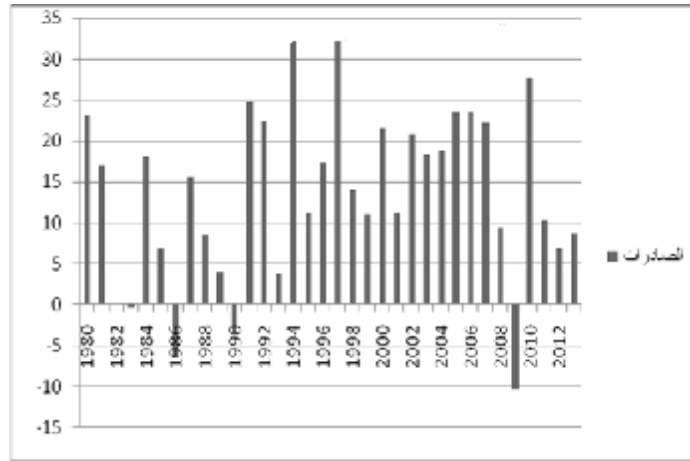
Source: Trade and Development Report, UNITED, 2013

البيان (2): مساهمة الصادرات الصينية في GDP 1982-2013



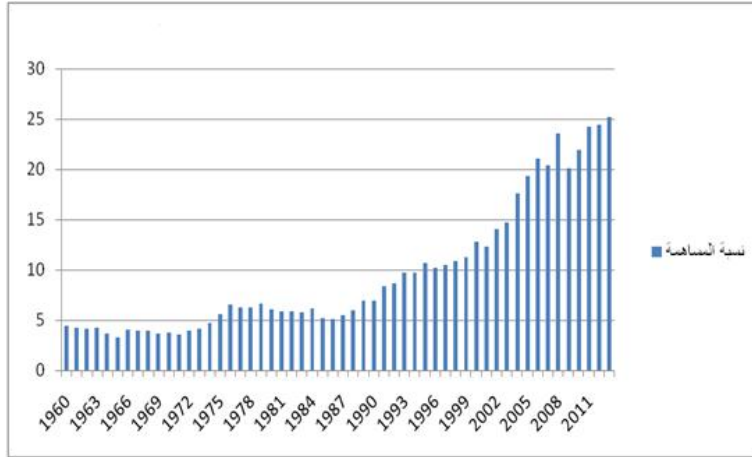
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (3): النمو السنوي لصادرات الصين 1980-2013



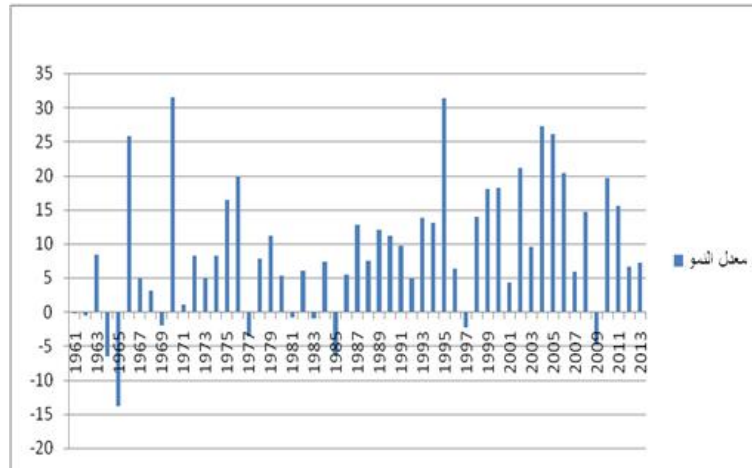
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (4): مساهمة الصادرات الهندية في GDP 1960-2013



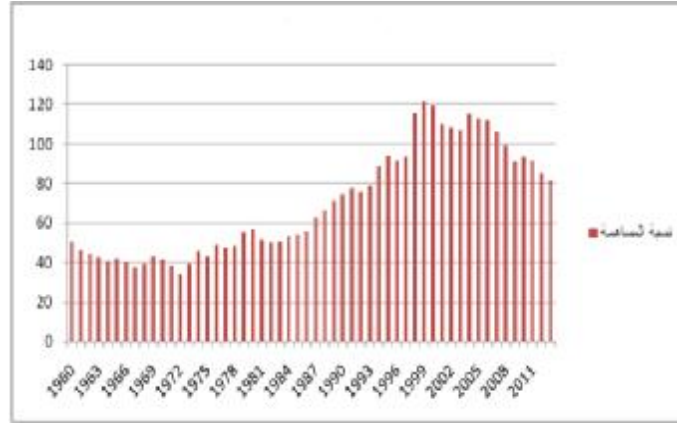
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (5): النمو السنوي لصادرات الهند 1961-2013



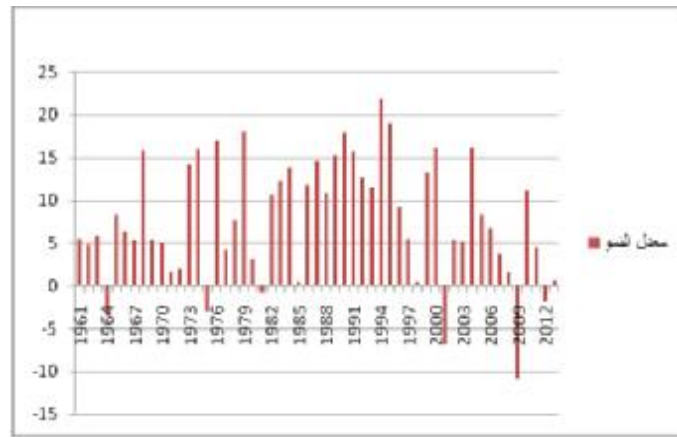
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (6): مساهمة الصادرات ماليزيا في GDP 1960-2013



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (7): النمو السنوي للصادرات الماليزية 1961-2013



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه

د/ بلقلة براهيم *

مخبر العمولة واقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

the Arab countries give much interest to the issue of food sufficiency with the growing size of the food gap also in cash. Gong in the live with this interest, we notice that, with the beginning of the new millennium, most Arab states have launched a set of arearions policies, strategies in the field of agriculture in order to reduce the issue of food gap, to reach an appropriate level of economy self sufficiency, the provision of healthy food away from danger of import from abroad, unfortunately the food gap is still high in these countries, through the depth of gap between the demand of for food and supply, for this reason, the aim of this research is to highlight the issue of Arab food self-sufficiency and it's level analyses mechanisms, that reduce the food gap and able to achieve considerable proportion of food self-sufficiency in the Arab countries.

Key words: Food security , The Food gap, Food exposure rate, Food self-sufficiency, the Arab world.

مقدمة:

لا يمكن النظر إلى قضية الغذاء في الدول العربية بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمي، ففي ظل الملامح والمستجدات الاقتصادية التي بدأت تظهر على الساحة العالمية، خاصة مع ازدياد النزعة نحو التكتلات الاقتصادية والتوجه نحو تحرير التجارة الدولية، ولعل من أبرزها

* أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل:
belkellabrahim@gmail.com

الأزمتين العالميتين الأخيرتين في الغذاء والطاقة، كان لذلك أثر واضح في الدول العربية من حيث تأثيراتها في مسيرة التنمية الزراعية فيها وفي الأمن الغذائي العربي والذي يعتبر من التحديات الرئيسية في لها. وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب الدول العربية. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي. مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى استطاعت الدول العربية أن تحقق أمنها الغذائي؟ وفيما تتمثل أهم السياسات والبرامج التي يمكن للدول العربية تبنيها من أجل تقليص فجوة الغذاء والرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الزراعة العربية في تحقيق الأمن الغذائي؟
- ما مدى مساهمة التجارة الخارجية الغذائية (الصادرات، الواردات) في تحسين أوضاع الأمن الغذائي؟
- ما مدى إمكانية تعرض الدول العربية إلى مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟
- ما هي شروط تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

الفرضيات :

بغية الإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- لا تزال الزراعة العربية عاجزة عن تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة.
- لا تساهم التجارة الخارجية الغذائية في تحسين أوضاع الأمن الغذائية بسبب محدودية الصادرات الغذائية وارتفاع الواردات منها؟
- هناك جملة من مخاطر انعدام الأمن الغذائي يمكن أن تتعرض لها الدول العربية ومنها ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، الجفاف، انخفاض الموارد المالية وغيرها.
- لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية لا بد من إتباع سياسات زراعية ناجعة تقوم على الاهتمام بالبحوث الزراعية.

هدف البحث :

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:
- 1- إبراز البعد الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.
 - 2- محاولة تقييم أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية،
 - 3- الوقوع على أهم شروط ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كون أن مشكلة الأمن الغذائي العربي من أكثر المشكلات الحيوية التي تواجه الوطن العربي، بحيث أن الدول العربية تستورد كمية كبيرة من احتياجاتها الغذائية الأساسية، كما يستمد هذا البحث أهميته من كون أن مشكلة الأمن الغذائي تدخل ضمن الدراسات الإستراتيجية المتوجهة لتحقيق الأمن الاقتصادي والقومي الشامل.

محاور البحث:

- للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة وتحليل متضمنات الأمن الغذائي العربي من خلال الإحصائيات والبيانات المتاحة قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:
- أولاً: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به.
- ثانياً: تطور وضع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2000-2014
- ثالثاً: سياسات تعزيز الأمن الغذائي العربي.

أولاً: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به:

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي وتوضيح أولوياته المدخل الرئيسي للتعلم في أبعاده المختلفة وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لتحقيقه، وقبل التطرق إلى مفهوم الأمن لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة به:

1- الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي على أنه "قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محلياً"¹ ، وبالتالي فهو أمن غذائي ذاتي، كما تتطلع إليه بعض الدول في مجال الاكتفاء الذاتي الصناعي للابتعاد عن الضغط الخارجي. أما الاكتفاء الذاتي الكامل للغذاء منذ القدم كان من ضروريات المجتمعات أما حالياً فيصعب تحقيقه، ولتبني خطة للاكتفاء الذاتي يجب مراعاة ما يلي:

-محدودية الموارد الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فظلاً عن الظروف المناخية.

-الانفتاح التجاري العالمي خاصة في ظل المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتمد على المنافسة والتبادل التجاري بين الدول وخاصة تطبيق قانون النسبية.

-التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية .

- ارتفاع مستويات المعيشة وما يترتب عنه من تنوع طلبات السكان للغذاء.

تقيس درجة الاكتفاء الذاتي نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:² **درجة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك)*100**

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي **100 %** نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.

2- الفجوة الغذائية:

هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع إلى الاستيراد. ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي للغذاء.³ فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها، ومنه فحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:⁴

- أ- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، تؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.
- ب- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، لتقليل حجم الفجوة الغذائية.

3- الأمن الغذائي:

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات⁵، حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء. وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

ولقد جاء في تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من

د. بلقلمة براهيم

المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية"

لقد جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"⁶.

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم ، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات و حتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية"⁷.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن الغذائي إذ يمكن تعريفه بأنه يتمثل في توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل الأفراد اعتماداً على النشاط المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر ، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية " مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أربعة أبعاد هي:

ü إتاحة المعروض من المواد الغذائية (توافر الأغذية)، حيث يؤدي توافر الأغذية دوراً بارزاً على صعيد الأمن الغذائي.

ü استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة ومن موسم لآخر.

ü إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع دخولهم.

ü سلامة الغذاء وجودته وفق المواصفات المعتمدة بالإضافة إلى نشر الوعي الغذائي لجميع مستهلكي الغذاء.

إن الأبعاد السابقة يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات، وقد تضمن التقرير الخاص بحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام 2014 مجموعة أوسع من المؤشرات التي تحيط بانعدام الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، فضلاً عن العوامل المحددة له ونتائجه، وتسمح مجموعة المؤشرات هذه الخاصة بكل بلد من البلدان، بتكوين صورة مفصلة أكثر لحالة الأمن الغذائي فيها، لكي يسترشد بها صانعو السياسات عند

د. بلقلة براهيم

تصميم تدابير موجهة وفعالة خاصة بالسياسات وتنفيذها بما يساهم في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الجدول (01): أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد
مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة/ القيمة المتوسطة لإنتاج الغذاء/ نصيب إمدادات الطاقة التغذوية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنيات/ متوسط الإمدادات من البروتينات/ متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية.	التوافر
نسبة الطرقات المعبدة إلى إجمالي الطرقات/ كثافة الطرقات/ كثافة السكك الحديدية.	القدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى الغذاء
المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.	
الوصول إلى مصادر محسنة للمياه/ الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي.	الاستخدام
النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال/ التقزم.	
النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص في الوزن/ النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص في الوزن/ معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل/ معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر/ معدل انتشار نقص فيتامين A/ معدل انتشار النقص في اليود.	
نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب/ النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري/ قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع.	الاستقرار
الاستقرار السياسي و غياب العنف أو الإرهاب/ تقلب الأسعار المحلية للأغذية/ اختلاف إنتاج الأغذية للفرد الواحد/ اختلاف الإمدادات الغذائية للفرد الواحد.	
معدل انتشار نقص التغذية/ نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء/ عمق العجز الغذائي/ معدل انتشار عدم كفاية الغذاء.	

المصدر: منظمة الزراعة و الأغذية التابعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، 2014، ص: 16 <http://www.fao.org>

4-أمان الغذاء:

لعل من أبرز المواضيع المتطرفة في مجال الغذاء في الألفية الثالثة، هو ارتفاع الأسعار ومخاطر استخدام الكيماويات، وما يترتب عليها من مخاطر صحية وبيئية، ومن ثم الحد من استعمالها وأصبح التفكير في الزراعة العضوية بدل الزراعة الحديثة، وفي هذا الصدد فقد عرفت

د. بلقلمة براهيم

منظمة الصحة العالمية آمان الغذاء على أنه " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات الإنتاج، التصنيع، تخزين، توزيع، وإعداد الأغذية اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمن، موثوقاً، صحياً، وملائماً للاستهلاك الإنساني". ومن هنا فإن آمان الغذاء غير متوقف في الزراعة فقط بل يتعداه إلى مراحل أخرى حتى نصل إلى الاستهلاك⁸

لعل من أبرز الأمور التي زادت من الاهتمام والتعمق في دراسة أمان الغذاء ما يعيشه العالم من أمراض وأوبئة تظهر من حين لآخر لعل أبرزها مرض جنون البقر الذي انتشر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في بريطانيا، وكذلك ظهور مرض أنفلونزا الطيور والخنازير في مطلع القرن الحالي، ومخاطر الأغذية المعدة وراثياً أدت بالدول إلى إعادة النظر في سلامة الغذاء ومقاطعة الأغذية الحديثة والعودة من جديد إلى كل غذاء طبيعي قدر الإمكان.

ثانياً: تطور وضع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2000-2014

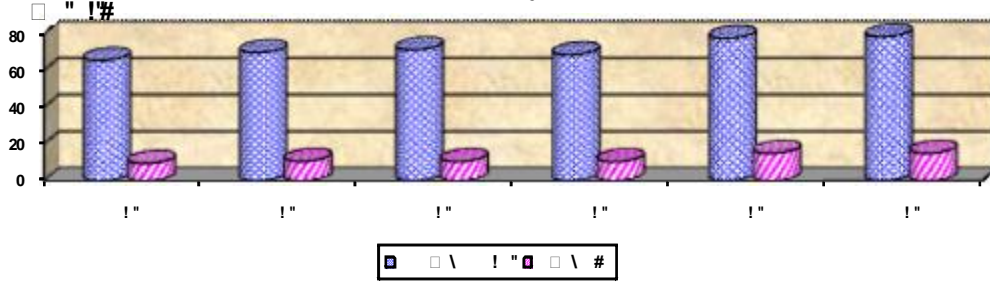
سنقوم في هذا العنصر باستعراض أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال معرفة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تطور مستويات إنتاج الغذاء، ثم تحليل وضع الميزان التجاري الفلاحي، بالإضافة إلى استعراض معدلات الاكتفاء الذاتي ومستويات الفجوة الغذائية.

1- تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

لقد عرفت الأراضي الزراعية في الوطن العربي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2000-2014، حيث ارتفعت المساحة الزراعية الإجمالية من حوالي 65.43 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 78.31 مليون هكتار سنة 2014، كما ارتفعت المساحة المسقية من 9.5 مليون هكتار سنة 2000 إلى أكثر من 15.047 مليون هكتار سنة 2014.

الشكل 1: تطور المساحة الزراعية الكلية والمسقية في الوطن العربي

خلال الفترة 2000-2014



المصدر: صندوق النقد العربي أعداد مختلفة 2006-2015.

د. بلقلمة براهيم

وتعود الزيادات المحسوسة في المساحات الزراعية المستغلة، والمساحات المسقية نتيجة التوجه الجديد لسياسات التنمية الريفية والفلاحية خلال هذه الفترة، هذا ما كان له الأثر البالغ في زيادة الناتج الزراعي والذي انتقل من 55941 مليون دولار لسنة 2000 ليصل إلى حوالي 146553 مليون دولار سنة 2014 أي بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 6.63% للفترة 2000-2014. ورغم هذا التطور المحسوس في حجم الناتج الزراعي إلا أن مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، إذ تراوحت ما بين 7.8% و 4.9% وهي مساهمة ضعيفة، كما تجدر الإشارة إلى أن انخفاض مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي رغم زيادة القيمة المضافة للناتج الفلاحي تعود إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع المحروقات في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 حيث انتقل من 207 دولار سنة 2000 إلى حوالي 399 دولار سنة 2014 محققا بذلك متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 4.47% لمتوسط الفترة 2000-2014، إلا أن هذه الحصاة تبقى ضعيفة حيث أنها لا تزال بعيدة عن تغطية كافة الاحتياجات الغذائية للفرد الجزائري.

الجدول 2: تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

السنوات	2000	2004	2008	2010	2012	2014
الناتج الفلاحي (مليون دولار)	55941	65571	103385	126864	130144	146553
مساهمة الناتج الفلاحي في PIB (%)	7.8	7.5	5.4	6.1	4.9	5.3
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (دولار)	207	216	319	371	369	399

المصدر: صندوق النقد العربي أعداد مختلفة 2006-2015.

2- إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي:

يهدف تحقيق الأمن الغذائي كما هو معروف من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ضمان حصول جميع الناس على القدرة المادية والاقتصادية لاستهلاك الكميات الكافية من الغذاء الآمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لكي يتمكنوا من أن يحيوا حياة سليمة⁹، وفي هذا الإطار فإن قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي توفر

د. بلقلة براهيم

كميات مقدرة من السلع الغذائية التي تتاح للمستهلك في الوطن العربي، وتتفاوت نسبة الإتاحة على مستوى الوطن العربي من هذه السلع، كما تتفاوت من دولة إلى أخرى.

أ- إنتاج السلع الغذائية النباتية:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموماً، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيراً، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أن هذا النوع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية لعل أهمها الحبوب بكافة أنواعها، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضار والفواكه، وتعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الغذائية في الوطن العربي إذ يمثل حجم المتاح للاستهلاك منها نحو 42% من إجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية، كما تشغل الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب حوالي 60.8% من المساحة المزروعة في الوطن العربي خلال العام 2014¹⁰، وقد تبين أن إنتاج هذه المجموعة قد زاد بما نسبته 42.89% سنة 2014 مقارنة بسنة 2000. إلا إنتاج هذا النوع من المحاصيل يتميز بتذبذب وعدم الاستقرار في مستوى إنتاجه ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عوامل مناخية وبيئية، وذلك لعدم قدرة السياسات الزراعية على التحكم في المتغيرات المذكورة، ولاسيما ما يرتبط بالمطول المطري، وتواضع المقدرة على التوسع في الإرواء التكميلي¹¹، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وضعف المستوى الثقافي للمزارع العربي وغياب منظومة الإرشاد الزراعي، أما الثاني فهو العامل السياسي إذ تسعى بعض الحكومات إلى الحصول على العملات الصعبة من خلال التأكيد على الإنتاج التجاري، لأن صفوة هذا الإنتاج يتم تصديرها ليستورد مكانها نوعية رديئة وتعتبر الزراعة فيما عدا ذلك معاشاً سواء كانت كثيفة أو تقليدية¹²، وكل ما سبق بالإضافة إلى الفجوة التقنية أدى

إلى ضعف الإنتاجية في كثير من محاصيل مجموعة الحبوب مقارنة بنظيراتها العالمية.

الجدول 3: تطور مستوى الإنتاج النباتي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: ألف طن

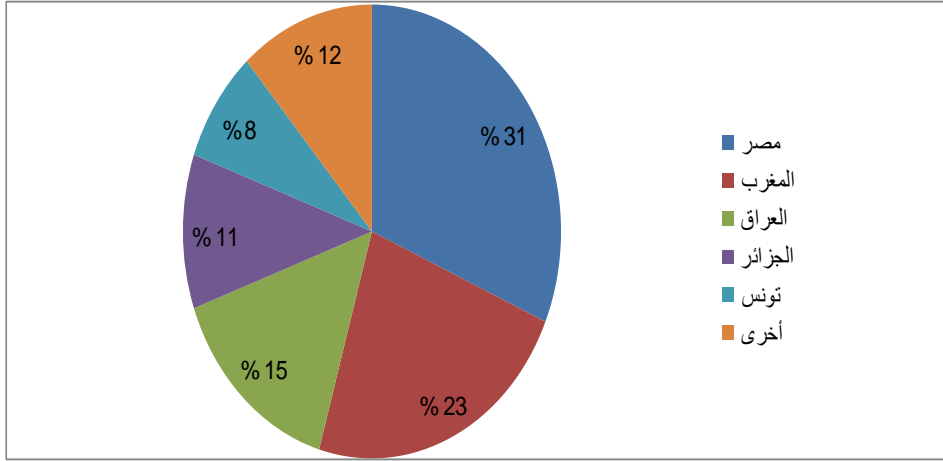
المجموعات السلعية	2000	2004	2008	2010	2012	2014
مجموعة الحبوب	37606	49092	55664	50900	51016	53736
البقوليات	1255	1345	1423	11630.8	1352	1473.7
لخضر	39164	43994	50607	55020.5	53401	54166.4
الفاكهة	27367	28471	30822	32107.6	33105	38928.8
السكر (المكرر)	22897	25045	25252	23285	23111	24440.7
الزيوت النباتية	2927	5869	6116	2067.8	7820	8652.5

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

د. بلقلة براهيم

يحتل القمح المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية على المستوى العربي ويشكل إنتاجه ما نسبته 46.8% من إجمالي إنتاج الحبوب، ويشكل إنتاج القمح العربي ما يمثل 4.2% من الإنتاج العالمي للقمح الذي يبلغ 718.5 مليون طن سنة 2014¹³، ويتركز إنتاج القمح في الوطن العربي بشكل رئيسي في كل من مصر والمغرب والعراق بالإضافة إلى الجزائر وتونس إذ تساهم هذه الدول الخمس بنحو 88.6% من إنتاج القمح في الوطن العربي

الشكل 2: مساهمة الدول العربية في إنتاج القمح لسنة 2014



2- إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسلمكية:

تشكل المنتجات الحيوانية والسلمكية مصدرا مهما للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي تقدر فيه أعداد الثروة الحيوانية في عام 2014 بنحو 345.5 مليون رأس، وفي هذا الصدد البيانات تشير إلى تطور ملحوظ في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2014، إذ ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء بنسبة 82.2% و 29.2% بين سنتي 2000 و 2014 على التوالي، بالإضافة إلى ذلك فقد سجل إنتاج الحليب ومشتقاته ارتفاعا بنسبة 40.22% خلال نفس الفترة، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرا هام من عناصر الأمن الغذائي، وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الوطن العربي.

الجدول 4: تطور مستوى الإنتاج النباتي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: ألف طن

2014	2012	2010	2008	2004	2000	المجموعات السلعية
5068	4900	4800	4274	3896	3923	لحوم حمراء
4442	3705	3600	2802	2869	2438	لحوم بيضاء
4385	4185.2	4200	3612.5	3840	3062	الأسمك
2057	1804	1600	1367	1397	1118	البيض
27073	26148	27300	25828	22166	19307	الألبان ومنتجاتها

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

إن ما يميز الثروة الحيوانية في الوطن العربي أنها تربي في النظام الرعوي التقليدي ذي الإنتاجية المتدنية من اللحوم والألبان، والذي تنخفض فيه الكفاءة التسويقية للحيوانات الحية ومنتجاتها، ويزداد فيه الضغط على المراعي الطبيعية بسبب قلة السحوبات السنوية، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ضعف النظم التسويقية، وغياب جمعيات المربين والمسوقين، وضعف البنيات اللازمة لتجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها، هذا بالإضافة إلى اعتماد المربين على التربية التقليدية وعدم ارتباطهم بالأسواق.¹⁴

وتعتبر الثروة السمكية من السلع التصديرية الأساسية في الوطن العربي، حيث تساهم المزارع السمكية بنحو 26% من الإنتاج السمكي العربي. وتبذل الدول العربية جهودا جادة لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الإستزراع السمكي وهو ما مكن من تطور الإنتاج السمكي والذي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 حيث ارتفع من حوالي 3 مليون طن سنة 2000 إلى حوالي 4.38 مليون طن سنة 2014. وقد انعكست زيادة الإنتاج في تحقيق فوائض تصديرية من الأسماك. وتتوفر فرص كبيرة للاستثمار السمكي، يمكن أن تساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي إذا توفرت وسائل الصيد الحديثة وخدمات التصنيع و التسويق المتطورة.

3-الميزان التجاري الفلاحي:

تختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء، وتحقيق إنجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات، والجدول التالي يبين تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية خلال الفترة 2000-2014:

الجدول 5: تطور الصادرات والواردات الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2000-2014

السنوات	2000	2004	2008	2010	2012	2014
الصادرات الغذائية (مليون دولار)	3690	6923	12377	15614	16465	17524
نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات (%)	1.68	1.71	1.16	1.71	1.24	1.62
الواردات الغذائية (مليون دولار)	1853 1	2396 8	53458	55978	64977	72626
نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات (%)	8.55	8.30	7.94	8.45	7.98	8.24

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

إن حجم الواردات الغذائية أخذ اتجاهها متزايدا من سنة لأخرى، وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج حيث عرفت فاتورة الواردات الغذائية تطورا كبيرا حيث انتقلت من مستوى 18.53 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 72.62 مليار دولار سنة 2014 وهو ما يمثل متوسط زيادة سنوية تقدر بـ 9.53%، إذ يمكن القول أن الكثير من السلع الغذائية الأساسية، أو ذات الاستهلاك الواسع ما تزال تستورد بكميات كبيرة، والتي تتمثل أهمها في الحبوب بمختلف أصنافها حيث قدرت قيمة الواردات لهذه المنتوجات حوالي 26.144 مليار دولار سنة 2013 وهو ما يمثل 39.38% من إجمالي الواردات الغذائية، والحليب ومشتقاته بـ 6.144 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 9.25%، هذا ما جعل الوطن العربي في السنوات الأخيرة من أكبر مستوردي الحبوب في العالم.

إن تطور الصادرات الغذائية في الوطن العربي لم يكن بمستوى الواردات الغذائية، حيث أن مساهمة الصادرات الغذائية ضمن إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز 2%، وذلك رغم ارتفاع قيمتها التي انتقلت من مستوى 3.69 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 17.52 مليار دولار سنة 2014، وتعكس القيمة والنسبة المنخفضة للصادرات الغذائية عن عجز الاقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية، وذات قيمة مضافة ضعيفة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن زيادة العجز في الميزان السلمي للوطن العربي تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي، وحيث لا تغطي قيمة الصادرات الغذائية قيمة الواردات منها، فإن حجم المشكلة سيتفاقم مع مرور الزمن،

د. بلقلة براهيم

والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرض البلد إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء.

4- معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

تعكس معدلات الاكتفاء الذاتي أو ما تسمى (مؤشرات أداء سياسات الأمن الغذائي) قدرة قاعدة الموارد الزراعية على إنتاج السلع الغذائية في المدى الطويل، غير أنه لم يعد لبعض هذه المؤشرات مثل «الاكتفاء الذاتي» أهمية قصوى في ظل الانفتاح الاقتصادي، في إطار مفاهيم الميزة النسبية والكفاءة التنافسية في إنتاج الغذاء على الصعيد الإقليمي والعالمي¹⁵، لأن المغالاة في تعظيم قيمة هذا المؤشر "الاكتفاء الذاتي" يؤدي إلى تشوهات في تخصيص الموارد وفقا لتكاليف فرصتها البديلة، في عصر استهدفت سياساته العقلانية المؤدية إلى الكفاءة التنافسية في إطار اقتصاديات العولمة، وتعظيم عوائد عناصر الإنتاج الزراعي بالاعتماد على سياسات التجارة الخارجية للسلع المشار إليها، ونظرا إلى غياب مزايا السوق في هذه الاقتصاديات، فإن بعض البلدان العربية اتجهت نحو تعظيم اكتفاءها الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية تحوطا من الصدمات المتوقعة محليا مثل الحصار الاقتصادي وحالات الجفاف، أو خارجيا مثل السلوكيات الاقتصادية للسوق العالمية غير التنافسية، ومضمنات التكتلات الاقتصادية والإقليمية¹⁶. وبذلك يعكس هذا المعيار على الصعيد الوطني مدى قدرة قاعدة مواردها الزراعية على توفير الغذاء محليا، لاسيما في حالة التصدي للصدمات السعوية والبيئية التي تواجه الغذاء. والجدول التالي يبين نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2000-2014.

الجدول 6: معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي للفترة 2000-2014

الوحدة: %

المجموعات السلعية	متوسط الفترة 2006-2000	2008	2010	*2014
مجموعة الحبوب	53.09	52.45	44.55	49.5
البقوليات	61.58	59.64	58.83	65.2
لحضر	100.42	102.56	102.31	113.1
الفاكهة	96.25	98.99	97.62	107.9
السكر (المكرر)	32.24	29.21	30.97	35.7

د. بلقلة براهيم

35.1	33.21	31.18	32.52	الزيوت النباتية
81	83.30	83.42	87.32	لحوم حمراء
73.1	67.12	66.31	76.67	لحوم بيضاء
102.2	102.05	105.98	102.56	الأسماك
97.5	94.94	95.23	96.16	البيض
82.2	80.96	75.69	69.76	الألبان ومنتجاتها

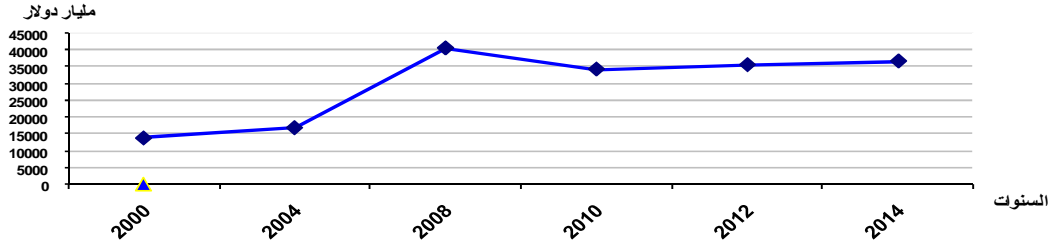
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، 2009، 2011، 2012. *
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص29.

يمكن تصنيف السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية إلى أربع مجموعات حسب معدلات الاكتفاء التي حققتها ، وتضم المجموعة الأولى السلع التي حققت اكتفاءً وفائضاً للتصدير وهي الخضروات، والفواكه، والأسماك بمعدلات بلغت 113.3%، و107.9% و102.2% على التوالي سنة 2014. وتشمل المجموعة الثانية السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي البيض، واللحوم الحمراء والبيضاء، والألبان بمعدلات بلغت حوالي 97.5%، و81% و73.1% و82.2% على التوالي خلال سنة 2014. وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة وهي البقوليات بمعدلات بلغت مقاديرها 65.2%. أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفائها متدنية وتشكل القسم الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب (في مقدمها الشعير والقمح)، والسكر، والزيوت لنباتية حيث بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي فيها 49.5% و35.7%، و31.5%، على التوالي.

5- تطور قيمة الفجوة الغذائية والتوقعات المستقبلية:

تعني الفجوة الغذائية بفجوة السلع الغذائية الرئيسية المستوردة من خارج الوطن العربي ويتم حسابها على أساس الفرق بين إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية وما هو متاح منها للاستهلاك، ولقد شهدت قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية للدول العربية ارتفاعاً من حوالي 13.9 مليار دولار إلى حوالي 36.72 مليار دولار سنتي 2000 و2014، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 6.68%.

الشكل 3: تطور قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية خلال الفترة 2000-2014

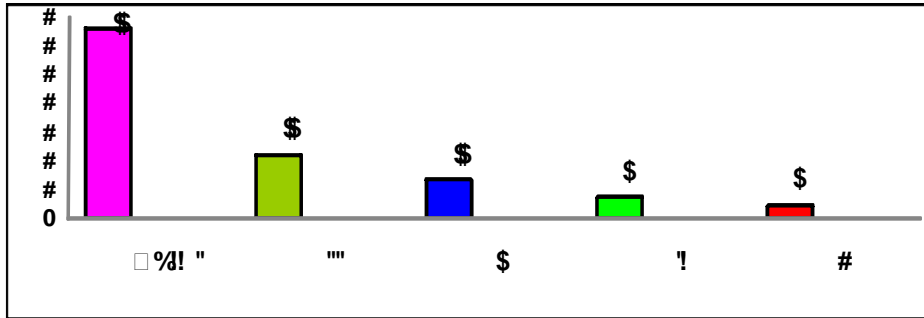


المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007، 2012، 2015.

وبعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو 45% من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2000، فقد أصبحت تشكل حوالي 65.7% عام 2014، ويأتي القمح في صدارة هذه المجموعة حيث يمثل وحده أكثر من 42% من قيمة فجوة الحبوب، وحوالي 27.6% من إجمالي الفجوة الغذائية لعام 2014، ويليهما لأرز و الشعير بحوالي 11.7% وحوالي 11.8% من قيمة الفجوة على الترتيب لنفس العام.

كما بلغت مساهمة السكر والزيوت النباتية 7.1% و 13.1% على التوالي، في حين ساهمت اللحوم بحوالي 21.7% من قيمة الفجوة، وقد سجلت الفواكه والبطاطس نسب عالية من الاكتفاء بينما حققت مجموعتا الخضروات والأسماك فائضاً تجارياً.

الشكل 4: مساهمة المجموعات السلعية في قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية سنة 2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص 28.

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع الغذائية العالمية خلال الثاني من القرن الحالي، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع، وتحسن الأوضاع المعيشية في دول الكثافة السكانية، والتغيرات المناخية، وتباطؤ النمو. أما في الدول العربية، فإن استيراد الأغذية يتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث ازدادت نسبته في السنوات الأخيرة، وإذا استمرت معدلات الزيادة هذه، فإن الفجوة قد تصل إلى معدلات مرتفعة. ففي عام 1990 كانت قيمة الفجوة حوالي 11.8 مليار دولار، ارتفعت إلى حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى حوالي 18.1 مليار دولار عام 2005، وقبل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. كما بلغت حوالي 36.72 مليار دولار عام 2014 وازدادت بنحو 90.27% في عام 2014 مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 2.67% خلال 1990-2000، بينما ازدادت بمعدل سنوي قدره 6.68% خلال الفترة 2000-2014، وبافتراض أن زيادة الفجوة ستكون محدود 5% سنوياً (بتأثير الزيادة السكانية وزيادة الأسعار معاً)، فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى حوالي 53.42 مليار دولار في عام 2020 حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ولتقليل هذه الفجوة المتوقعة فإن الأمر يتطلب تحقيق نسب أعلى في معدلات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية، إضافة إلى التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية في الدول العربية.

وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة، وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تندر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية مجملها. وتشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية، وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الدول العربية، وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية. ويضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار، مع الاستمرار في هدر الموارد المائية، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها. وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك آثاراً سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.¹⁷

ثالثاً: سياسات تعزيز الأمن الغذائي العربي.

يعد الأمن الغذائي العربي أحد أهم المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي العربي، إذ تتلخص مشكلة الأمن الغذائي العربي في عدم الاطمئنان إلى استمرار توافر مواد وعناصر الاستهلاك الغذائي العربي، أو زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة، وذلك بصرف النظر عن افتقار مستوى التغذية الحالي إلى بعض أنواع وكميات الغذاء الضرورية، كالبروتينات الحيوانية وغيرها من الأغذية الوافية¹⁸. وتكمن خطورة الوضع الغذائي في الوطن العربي، حين نرى أن الدول العربية لا تستورد مواد غذائية يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الفواكه والخضروات، وإنما تستورد مواد غذائية أساسية تدخل في صلب الأمن الغذائي لسكانها. وتشمل المواد التي تستوردها، القمح، اللحوم، الحليب ومشتقاته، وهي تشكل المواد الأساسية في نمو الإنسان.

كما سبق يتبين أنه لا بد للدول العربية من إعادة النظر في خططها التنموية وإيلاء القطاع الزراعي الأهمية القصوى ومضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع لكي تضمن أمنها الغذائي وتحقق الاكتفاء الذاتي في تأمين المواد الزراعية والغذائية، وذلك من خلال إتباع جملة من السياسات والبرامج التي يمكن أن تقلص الفجوة الغذائية العربية وترفع نسبة الاكتفاء الغذائي من السلع الغذائية ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

1- تمويل الاستثمار الزراعي؛ بالرغم من توفر الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية بالمنطقة العربية، إلا أن القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية لم يحظ بالاهتمام الكافي نتيجة لضعف مستوى الاستثمارات الموجهة إليه سنوياً مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويرجع هذا الضعف إلى العجز في تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة، وعدم وجود مؤسسة عربية متخصصة في تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة القروض الزراعية لاثنتي عشرة دولة عربية بلغ 7.3 مليار دولار فقط في عام 2012 مقارنة بنحو 7.0 مليار دولار تقريباً في 2010، ويمثل الإقراض من البنوك الزراعية والتجارية حوالي 88% من جملة الإقراض، في حين تتأني النسبة المتبقية من التعاونيات ووسائل الإقراض التقليدية على مستوى الريف. وتوزعت القروض في 2012 م إلى آجال ثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة بنسب 66.9% و 26.6% و 6.5% على التوالي¹⁹. وهذا ما يدعو الدول العربية إلى ضرورة تطوير نظم الاستثمار وتوجيهها نحو الأولويات في القطاع الزراعي وما يتطلبه ذلك من استحداث آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية.

2- تحديث البنية التحتية الزراعية؛ تتضافر مجموعة من العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تبرر التركيز على تطوير إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية باعتبارها المصدر الأكثر

أهمية وديمومة لزيادة الإنتاج الزراعي، الذي يتأثر إيجاباً بتطبيق التقنية الحديثة المتطورة من خلال استخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطور. كما يؤدي تحسين المدخلات الزراعية إلى زيادة مردود وحدة المساحة، بتكلفة أقل من تكلفة التوسع الأفقي، فضلاً عن أن زيادة غلة المحاصيل يعني تخفيضاً في تكاليف الوحدة المنتجة، وتحسين دخل المزارع وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وتقوية القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية في الأسواق الخارجية. كما أن تطوير الإنتاجية من خلال زيادة الغلة في وحدة المساحة هي الأقرب مناصلاً وأكثر مرونة وانسجاماً مع إمكانات الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية، وهو ما يلي حاجات صغار المزارعين غير القادرين على الاستثمارات الكبيرة، وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة كما هو الحال في التوسع الأفقي في المناطق الجديدة المستصلحة.²⁰

3- سياسة التصنيع الغذائي؛ تهدف السياسة الاقتصادية في معظم الدول العربية في مجال التصنيع الغذائي إلى امتصاص الفائض من المنتجات الزراعية، في حين أن الصناعات الزراعية الغذائية يمكن أن تقوم بدور كبير في المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وضمان أسواق دائمة لها، وإشباع السوق الداخلية بالمنتجات الغذائية المصنعة، وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير الزراعة، لذلك يجب أن توضح سياسة زراعية تهدف إلى إنتاج بعض المنتجات الزراعية من أجل تصنيعها، وليس الهدف تصنيع الفائض، وعند القيام بعمليات التصنيع في الدول العربية يجب مراعاة عدة عوامل لجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.²¹

4- تفعيل كفاءة البحوث الزراعية؛ يرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وفي مراحل الإنتاج المختلفة بما في ذلك رصد العوامل المناخية والبيئية، واستثمار الموارد الأرضية والمائية، وحفظ المحاصيل وتصنيفها وتسويقها. وتدل النتائج التطبيقية لأبحاث مراكز البحوث الدولية والإقليمية مثل المركز الدولي (إيكاردا) والمركز العربي (أكساد) أن عائد الاستثمار في البحوث الزراعية التقنية يتراوح بين 35% و 65% سنوياً.²²

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال التقنية أثرت على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، ومن أهمها، تقنيات إنتاج الأصناف النباتية والأصول الحيوانية، وتقنيات مكافحة الكيماوية والبيولوجية الأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية، وتقنيات نظم الري المرشدة لاستخدام موارد المياه، وكذلك نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية واستزراع الأسماك، بالإضافة إلى تقنيات استخدام المخصبات الزراعية وتقنيات ما بعد الحصاد ونقل المعلومات الزراعية. ومع ذلك فإنها تعتبر غير كافية في ضوء النتائج الكمية التي تحققت، مما يؤكد أن التوسع في الاستفادة من مخرجات البحث الزراعي، واستخدامات التقنية

الحيوية تعتبر الوسيلة الأفضل والأكفأ لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، وتطوير نوعيتها وتحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية. كما تعتبر تقنية التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية أحد المحاور التي تهدف إلى التوسع في الإنتاج الغذائي من خلال استغلال السلالات النباتية والحيوانية الكثيرة والمتوفرة في جميع أنحاء العالم.

5- تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين؛ تتسم الزراعة العربية بصغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة والتي غالباً ما يفتقر أصحابها إلى الإمكانيات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، فهم يفتقرون إلى خدمات الإقراض والتمويل، والإرشاد الزراعي، والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج، الأمر الذي يتطلب تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم بما يؤدي لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه، وذلك من خلال تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام، وتبادل التجارب والنماذج الناجحة والخبرات المكتسبة في مجال تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين.²³

6- ضمان سلامة الأغذية؛ لقد أبدى كل من المستهلكين والحكومات اهتماماً متزايداً بسلامة الغذاء، وفي هذا الصدد فإن أنظمة مراقبة الغذاء في أغلب الدول العربية بعيدة عن المستوى الأمثل. فالعديد من هذه الدول لا تمتلك بعداً تشريعياً شاملاً وذاتي التضمن يمكن أن يستجيب لمتطلبات سلامة الغذاء. وقد بدأت بعض الدول مع المساعدة التقنية من منظمة الأغذية والزراعة بتحديث تشريعات الغذاء، وذلك بوضع مسودة وتشكيل قانون أساسي للغذاء، ومجموعة أنظمة للغذاء مبنية على أعمال مفوضية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لقوانين الأغذية ومنها الأردن والإمارات ومصر. إلا أن هذه الدول مازالت بحاجة لتعزيز قدراتها الوطنية سعياً لتحديث البنية التحتية لمراقبة الأغذية، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات المخبرية لمواجهة التهديدات المنبثقة عن مخاطر التلوث الكيميائي، والميكروبي، وبخاصة إلى وضع تشريعات تستجيب لمتطلبات المدونات واتفاقيات منظمة الصحة بما فيها جودة وسلامة الغذاء.²⁴

7- توجيه رأس المال العربي للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية، وتحسين أنظمة الري والصرف، ومكننة الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة، مما يحقق فوائد للدول العربية صاحبة رأس المال ويؤمن تمويل المشاريع الزراعية للبلدان العربية الفقيرة ويمتد التنسيق الاقتصادي والتكامل بين أقطار الدول العربية بالإضافة إلى أن هذه المشاريع تحقق مصلحة كافة الأطراف.

8- رداً على التهديدات المستمرة من قبل الاحتكارات والكارتلات العالمية التي تتحكم في أسواق المنتجات الزراعية وخاصة ما يتعلق بالأسعار لا بد للدول العربية من التكتل والتنسيق

د. بلقلة براهيم

فيما بينها لتأمين السلع الغذائية الأساسية وخاصة ما يتعلق بالحبوب والقمح. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تأمين مخزون استراتيجي من هذه السلع تحقيقاً لسياسة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

9- تطوير العمل العربي المشترك والمشاريع العربية المشتركة في قطاع الزراعة والتبادل التجاري للمواد الزراعية بين الدول العربية، وتقديم كافة التسهيلات والدراسات بينها للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الزراعية العربية، ويطالب اتحاد الغرف العربية بإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، وتوفير مناخ استثماري مناسب لجلب المستثمرين العرب، وذلك بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للعديد من مشاريع التنمية الزراعية وتحسين شروط وقوانين الاستثمار، والعمل على مساعدة المستثمرين العرب في توفير شريك محلي في الدولة المضيفة، وحرية التنقل والتصدير وتوفير الفرص الاستثمارية²⁵.

10- إقامة نظام للمعلومات يسمح بانتقال المعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية والآفات الزراعية والتعليمات والإرشادات في الأوقات المناسبة.

خاتمة:

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لسد فجوة الغذاء، إلا أن الأمن الغذائي لا يزال يشكل تحدياً ملموساً وقاسياً رغم توفر كل الإمكانيات لتحقيقه، فمن خلال تحليلنا لواقع الأمن الغذائي للوطن العربي خلال الفترة 2014/2000 تبين لنا أن الفجوة الغذائية ما فتئت تتفاقم إذ بلغت 36.7 مليار دولار سنة 2014، وقادته إلى الاعتماد بشكل كبير على الخارج لاسيما في مجال الحبوب لسد هذه الفجوة. ومن هنا تصاعدت التحذيرات من عدم قدرة الدول العربية على ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء بإمدادات منتظمة، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال توفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد الاحتياجات من الغذاء. وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك آثاراً سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. من هنا بات لزاماً على الدول العربية من إعادة النظر في خططها التنموية وإيلاء القطاع الزراعي الأهمية القصوى ومضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع لكي تضمن أمنها الغذائي وتحقق الاكتفاء الذاتي في تأمين المواد الزراعية والغذائية، وذلك من خلال تبني إستراتيجية زراعية جديدة تقوم على تحديث البنية التحتية الزراعية وتفعيل سياسة التصنيع الغذائي من خلال التحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، وتوجيه رأس المال العربي للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية، فضلاً عن تطوير العمل العربي المشترك والمشاريع العربية المشتركة في قطاع الزراعة.

انطلاقاً مما سبق ومن أجل تقليص الفجوة الغذائية وتفعيل الأمن الغذائي بكل أبعاده يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي، وتوفير التمويل الضروري بمراكز البحوث الزراعية ودعمها.
- الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتأثيراتها في القطاع الزراعي للاستفادة من نتائجها في التطبيقات العملية.
- تطوير عمل القطاع المصري وتعزيز دوره في عملية التنمية، بحيث يعتمد سياسات نقدية أكثر مرونة، ويعمل على امتداد دور المصارف للمساهمة في المشاريع الزراعية المجدية اقتصادياً.

- دعم التجارة البينية للمنتجات الغذائية العربية، وتشجيعها ووضع أفضلية لها على غيرها من المنتجات الزراعية العالمية.
- تحسين الممارسات الزراعية كإدارة المتكاملة لموارد المياه والتربة وتخفيض خسائر ما بعد حصاد المحاصيل من خلال تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين.
- إنشاء بنك لدعم الفقراء (بنك الفقراء) كما حصل في مناطق من العالم لتثبيت السكان في أراضيهم وتوجيههم نحو الإنتاج الزراعي وما يرتبط به من صناعات غذائية.
- تعظيم مزايا الأمن الغذائي من خلال تفعيل التجارة الخارجية الزراعية سواء العربية البينية أو الإقليمية أو الخارجية غير العربية، وذلك من خلال إزالة القيود والعراقيل أمام انسيابية الصادرات والواردات الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنسيق السياسات المتعلقة بالصحة النباتية والبيطرية، وقواعد المنشأة والمقاييس والمواصفات للسلع الزراعية والتشريعات الحاكمة لانتقال السلع الغذائية، سواء على الصعيد العربي البيني أو على الصعيد غير العربي.
- تطوير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج تطوير إنتاج الغذاء، سواء من حيث تمويل الغذاء وتسويقه أو من حيث توفير المستلزمات الزراعية، والمساهمة في عمليات الإنتاج، والسعي نحو وضع أسس وتشريعات محفزة.
- العمل على إيجاد إستراتيجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتتضمن إقامة المشاريع الإنتاجية وتنفيذ مخزون قومي استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية.
- إنشاء صندوق لتمويل التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، يكون قادرا على تمويل الحكومات العربية لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية والفلاحية.

الهوامش:

- 1 المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، الأمن الغذائي العربي، المجلد 5، العدد الأول، القاهرة، 1997، ص 21.
- 2 مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، ورقة، العدد 5، 2007، ص 15
- 3 حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 270
- 4 عبد القادر رزق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 216
- 5 كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص 325.
- 6 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما، 2010، ص 08.
- 7 عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25-26 سبتمبر 2002، ص 03.
- 8 محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، فيفري 1998، ص 98
- 9 قوريش نصيرة، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 6.
- 10 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2014، ص 10.
- 11 سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 19.
- 12 كفاح عباس رمضان الحمادني، مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي (2000/2007)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (العراق)، 2008، ص 190.
- 13 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص 6.
- 14 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2014، ص 10.
- 15 سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- 16 سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركوند في اقتصاد عالمي متغير) رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 123.
- 17 صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 70
- 18 ابراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 71.

19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2012، ص 42.
20. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 188.
21. محمد عبد السلام السيد، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد 50، 1999، ص 348.
22. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 189.
23. بودري شريف، متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 10.
24. FAO. 2002. The State of Food and Agriculture- Agriculture and Global Public Goods- Ten Year after the Earth Summit. Rome, Italy, p42.
25. أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 3، ماي 2009، ص 138.

رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية الجزائرية

* أ / بلجيجالي محمد

جامعة تلمسان - الجزائر

** أ / لحوّل كمال

جامعة أنقرة - تركيا

Résumé:

Cet article est structuré en général sur le rôle de l'État dans la protection des personnes âgées démunies grâce aux systèmes de protection sociale financé par le budget de l'État sous la forme de transferts sociaux, destiné à la réintégration sociale de cette catégorie et maintenir un niveau de vie minimum. Voilà ce que nous allons essayer d'étudier à travers cet article intitulé : La réalité des systèmes de protection sociale algérien pour aider les personnes âgées démunies. Selon les axes suivant :

Le système de protection sociale en algérien.

Les mesures et les procédures de la protection des personnes âgées démunies.

Conclusions et recommandations

Mots-clés: La Protection sociale, Les transferts sociaux, Les Personnes âgées démunies

مقدمة:

لقد أصبح حاليا من أبرز اهتمامات المجتمعات هو السعي المتواصل إلى تحسين المستويات المعيشية والصحية لسكانها، من خلال محاولة تحقيق معدلات نمو متزايدة في مختلف مجالات التنمية، فهي تضع لذلك الخطط والبرامج والسياسات المختلفة، كما تبذل جهودا معتبرة من أجل ضمان نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* أستاذ مشارك بجامعة التكوين المتواصل عين تموشنت ، الجزائر مايل: m.beldjilali86@gmail.com

** طالب دكتوراه، جامعة أنقرة، تركيا، مايل: kamel1667@hotmail.fr

إن أحد المفاهيم الأكثر تداولاً في هذا الصدد هو موضوع الحماية الاجتماعية بوصف هذه الأخيرة إطاراً يشمل مجموعة أوسع من البرامج والأطراف المعنيين والأدوات المرتبطة بخيارات أخرى كالسياسات الاجتماعية أو "الضمان الاجتماعي" أو "التأمين الاجتماعي" أو "شبكات الأمان"، "التضامن الوطني".⁽¹⁾

وفي هذا البحث، يُستخدم مصطلح "الحماية الاجتماعية" للدلالة على أي مبادرة يطلقها القطاع العام، يكون من شأنها توفير تحويلات الإستهلاك ومصادر الدخل لفئة الأشخاص المسنين ذوي الدخل المحدود لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

المحور الأول: نظام الحماية الاجتماعية الجزائري

أولاً: مفهوم الحماية الاجتماعية

هي مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته مما يهدده من أخطار داخلية وخارجية كالأزمات الاقتصادية المالية والحروب وحالة الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية.

نلاحظ من مفهوم الحماية الاجتماعية أنه يشمل على مجموعة من التدابير الحماية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الاجتماعي أو الاقتصادي للناس، الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمان الاقتصادي. وأكثر الفئات الاجتماعية حاجة للأمن الاقتصادي هم اليتامى والأرامل والعجزة، والمعاقون والشيوخ والأطفال، والأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع، والعاطلون عن العمل بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم.

ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي، حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدبروا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكانياتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أماناً واستقراراً.⁽²⁾

وفي الجزائر، فإن نظام الحماية الاجتماعية الجزائري يستند على ثلاث ركائز وهي:

- الأولى تتعلق بالضمان الاجتماعي الذي يغطي العاملين وأسرتهم عندما تواجه بعض المخاطر، وبالتالي فالتمويل قائم أساسا على الإشتراكات.
- الدعامة الثانية تتشكل من معونة مساعدات الدولة لصالح فئات معينة من الناس غير الخاضعين لمنظومة الضمان الاجتماعي. هذا الركن يشمل أيضا الأجهزة العامة للتشغيل. جميع برامج الركيزة الثانية، تمثل ما يسمى بالتحويلات الاجتماعية للدولة، بتمويل من ميزانية الدولة. وهذا هو الجانب من الحماية الاجتماعية الذي سنقتصر عليه في بحثنا هذا.
- وأما الدعامة الثالثة، والأكثر صعوبة للتقييم، تتألف من تحويلات من متعاملين آخرين (الشركات على وجه الخصوص)، أو التي يمكن أن تعزى إلى القطاع الجمعي، أو في إطار الدعم الاجتماعي (الآلية الموسعة في المجتمع).

وبالنسبة لوظائف نظام الحماية الاجتماعية فهناك ثلاث وظائف أساسية، وهي:

التأمين، إعادة التوزيع، والتضامن، وأما الأسس القانونية فيتضمنها الدستور في جملة من القوانين والتشريعات التي تسمى القوانين الاجتماعية التي تضبط الجزء الأهم للصياغة الحالية من بينها الأحكام الدستورية الرئيسية تعالج صراحة الرعاية الاجتماعية المتعلقة وفق مبادئ القانون الذي ينص صراحة على:

- التعليم الأساسي المجاني والإلزامي؛
- حماية صحة المواطنين، - ضمان إستفادة الأسر من حماية الدولة والمجتمع؛
- ضمان شروط المعيشة للمواطنين غير البالغين سن العمل، و العاجزين، أو الذين يستحيل عليهم العمل أبدا.

لقد سنت القوانين الاجتماعية في عام 1983 بالنسبة للجزء الأكبر (المعدلة والمكملة)، بدون التشكيك منذ ذلك التاريخ في مبادئها التوجيهية الأساسية. (3)

وفيما يلي سنتطرق إلى مجموعات نظام الحماية الاجتماعية الجزائري والتفرقة بينها:

1- الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية:

الضمان الاجتماعي هو نظام قانوني ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الأمان الاجتماعي لمواطنيها في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي يحددها القانون بحصولهم على إعانات نقدية أو عينية.

أما التأمينات الاجتماعية فهي وسيلة إلزامية لتحقيق الأمان الاجتماعي في مقابل اشتراكات يدفعها العمال وأصحاب العمل ولقد تم تطبيق أو إدخال أنظمة التأمينات الاجتماعية حديثاً إلى الدول العربية، ويتم تمويل هذه الأنظمة من قبل العمال وأصحاب العمل مع ضمان الحكومة لتغطية أي عجز قد يحدث. وتتفاوت التغطيات أو الفوائد التي تقدمها هذه الأنظمة بين بلد عربي وآخر، إذ تقدم بعض الدول العربية الغنية فوائد سخية لأنظمة التأمينات الاجتماعية فيها. ولتحقيق الضمان الاجتماعي توجد وسيلتان:

أ- المساعدات الاجتماعية:

تقدم هذه المساعدات للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أقساط التأمين الاجتماعي، وذلك عند حاجتهم لهذه المساعدات، وبالتالي فإن نظام التأمين الاجتماعي لا يشملهم. وكلما زادت التأمينات الاجتماعية قلت هذه المساعدات. (4)

وفي الجزائر، تعتبر الإعانة الاجتماعية مساعدة قانونية قائمة على تدخل الجماعات، وفي هذه الحالة، هي تعد مساعدة عمومية يتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة. وعليه، لا تعوض بصيغة تساهمية، حيث تعتبر مساعدة فردية ونسبية. (5)

وحرصاً على توضيح إطار بحثنا هذا، ينبغي التمييز بين المساعدة الاجتماعية التي تخفف من كلفة العلاج التي يتحملها المؤمن والتي يتكفل بها الضمان الاجتماعي، وبين الحماية الاجتماعية للدولة في شكل تحويلات إجتماعية أو شبكة إجتماعية، والذي يرمي إلى إعادة إدماج الأشخاص المحرومين و/ أو الحفاظ على الدخل الأدنى ومن بينهم فئة المسنين المعوزين.

ب- التأمينات الاجتماعية:

وهو النظام الذي تفرضه الدولة على الأفراد القادرين على دفع أقساط التأمين ضد المخاطر وحالات العوز حتى يحصلوا على الإعانات عند الحاجة. ويغطي هذا النظام عددًا من المخاطر الرئيسية التالية: التأمين ضد الشيخوخة والعجز، التأمين الاجتماعي ضد الوفاة والتزمل واليتم، التأمين الاجتماعي ضد البطالة، التأمين الاجتماعي ضد إصابات العمل، التأمين الاجتماعي ضد المرض. (6)

إن منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر تتألف حالياً من خمس منظمات مؤسسة على شكل صناديق مستقلة (Caisses Autonomes) تغطي عملياً كل المخاطر المحددة من قبل المنظمة العالمية للعمل، كما يلي:

- العلاج، الإعاقة، الوفاة، المرض، الأمومة، حوادث العمل والأمراض المهنية، وهذه الأخطار يغطيها كل من الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي (CNAS) وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).
- الشيخوخة، ويتكفل بها الصندوق الوطني للتقاعد (CNR).
- البطالة، ويتكفل بها الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC).
- أما الخطر التاسع المعتمد من طرف المنظمة العالمية للعمل والمسمى " دعم الدخل العائلي " فإنه خاضع لمنطق آخر في الجزائر، إذ أن الميزانية العامة للدولة تتكفل به من خلال دعم مباشر موجه إلى الفئات الاجتماعية المحرومة، ويتم هذا من خلال النشاط الاجتماعي للدولة.
- وما هو جدير بالذكر، فإن الجانب من الحماية الاجتماعية الذي تغطيه صناديق الضمان الاجتماعي المذكورة أعلاه هي خارج نطاق إهتمامنا لأن هذا النوع من النفقات يمول عن طريق الاقتطاعات الاجتماعية الإجبارية (Prélèvements Sociaux).

2- التحويلات الاجتماعية:

- تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها الاجتماعية. وحسب رزنامة لوزارة المالية، فإنها تسمح بتحقيق العمليات التالية:
- مساعدة الفئات المشقة (المعوقين، الفقراء، المرضى المزمنين، ضحايا الإرهاب، الأطفال والنساء في خطر، العجزة، قدماء المجاهدين، المستفيدين من المنح البسيطة أو ربوع التقاعد... إلخ).
 - التربية (منح التمدريس، الإيواء والنقل المدرسي والإطعام والخدمات الجامعية... إلخ).
 - الصحة (الأمراض المزمنة، تغطية تكاليف تسيير القطاع الصحي... إلخ).
 - العمل (أنظمة التشغيل المؤقت، التكوين، الإجراءات الخاصة بخلق مناصب الشغل)، ولقد تعرضت هذه للكثير من التعديلات في اتجاه توسيع المجالات التي تغطيها، وتعزيز الدعم والمرافقة وتخفيض الطابع المؤقت للوظائف المشقة، فضلا عن تعزيز قدرات مكافحة البطالة (خاصة في أوساط الشباب) والتي تمثل المكون الرئيسي للسياسة العامة للتشغيل.
 - السكن: وتكمن هذه العملية في تقديم المساعدات للحصول على السكن.
 - دعم القطاع الزراعي والمنتجات الغذائية واسعة الإستهلاك (الحليب، العجائن والدقيق، بالإضافة إلى توسيع القائمة المقررة مؤخرا لتشمل البقول الجافة والسكر وزيت المائدة).
 - الكهرباء الريفية وتوزيع الغاز الطبيعي.
 - الإعفاءات الضريبية. (7)

أ- تحويلات الميزانية الاجتماعية للدولة:

وتأخذ فيها التحويلات الاجتماعية الصورة النقدية المتمثلة في: دعم قطاع التربية، نشاطات المساعدة والتضامن، تحويلات نقدية أخرى كما تأخذ أيضا الصورة غير النقدية المتمثلة في: أموال دعم الأسعار، إعانات موجهة إلى قطاع الصحة، المساهمة الموجهة إلى الهيئات المتخصصة في ميدان الحماية الاجتماعية، وتحويلات اجتماعية أخرى غير نقدية.

ب- تحويلات أو أدوات هيئات الضمان الاجتماعي:

وهي التحويلات أو الأدوات التي تقدمها الصناديق التالية: الصندوق الوطني للضمان الوطني، الصندوق الاجتماعي لغير الأجراء، الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ج- تحويلات الأعوان الإقتصاديين الآخرين:

وهذا النوع من التحويلات الاجتماعية صادر عن الأطراف الاقتصادية التالية: التحويلات الاجتماعية للمؤسسات، الجماعات المحلية، قطاع العائلات، تحويلات من الخارج (فوائد محصلة، أقسام التأمين)، وتحويلات أخرى. ونستنتج من العناصر المختلفة للتحويلات الاجتماعية أنها تتقاطع مع الميزانية العامة للدولة فقط في الجزء الأول أعلاه (أي تحويلات الميزانية الاجتماعية للدولة)، وأما الجزئين الثاني والثالث المتبقين، فهما خارجين عن نطاق بحثنا هذا لأنه لا يتم تمويلهما من الميزانية العامة للدولة. (8)

المحور الثاني: إجراءات وتدابير رعاية فئة المسنين المعوزين في الجزائر

من الموضوعات الهامة المتداولة حاليا على نطاق دولي وعربي في أدبيات التنمية موضوع الفئات المحرومة أو التي تعيش في ظروف صعبة، ويقصد بها تلك الفئات التي لا تحصل على نصيب عادل من عمليات التنمية، أو أن عملية التنمية لا توجد بالأساس لإشباع احتياجاتها الأساسية بالقدر الكافي الذي يضمن لها حياة آمنة ومستقرة، كما تعني الفئات المحرومة، الفئات التي تعجز عن الرزق أو الحصول على حاجاتها. (9)

تتزايد أعداد الأشخاص في فئات العمر بالتدرج بين سكان المجتمعات المختلفة ومع حدوث التغير الاجتماعي في تركيب وبناء وظائف الأسرة فإنه بدأ يلاحظ بالتدرج إرتباط التحول نحو التصنيع والحضارة الحديثة، ظهور مشكلة لرعاية كبار السن. وذلك أن المجتمع الزراعي والتقليدي والذي كان يمثل فيه كبير السن في الأسرة مكانة إجتماعية عالية ومحاط

بالتكريم والإحترام للإستفادة من خبراته ومهاراته في النشاط الإقتصادي والاجتماعي للأسرة. إلا أن التحول نحو التصنيع وظهور الأسرة الصغيرة والطابع الحالي للمجتمع الصناعي غير من المكانة الاجتماعية لكبار السن وعمل على فقدانهم لمكانتهم وما كانوا يحاطون به من إهتمام، كذلك لم يعد يوجد لدى الأسرة الصغيرة مكان أو وظيفة هامة لرعاية أفرادها من كبار السن أو الشيخوخ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تنظيم برامج لخدمات تصمم لرعاية المسنين. وفي الجزائر فإن سن الشيخوخة هو خمس وستين (65) سنة فما فوق. (10)

أولاً: مسؤولية الدولة في رعاية الأشخاص المسنين

- يجب على الدولة أن تحدد في بادئ الأمر الأهداف والمبادئ التي يجب مراعاتها في رعاية المسنين، ومن الطبيعي أن تتركز هذه الأهداف في مساعدة المسنين على التكيف الاجتماعي وتحليص الأسر مما قد يترتب على الجهل برعاية المسنين من نتائج وخيمة سواء على المسنين أنفسهم أو على أفراد الأسر التي تضمّنهم.
- الإهتمام بدراسة الظروف النفسية والعقلية والاجتماعية والاقتصادية للمسنين.
- يجب على الدولة أن تستفيد من التجارب الدولية في مجال رعاية المسنين.
- يجب على الدولة تشجيع وتدعيم الجمعيات التي تعمل في مجال رعاية المسنين، على أن يتضمن ذلك الدعم الجاني المادي والجاني الفني.
- يجب على الدولة البدء في تنفيذ المشروعات الخاصة برعاية المسنين، ودراسة هذه المشروعات من الناحية الاقتصادية دراسة متأنية وواعية تراعى فيها ظروف الحاضر والمستقبل، حتى تضمن لتلك المشروعات الإستمرارية والكفاءة. (11)

ثانياً: دور الدولة في رعاية الأشخاص المسنين في الجزائر:

1- الجهة المختصة برعاية الأشخاص المسنين:

تشكل حماية الأشخاص المسنين وصون كرامتهم إلتزاماً وطنياً تضطلع به بالدرجة الأولى الأسرة لاسيما منها الفروع، والدولة والجماعات المحلية والحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، وكذا كل شخص خاضع للقانون العام أو الخاص من شأنه المساهمة في مجال حماية الأشخاص المسنين والتكفل بهم. (12)

2- أهداف رعاية الأشخاص المسنين: (13)

- ترمي حماية الأشخاص المسنين إلى تعزيز الإدماج الأسري والاجتماعي، وتهدف لاسيما إلى ما يأتي :
- تصور ووضع إستراتيجية وسياسة وطنية لحماية الأشخاص المسنين وضمان تنفيذ البرامج والنشاطات المرتبطة بها.
 - محاربة كل أشكال إقتلاع الأشخاص المسنين من وسطهم الأسري والاجتماعي المخالف لقيمنا الوطنية والاجتماعية والحضارية.
 - ضمان ظروف معيشية لائقة للأشخاص المسنين ذوي قصور في قدراتهم الذهنية والبدنية.
 - ضمان تكفل طبي واجتماعي ووضع جهاز للمساعدة ملائم بالمنزل.
 - تنظيم التكفل بالمسنين على مستوى مؤسسات وهيكل إستقبال مكيفة، عند الاقتضاء.
 - ضمان حد أدنى من الموارد يسمح للأشخاص المسنين بتلبية إحتياجاتهم وتذليل الصعوبات المادية التي يواجهونها.
 - القيام بنشاطات الإعلام و الإتصال و التحسيس حول الجوانب المتعلقة بحماية المسنين.
 - تشجيع التكوين والدراسات والأبحاث في مجالات حماية المسنين والتكفل بهم.
 - تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني الناشطة في حماية المسنين.

3- الإعانات والتخصيصات المالية المخصصة للأشخاص المسنين والمتكفلين بهم:

أ- إعانة للأشخاص المسنين في وضعية مزرية: (14)

- يقصد بالشخص المسن في وضعية تبعية، بمفهوم هذا القانون، كل شخص مسن يحتاج لمساعدة الغير، للقيام بأعمال الحياة اليومية الأساسية، أو يحتاج إلى مراقبة منتظمة.
- يستفيد الأشخاص المسنون في وضعية تبعية، المحرومون من تكفل خاص، لاسيما في مجال العلاج وإقتناء التجهيزات الخاصة والأجهزة، وعند الاقتضاء، من مرافقة مناسبة. تعين المصالح المكلفة بالنشاط الاجتماعي المختصة إقليميا وضعية تبعية المسن.
 - تسهر الدولة على توفير المؤسسات وهيكل الإستقبال، والمستخدمين والوسائل الضرورية للتكفل بالأشخاص المسنين في وضعية تبعية.

ب- الإعانة الاجتماعية:

تنص المادة 24 من القانون السابق الذكر على أنه: " يحق لكل شخص مسن في وضع صعب و/أو بدون روابط أسرية وذوي موارد غير كافية، أن يستفيد من إعانة إجتماعية و/أو منحة مالية لا تقل عن ثلثي (3/2) الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG).

ت- الدعم المادي والمالي للأشخاص المتكفلين بالمسنين:⁽¹⁵⁾

- يستفيد الفروع الذين يتكفلون بأشخاص مسنين والذين لا يتوفرون على إمكانيات مادية ومالية كافية للتكفل بأصولهم، من إعانة الدولة.
- يمكن لعائلات الإستقبال وأشخاص القانون الخاص الإستفادة، مقابل التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين و/أو بدون روابط أسرية، من دعم الدولة في مجال المتابعة الطبية وشبه الطبية النفسية والاجتماعية. تكون الخدمات ووضع الأشخاص المسنين محل إتفاقيات تبرم بين المصالح المكلفة بالنشاط الاجتماعي المختصة إقليميا ومقدمي الخدمات المعنيين.
- يسجل سنويا بعنوان " الصندوق الخاص بالتضامن الوطني " تخصيصات مالية إضافية للتكفل بحماية لأشخاص المسنين. تحدد هذه التخصيصات بموجب قانون المالية.

ث- التغطية الاجتماعية:

- **بطاقة المعوز غير المؤمن اجتماعيا:** الغاية من هذه البطاقة هي التكفل بالمعوزين غير المؤمنين اجتماعيا، عن طريق الإستفادة من الإستشفاء الصحي مجانا، بالإضافة إلى منح المريض بعض الأدوية مجانا.
- **بطاقة الأمراض المزمنة:** تمنح هذه البطاقة من أجل التكفل بالمصابين بالأمراض المزمنة وغير المؤمنين اجتماعيا.

ج- المنحة الجزافية للتضامن (AFS):⁽¹⁶⁾

تشكل المنحة الجزافية للتضامن أحد أهم أشكال مساعدات الشبكة الاجتماعية بالنظر إلى عدد الاشخاص المعنيين والذين يعانون من الحد الأقصى للفقر، ومن بين الفئات التي يتكفل بها هذا البرنامج، نجد الاشخاص البالغين 60 سنة فما فوق والذين لا يستفيدون من منحة التقاعد، فحسب معطيات وكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2000 أنه من بين المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن يشكل فيها المسنون نسبة 76,4% والمقدر عددهم بـ 313522

مسن، أي حوالي ربع عدد المسنين الذين لا يتم تغطيتهم من طرف نظام التقاعد (17). ومنذ سنة 2008، أصبحت قيمة المنحة تقدر بـ 3000 دج. (18)

ج- مراكز الشيخوخة في الجزائر:

بني منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي 20 مركزا جديدا للشيخوخة، زيادة على ذلك ديار الرحمة لحماية المتشردين، وهذه الديار مخصصة للمسنين البالغين 65 سنة فما فوق، الذين لا يملكون معيل أو دخل مالي، وقد كانت هذه المراكز تابعة لوزارة الصحة حتى سنة 1980، ثم انتقلت إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية بصدور المرسوم رقم 82-80 والمؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1400 الموافق لـ 15 مارس 1980، يتضمن إحداث دور المسنين أو المعوقين وتنظيمها وسيرها " (19).

المحور الثالث: نتائج وتوصيات

في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة برزت العديد من الآثار الاجتماعية السلبية التي أدت إلى تفاقم حدة الفقر وتزايد نسب البطالة والتفاوت الاجتماعي، والتي أصابت بشكل أقوى الطبقات المهمشة والتي تعاني أصلا من تدهور في أوضاعها المعيشية وإن اختلفت حدتها من منطقة لأخرى. ومن هذا المنطلق قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية لفئة المسنين المعوزين ومن خلال بحثنا هذه توصلنا إلى نتيجة رئيسية مفادها، أنه بالرغم من جهود الدولة المعتبرة والمبدولة لتحسين ظروف هذه الشريحة من المجتمع الجزائري إلا أنه في ظل إرتفاع مستوى المعيشة وتزايد إحتياجات السكان، لم تعد هذه الفئات قادرة على مواكبة ظروف الحياة الصعبة، ذلك لأن مختلف هذه التدابير التي تسعى إلى حماية الحد الأدنى من المستوى المعيشي لا توضع في إعتبارها تأثيرات التضخم وإرتفاع الأسعار، وبالتالي فإنها لا تساهم في تحسين أوضاع المسنين المعوزين بالقدر المنشود.

مما يعني ضرورة تدخل الدولة أكثر من وقت مضى بوضع سياسات وإستراتيجيات فعالة للتكفل بهذه الفئات المشهة مع ضرورة إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه هذه الفئات، سواءا من خلال المشاركة في تنفيذ بعض البرامج أو تمويلها أو في عملية الرقابة والمتابعة.

إن وما يفيدنا حقيقة من هذه الإستنتاجات هو تقديم بعض المقترحات ذات العلاقة. وذلك كما يلي:

- إعادة النظر في تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون لأنه لا يتماشى والواقع المعيشي للفرد في الجزائر، في ظل تضخم الأسعار، مع ضمان أن تتحسن أوضاع محدودي الدخل إذا تم الرفع في الأجور، وعليه فإن النمو هو أفضل السبل لإيصال الدعم لذوي الدخل المحدود.
- رفع قيمة المنح المالية المقدمة للمسنين، بما يتناسب والقدرة الشرائية في الجزائر.
- ضرورة التقيّد عند تخطيط وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي بمبادئ كفاية التغطية، والفعالية والشفافية في الإستهداف (العدالة في الإنفاق)، وضمن مستويات مقبولة من المنفعة للمستحقين.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم وتطوير وتعزيز عمل آليات الحماية الاجتماعية التقليدية من أسر وجمعيات خيرية ونقابات عمالية وبلديات وقطاع خاص بغية تصميم وتنفيذ برامج حماية إجتماعية متكاملة.
- تحديث وتدعيم الهيئات الإدارية القائمة على رعاية المسنين .

الهوامش

- ¹ تحسين الحماية الاجتماعية وتقليص الضعف في زمن العولمة، تقرير الأمين العام إلى لجنة التنمية الاجتماعية عن دورها التاسعة والثلاثين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، واشنطن، 2000.
- ² فلاح خلف الربيعي، دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة، الحوار المتمدن، العدد 2288، 2008/05/21، موقع الانترنت www.ahewar.org
- ³ أنظمة الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، شروط ضمانها وديمومتها، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجلسات العامة للمجتمع المدني، الورشة الثانية: قصر الأمم، نادي الصنوبر 15، 14 و 16 جوان 2011، ص 5-6.
- ⁴ الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 15 - 16
- ⁵ مشروع دراسة حول تطور أنظمة الحماية الاجتماعية، وآفاق وشروط وكيفيات ضمان توازنها المالي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة عشرة، جويلية 2001، ص 39 - 40
- ⁶ الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 16 - 17.
- ⁷ أنظمة الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، شروط ضمانها وديمومتها، نفس المرجع السابق، ص 8.
- ⁸ أحمد نعيبي، الوظيفة الاجتماعية للنقابات في الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 93 إلى 95

⁹ محمد سيد فهمي، الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،

الإسكندرية، 2007، الطبعة الأولى، ص 11

¹⁰ انظر المادة (2) من القانون رقم 10 - 12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، المتعلق بحماية المسنين.

¹¹ عبد المحي محمود صالح، الرعاية الاجتماعية، تطورها وقضاياها، مرجع سابق، ص 215 وما بعدها

¹² المادة (3) من القانون رقم 10 - 12 مؤرخ في 29 ديسمبر 2010، المتعلق بحماية الأشخاص المسنين.

¹³ نفس المرجع السابق، المادة (13)

¹⁴ نفس المرجع السابق، المواد 20 - 21 - 22

¹⁵ نفس المرجع السابق، المواد 7 - 27 - 39

¹⁶ AFS: L'allocation Forfaitaire et Solidarité

¹⁷ أمزيان نعيمة، الآثار السوسيواقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث - دراسة ميدانية على فئة

المسنين ببلدية باب الوادي - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديموغرافي، كلية

العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2005، ص 94

¹⁸ بلحليلي محمد الواقع التنموي لبرامج النشاط الاجتماعي والتضامن في الجزائر، دراسة حالة مديرية النشاط

الاجتماعي والتضامن لولاية تلمسان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة

تلمسان، 2011/2012، ص 77

¹⁹ أمزيان نعيمة، مرجع سابق، ص 75

اختبار منحني J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 إلى 2015

د/ سي محمد كمال*

المركز الجامعي عين تموشنت - الجزائر

Abstract:

The goal of this study is to examine J curve that used to describe the short-run effects of currency depreciation on the trade balance through an ARDL Framework during the period 1980-12015.

Our result validates Marshall-Lerner condition and J-Curve effect for Algerian trade in long run. This result produces spurious J effect when oil exports may simply constitute the dominant income of the Algerian economy implying distortions in most other sectors. Moreover, the estimated long-run ARDL model rejects the validity of Marshall-Lerner condition for **Non-hydrocarbon** trade balance while price elasticity is very week 0.07. The depreciation of Algerian exchange rate is not expected to trade balance improvement.

Keywords: J-curve, Terms of trade, trade balance .

مقدمة

يعتبر الميزان التجاري المرآة العاكسة للاقتصاد فهو يكشف عن القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول من خلال الصادرات و مدى التبعية أو الاستقلالية الاقتصادية من خلال الواردات. لكن الميزان التجاري لا يتأثر فقط بمناخ الأعمال بل بعوامل أخرى من أهمها سعر الصرف، فهذا الأخير يلعب دور مهما في دفع تلك التنافسية أو تقليص الفائرة من خلال ما يعرف بتخفيض العملة وفق ما يعرف بشرط مارشال- ليرنر Marshal-Lerner نسبة للباحثين الفرد مارشال (1842-1924) و ابا ليرنر (1903-1982) الذين اكتشفا هذه النظرية بطريقة مستقلة.

* أستاذ محاضر بالمركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر مايل: Simohammed_k@yahoo.fr

يذهب تحقق هذا الشرط إلى أن تخفيض العملة يحسن من أداء الميزان التجاري في حالة تجاوز مجموع مرونة كل من الصادرات و الواردات قيمة الواحد، حيث يأخذ هذا الأسلوب شكل منحنى J باللغة الفرنسية كونه يفترض أن الجزء النازل من الحرف اللاتيني يمثل التأثير السلبي للميزان التجاري المتمثل في انخفاض الكميات المصدرة، وزيادة المستوردات جراء تخفيض العملة في الأجل القصير، لكن سرعان ما يتحول الانخفاض إلى تصاعد في الحرف اللاتيني J في الأجل الطويل كاستجابة متزايدة للكميات مما يحسن الميزان التجاري.

اختبرت عديد من الدراسات في مختلف دول العالم مدى صحة منحنى J للتجارة الخارجية، وبدورنا سنقوم بنفس الاختبار على الميزان التجاري في الجزائر الذي يتميز عن غيره بتصديره للمحروقات بنسبة 97 % ومعدل استيراد متزايد على مدار العقود الأربعة، كما أن معدل الانفتاح التجاري يتجاوز المعدل المتوسط 50 % من 1980 إلى 2015 و هي الفترة المدروسة و هو من المعدلات التي تندرج في ما يعرف بالاقتصاد الصغير المفتوح على العالم و الذي يتميز بمدى هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

من خلال تقدير أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015، ومن اجل اختبار علاقة التكامل المشترك بين العديد من المتغيرات التفسيرية و الميزان التجاري الكلي و الغير النفطي، ارتأينا أن نتطرق في هذا البحث بعد هذه المقدمة إلى واقع التجارة الخارجية وسعر صرف الدينار الجزائري ثم منهجية الدراسة، والتي تعنى بنموذج القياسي المستخدم للوصول إلى نتائج الدراسة في الجزء الثالث من البحث لنتناول في الأخير الخلاصة التي نورد فيها أهم نقاط المستخلصة من الدراسة .

I. واقع التجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر

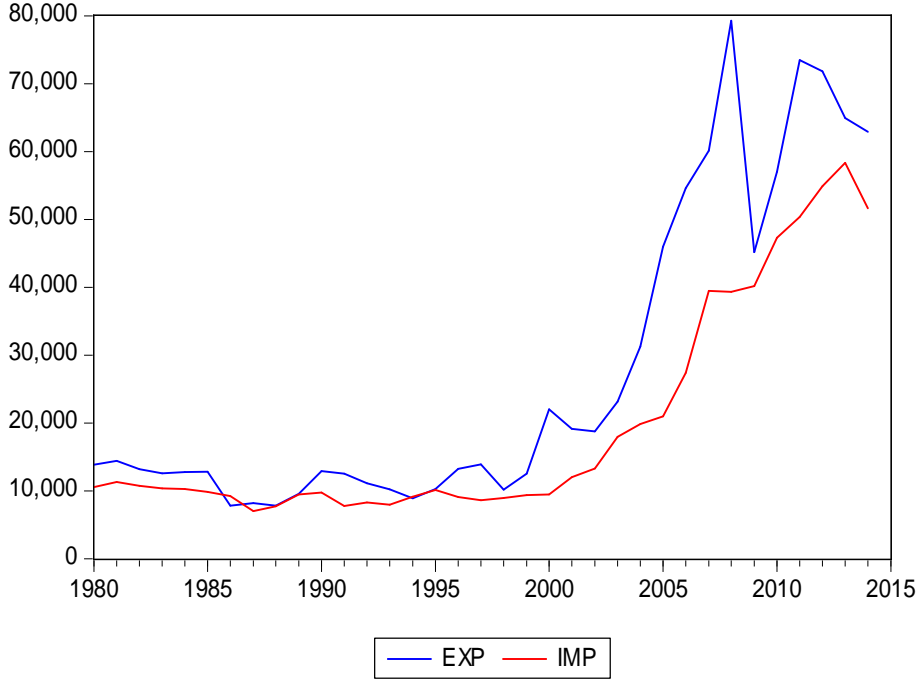
أولاً: واقع التجارة الخارجية

كان الفضل في تطوير نموذج العلة الهولندية Dutch Disease لكل من W.Max Corden و J. Peter Neary في عام 1982، والذي جاء يفسر نظريا التجارة الخارجية في الدول ذات الموارد الطبيعية و التي تعتمد في صادراتها على تصدير هذا المورد بشكل كبير كما هو حال بالنسبة للدول المصدرة النفط كالدول العربية بما فيها الجزائر، ودول الخليج بشكل محدد و بعض الدول الإفريقية كنيجيريا، أو كدول أوروبية كالنرويج أو آسيوية كأذربيجان أو كالدول التي تعتمد صادرات من المعادن كالنحاس في الشيلي و غير ذلك من جغرافيا دول العالم التي تعتمد على الموارد الطبيعية سواء كان (نفط-غاز-كاكاو-شاي-نحاس-

ذهب...)، وسميت العلة الهولندية بهذا الاسم نسبة إلى دولة هولندا بعد ظهور حالة من الركود الاقتصادي في ستينات و سبعينات القرن العشرين و هذا اثر نضوب الغاز في هذه الدولة بعد ما كان طيلة نصف قرن من الزمن قبل هذه الفترة مصدر رخاء و ترف و تزايد الإنفاق الاستهلاكي في هولندا، وكان أول من تطرق لهذه النظرية هي مجلة الإيكونوميست عام 1977 بعد تقريرها التشخيصي للحالة المرضية التي أصابت هولندا حيث عرفت هذه الأخيرة تراجع حصة القطاع الخاص بنسبة 15% في عام 1974 ، ولم يحقق الناتج المحلي في هذه الدولة في هذه السنة أي نمو للناتج المحلي كما ارتفعت معدلات البطالة من 1.1 سنة 1970 إلى 5.1 % بعد أزمة النفط الأولى عام 1973 و عرف العجز التجاري مقدار 130 مليون دولار كمعدل سنوي للفترة الممتدة ما بين 1967-1971،¹

عرفت الجزائر على مر عقود الأربعة الأخيرة ظهور طفرة النفط و الغاز كقطاع ريادي و كقطاع الثروة الجزائرية بجل ميادينها و لعل صادرات الجزائر من النفط في هذه المرحلة تتراوح ما بين 95% و 98%، ونلاحظ من الشكل رقم 1 أن الصادرات و الواردات عرفت ارتفاعا محسوسا من 10 و 13 مليار دولار لكل من الواردات و الصادرات على الترتيب إلى حدود 60 مليار دولار لكليهما في السنوات الأخيرة، باستثناء السنتين الأخيرتين لقطاع الصادرات كونهما تعرف أزمة عالمية تتمثل في انخفاض النفط، و ترجع هذه القفزة في جهة الواردات لطبيعة هيكل الاقتصاد الذي يسيطر عليه النفط من جهة، ومن ثم هشاشة باقي القطاعات الاقتصادية التي تولد إنتاجا قد يغنينا عن فاتورة الواردات لمختلف السلع الاستهلاكية و التامة الصنع، و من جهة أخرى التحول الذي شهدته السياسة التجارية من مرحلة الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية 1980-1989 إلى مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990-1993 ثم أخيرا مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل التجارة الخارجية ابتداء من 1994.

شكل رقم 1 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية بالمليون دولار



المصدر : اعتمادا على احصائيات الجمارك الجزائرية

ثانيا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

1. نظام سعر الصرف الثابت 1964-1987

ظلت الجزائر بعد الاستقلال تتعامل بالفرنك الفرنسي الذي ورثته من فرنسا و الذي كان محمدا ب 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ من الذهب و هذا كله في إطار النظام النقدي لبروتن وودز الذي كان يقوم على أساس ربط عملات العالم بالذهب أو بالدولار و ما كانت الجزائر آنذاك لتتقص من سيادتها في ظل غياب عملة تعبر عن سيادتها من جهة و هذا ما توجب إنشاء عملة وطنية حيث خرج الدينار الجزائري إلى حيز الوجود سنة 1964 و الذي حافظ على نفس التكافؤ مع الذهب مقارنة بالفرنك الفرنسي ب 180 غ من الذهب.² بعد ظهور بوادر انتهاء نظام بروتن وودز تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي و من ثم لم يتبع الدينار الجزائري الفرنك الفرنسي عند تخفيضه في هذه الفترة رغم أن الدينار كان مرتبطا بالفرنك الفرنسي،³ حيث حافظت الدينار على تفوق قيمته مقابل الفرنك الفرنسي حيث بقي سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1.15=01) أكثر

د. سي محمد كمال

من عقد من الزمن من 1970 إلى 1981. في منتصف السبعينات و بالضبط في سنة 1974 و بعد انهيار نظام بروتن وودز تبثت الجزائر عملتها على أساس 14 سلة عملة دولية على أسعار معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات،⁴ و من ثم تحديد قيمة الدينار الجزائري مرجعا إداريا كوسيلة مالية و نقدية لبلوغ أهداف التنمية و من ثم تحديد سعر الصرف كان في إطار غير واقعي بالنسبة للنظرية المحددة لأسعار الصرف. استمر سعر الدينار الجزائري على هذا الثبات والاستقرار خلال مدة تفوق 20 سنة و كنتيجة عن تحديد تكلفة الدينار إداريا و ليس اقتصاديا مع ظهور أزمة النفط في سنة 1986 إلى عمليات مراجعة واسعة لنظام سعر الصرف الدينار الجزائري.⁵

2- مرحلة تخفيض الدينار الجزائري 1987-1994

إذا كانت المرحلة الأولى من نظام سعر الصرف الثابت تميزت بمرحلتين أولها أنها ارتبطت سعر الصرف الدينار بالفرنك الفرنسي منذ إنشائه إلى غاية ظهور المرحلة الثانية و هي مرحلة الارتباط بسلة من العملات و في كلا المرحلتين كان تحديد سعر الصرف تحديدا إداريا أما المرحلة الثانية الممتدة ما بين 1987 - 1994 فهي أيضا شهدت مرحلتين و هما مرحلة الانزلاق التدريجي ثم مرحلة التخفيض الصريح للدينار الجزائري.

2-1- الانزلاق التدريجي

امتدت هذه المرحلة من 1987 إلى مارس 1991 حيث انخفض الدينار الجزائري في هذه الفترة من 4.95 إلى 17.7 دج في مارس 1991 و بمعدل 103 %¹² كانهبوط على طول 3 سنوات من نهاية السنة 1987 إلى نهاية سنة 1990 و كانت هذه الانزلاقات على النحو التالي:⁶

- نهاية 1987: 1 دولار = 4.93 دج.
- سنة 1989: 1 دولار = 8.032 دج.
- نوفمبر 1990: 1 دولار = 12.11 دج. تسريع عمليات الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات.
- فيفري 1991: 1 دولار = 16.59 دج. استمرار الانزلاق الربيع بهدف استقراره و إمكانية تحرير التجارة الخارجية.
- مارس 1991: 1 دولار = 17.76 دج.

2-2- التخفيض الصريح للدينار الجزائري في سنة 1994

إن الانزلاقات السابقة التي امتدت من 1987 إلى غاية 1994 هي إعلان صريح عن إطلاق مجلس النقد و الصرف على التحديد الإداري لسعر الصرف الدينار الجزائري و من ثم كان هناك ضرورة إلى تحقيق سعر صرف توازني من خلال تسلسل إجراءات التخفيض الدينار الجزائري بشكل تدريجي و رقابي و هذا تكاملا مع مجموعة الإصلاحات التي اتخذتها السلطات آنذاك و لكن سنة 1996 في سنة إبرام تعديل هيكلية للجزائر تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و القيم و أول مظاهر هذا الاتفاق هي تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% في 10-04-1991 و أصبح الدينار الجزائري في مستوى $36DZD=\$1$ على أنه قبل هذا التاريخ اجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبته 10%⁷.

3- التعويم المدار لسعر الصرف في الجزائر

إن تخفيضات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 4.9 سنة 1987 إلى 36 دولار في 10 أبريل 1994 بمعدل انخفاض يتجاوز 600% من قيمة في سنة 1987 كان نتيجة الارتفاع قيمة الدينار إبان نظام سعر الصرف الثابت مقابل الفرنك الفرنسي بعد إنشاء العملة الجزائرية سنة 1964 و إبان تثبيت سعر الصرف الدينار أمام سلة من العملات و هذا الارتفاع كان مرجعه إلى التحديد الإداري لسعر الصرف و ليس البعد الاقتصادي بالإضافة إلى أن سلسلة التخفيضات والانزلاقات كان ناجم عن توصيات المؤسسات الدولية من خلال تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمراد العلني في أكتوبر 1994 و إلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك الجزائر يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلو البنوك التجارية و البنك المركزي كعارض للعملة الصعبة و يتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة ارتكازية .

II. الدراسات الأدبية

حضني اختبار J باهتمام كبير من طرف الباحثين على مدى العقود الأربعة الأخيرة و كانت دراسة (Magee (1973 من الأوائل التي اهتمت بمنحني J في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات شهرية من 1969 إلى 1973 حيث لم تنبث و لم تنفي وجود مرونة تساوي الواحد لكن أشارت الدراسة إلى وجود آثار ايجابية لتخفيض الدولار.⁸ إذا كانت دراسة (Magee (1973 خلقت من أدبيات الأساليب القياسية فان (Junz and Rhomberg (1973 كان أول من استخدم طريقة المربعات الصغرى التي

كانت حديثة آنذاك للبرهنة على وجود أثر لتخفيض سعر الصرف من أجل زيادة الصادرات الصناعية في أهم 15 دولة متقدمة.⁹

في المقابل جاءت دراسة Miles (1979) على النقيض من ذلك حيث تم رفض منحنى J باستخدام نموذج البيانات المقطعية المدججة PLS باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1956 إلى 1972 في أكثر من 12 دولة متقدمة و نامية على السواء.¹⁰ في نفس العقد من السبعينات كانت الدراسات تقتصر على نماذج تقليدية تنحصر في طريقة المربعات الصغرى و لكن في عقد الثمانينات شاع استخدام السلاسل الزمنية و اختبارات أكثر تقدما و كان Bahmani-Oskooee في 1989 من الأوائل الذين قاموا باختبار منحنى J بتلك المنهجيات الحديثة اعتمادا على متغيرات فصلية خلال الفترة 1973-1980 و في كل من اليونان و الهند و كوريا و تايلاند حيث خلص إلى تبات وجود اختبار منحنى J في معظم الدول المدروسة.¹¹ توسع نفس الباحث Bahmani-Oskooee مع Alse في 1994 باستخدام منهجية التكامل المشترك لأجل قرائن في 19 دولة متقدمة و 22 دولة نامية باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة 1970 إلى 1991 ليتم قبول فرضية تحقق منحنى J في 6 دول من خلال وجود تكامل مشترك بين التجارة الخارجية و سعر الصرف الحقيقي.¹²

نفس الرفض لاختبار J توصل له Andrew K. Rose and Janet L. Yellen (1989) بنفس اختبار للسلاسل الزمنية في الولايات المتحدة الأمريكية مع أكبر 6 شركائها التجاريين.¹³ في حين استخدم Mahdavi and Sohrabian (1993) اختبار سببية غرنجر في الولايات المتحدة الأمريكية و التي توصلوا إلى تأخر تحقق منحنى J اعتمادنا على سعر الصرف الحقيقي في تعزيز تنافسية التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.¹⁴

ثم استخدم نموذج المتجه الانحدار الذاتي var من طرف Gupta-Kapoor and Ramakrishnan (1999) في اليابان و باستخدام بيانات فصلية و توصلت الدراسة إلى تحقق منحنى J ما بين الميزان التجاري و سعر الصرف الاسمي.¹⁵

قام Bahmani-Oskooee , Arora, and Goswami (2003) باختبار منحنى J بين الهند و أهم شركائها التجاريين و خلص إلى وجود هذا المنحنى للهند مع إيطاليا و اليابان و ألمانيا و استراليا من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL).¹⁶

فحصت دراسة Yousefi and Wirjanto سنة 2003 منحنى J للدولار الأمريكي على 3 موازين التجارة الدول المصدرة للنفط كون الأخير يسعر بالدولار الأمريكي واستنتجت نتائج الدراسة أن تقدير مجموع مرونة الطلب للصادرات و الواردات في الأجل

الطويل تتجاوز الواحد في كل من إيران و فنزويلا بينما هي اقل في السعودية.¹⁷ كما خلصت دراسة (Uz, I. (2010) إلى عدم مرونة الميزان التجاري في تركيا للأسعار وتغوق مرونة الدخل على مرونة الأسعار في نفس النموذج لأهم الشركاء التجاريين لتركيا.

اختبر Caporale et al, 2012 إمكانية تحقق منحني J خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2011 باستخدام بيانات فصلية للاقتصاد الكيني عن طريق منهجية الذاكرة الطويلة لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الحقيقي و ميزان المدفوعات ومن التأثير على الميزان التجاري دون استخدام أداة السياسة النقدية المتمثلة في سعر الفائدة.¹⁸ من منطقة جغرافية أخرى قام (Bahmani-Oskooee 2014) باختبار شرط لير مارشال في 64 صادرات صناعية متدفقة ما بين سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصل أن منحني J يتحقق في 48 صناعة في الأجل القصير ليتقلص العدد إلى 24 صناعة في الأجل الطويل.¹⁹

في مصر الشقيقة و اعتمادا على نفس المنهجية خلال الفترة 1974 إلى 2014 توصلت أمينة حلمي 2015 على أن المغالاة في سعر الجنية المصري يؤثر سلبا على الميزان التجاري الكلي و الغير البترولي في الأجلين القصير و الطويل بنسب ما بين 1 و 1.9 % . تناولت في الأخير دراسة Panda and Reddy في سنة 2016 اثر تخفيض العملة للتجارة البينية بين الصين و الهند باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM و نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) خلال الفترة الممتدة ما بين 1978 و 2014 لتتوصل النتائج إلى عدم تحقق منحني J بين التجاريتين في الأجل القصير و الطويل.²⁰

III. منهجية الدراسة

3-1- تعريف النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) المقترح من طرف Pesaran, et al. (1997, 2001)²¹ في حالة تكون نتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس استقرارية السلاسل الزمنية عند كل من المستوى (I(1) و I(0) على أن لا تكون متغيرات الدراسة من الدرجة الثانية I(2) بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر و الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فهي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك. (Johanson Approach, (1988), Johansen-Juselius (1990), Engle and Granger المشترك.²² (1987) إن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL يأخذ بعين الاعتبار

الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود (معلومات) تتوافق و عدد المتغيرات التفسيرية حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير و طويل الأجل.

المرحلة الثانية في تقدير النتائج هي تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا (AIC) أو بمعيار شوارتز Schwartz Bayesian criterion (SBC) أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات بحث علاقة التكامل المشترك في الأجلين الطويل.

جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من الارتباط الذاتي و الذي قد يعجز معامل ديرين واتسون DW على كشفه مما يتطلب فحصه باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج The Lagrange Multiplier (LM version) حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنها خلو ارتباط ذاتي . يفيد أيضا استخدام هذا النموذج السلاسل الزمنية صغيرة الحجم كما وضحت ذلك العديد من الدراسات القياسية : (Tang and Mah 2000; abd Pattichis ,1999; Nair,2002; Halim et al 2008) بعد ذلك سنستخدم اختبار Wald test من أجل بحث التكامل المشترك و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية)، نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل فرضية البديلة H_1 عند عدم حصول على معنوية قيمة F أي أن هذه الأخيرة هي اقل من قيمة F الحرجة حيث :

$$H_0: \delta_{11} = \delta_{21} = \delta_{31} = \delta_{41} = \delta_{51} \dots \dots \dots (1)$$

$$H_1: \delta_{11} \neq \delta_{21} \neq \delta_{31} \neq \delta_{41} \neq \delta_{51} \dots \dots \dots (2)$$

2-3- متغيرات الدراسة

تعني فترة الدراسة المدى الزمني من 1980 إلى 2015 باستخدام بيانات سنوية لاختبار منحني J للميزان التجاري في الجزائر من خلال ما يعرف شرط التبادل التجاري المحسوب بقسمة أسعار الصادرات على أسعار الواردات (X/M) و لكن يبقى اختبار تخفيض العملة على الميزان التجاري غير معبر عن حقيقة منحني J كون ان الميزان التجاري هو مشوه بسبب الصادرات النفطية ومن ثم سنقوم إعادة الاختبار مرة ثانية باستخدام أسعار الصادرات خارج المحروقات مقسوم على أسعار الواردات (XHH/M) و هو ما يعرف بالميزان التجاري الغير النفطي.

تتطلب أيضا دراستنا بحث معلمة المرونة السعرية و الدخلية و من ثم استخدمنا للبرهنة على ذلك كل من سعر الصرف الحقيقي و الدخل الإجمالي على الترتيب كما تم الاستعانة بوكالة الطاقة الدولية International Energy Agency لاستخراج سعر النفط البرنت و الذي يقترب تسعيره كثير من نفط الجزائر "صحاري بلند. في الأخير أضفنا متغير نقدي لكمية النقود M2 و الذي استخدمته مجمل الدراسات السابقة كمتغير تفسيري يعبر عن إنفاق الذي يطارد السلع و الخدمات داخل الاقتصاد و الذي يؤثر على في النهاية على الائتمان و الاستثمار و من ثم إمكانية خلق منتجات تنافسية توجه للقطاع الخارجي.

ثم الحصول على بيانات سعر الصرف الحقيقي من بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements (BIS) أما العرض النقدي و كل من الناتج الإجمالي المحلي و متغيرات التجارة الخارجية فتم استخراجهم من الديوان الوطني للإحصاء. في النهاية يأخذ نموذج هذه الدراسة الصيغة التالية :

Long-Run

$$\ln(X/M) = \beta_{01} + \alpha_{11} \ln Y_{t-1} + \alpha_{21} \ln r_{t-1} + \alpha_{31} \ln Oil_{t-1} + \alpha_{41} M2/GDP_{t-1} + \mu_{1,t} \quad (1)$$

$$\ln(XHH/M) = \beta_{01} + \alpha_{11} \ln Y_{t-1} + \alpha_{21} \ln r_{t-1} + \alpha_{31} \ln Oil_{t-1} + \alpha_{41} M2/GDP_{t-1} + \mu_{1,t} \quad (2)$$

Short-Run

$$\ln\left(\frac{X}{M}\right) = \beta_{01} + \delta_{11} \ln Y_{t-1} + \delta_{21} \ln r_{t-1} + \delta_{31} \ln Oil_{t-1} + \delta_{41} \frac{M2}{GDP_{t-1}} + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i} \ln Y_{t-1} + \sum_{i=0}^p \alpha_{2i} \ln r_{t-1} + \sum_{i=0}^p \alpha_{3i} \ln Oil_{t-1} + \sum_{i=0}^p \alpha_{4i} \frac{M2}{GDP_{t-1}} + \varepsilon_{1t} \quad (3)$$

$$\ln\left(\frac{XHH}{M}\right) = \beta_{01} + \delta_{11} \ln Y_{t-1} + \delta_{21} \ln r_{t-1} + \delta_{31} \ln Oil_{t-1} + \delta_{41} \frac{M2}{GDP_{t-1}} + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i} \ln Y_{t-1} + \sum_{i=0}^p \alpha_{2i} \ln r_{t-1} + \sum_{i=0}^p \alpha_{3i} \ln Oil_{t-1} + \sum_{i=0}^p \alpha_{4i} \frac{M2}{GDP_{t-1}} + \varepsilon_{1t} \quad (4)$$

حيث أن :

$\ln(X/M)$: اللوغاريتم في قيمة الصادرات على قيمة الواردات

LN(XHH/M) : اللوغاريتم قيم الصادرات خارج المحروقات على الواردات
 LNY : اللوغاريتم الناتج الإجمالي المحلي
 LNREER : اللوغاريتم سعر الصرف الحقيقي
 LNOIL : اللوغاريتم سعر النفط
 M2/GDP : العرض النقدي من الناتج المحلي الإجمالي

IV. نتائج الدراسة

للحصول على نتائج الدراسة سنقوم بالخطوات القياسية التالية :

- . اختبارات جذر الوحدة
- . اختبار التكامل المشترك
- . اختبار تصحيح الخطأ ECM

1-4- اختبارات جذر الوحدة:

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) لابد من فحص جذر الوحدة سلاسل الزمنية للدراسة باستخدام كل من اختبار ديكي فيلر الموسع: The Augmented Dickey-Fuller²³ و اختبار فيليب بيرون: The Philips-Perron المقترح سنة 1988 .²⁴

يتضح من خلال الجدول رقم 1 أن المتغيرات التجارة الخارجية مستقرة عند المستوى I(0)، أما المتغيرات الثلاث الأخرى لكل من سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط بالإضافة إلى العرض النقدي فهي مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5% في كلا الاختبارين، الأمر الذي لا يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك لعدم تكامل البيانات من نفس الدرجة و يستوجب إجراء التكامل المشترك وفق نموذج ARDL.

الجدول 1: اختبارات جذر الوحدة

عند الفروق الاولى		عند المستوى		المتغيرات
PP	ADF	PP	ADF	
-14.84*** 0.00	-6.52*** 0.00	-3.65*** 0.00	-3.63*** 0.00	Ln(X/M)
-16.2*** 0.00	-6.68*** 0.00	-3.67*** 0.00	-3.75*** 0.00	Ln(XH/M)
-5.51*** 0.00	-5.45*** 0.00	-1.06 0.71	-2.17 0.48	LnOIL
-5.45*** 0.00	-5.33*** 0.63	0.28 0.97	0.54 0.98	lnY

د. سي محمد كمال

-4.83*** 0.00	-4.83*** 0.00	-1.007 0.74	-1.38 0.57	LnREER
-4.01*** 0.00	-4.11*** 0.00	-1.45 0.45	-1.25 0.64	LnM

ملاحظة: *، **، *** تشير إلى المعنوية عند مستويات 10% و 5% و 1% على الترتيب.

2-4- اختبار التكامل المشترك

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة نفحص اختبار F وذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى و ادنى حد ARDL Bounds Test و هذا بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا (AIC) Akaika information criterion. أفرزت لنا نتائج الدراسة أن F الإحصائية في النموذج الأول 11.02 والثاني 6.68 و هما معنوية عند 5% و 1% أكبر من القيمة الحرجة العليا و من ثم رفض فرضية العدم H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 المتمثلة في وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة .

$$\text{LN}(X/M) = 0.1893*\text{LNY} + 1.4921*\text{LNRE} + 0.7066*\text{LOIL} - 0.0652*\text{M2} - 8.2256 \dots (5)$$

$$\text{LN}(XHH/M) = 0.0110*\text{LNY} + 0.0714*\text{LNRE} + 0.1303*\text{LOIL} - 0.0030*\text{M2} - 0.3918 \dots (6)$$

تشير معلمات المفسرة للمتغيرات المفسرة لشرط الميزان التجاري في الأجل القصير والطويل إلى معنوية و إحصائية المتغيرات المستخدمة. توضح المعادلة رقم 5 تحقق شرط مارشال لينر في الأجل الطويل حيث أن المرونة السعرية تجاوزت الواحد و قدرها نموذج الدراسة عند 1.49 و من ثم فان تخفيض العملة ساهم في تحسين مستوى شرط التبادل التجاري و لكن يمكن تفسير هذه المرونة بالمرونة الزائفة كون أن تخفيض العملة زامن بالصدفة ارتفاع في الصادرات أكثر من الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة باعتبار أن الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار و لا تأثير عليها بالدينار المحلي كما أن تخفيض الدينار الجزائري لم يعمل على كبح الواردات (معدل تغير 195%) بل ساهم في رفعها بأقل نسبة من ارتفاع الصادرات (240%) كون أن السلع المحلية غير قابلة لاستبدال المستوردات إلا في حدود ضئيلة مما يجعل من خيار اللجوء للمنتج الخارجي أمرا لا مفر منه لتلبية حاجات الداخل بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تجعل من المنتج الأجنبي أكثر تفضيلا كالذوق والجودة و الثقافة التفاحية اتجاه المنتج الأجنبي ناهيك عن السعر و الشكل و كل هذا يذهب إلى فصل تغيرات أسعار الصرف عن مناخ الأعمال و التجارة.

في المعادلة (6) يختفي أثر اختبار منحني J للميزان التجاري خارج المحروقات في الأجل الطويل و الذي يعكس بدقة دور العملة المحلية في التأثير عن الصادرات الغير النفطية وأسعار الواردات حيث أن المرونة السعرية هي 0.07 و هي ضعيفة جدا و غير مرنة مما تعكس عن عدم تحسن الميزان التجاري جراء تخفيض الدينار الجزائري.

بالنسبة لمرونة الدخل فيتضح أن المرونة في كلتا المعادلتين غير مرنة و أن كان هناك مقدار أكبر في الميزان التجاري الكلي مقارنة بالميزان التجاري الغير النفطي و يمكن تفسير هذه المرونة الغير النسبية على كون أن الاقتصاد المحلي لا يعتمد على مدخلات خارجية لخلق منتجات سواء للدخل أو الخارج (الصادرات) بالرغم من أن نسبة الانفتاح التجاري كبيرة. يظهر في المعادلتين السابقتين أهمية سعر النفط في تفسير الميزان التجاري الكلي و الغير النفطي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% حيث انه في المعادلة الأولى يفسر تغير أكثر من 0.7% عن كل تغير 1% في تحسين شرط التبادل التجاري حتى وأن ظهرت المرونة لأسعار النفط غير نسبية في المعادلة الأولى حيث ان ارتفاع 10% النفط نجم عنه ارتفاع 1.3% في تحسين الميزان التجاري و هذا ما يدعم دور سعر النفط في تحقيق التوازن للنموذجين و دوره الخاص في التأثير على الميزان التجاري.

المرونة النقدية تكاد تكون معدومة في المعادلتين مع وجود إشارة سالبة تعبر عن دور سلبي للعرض النقدي في تحسين شرط التبادل التجاري و أن زيادة العرض لم تحسن من شروط الائتمان الموجه للاستثمارات التي تعمل على تحفيز الصادرات و التقليل من الواردات بل تقريبا كان العرض النقدي سيوجه لصالح الاستيراد على التصدير و هو ما يفسر تعادل شرط التبادل التجاري مع العرض النقدي.

توضح المعادلتين 7 و 8 أدناه التكامل المشترك في الأجل القصير. فبالنسبة لمعامل سعر النفط جاء يتوافق مع النظرية كون أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري الكلي حيث أن كل ارتفاع بنسبة 1% في سعر برميل النفط يصاحبه علاقة ايجابية في الأجل القصير بمقدار ارتفاع 0.7% في الميزان التجاري.

جاء مرونة السعرية تتوافق و اختبار منحني J في الأجل القصير حيث أن كل ارتفاع 1% سيتوجب انخفاض في شرط التبادل التجاري النفطي 0.45. و بالرغم أن الإشارة جاءت موافقة في المعادلة 8 لشرط منحني J بالنسبة لاستجابة شرط التبادل التجاري لسعر الصرف إلا أنها جاءت بمرونة معدومة تقريبا و هذا ما يدل انفصال سعر الصرف مع مناخ التجارة في الميزان التجاري الغير النفطي و حيادية تخفيض سعر الصرف في التأثير الميزان التجاري الغير النفطي في الأجل القصير.

أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة قصيرة الأجل بين المرونة النقدية و شرط التبادل التجاري وهذا بالرغم من ضعف المرونة في الميزانين التجاريين مما يعكس مرة أخرى الدور النقدي في تخفيف الائتمان و الاستثمار و الطلب على السبع الداخلية و المحلية (انفصال الدورة الحقيقية مع المتغير النقدي)

$$\begin{aligned} \ln\left(\frac{X}{M}\right) = & -6.18 + 0.51LNy_{t-1} - 0.45LNreser_{t-1} + 0.71LNoil_{t-1} + 0.01M2/GDP_{t-1} \\ & + 0.35LNy_{t-1} - 0.35LNreser_{t-1} + 0.31LNoil_{t-1} + 0.02M2/GDP_{t-1} \\ & + \varepsilon_{1t} \quad (7) \end{aligned}$$

R-squared =0.97, Durbin-Watson stat= 2.44, F-statistic 16.43
(0.000)

$$\begin{aligned} \ln\left(\frac{XHH}{M}\right) = & -0.27 + 0.02LNy_{t-1} - 0.02LNreser_{t-1} + 0.03LNoil_{t-1} - 0.00 \frac{M2}{GDP_{t-1}} \\ & + 0.002LNy_{t-1} - 0.02LNreser_{t-1} + 0.01LNoil_{t-1} + 0.01 \frac{M2}{GDP_{t-1}} \\ & + \varepsilon_{1t} \quad (8) \end{aligned}$$

R-squared =0.95, Durbin-Watson stat= 2.31, F-statistic
8.30(0.001)

3-4 - معامـل تصحيح الخطأ ECM_{t-1}

تظهر إشارة معلمة تصحيح الخطأ سلبية و معنوية إحصائيا مما يقود للتأكيد على الاستنتاج فيما يخص علاقة التكامل المشترك كما يشير إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة 71.2% لنموذج الميزان التجاري الغير النفطي و 75% للميزان التجاري الكلي (السنوي). أما فيما يخص جودة التقدير فاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اظهر عدم معنوية هذا الاختبار 0.15 و 0.35 للميزان التجاري الكلي و الغير النفطي على الترتيب ما يشير إلى خلو مشكلة الارتباط التسلسلي و نفس النتيجة تحصلنا في اختبار Ramsay RESET test و الذي يدل على صحة الشكل الذاتي المستخدم واستقراره (0.42). في نفس الإطار بلغ معامل التحديد R^2 درجة تفسيرية قوية للنموذجين أكثر من (0.95) و F الإحصائية للنموذج 0.005 وهي تدل على معنوية و جودة التقدير المستخدم.

الختامة

حاولنا في هذه الدراسة اختبار اثر تخفيض العملة على الميزان التجاري الكلي و الميزان التجاري الغير النفطى خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 باستخدام نموذج ARDL و توصلت الدراسة إلى انه بالرغم من تحقق منحني J و من ثم شرط مارشال-لينر للميزان التجاري الكلي إلى أن هذا التأثير لتخفيض الدينار كان تأثيراً وهمياً راجع لكون الصادرات مهيمنة من طرف قطاع المحروقات في حين أن الواردات ليست مرنة لكون انه لا يوجد سلع بديلة للمستوردات الا في حدود ضعيفة و هذا راجع لتخلف القطاعات الاقتصادية في ظل ما يعرف بالعللة الهولندية و عليه يستوجب النهوض بالقطاعات الراكدة لتحقيق قيمة مضافة تساهم في تعزيز النمو ومقاومة تدفق السلع الأجنبية.

الهوامش

- ¹ كمال سي محمد رفيقة صباغ المالية الدولية و الأزمات المالية دار حامد ، الأردن الطبعة الأولى 2015
- ² محمد راتول الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة تقويم.مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الرابع جوان 2006
- ³ محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي". ديوان المطبوعات الجزائرية 1993
- ⁴ Kamel SI MOHAMMED, (2015), Exchange Rate Pass- Through in Algeria "Mediterranean Journal of Social Sciences", Vol 8, No 1S1 (2015)
- ⁵ بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية.الطبعة الاولى2002
- ⁶ محمود حميدات،مرجع سابق ص 158 .
- ⁷ بلعزوز بن علي،مرجع سابق، ص 218
- ⁸ Magee, S. P. (1973) Currency contracts, pass through and devaluation, Brooking Papers on Economic Activity, 1, 303–25.
- ⁹ Junz, H. B. and Rhomberg, R. R. (1973) Price-competitiveness in export trade among industrial countries, American Economic Review, 63(2), 412–18.
- ¹⁰ Miles, M. A. (1979) The effects of devaluation on the trade balance and the balance of payments: some new results, Journal of Political Economy, 87(3), 600–20
- ¹¹ Bahmani-Oskooee, M. (1989) Devaluation and the J-curve: some evidence from LDCs: errata, The Review of Economics and Statistics, 71, 553–4.
- ¹² Bahmani-Oskooee, M. and Alse, J. (1994) Short-run versus longrun effects of devaluation: error correction modeling and cointegration, Eastern Economic Journal, 20(4), 453–64

- ¹³ Rose, A. K. and Yellen, J. L. (1989) Is there a J-curve?, *Journal of Monetary Economics*, 24 53–68.
- ¹⁴ Mahdavi, S. and Sohrabian, A. (1993) The exchange value of the dollar and the US trade balance: an empirical investigation based on cointegration and Granger causality tests, *Quarterly Review of Economics and Finance*, 33(4), 343–58.
- ¹⁵ Gupta-Kapoor, A. and Ramakrishnan, U. (1999) Is there a J-curve? A new estimation for Japan, *International Economic Journal*, 13, 71–9.
- ¹⁶ Arora, S., Bahmani-Oskooee, M. and Goswami, G. G. (2003) Bilateral J-curve between India and her trading partners, *Applied Economics*, 35, 1037–41.
- ¹⁷ Ayoub Yousefi , Tony S. Wirjanto(2003), Exchange rate of the US dollar and the J curve:the case of oil exporting countries, *Energy Economics* 25 (2003) 741–765
- ¹⁸ Caporale, G., Gil-Alana, L., and Mudida, R. 2012. Testing the Marshall-Lerner Condition in Kenya, working paper No.12- 22, Brunel University London, Economic and Finance working paper series.
- ¹⁹ Mohsen Bahmani-Oskooee and Mohsen Bahmani-Oskooee (2014), u.s.-singapore commodity trade and the j-curve, *Asian Economic and Financial Review*, 2014, 4(10): 1473-1484
- ²⁰ Bibekananda Panda* and D Rama Krishna Redd; (2016), Dynamics of India-China Trade Relations: Testing for the Validity of Marshall-Lerner Condition and J-Curve Hypothesis, *IUP Journal of Applied Economics*
- ²¹ - Pesaran, H., Shin, Y., and Smith, R. (2001). Boundstesting approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289–326.
- Pesaran, M.H. (1997). “The Role of Economic Theory in Modelling the Long Run.” *The Economic Journal* 107: 198–191
- ²² - Johansen, S., 1988, “Statistical Analysis of Cointegrating Vectors,” *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol. 12, pp. 231–54
- Johansen, S., and Juselius, K., 1990, “Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration– with Applications to the Demand for Money,” *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol. 52, No. 2, pp. 169–210
- ²³ - Dickey, D.A. and Fuller, W.A., (1979). Distribution of the Estimators of Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Journal of American Statistical Association*, Vol 74, No. 366a, 427-431.
- Dickey, D.A. and Fuller, W.A., 1981. Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Econometrica* 49, 1057--72.
- ²⁴ Phillips PCB, Perron P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika* 75: 335-346.

التسيير الإستراتيجي للتكلفة مدخل لاتخاذ القرار و تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي EIMS فرع ENIEM

د/ براهيمية براهيم *

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا
جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

Strategic management of the cost depends on the study of all cost components relating to possession of the product during all stages of its life cycle, enterprise enabling to achieve the minimization of the costs that can support sound decision-making process and then increase profitability and raise its market share, and even the organization be able to reflect that in an effective manner by the considering the cost structure of any area that has exhausted the bulk of the money to provide the product or service, especially that cost is one of the goals of the strategic management by working to be reduced without compromising the quality and characteristics of products based on the adoption of methods and consistent tools in order to achieve a competitive advantage by focusing on strategy Foundation, the study of the dynamics of the cost factors, the continuous reduction of the cost.

Key Words : Management ,Cost , Costs reductions , Strategy, Competitive

مقدمة

تعد دراسات التسيير الإستراتيجي من الدراسات المتقدمة في مجال تسيير المؤسسات، فهو يهدف إلى تطوير أداؤها على المدى البعيد، لضمان بقائها و استمرارها، فالمؤسسة عليها أن تصيغ إستراتيجية تمكنها من توضيح و تمهيد الطريق الذي سيقودها لرسم رسالتها، و ذلك

* أستاذة محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، الجزائر مايل:

brah08.brah@gmail.com

يتطلب تحليلا للعوامل و المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية للتعرف على أهم المخاطر التي يمكن التعرض لها، و من ثم إكتشاف نقاط القوة و الضعف الموجودة بالمؤسسة، فهي تعتمد على عناصر قوتها عند صياغة استراتيجيتها مع العمل على التغلب على نقاط الضعف، و محاولة علاجها بطرح أهم البدائل الإستراتيجية التي يمكن الإختيار فيما بينها لتحقيق أهداف المؤسسة. وحتى تتمكن أي مؤسسة من بلوغ هذه الأهداف، عليها أن تحسن استخدام مواردها المتاحة أفضل استغلال وأن تعمل على التحكم في مختلف تكاليفها وإيجاد السبل الكفيلة بتسييرها خاصة من الناحية الإستراتيجية .

و يعتمد التسيير الإستراتيجي للتكلفة على دراسة كافة عناصر التكاليف المتعلقة بامتلاك المنتج خلال كافة مراحل دورة حياته ، فتمكن المؤسسة من تحقيق تدنية في تكاليفها يمكنها من دعم عملية اتخاذ القرار السليم ومن ثم زيادة ربحيتها ورفع حصتها السوقية، ، وحتى تتمكن المؤسسة من تجسيد ذلك بطريقة فعالة عليها أن تدرس هيكل تكاليفها أي المجال الذي يستنفذ الجزء الأكبر من الأموال لتقدم المنتج أو الخدمة. فالمؤسسات التي تحرص على تحديد مصادر تكاليفها وتحاول وضع إستراتيجية لتدنيها قدر المستطاع هي الأكثر نجاحا لتحسين قدرتها التنافسية، خاصة و أن تدنية التكاليف أصبحت تستخدم كإستراتيجية تنافسية تعمل من خلالها المؤسسة على تحقيق أقل تكلفة من المنافسين في منتجاتها وخدماتها بما يسمح لها من التوسع أفضل في السوق وزيادة ربحيتها.

ويستمد البحث أهميته من اعتبار أن التكلفة هي أحد أهداف التسيير الإستراتيجي من خلال العمل على تخفيضها دون المساس بجودة وخصائص المنتجات وذلك من خلال تحليل اعتماد أساليب حديثة تعنى بعملية اتخاذ القرار كأسلوب التكلفة المستهدفة أو حتى مساعدة المؤسسة في تحسين قدرتها التنافسية و من ثم البقاء و الإستمرار إنطلاقا من استخدام بعض الأدوات المعتمدة في هذا الصدد كتحليل أنشطة سلسلة القيمة و اعتماد أداة هندسة القيمة من خلال تطبيق تسيير التكلفة استراتيجيا سواء كانت ترتبط بمنتجات جديدة أو من أجل تطوير منتجات المؤسسة الحالية.

من خلال ما سبق و باعتبار التكلفة و كيفية تسييرها خاصة من الناحية الإستراتيجية من العوامل الحاسمة في عملية اتخاذ القرار و في تحديد الموقف التنافسي لمعظم المؤسسات يمكن إبراز مشكلة البحث و صياغتها من خلال السؤال الآتي

كيف يمكن الإستفادة من التسيير الإستراتيجي للتكلفة في عملية اتخاذ القرار و في دعم

تنافسية المؤسسة الاقتصادية ؟

و ينقسم هذا السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالتسيير الإستراتيجي للتكلفة ؟
 - ما علاقة التكلفة التكلفة بعملية اتخاذ القرار ؟
 - كيف يمكن استخدام التكلفة في اتخاذ قرارات مؤسسة EIMS ؟
 - كيف يمكن اعتماد مدخل التسيير الأستراتيجي لدعم تنافسية مؤسسة EIMS ؟
- للإجابة على مختلف التساؤلات السابقة ، قسمنا دراستنا إلى أربعة مباحث كما يلي :
- المبحث الأول: مفهوم التسيير الإستراتيجي .
 - المبحث الثاني : أساسيات حول التكاليف .
 - المبحث الثالث : التسيير الإستراتيجي للتكلفة .
 - المبحث الرابع : أثر التسيير الإستراتيجي للتكلفة على عملية اتخاذ القرار .
 - المبحث الخامس: أثر التسيير الإستراتيجي للتكلفة في دعم تنافسية مؤسسة EIMS

المبحث الأول: مفهوم التسيير الإستراتيجي

إن الشخص المسير بعمل على تنسيق مختلف الموارد البشرية المالية و المادية لتحقيق أهداف المؤسسة، و الشخص الإستراتيجي يحاول وضع مجموعة قرارات و أفعال متعلقة بإختيار الوسائل و الموارد لتحقيق أهداف المؤسسة، و بالتالي كل من المسير و الإستراتيجي يسعون إلى أهداف مرغوبة مع حسن إستخدام الموارد.

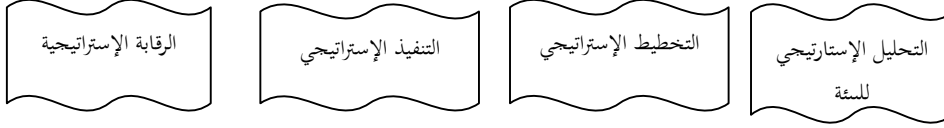
المطلب الأول: تعريف التسيير الإستراتيجي

يمكن تناول بعض التعاريف على النحو الآتي:

التسيير الإستراتيجي هو عملية تهدف إلى تحقيق رسالة المؤسسة، من خلال تسيير العلاقة بينها و بين البيئة التي تعمل فيها، و تتضمن هذه العملية: تخطيط، توجيه، تنظيم و رقابة القرارات و النشاطات ذات الصلة بإستراتيجية المؤسسة، كما تتعلق هذه العملية بكيفية صياغة الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة، وضع أهدافها، صياغة و تنفيذ الإستراتيجية، ثم الأداء و العمل على إدخال التعديلات المناسبة و الضرورية في ضوء ما هو موجود كواقع فعلي. فالتسيير الاستراتيجي هو عملية تطوير و صيانة العلاقة بين المؤسسة و البيئة التي تعمل فيها من خلال تحديد غايات، أهداف و استراتيجيات المؤسسة، و ما يتعلق بها من أنشطة تمارسها¹، كما أن التسيير الاستراتيجي هو عملية مهيكلة من الناحية الواقعية تضم تسلسل عمليات اختيار الأهداف استراتيجيا، إعداد الإستراتيجية اللازمة لتنفيذها، و من ثم وضع نظامها لهذا الخصوص يتعلق بالرقابة الإستراتيجية². و يمثل التسيير الاستراتيجي أيضا نمطا للتفكير و العمل على تنفيذ

و ربط الأفكار العملية بالتوجهات الإستراتيجية و إدماج تنفيذ العملية ضمن الرؤى الكبرى للمؤسسة³. و يمكن إبراز أهم مراحل التسيير الإستراتيجي حسب الشكل الآتي :

الشكل رقم (01) : مراحل التسيير الإستراتيجي



المصدر: أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي و الإدارة الإستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر، بدون تاريخ، ص 142.

المطلب الثاني أهمية التسيير الإستراتيجي

تتمثل أهمية التسيير الإستراتيجي في الحقيقة في أمرين أساسيين:

- وضوح الرؤية المستقبلية و اتخاذ القرارات المستقبلية فالمؤسسة عليها أن تضع استراتيجيتها بدقة للوصول إلى تطبيق هذه الإستراتيجية و بالتالي تضمن بقاءها و نموها و استمرارها.
- تحسين قدرة المؤسسة على مواجهة مشاكلها و ذلك بسيطرتها على الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية السائدة ثم معالجة المشاكل المستقبلية. فكثيرة هي الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التسيير الإستراتيجي كتوفير فرص مشاركة جميع المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات لكن رغم أهمية هذا التسيير الإستراتيجي إلا أنه يتعرض لبعض الصعوبات نورها فيما يلي:

- تعقد البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة.
- حدة المنافسة مما يستدعي الأمر ضرورة مضاعفة الجهود.
- تغير طبيعة قوى العمل: فمثلا غياب مورد بشري، ينبغي إيجاد و إختيار البديل الإستراتيجي المناسب لإيجاد الإنسجام المطلوب.
- عدم استقرار السوق و الأوضاع الإقتصادية إلى جانب ندرة الموارد.

المطلب الثالث: التسيير العادي و التسيير الإستراتيجي.

- التسيير العادي (العملي):

يمكن هذا التسيير في تشغيل طاقة المؤسسة بأقصى فعالية، هذه الفعالية التي تقاس على المدى القريب بإستخدام معايير كمية، مثل: الإنتاجية بالنسبة للإنتاج أو رقم المبيعات المحققة أي تحويل الإستثمارات إلى نتائج.

- التسيير الإستراتيجي:

يكن في البحث، التنمية و التنظيم و جذب الزبائن، أي أن التسيير الإستراتيجي يضع المؤسسة في حالة تحقيق لأهدافها.

و يمكن التمييز بين قرارات التسيير العادي و الإستراتيجي حسب الجدول رقم (01):
جدول رقم (01): التمييز بين القرارات.

الخاصية	التسيير العادي	التسيير الإستراتيجي
المدة	قصيرة	طويلة
الأهداف	واحدة و واضحة مثلا عند القول تخفيض السعر ب 5%	كثيرة و غامضة
الطابع	تسيير عادي	إبداع
الأبعاد	واحدة	متعددة: مالية، تسويق، تقنية ...

المصدر: عبد الرزاق بن حبيب، إقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر
2000 ص 113.

يمكن للمؤسسة أن تكون من ناحية التسيير العادي جيدة، من خلال استعمال طاقة الإنتاج كلية و المردودية تكون حسنة، و التسيير التسويقي جيد، لكن من ناحية التسيير الإستراتيجي تكون ضعيفة بسبب عدم الإبتكار و الإبداع. مما قد يؤدي إلى تراجع مزاياها التنافسية، و دخول سلعها مستقبلا في انحطاط فيما بعد، لذلك على المؤسسة أن تواجه هذه التهديدات، من خلال العمل مع مؤسسات لديها مؤهلات في مجال البحث و التنمية. و في الحقيقة التسيير الإستراتيجي أصبح يتطلب تطبيق سياسته معرفة القدرات الحالية و المستقبلية للمؤسسة و فهم كل ما يدور في بيئتها الداخلية و الخارجية، إضافة إلى الإختيار المناسب للبدائل الموجودة⁴.

إن تنفيذ التسيير الإستراتيجي الملائم يتطلب بعض القدرات المتمثلة أساسا في:

- توافر المعلومات المناسبة للتغيرات البيئية المحتملة مستقبلا.
- قدرة إكتشاف و التنبؤ بالمشاكل المستقبلية.
- المهارات المطلوبة في التسيير.
- طبيعة التكنولوجيا المطبقة.
- التنسيق بين الإدارة العليا و بقية أجزاء المؤسسة إلى جانب المسيرين في إتخاذ القرارات الملائمة حاليا و مستقبلا.
- إمكانية مواجهة القيود السياسية و الإجتماعية التي تؤثر على حرية المؤسسة.

المبحث الثاني : أساسيات حول التكاليف

باعتبار التكلفة لها أهمية كبيرة ودور هام في مختلف القرارات الاقتصادية ، فهي تتطلب فهما جيدا ، خاصة في ظل اعتبارها من المصطلحات الشائعة الإستعمال بشكل كبير ، كما أن لها معاني كثيرة تختلف بين الأطراف التي تستعملها أو حتى من ناحية الاختلاف في مضمونها بين فترة زمنية وأخرى لذلك من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم دقيق لها . وقبل أن نستعرض مفهوم التكلفة لابد من توضيح بعض الاختلافات في المفاهيم المتعلقة بمصطلح التكلفة خاصة بين كل من الإقتصاديين والمحاسبين إلى جانب التصرف إلى بعض المصطلحات المرتبطة بشكل كبير بموضوع التكلفة .

المطلب الأول : مفهوم التكلفة عند الإقتصاديين

يتعرض الإقتصاديون لمفهوم التكلفة وفق عدة تعاريف ، من أهمها ما يلي :
يطلق الأستاذ فيشر " Fisher" على التكلفة باسم التكلفة بالفرص والتي تتمثل في توضيحات نتيجة عدم إتباع بديل بأكثر عائد فهي عوائد مفقودة⁵ . كما أن التكلفة تمثل تضحية نقدية تعني أن المنتج عندما يحصل على عوامل الإنتاج يقوم بتعويض أصحابها بمبالغ نقدية تعادل في قيمتها التضحية التي تحصل عليها من طرف أصحاب عوامل الإنتاج ، نفقات الإنتاج هي كل ما يتحملة المنتج من أموال في سبيل إنتاج السلعة ويتم التعبير عن النفقة في صورة نقدية⁶ . ويرتبط مفهوم التكلفة أيضا بالتضحيات الطبيعية المقدمة والتي تساهم في تحقيق النشاط الاقتصادي كالجهد المبذولة من كل أنواع العمل التي تدخل في إنتاج السلعة ، بحيث أن هذا العمل يتضمن الجهود البدنية والذهنية التي يبذلها الإنسان في سبيل خلق أو زيادة المنافع . وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن مفهوم التكلفة حسب الإقتصاديين يمثل كل النفقات المادية أو المعنوية ذات القيمة الاقتصادية التي تبذل أو تدفع في سبيل الحصول على إيراد في الحاضر أو في المستقبل ، والتي ترتبط في العادة بالإنتاج المحقق أو الخدمة المؤداة مقابل تلك النفقات أو تعويضا عنها .

المطلب الثاني : مفهوم التكلفة عند المحاسبين

عند المحاسبين ، التكلفة تتعلق بكل ما تضحي به المؤسسة قصد بلوغ الأهداف المسطرة فهي مقدار التضحية بالموارد لتحقيق هدف محدد⁷ . مع قبول ما يتم التضحية به للقياس الكمي . ويعتبر شرط مادية التضحية أو الاستنفاد جوهري في مفهوم التكلفة عند المحاسبين حيث تعرف التكلفة على أنها : تضحية مادية اختيارية بهدف الحصول على منفعة مادية حاضرة أو مستقبلية ، أي هي استنفاد الموارد المتاحة للحصول على موارد اقتصادية أخرى في

الحاضر أوالمستقبل⁸. وبناء على ما سبق ، يمكن القول بأن التكلفة عند المحاسبين تعبر عن تضحية بموارد اقتصادية ، يتم استنفادها اختياريا ، يكون سبب حدوث هذه التضحية هو الحصول على منافع سواء في الحاضر أو في المستقبل ، ويمكن قياس هذه التضحية المادية بوحدات نقدية أو ما يعادلها من وحدات القياس . وتجدر الإشارة إلى ما سبق بأن المحاسبين والاقتصاديين يتفقون على أن التكلفة لها معنى محدد يتمثل في التضحية ، لكن في مجال قياسها عن طريق النقود هناك اختلاف بينهم ، كون أن الاقتصاديين يأخذون بعين الاعتبار التقلبات التي تحدث لقيمة النقود ، وما تتركه من أثر على تغير قيم السلع والخدمات ، بينما المحاسبون يصرون على ثبات وحدة النقد.

المبحث الثالث : التسيير الإستراتيجي للتكلفة

يقصد بالتسيير الإستراتيجي للتكلفة بعملية تتبع التكلفة على مدار حياة المنتج قصد الوصول بالتكلفة إلى أدنى حد ممكن ، أي يقصد بها تحقيق الكفاءة في استخدام المواد، العمالة، الآلات وغيرها من عوامل الإنتاج وإمداد الإدارة ببيانات عن أوجه النشاط المختلفة.

المطلب الأول : تعريف التسيير الإستراتيجي للتكلفة

هي عبارة عن منهج متكامل وشامل يعتمد على أساليب و أدوات متناسقة من أجل تحقيق ميزة تنافسية بالتركيز على استراتيجية المؤسسة ، العوامل المحركة للتكاليف ، التخفيض المستمر للتكلفة⁹ ، و الهدف من التسيير الإستراتيجي للتكلفة هو تحقيق ميزة تنافسية وتعظيم الأرباح في الأجلين وإضافة قيمة لأصحاب المصالح وتخفيض التكاليف مع الحفاظ على متطلبات العملاء كان لا بد من تطبيق أساليب إدارية حديثة تعمل على تحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية .ويمكن تعريف التسيير الإستراتيجي للتكلفة بأنه منهج حديث وشامل يضم العديد من الأساليب والأدوات الفعالة التي تعمل على توليد معلومات دقيقة تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة والسليمة المتعلقة باستراتيجية المؤسسة وتكاليف الأنشطة ومحركاتها، كما تسعى الإدارة من خلالها لتخفيض تكاليف المنتجات وتدعيم القدرة التنافسية وتحقيق الميزة التنافسية للشركة من خلال تقديم منتجات على مستوى عالي من الجودة تلي رغبات الزبائن ومتطلباتهم المتجددة. وقد يتحقق التسيير الإستراتيجي للتكلفة عن طريق مقارنة التكاليف الفعلية المتعلقة بالفترة الحالية بتكاليف فترة أو عدة فترات سابقة، و تكمن الهدف من التسيير الإستراتيجي للتكلفة في المؤسسة الاقتصادية في المساهمة في دعم عملية القرار و كذلك في زيادة أرباحها ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية باعتبار أن ها مش الربح يعد أهم المؤشرات التي تساهم في استمرارية ونمو المؤسسات الاقتصادية. ويمكن اعتبار التسيير

الإستراتيجي للتكلفة ذا أهمية كبيرة في تحقيق ربحية أكبر بالنسبة للمؤسسة، خاصة في ظل وجود صعوبات تواجهها زيادة المبيعات مثل وجود عدة منافسين، محدودية السوق والتكاليف التي تتبع تحقيق ذلك. وأهم ما يلزم المؤسسة لوضع تسيير استراتيجي للتكلفة هو العمل بجدية من أجل تدنية تكاليفها بهدف خفض أسعار منتجاتها بالمقارنة مع منافسيها، حتى تحقق نصيب أكبر في السوق الذي تعمل فيه ، وحتى تتمكن من القيام بذلك فهي مطالبة بأن تتوفر لها مختلف المستلزمات التي تتطلبها عملية تدنية التكاليف من أجل تنفيذ البرامج المتعلقة بهذه العملية حتى تعتمد عليها لتحسين قدرتها التنافسية في السوق الذي تعمل وتتنافس فيه .

· رسم خطة عمل لتدنية التكاليف:

- تمثل هذه الخطة في تحديد مختلف المستلزمات الأساسية التي تتطلبها عملية تدنية التكاليف وأهم ما ينبغي تحقيقه والوصول إليه في هذا المجال:
- القناعة التامة بأهمية برنامج تدنية التكاليف والتوجيه لتنمية الشعور بهذا الاتجاه ، أي العمل على وضع ثقافة لدى العاملين بالمؤسسة حول موضوع تدنية التكاليف وأهميته في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة وجعلهم يعملون على تحقيق ذلك من خلال تكاملهم داخل المؤسسة بتحسين أساليب التعامل والتعاون والتحكم أكثر في موارد المؤسسة، وعلى المستوى الخارجي جعلهم يعرفون كيفية التعامل والتكيف مع المتغيرات الخارجية من أجل تحقيق أهدافها.
 - إشراك العاملين في برامج تدنية التكاليف، حيث أن تجسيد خطة العمل تتطلب إشراك العاملين في العملية وتفعيل مشاركتهم بوضع مقترحاتهم بشأن تدنية التكاليف في صورة مكتوبة ويتم دراستها إن كانت مقنعة وتستجيب لمتطلبات وإمكانيات المؤسسة وذلك حتى تكون هناك تنمية في روح المبادرة لدى جميع العاملين نحو تجسيد خطة العمل المتعلقة بتدنية التكاليف.

· وضع سقف زمني لتنفيذ خطة تدنية التكاليف:

يكون ذلك بتقسيم خطة العمل إلى مراحل، تتم مراجعة نتائج كل مرحلة وتقييمها بشكل سليم ومن ثم العمل على إنجاح وتحقيق هذه الخطة¹⁰ ، ومن بين الأساليب المتبعة في هذا المجال يمكن التطرق إلى الأساليب الكمية كالبرمجة الخطية.

· اللجوء إلى أسلوب توجيه الأسئلة المباشرة:

هذه الطريقة تمكن من القيام بمجموعة من الاستفسارات المباشرة للعاملين المعنيين وذلك قصد متابعة درجة تنفيذ برنامج العمل بدقة والوقوف على مدى نجاحه. وإذا اتجهنا إلى زيادة

الإنتاجية فتواجهنا ضرورة توفر المؤسسة على قدرات إنتاجية التي يتم من خلالها إنشاء خطوط إنتاجية جديدة وذلك يلزم توفير إستثمارات مالية جديدة، لذلك تصبح عملية تدنية التكاليف من العمليات التي يمكن تطبيقها داخل المؤسسة دون وجود الصعوبات السابقة. وفي كثير من الأحيان يعتبر التسيير الإستراتيجي للتكلفة من أهم المداخل التي تختارها المؤسسة لزيادة ربحيتها وذلك لكونها طريقة سلمية وبسيطة تعتمد على جدية المؤسسة وعملها الدائم والمستمر دون أن تتأثر بدرجة كبيرة بظروف السوق على عكس العناصر الأخرى التي يمكن أن ترفع من ربحية المؤسسة كزيادة أسعار المنتجات، تحسين نوعية المنتجات والتي تتأثر بدرجة كبيرة بظروف السوق والطاقة المتوفرة لدى المؤسسة.

المطلب الثاني : أهمية التسيير الإستراتيجي للتكلفة

- إن التسيير الإستراتيجي للتكلفة يعتبر من الأمور المهمة، التي تعمل المؤسسة على تجسيدها ويمكن إبراز أهميتها في كونها تحقق الأغراض التالية:
- الاستخدام الأمثل لما هو متوفر من إمكانيات متاحة للمؤسسة الاقتصادية وبالشكل الذي يحقق وفورات مالية مناسبة.
 - حث الإدارات المختلفة (العليا، الوسطى والتنفيذية) على تقييم أساليب ومعايير العمل المعتمدة من قبلها بالشكل الذي يخدم عملية التطوير المستمر والمطلوبة بالشكل الذي يؤدي بالنتيجة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.
 - المساهمة في تحقيق الرقابة على المؤسسة الاقتصادية.
 - الوصول إلى المستوى الذي يعزز المركز التنافسي للمؤسسة الاقتصادية
 - إيجاد أفضل السبل للاستثمار الأمثل للطاقت الإنتاجية (مكائن، آلات، أيدي منتجة) المتوفرة والمتاحة للمؤسسة.
- وبذلك لا بد من التأكيد أن التسيير الإستراتيجي للتكلفة لا يعني تقليصها بشكل إجتهادي، بل يتطلب الاعتماد على دراسات تفصيلية وتحليلية وعملية، مع ضرورة وجود عمل مستمر متواصل وجاد، ذلك من أجل الحد من نسب الضياع والإسراف مع عدم تأثر المنتج من حيث الجودة المطلوبة¹¹.

المبحث الرابع : أثر التسيير الإستراتيجي للتكلفة على عملية اتخاذ القرار

تعد بيانات التكاليف ذات أهمية خاصة لتسيير المؤسسة في اتخاذ القرارات الرشيدة حيث أن اتخاذ بعض القرارات غير المدروسة قد يفوت على المؤسسة فرصة تحقيق ربح أكبر أو قد يؤدي إلى إلحاق خسائر كبيرة بها. فنجاح عملية التسيير بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على كفاءتها على القيام بوظائفها من تخطيط ، تنظيم ، رقابة و اتخاذ القرار وكذلك على قدرتها على التخطيط السليم للإنتاج بما يحقق تخفيضاً لعناصر التكاليف إلى أدنى حد ممكن، و من ثم تحقيق أقصى أرباح ممكنة، و ينبغي على المؤسسة أن تساهم مساهمة كبيرة في عملية التخطيط السليم عن طريق توفير المعلومات الملائمة التي تفيد في ترشيد القرارات الإدارية، و من ثم تخطيط أرباح المشروع بما يحقق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة .

المطلب الأول : استخدام بيانات التكاليف لاتخاذ القرارات

يمكن استخدام بيانات التكاليف في ترشيد القرارات من خلال تحليل علاقة التكلفة / الحجم / الربح لتحديد الأرباح المتوقعة و التعرف على حقيقة العلاقة بين القرارات الإدارية من جهة و التعرف على سلوك كل من عناصر التكاليف، سعر البيع و حجم الطاقة المستغلة من جهة أخرى . و حتى يكون هناك تسيير إستراتيجي فعلي للتكلفة قصد المساعدة في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة يجب اعتماد مجموعة من القواعد والأساليب، و مختلف الإجراءات والنظم التي تمكن من تحقيق ترشيد استخدام الوحدة الاقتصادية لموارد الإنتاج المتاحة لها، و من ثم السعي إلى خفض تكلفة الإنتاج أي الاستخدام للوسائل الإدارية التي تهدف إلى المحافظة على مستوى التكلفة المطلوبة لإنجاز نشاط محدد سواء كان هذا النشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري ضمن الحدود المخططة لغرض تحديد ومعالجة أي مسببات للزيادة في التكاليف. و يكون التسيير الإستراتيجي التكاليف من خلال التأكد من حسن سير عمل هذه التكاليف وفقاً للأهداف والبرامج المحددة وتصميم الإجراءات المرتبطة بكل عنصر من عناصر التكاليف وفقاً لتلك الأهداف والبرامج، كالرقابة المرتبطة بتكاليف الشراء، التداول والتخزين المتعلقة بالمواد، والرقابة على تكلفة عنصر العمل الخاصة بالعاملين كتحديد مواعيد دخول وخروج العمال إلى ومن المؤسسة ورقابة عناصر تكاليف الخدمات على مستوى مختلف أقسام المؤسسة وإدارتها، فنجاح التحكم في مختلف التكاليف قصد تحقيق هذه المهام يمثل أمر جوهري، يسمح بترشيد الموارد، وخفض تكاليفها، أي الانتقال من مستوى تكاليف حالي إلى مستوى أقل منه، و هذا ما يساهم في عملية اتخاذ القرار ، خصوصاً و أن اتخاذ القرار يعتبر عصب الوظيفة الإدارية، خاصة القرار الرشيد، بحيث يمثل البديل الذي وقع عليه الاختيار وهو

أفضل البدائل الموجودة أمام المؤسسة، ويساهم التسيير الإستراتيجي للتكلفة في اتخاذ القرارات من خلال ما يتم توفيره من بيانات تحليلية حول كل ما يتعلق بتكاليف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، باعتبار استخدام بيانات التكاليف و معالجتها بطريقة سليمة و فعالة بمد الإدارة بمختلف المعلومات المتعلقة بالجوانب التكاليفية و مساعدتها على اتخاذ القرارات خاصة التخطيطية منها .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في التسيير الإستراتيجي للتكلفة لاتخاذ القرار

1- تحليل العلاقة: التكلفة / الحجم / الربح لمؤسسة EIMS

من بين الأدوات المستخدمة في التسيير الإستراتيجي للتكلفة هو و دراسة و تحليل وسلوك التكلفة / الحجم / الربح يعد هذا التحليل أداة إدارية نافعة لتخطيط أرباح المؤسسة الاقتصادية تسيير تكاليفها استراتيجيا و يتم تحليل العلاقة: التكلفة / الحجم / الربح لمؤسسة EIMS ، من خلال دراسة العلاقات الأساسية بين التكلفة، الإيراد و الأرباح بالنسبة لحجم النشاط بهدف التنبؤ بآثار القرارات الإدارية على صافي أرباح المؤسسة. و تقع المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي "EIMS" بالساحل الشرقي لمدينة مليانة المتواجدة بولاية عين الدفلى، تقدر مساحتها بحوالي 11000م²، تنقسم بين مساحة المصنع (مركز الإنتاج)، مساحة الإدارة ومساحة المخازن سواء تلك المستعملة لتخزين المواد الأولية أو لتخزين المنتجات، وتضم المؤسسة 136 عامل منهم 93 عامل دائم و 43 عامل مؤقت يتوزعون على مختلف المصالح والإدارات من خلال وجود 14 إطار، 51 عون تحكم و 71 منفذ. أما فيما يخص منتجات مؤسسة EIMS فهي تتعلق بالعتاد الصحي حسب الجدول التالي:

جدول رقم (02): منتجات مؤسسة "EIMS".

المنتج	الطول × العرض	ملاحظات
مغسل فردي lavabo individuelle	600ملم × 485ملم	مصنوع من الفولاذ، مطلي على مرتين بالخرزف على كل الألوان وحسب الطلب.
مغسل جماعي Lavabo collectif	1200ملم × 485ملم	مصنوع من الفولاذ، مطلي على مرتين بالخرزف على كل الألوان وحسب الطلب
مصرف مياه المطبخ بحوضين EVIER 2 BACS	1200ملم × 500ملم	مصنوع بمادة INOX

مصنوع من الفولاذ، مطلي بالخرزف	1000ملم×600ملم	مصرف مياه بحوض واحد EVIER 1 BACS
مصنوع من الفولاذ، مطلي بالخرزف	1200ملم×500ملم	مصرف مياه مطبخ بحوضين EVIER 2 BACS
مصنوع من قطعة واحدة من الفولاذ مطلي مرتين بالخرزف على كل الألوان وحسب الطلب.	700ملم×700ملم	حوض مرش الحمام Receveur de douche
مصنوع من الفولاذ، مطلي مرتين وحسب الطلب	<u>1700ملم×700ملم</u> <u>1600ملم×700ملم</u> <u>1400ملم×700ملم</u>	حوض حمام BAIG NOIRES

المصدر: من إعداد الباحث

عتبة المردودية تسمى كذلك بنقطة التعادل ، و لتحليل العلاقة: التكلفة / الحجم / الربح
لمؤسسة EIMS لدينا الجدول:

جدول رقم (03): نقطة التعادل المقدرة خلال الفترة 2012-2013

الوحدة: KDZD

البيانات	2012	2013
رقم الأعمال	211751	184236
نسبة هامش التكاليف المتغيرة	73,12%	71,28%
تاريخ العتبة	123 jours	130 jours
مؤشر الأمان	66%	64%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معلومات مقدمة من مصلحة المحاسبة
كما هو معلوم فإن عتبة المردودية تسمى كذلك بنقطة التعادل ، ويمكن تحديد عتبة المردودية
(رقم أعمال نقطة التعادل) كما يلي:

التكاليف الثابتة

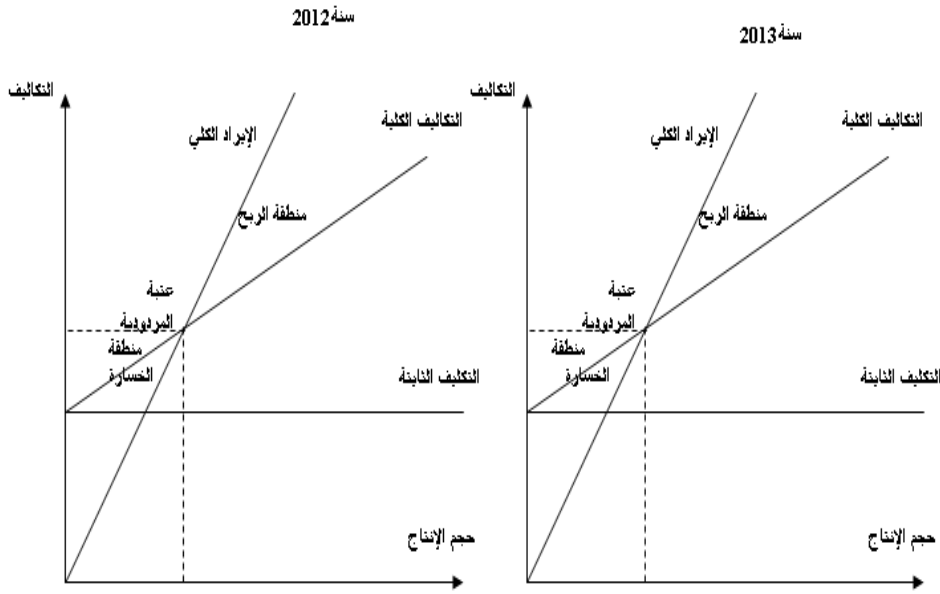
$$\text{عتبة المردودية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{نسبة هامش التكلفة المتغيرة}}$$

نسبة هامش التكلفة المتغيرة

فحسب معطيات مؤسسة EIMS من خلال الجدول رقم (03): فإن المبيعات ينبغي
أن تصل إلى KDZD 211751 خلال سنة 2012 و إلى KDZD 184236 خلال سنة
2013 حتى تصل فيها المؤسسة إلى تغطية تكاليفها وبالتالي النتيجة عندها تكون معدومة ،

فعند هذه النقطة المؤسسة لا تحقق لا ربح ولا خسارة، أي عندما يتساوى الإيراد الكلي، بالتكاليف الكلية أي أن الهامش (الربح) يغطي بالكامل التكاليف الثابتة. ومن خلال ذلك نقول أن على القرارات المتعلقة باستخدام التكاليف وكيفية التحكم فيها كانت خلال سنة 2012 أفضل من سنة 2013 مما يتطلب الأمر رقابة أحسن على مختلف التكاليف قصد تدنيها بشكل أفضل ، وهذا ما تسعى إليه المؤسسة في هذا الإطار ، كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشر الأمان وصلت النسبة المتعلقة به خلال 2012 إلى 66 % ، في حين كانت أقل خلال سنة 2013 أي بنسبة 64 % مما يثبت صحة ضرورة التحكم أكثر في التكاليف مستقبلا . ومن خلال الجدول السابق يمكن توضيح التمثيل البياني لعتبة المردودية المردودية لمؤسسة EIMS خلال الفترة 2012-2013 كما يلي :

الشكل رقم (02) : التمثيل البياني لعتبة المردودية لمؤسسة EIMS خلال الفترة 2013 - 2012



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على معلومات مقدمة من مصلحة المحاسبة

من خلال التمثيل البياني السابق نلاحظ أن المبيعات ينبغي أن تصل إلى 211751 KDZD خلال سنة 2012 و إلى 184236 KDZD خلال سنة 2013 حتى تصل فيها المؤسسة إلى تغطية تكاليفها ، وباعتبار المؤسسة تهدف إلى ترشيد استخدام الوحدة الاقتصادية لموارد الإنتاج المتاحة لها، ومن ثم السعي إلى خفض تكلفة الإنتاج أي الاستخدام

لوسائل الإدارية التي تهدف إلى المحافظة على مستوى التكلفة المطلوبة لإنجاز نشاط محدد سواء كان هذا النشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري ضمن الحدود المخططة لغرض تحديد ومعالجة أي مسببات للزيادة في التكاليف. و بذلك فإنه في مجال استخدام بيانات التكاليف لترشيد القرارات الإدارية للمؤسسة، خاصة ذات الطابع التخطيطي فإن تحليل العلاقة التكلفة/الحجم/الربح يعد من أهم السبل المعتمدة في ترشيد القرارات كونها تساهم إلى حد بعيد في تحقيق أحد المهام الإدارية الهامة المتمثلة في تحقيق أفضل استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة أو المحافظة على أفضل الموارد الاقتصادية النادرة كبعض المواد الخام أو العمالة الماهرة أو التجهيزات الآلية مرتفعة التكاليف قصد استخدام الموارد أفضل استغلال لإنتاج السلع و الخدمات التي تفي باحتياجات الزبائن و بأقل تكلفة ، ومن ضمن الإجراءات الممكن القيام بها للتحكم بالتكاليف الثابتة خاصة تلك المتعلقة بالتكاليف الخاصة بالكهرباء (خلال الفترة المسائية 17:00-21:00) باعتبار هذه الفترة تتضاعف فيها تكلفة الكهرباء إلى حوالي 11 مرة ، مما يعني ضرورة إطفاء الفرن خلال هذه الفترة.

2- التكلفة المستهدفة

يستند أسلوب التكلفة المستهدفة إلى أن عمليات تصميم المنتج و تصميم عمليات إنتاجه تمثل عنصرا أساسيا في تسيير التكلفة استراتيجيا، فبناء على ذلك يتم التركيز على مرحلة التصميم ، و على تقليل الوقت اللازم لتقدم المنتج إلى السوق ، مع الإستبعاد المقدم للمتغيرات و التغيرات المكلفة و التي قد تستنفد الكثير من الوقت و الجهد إذا لم يتم التخلص منها مبكرا ، ويرجع ذلك إلى أن الإكتشاف المتأخر لهذه المتغيرات و الإنحرافات الغير مرغوب فيها لاحقا في فترات متأخرة من دورة حياة المنتج قد ينتج عنه تكاليف و مضار عالية يصعب التحكم فيها .

أسلوب التكلفة المستهدفة يركز على التسيير الفعلي للتكاليف الكلية. كما أنه نشاط ذو أهداف متعددة تشمل تخفيض التكلفة، تأكيد الجودة و تقديم منتجات جديدة للسوق في التوقيت المناسب و بالتالي فإدارة التكلفة المستهدفة تمثل نظام استراتيجيا لتسيير التكلفة، لذلك فهو يتطلب توفير معلومات عن تصميم، المنتجات و تكاليف إنتاجها، و سيلزم ذلك التعاون بين ممارسي المحاسبة ، ممارسي أنشطة التسويق و ممارسي الإدارة الهندسية. و بصفة عامة ثلاث خطوات لتحقيق التكلفة المستهدفة، أي لتحويل التكاليف المسموح بها إلى تكاليف يمكن تحقيقها:

أ- قياس فجوة التكاليف:

تعبر فجوة التكاليف عن تخفيض التكاليف و محاولة وضعها داخل حدود مسموح بها بالانتقال المستمر من مستوى قائم إلى مستوى أقل منه و هو المستوى المستهدف، و كلما زادت فجوة التكاليف زاد التحدي لإغلاق تلك الفجوة باستخدام المزيد من نظم مساندة لنظام التكلفة المستهدفة، و خاصة تلك المتعلقة بإعادة تخطيط و تصميم المنتج، و التحليل النوعي و الوظيفي للتكاليف التي تشملها.

ب- تصميم المنتج و خفض عناصر التكاليف:

تعد هذه الخطوة من أهم خطوات التكلفة المستهدفة لذلك فهي تتطلب تصميم المنتج بطريقة تؤثر على جميع التكاليف الخاصة بالمنتج من بداية التفكير فيه حتى انتهاء عمره الإنتاجي، و تتطلب عملية تخفيض التكاليف الأخذ بعين الاعتبار كل من: تصميم المنتج، تحليل التكاليف، هندسة القيمة، و تقدير التكلفة.

ت- اعتماد التصميم النهائي و تطبيق عمليات التحسين المستمر:

الخطوة الأخيرة في تحقيق التكلفة المستهدفة هي الاستمرار في إجراء التحسينات على المنتج و مراحل إنتاجه، مما يؤدي إلى خفض التكلفة عما هو متوقع عند تصميم المنتج، و هذه الخطوة تشمل عدة خطوات منها و خفض التالف و الضائع و تحسين الإنتاجية.

المبحث الخامس: أثر التسيير الإستراتيجي للتكلفة في دعم تنافسية مؤسسة EIMS

اختلف الكتاب حول إعطاء تعريف دقيق لمعنى التنافسية وتحديد مفهوم موحد له، خاصة وأنه مفهوم ديناميكي متغير من ناحية، ويتم التمييز في تعريفه حسب الجهة المسندة إليه من ناحية أخرى.

فيختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث، فيما إذا كان عن مؤسسة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق سواء في السوق المحلي أو الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات في مجال معين (صناعة معينة مثلاً)، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها.

المطلب الأول: تعريف التنافسية على صعيد المؤسسة:

يتعلق تعريف التنافسية حسب المؤسسات بمدى قدرتها على تقديم منتجات ذات جودة عالية وبأسعار مقبولة لتلبية رغبات المستهلكين والتمكن من الوصول والنفوذ للأسواق العالمية

، بحيث تعبر عن تلك الجهود والإجراءات والابتكارات والضغط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر إتساعا في الأسواق التي تهتم بها، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تقديم منتجات ذات جودة عالية وبسعر مقبول من طرف المستهلك¹²، فهي مفهوم متغير يعبر عن مدى التطور الحاصل في نوعية السلع مقابل ثبات أو انخفاض الأسعار، بحيث أن التنافسية بين المؤسسات تدور حول:

- تحديد أسعار مناسبة لمنتجاتهم بالنسبة للمستهلكين مقارنة بمنافسيهم مما يساعد على الحفاظ عليهم.
- تقديم أفضل مستوى جودة لمنتجاتها وخدماتها بالإضافة إلى الخدمات المرافقة لها .
- التجديد والابتكار في المنتجات بهدف إشباع احتياجات المستهلكين وخلق فرص جديدة للاستثمار.

إن التنافسية على صعيد المؤسسة تعرف أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة و السعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى نجاح مستمر لهذه المؤسسة على الصعيدين المحلي والعالمى في ظل غياب دعم حكومي، وذلك يكون من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج .

المطلب الثاني: إجراءات تسيير التكاليف استراتيجيا من طرف مؤسسة EIMS

من خلال المقابلات التي أجريناها مع مختلف إطارات ومسؤولي مؤسسة EIMS اتضح لدينا عدم وجود إستراتيجية واضحة لتدنية التكاليف و تسييرها رغم أن المؤسسة تعاني من مشكلة ارتفاع أسعار منتجاتها التي تعود حسبهم إلى ارتفاع التكاليف، خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، وقد لمسنا بعض المحاولات القليلة قصد تدنية تكاليف الإنتاج، خاصة وأنها تشكل الجزء الأكبر من التكاليف الكلية للمؤسسة، التي سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

1- تدنية تكاليف المواد الأولية

سبق وأن تطرقنا إلى أهم المواد الأولية التي تستخدمها مؤسسة EIMS في الإنتاج والمتعلقة بالصفائح المعدنية ومادة الطلاء التي سنركز عليها في هذا العنصر .

- الصفائح:

بعد إجراء عدّة دراسات، أبحاث وتجارب من طرف مختصين وإطارات على مستوى مؤسسة EIMS، تم التوصل إلى نتائج جد إيجابية فيما يخصّ تدنية تكاليف مدخلات الإنتاج والتي تخصّ الصفائح المستخدمة لإنتاج أحد أهمّ منتوجات المؤسسة، ألا وهو حوض الحمام

(Baignoire) وتمثل هذه الدراسة في تخفيض سمك الصفيحة من 2 ملم إلى 1,8 ملم (سنة 2005)، ثم تم تخفيض السمك إلى 1,5 ملم دون أن يفقد المنتج جودته ومواصفاته حسبما تقتضيه المعايير الدولية "ISO"، مما جعل المؤسسة تستفيد من تخفيض معتبر في تكلفة الإنتاج، خاصة وأن هذه الصفائح يتم شراؤها من خارج الوطن (ألمانيا)، وتجري الآن دراسات مكثفة حول محاولة تخفيض سمك الصفيحة التي تستعمل لإنتاج المغسل (Lavabo).

- مادة الطلاء:

تستخدم هذه المادة لطلاء وتلوين منتجات المؤسسة، ويتم اقتناؤها من الخارج (فرنسا) بأسعار مرتفعة جدا وتحتوي على مواد كيميائية تخرج بمخابر مؤسسة EIMS قبل استخدامها في عملية الطلاء، فبعد إجراء دراسات وتجارب دقيقة في مخابر المؤسسة توصل المهندسون والمختصون على مستوى مؤسسة EIMS إلى طريقة يتم من خلالها الحصول على مادة الطلاء باستعمال مواد كيميائية كانت مخبأة في مخازن المؤسسة منذ فترة طويلة وكانت تعتبر كمخزون ميت (لا يصلح للاستعمال) لكن هذه البحوث أثبتت إمكانية استرجاعه وإعادة صياغته كيميائيا بطريقة تجعله يستخدم في مادة الطلاء ويعطي نتائج جد إيجابية، ويمكن المؤسسة من تدنية تكاليفها دون اللجوء إلى شراء هذه المادة لعدة سنوات قادمة. كما مكنتهم التجارب المتوصل إليها من الحصول على هذه المادة بطريقة معالجة مخبريا تسمح بتخفيض التكاليف باستعمال مواد كيميائية أبسط وأقل سعرا من تلك المستخدمة في السنوات الماضية.

-2- تقليل العمالة

لقد استفادت مؤسسة EIMS من تخفيض في تكلفة إنتاجها من خلال تقليل عدد عمالها، خاصة بعد تصفيتها وانضمامها لمؤسسة ENIEM كفرع من فروعها تختص في صناعة العتاد الصحي، بحيث تم تخفيض عدد العمال من 450 عامل (قبل سنة 1998) إلى 140 عامل، ثم الآن إلى 136 عامل دون أن يكون هناك تأثير على حجم الإنتاج .

-3- تكوين العمال

تساهم الخبرة الطويلة الموجودة عند معظم عمال وإطارات مؤسسة EIMS في التحكم في موارد المؤسسة وفي عملياتها الإنتاجية ومن ثم في تدنية تكاليفها ورغم ذلك فالمؤسسة تعمل على تكوين أفضل لمستخدميها حتى تتوسع معارفهم أحسن وتتماشى مع التطورات الحاصلة، إلى جانب تمكينهم من التحكم أكثر في مختلف وسائل المؤسسة إلى جانب تحسين إنتاجيتهم، لذلك فهي تعمل على تسيير برامج هادفة إلى الوصول إلى تحسين مستوى مختلف عمالها وإطاراتها.

4- تطوير تكنولوجيا الإنتاج

من بين أهم ما يمكن التطرق إليه في مجال تكنولوجيا الإنتاج بهدف تدنية تكاليف الإنتاج مؤسسة EIMS، هو الفرن المتطور الذي تحصلت عليه المؤسسة في سنة 2002، وقد مكّن المؤسسة من تحقيق تخفيض معتبر في نسبة الكهرباء والغاز أي الطاقة، ويمكن التطرق في هذا المجال إلى دراسة الفرق بين الفرن القديم والفرن الجديد من خلال الجدول رقم (04).

جدول رقم (04): الفرق بين الفرن القديم والفرن المتطور لدى مؤسسة EIMS

الفرن المتطور	الفرن القديم
يتم تشغيله 8 ساعات وفقا لساعات العمل اليومية	يشتغل 24 ساعة على 24 ساعة، بحيث لا يجب على المؤسسة أن تقوم بإطفائه رغم أن عملية الإنتاج تتم 8 ساعات فقط يوميا
تستغرق مدة تشغيله وتسخينه حتى يصبح جاهز للاستغلال حوالي نصف ساعة	تستغرق مدة تشغيله حتى يصبح جاهز للاستغلال مدة 6 أيام
تستغرق مدة إطفائه حوالي نصف ساعة	تستغرق مدة إطفائه (أثناء العطلة السنوية للعمال) حوالي 15 يوم
مصنوع بطريقة حديثة بحيث لا يمكن أن يتسرب أي غاز إلى المنتج	يؤثر على طبيعة المنتج بسبب تسرب الغاز من ثقب جدران غرفة مما يؤثر على جودة المنتج

المصدر: إعداد الباحث

من خلال هذا الجدول نستنتج أن الحصول على الفرن المتطور مكّن المؤسسة من تدنية تكاليفها من خلال اقتصاد الطاقة، سواء بالنسبة للكهرباء أو الغاز بحوالي $\frac{2}{3}$ من الطاقة تتم استرجاعها يوميا مقارنة بالفرن القديم وذلك للزمن المستغرق من طرف الفرن المتطور (08 ساعات) بالمقارنة مع الفرن القديم (24 ساعة)، كما أن المؤسسة لها القدرة على تشغيل وإطفاء الفرن المتطور في أي لحظة وحسب الحاجة على عكس ما كان عليه الفرن القديم، وذلك ما مكّن من تدنية التكاليف بصورة كبيرة جدا حسب مسؤولي مؤسسة EIMS، مما أدى إلى انخفاض محسوس في أسعار الكثير من منتجات المؤسسة رغم أن هذه الأسعار ورغم ذلك تبقى مرتفعة بالنسبة لزيائن المؤسسة.

المطلب الثالث: أهم المداخل الحديثة للتسيير الإستراتيجي للتكاليف لتحسين تنافسية المؤسسة

تعتبر عملية تدنية التكاليف جزء لا يتجزأ من حياة المؤسسة الاقتصادية، كونها تسعى من خلالها إلى البحث عن المزيد من الأرباح، رفع حصتها السوقية والتوسع داخليا وخارجيا، وقصد الوصول إلى ذلك ينبغي تحليل بيئتها الداخلية والخارجية، للاستفادة من المزايا التي تتوفر فيها، قصد تحقيق أهدافها والتي من جملتها تحسين القدرة التنافسية، وللتطرق لذلك، نحاول الوقوف في هذا المبحث على بعض النماذج التي تمكن المؤسسة من دعم قدرتها التنافسية من خلال تحليل تكاليفها ومحاولة تدنيها .

1- سلسلة القيمة

سلسلة القيمة تعبر عن سلسلة من الأنشطة، تضيف قيمة مضافة للمنتج أو الخدمة أي يصبح للمنتج قيمة يمكن التعبير عنها بمبلغ مالي يدفعه الزبون مقابل الحصول على هذا المنتج، مع ضرورة أن تكون قيمة المنتج تفوق تكاليفه، وبذلك يمكن تعريف سلسلة القيمة على أنها مجموعة الأنشطة التي يتم من خلالها الحصول على المنتج وبيعه للزبون، وبذلك فهي تتكون من أنشطة أساسية والتي تساهم مباشرة في عملية الإنتاج وتوفيره للزبائن، وأنشطة داعمة تساهم في هذه العمليات بطريقة غير مباشرة¹³، كما أن هذه الأنشطة الداعمة تساهم في تسهيل الأداء الجيد للأنشطة الأساسية .

لقد قدم بورتر "Porter" مفهوما واسعا لسلسلة القيمة و أعطاهما بعدا استراتيجيا من خلال وصفها بأنها عبارة عن تحليل كامل لأنشطة المؤسسة الاقتصادية التي تساهم في إضافة قيمة للمؤسسة من خلال خلق ميزة تنافسية لها، كون أن هذه الأنشطة قد تفيد في تحقيق كفاءة عالية من حيث تخفيض التكلفة و تسييرها استراتيجيا أو إيصال المنتج بأعلى جودة و من ثم تحقيق ربح مستهدف.

لقد أشار جيامبالفو "JIAMBALVO" إلى أن سلسلة القيمة تعبر عن مختلف العمليات الداخلية للمؤسسة الاقتصادية و العلاقات الترابطية المنبثقة عن تلك العمليات و الفعاليات الداخلية، و مع كل من الموردين و الزبائن، و يكون الهدف إنتاج أقصى قيمة و بأقل تكلفة ممكنة، و بذلك أعطى هذا الشخص أهمية إستراتيجية لدور التسيير الإستراتيجي التكلفة للمساهمة في تصميم نظام للمعلومات يعبر عن مدخلات و عمليات و مخرجات نظام سلسلة القيمة و إخضاعها للتحليل و القياس .

2- هندسة القيمة:

تعد هندسة القيمة تقنية حديثة وعلم منهجي معروف أثبتت مكانتها لأنها تساعد على التسيير الإستراتيجي للتكلفة وتحسين الجودة في آن واحد، وهي تمكن المؤسسة من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أمام المؤسسة وهو مطلب تزداد الحاجة إليه يوما بعد يوم، لأن معظمها إن لم نقل جميعها قابلة للزوال أو قد تتعرض للندرة مما يزيد الطلب عليها. ويرجع ظهور أسلوب هندسة القيمة إلى عام 1947 عندما قام لورانس مايلز (L.Miles) بتطوير نظام من التقنيات أطلق عليه بالتحليل القيمي أو الهندسة القيمية وهو دراسة تحليلية وفق منهج محدد يجري بواسطة فريق عمل متعدد التخصصات على مشروع أو منتج أو خدمة لتحديد وتطبيق الوظائف التي يؤديها لغرض تحقيق تلك الوظائف المطلوبة بأسلوب آخر أو عنصر مغاير وبتكلفة إجمالية أقل أو رفع الأداء أو بهما معا، ويكون ذلك من خلال إبتكار بدائل تؤدي تلك الوظائف المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة وبتكاليف أقل، وعلى ذلك يمكن القول أن مجموعة هندسة القيمة تهدف إلى التسيير الإستراتيجي للتكلفة بغرض تدنيها و من ثم تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية من خلال تصميم المنتج وذلك عن طريق:

- تبسيط المنتج إلى أقل عدد من الأجزاء.
 - تنميط المنتج والعمل الدائم على زيادة درجة التنميط.
 - تحسين قدرة المنتج على القيام بوظيفته التي صمم من أجلها.
 - تحسين درجة الأمان في استخدام المنتج.
 - تحسين إمكانية القيام بصناعة المنتج وسهولتها.
 - التوصل إلى تصميم منتج لا يتأثر كثيرا بالتغيرات في عملية الإنتاج والتجميع.
- وقد أدت الممارسات الفعلية في مجال اختيار وتصميم المنتج في مؤسسات عديدة من خلال هندسة القيمة إلى تدنية تكاليف المؤسسة من 15% إلى 70% دون التضحية بمستوى الجودة. وتجدر الإشارة إلى عمليات تصميم المنتج تحتاج إلى العديد من الأنشطة التي تمارسها إدارات مختلفة داخل المؤسسة، نظرا إلى الحاجة لتظافر الجهود في كل من وظائف التسويق، الإنتاج، البحوث والتطوير، التمويل و المحاسبة بالإضافة إلى الإدارة الهندسية المسؤولة عن تصميم وتشغيل خطوط الإنتاج، مع ضرورة الإعتماد على خبرات وقدرات إبداعية، وذلك لأن كل ذلك يصعب توافره في شخص معين بذاته أو في إدارة معينة داخل المؤسسة لتحسين جودة المنتج وتدنية تكاليف المؤسسة بمشاركة مختلف عمالها، فروعها وأقسامها .

خاتمة

من بين ما يساهم في نجاح المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التفوق على منافسيها هو الوصول إلى تسيير فعلي لتكالييفها خاصة من الناحية الإستراتيجية ، حيث يتطلب الأمر ضرورة إعطاء أهمية لكيفية أداء الموارد المتاحة لديها و استغلالها ، إضافة إلى التحكم في توجيه نفقاتها قصد تدنية التكاليف، دون أن يكون لها تأثير على تصميم المنتج أو وظيفته.

وفي كثير من الأحيان يعتبر التسيير الإستراتيجي للتكلفة من أهم المدخل التي تختارها المؤسسة لزيادة ربحيتها وذلك لكونها طريقة سلمية تعتمد على جدية المؤسسة وعملها الدائم والمستمر من خلال تتبع التكلفة على مدار حياة المنتج قصد الوصول بالتكلفة إلى أدنى حد.

المؤسسة. و هذه الدراسة نتائج تم التوصل إليها نذكر أهمها فيما يلي :

- بما أن المؤسسات تجد نفسها دائما أمام مشكلة اتخاذ العديد من القرارات، لذلك فهي تسعى إلى اتخاذ القرارات الرشيدة بهدف تحقيق الاختيار الأفضل و الذي بدوره يحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة، لذلك فإن المؤسسات بحاجة دائما إلى البيانات المساعدة في اختيار البديل المناسب و المفضل لذا يجب أن يكون هناك تسيير فعال و استراتيجي للتكلفة .

- التسيير الإستراتيجي للتكلفة يسمح بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، وقد سلطنا الضوء على بعض الأساليب العامة والتي لها أهمية كبيرة في تسيير التكاليف استراتيجيا التي من أبرزها تتمثل في تحليل سلسلة القيمة و هندسة القيمة المرتبطين بتصميم المنتج تدنية تكاليف الصنع و تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وتمكين من زيادة الربحية في المؤسسة و تؤدي إلى رفع حصتها السوقية من خلال قدرتها على تخفيض أسعار منتجاتها، و هي كلها مؤشرات لقياس لقدرة التنافسية وهذا ما يظهر طبيعة العلاقة الموجودة بين تدنية التكاليف في المؤسسة الاقتصادية وتحسين قدرتها التنافسية ودعمها.

- لغرض تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ينبغي تحليل البيئة الداخلية و الخارجية ، بالإضافة إلى التعرف على مختلف نقاط القوة والضعف الموجودين لدى المؤسسة والتحكم في مختلف التكاليف المرتبطة بمختلف مراحل الحصول على المنتج وبيعه ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أساليب منها تحليل سلسلة القيمة و أسلوب هندسة القيمة .

- إن النظرة العالمية الحالية لأداء التصنيع هي نظرة موجهة أساسا لإرضاء العميل ، حيث يتم التركيز على تقديم المنتج إلى العميل بأعلى جودة ، بأسرع وقت وبأقل تكلفة، وتحقيق هذا الإتجاه وأكبه ظهور فلسفات جديدة تتعلق بهندسة القيمة وإدارة الجودة الشاملة.

و أهم الإقتراحات الممكن طرحها على المؤسسات الجزائرية عامة و مؤسسة EIMS خاصة أنتسيير التكاليف يعد من أهم الإستراتيجيات التي تتبناها المؤسسات، وأكثرها فاعلية لتحقيق مزايا تنافسية في ظل متغيرات البيئة الحديثة التي تتسم بشدة المنافسة. وتحتاج عملية تخفيض التكاليف إلى إطار متكامل لتسيير التكلفة ، لذلك ينبغي إعادة النظر في الأساليب التقليدية لتخفيض التكاليف و كيفية تسييرها خاصة من الناحية الإستراتيجية ، وضرورة تبني واستخدام مداخل وأساليب وأدوات مستحدثة تتسم بمنظور شمولي لتسيير التكلفة، ومن أهم تلك المداخل التسيير الإستراتيجي للتكلفة ، والذي يسعى لتحقيق التكامل بين نظام التكاليف والبعد الإستراتيجي للإدارة ، ويهتم بدراسة وتحليل التكلفة، وتحسينها، وتخفيضها، وليس مجرد الاهتمام بالرقابة عليها فقط، ويرتبط مباشرة بإستراتيجية المؤسسة خاصة في مجال اتخاذ القرار ، وكذا في تحديد الموقف التنافسي للمؤسسة الاقتصادية .

الهوامش :

- 1- J. d, Wheelen T.L, Concepts of strategique, Management and Business policy, pearson education, Paris, France, 2002, 25.
- 2-Oréal. S, Management Stratégique d'entreprise, édition economica, Paris,, p 13.
- 3-Spitezki. H, Stratégique d'entreprise, compétitivité et mobilité, édition economica, Paris, 1995, p 51.
- 4- MOKHTAR BELAIBOUD, gestion stratégique de l'Entreprise publique algérienne, O.P.U Alger P218.
- 5-إسماعيل العشناني ، أثر التكلفة المتغيرة على إيرادات المؤسسة بين فرضيات النظرية الاقتصادية والمحاسبية - دراسة قياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003، ص 37 .
- 6- عمر محي الدين، عبد الرحمن يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة، بيروت، بدون تاريخ ، ص38.
- 7- أسامة الحارس، المحاسبة الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004، ص39 .
- 8- خالد العامري ، المحاسبة الإدارية، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2013 ، ص187 .
- 9- مهدي ذوادي ، مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للإدارة الإستراتيجية للتكلفة و دوره في تحقيق المركز التنافسي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2009 ، ص 206
- 10-C.perchon, J. leurion, Analyse comptable- gestion previsionnelle, foucher, paris,1992, p213.
- 11-FBidault, le champ stratégique de l'entreprise, édition economica, paris, 1998, p136.
- PERCEROU.R, entreprise, gestion et compétitive. Economica, paris, 1984, p 53.
- 12-Michel RAINELLI, Les stratégies des entreprises face a la mondialisation, édition management société, France, 1999,p 58.
- 13-Raymond THIERTARF, La stratégie d'entreprise, 2^{ème} édition, ed edixience international, paris 1997, p91.

نماذج التنبؤ بالمبيعات دراسة حالة شركة ALGAL للألنيوم

*
أ / قادي رياض
جامعة تلمسان - الجزائر
**
أد / بن بوزيان محمد
جامعة تلمسان - الجزائر

Abstract:

The purpose of using quantitative methods to forecast sales is seen by the researcher as scientific way of study. Observation and development of data and to predict the future, therefore check the validity of the hypothéses, through data collection, record and analyze carefully and accurately with letting space of some kind of imagination . which will permit us to analyze if the results that are reached show some degree of accuracy and realism.

In this dissertation, we performed an empirical study aiming to predict future sales of the company « ALGAL » and that the use of statistical techniques and to resort to one of the quantitative methods known « Box, Jenkins » which is one of the most comprehensive and accurate. After comparing the results obtained with the prediction submitted by officials of the organization, and also with the sales achieved in reality we have to conclude that the scientific methods are the best and most accurate way to arrive at estimates close to reality .

مقدمة:

تمثل دراسة وتطبيق النظم والمناهج العلمية للبحوث أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، خاصة في وقتنا الحالي، وذلك نظرا لتوجه الدولة إلى سياسات الإصلاح وتحفيز الاقتصاد ليعمل في ظل آليات جديدة للسوق وتشجيع الدولة لفتح أسواق جديدة ودعم

* أستاذ مساعد، جامعة تلمسان، ملحقة مغنية، الجزائر مايل: kadri.riadh@yahoo.fr

** أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر مايل:

mabenbouziane@yahoo.fr

الانفتاح على محيط أوسع، وما يترتب عن ذلك من زيادة ملموسة في درجة المنافسة وتوّعها وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار محيطها الخارجي.

وعليه، المؤسسات الجزائرية مطالبة اليوم بمعالجة هذه التحولات المفروضة عليها بالتفكير في تغيرات شاملة في سياساتها التسويقية والإدارية، وخاصة السياسة المنتهجة من طرف إدارة المبيعات، حيث أصبح لها دور وأثر كبير على مردودية المؤسسة؛ حيث أي خطأ في التقدير يكبّد المؤسسة خسائر كبيرة وأي تخطيط محكم يؤدي إلى ازدهار المؤسسة.

تشمل هذه التغيرات انتهاج الأساليب والوسائل العلمية لتحقيق نتائج أكثر دقة وموضوعية بالنسبة لإدارة المبيعات. والأساليب الأكثر استعمالا هي أساليب التنبؤ بالمبيعات، لأن التنبؤ بالمبيعات المستقبلية يعتبر أساس التخطيط لإستراتيجية ناجحة للمؤسسة، وبتقدير عدد المبيعات المستقبلية يمكن للمؤسسة معرفة حجم النفقات والمدخلات المستقبلية لتجنب أي نكسة قد تخفيها التغيرات المستقبلية للسوق.

إن الخطوة الأساسية التي يجب أن تقوم بها أي إدارة مبيعات أو مؤسسة إنتاجية هي ما الذي يجب إنتاجه وما هي طلبات العملاء المستقبلية.

وهذا يتم بتحديد أو تنفيذ خطة عمل متقنة تبدأ بالتنبؤ بطلبات العملاء المستقبلية من خلال دراسة حالة السوق ومعرفة حجم المبيعات السابقة وبعد تحديد خطة العمل يصدر أمر يطلق عليه اسم التنبؤ بالمبيعات ينتظر منه تحديد المبيعات التقديرية من أرقام وكميات تستند عليها مرحلة التصنيع خلال الفترة المستقبلية.

بالرغم من كل هذه المعطيات، فلا تزال معظم الشركات الجزائرية تعتمد على الأساليب المبسطة والتقليدية في عمليتي التنبؤ بالمبيعات والتخطيط، وذلك رغم معرفتها بأهمية استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية.

هذا ما أدى بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحسين التنبؤ بالمبيعات باستعمال الطرق والأساليب الكمية الحديثة وما مدى استعمالها في المؤسسة الجزائرية؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات التالية:

- ماهية الطرق والأساليب للتنبؤ بالمبيعات؟
- ما أهمية التنبؤ بالمبيعات في وضع تقديرات المؤسسة؟
- ما هي المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها لتقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات؟ حتى تتمكن من الإجابة على هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية:

- في ظل ما هو متوافر من المعلومات يعتبر أسلوب السلاسل الزمنية الأسلوب الأكثر نجاعة في عملية التنبؤ بالمبيعات.
- المبيعات السابقة هي أفضل ما يمكن اعتماده لتقدير نموذج التنبؤ.

دوافع هذا البحث:

- هذا الموضوع تم اختياره بناء على عدة أسباب منها:
- تجريب والبحث عن النموذج الأكثر دقة وملائمة لمختلف المؤسسات مهما كان نوعها وحجمها.
- تحسيس المسيرين بأهمية التنبؤ عن المبيعات بالطرق العلمية ودوره لبلوغ أكثر دقة.

الهدف من البحث:

- تهدف من خلال هذا الموضوع إلى:
- التعريف ببعض وسائل وطرق التنبؤ المعاصرة في التنبؤ بصفة عامة وفي التنبؤ بالمبيعات بصفة خاصة.
- بناء نموذج للتنبؤ بالمبيعات المستقبلية لشركة "ALGAL" محل الدراسة

منهجية البحث:

هذا البحث مزيج بين المنهج الوصفي التحليلي في المحور الأول حيث تطرقنا إلى الأسس النظرية للتنبؤ بالمبيعات، والمنهج التطبيقي في المحور الثاني حيث قمنا بدراسة تطبيقية حاولنا من خلالها بالتنبؤ للمبيعات المستقبلية لشركة «ALGAL» وذلك للمدى القصير، ثم قمنا بمقارنة التنبؤ المتوصل إليه مع تنبؤ المؤسسة والقيم الحقيقية المحققة لمبيعات الفترة. ومن خلال هذه المقارنة حاولنا إبراز مدى أهمية استعمال الطرق والأساليب الكمية لبلوغ درجة من الدقة في التنبؤ، أما الأدوات المستخدمة فهي برنامج «Econometric Views».

المحور الأول: الأسس النظرية للتنبؤ بالمبيعات

I. ماهية التنبؤ بالمبيعات وأهدافه:

(1-I) مفهوم التنبؤ بالمبيعات:

هناك العديد من التعاريف ندرج منها:

- التنبؤ بالمبيعات هو تقدير كمية أو قيمة المبيعات المتوقعة في المستقبل، والذي يمكن أن يتم في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحتملة⁽¹⁾.

- التنبؤ بالمبيعات هو محاولة لتقدير مستوى المبيعات المستقبلية، وذلك باستخدام المعلومات المتوفرة عن الماضي والحاضر⁽²⁾.
- التنبؤ بالمبيعات يعني تقدير المبيعات المستقبلية من حيث الكمية والقيمة، والأخذ بعين الاعتبار⁽³⁾:
 - التغيرات و الصعوبات التي يفرضها المحيط.
 - أهداف السياسة التجارية للمؤسسة.
- التنبؤ بالمبيعات هو الإعداد المسبق للمبيعات بالكميات أو بالقيم مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات السابقة وكذلك القيود التي تواجه المؤسسة⁽⁴⁾.
- من التعريف السابقة نستنتج أن التنبؤ بالمبيعات هو عملية تقدير أو توقع المبيعات المستقبلية بالكميات أو القيمة، باستخدام المعلومات المتوفرة عن الماضي والحاضر، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في المؤسسة.

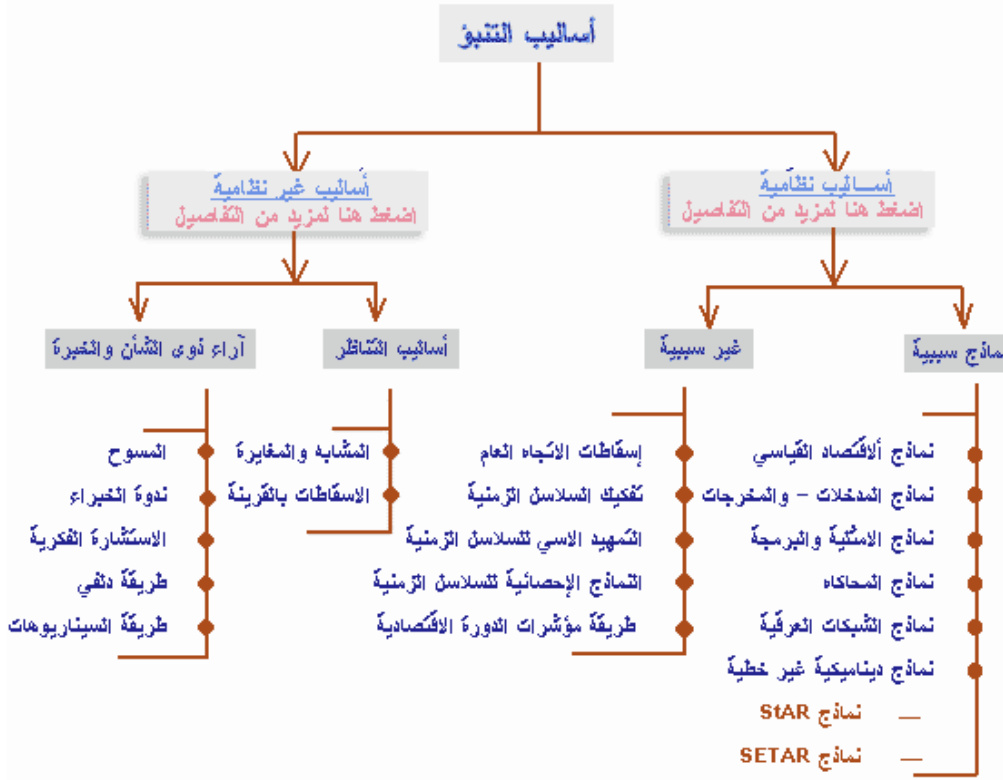
2-I أهداف التنبؤ بالمبيعات:

- تسعى المؤسسة من خلال عمليات التنبؤ إلى الوصول إلى رقم تقديري للمبيعات، وتعتبر هذه العملية في غاية الأهمية للأسباب التالية⁽⁵⁾:
- 1** يعتبر التنبؤ بالمبيعات الأساس الذي يعتمد عليه في عمليات التخطيط في كافة الأنشطة التي تمارسها أقسام وإدارات المنشأة، حيث على ضوء هذا التنبؤ يتم صياغة خطط الإنتاج، المشتريات، التسويق، والتمويل...إلخ.
 - 2** تستطيع المنشأة من خلال عملية التنبؤ بالمبيعات تقدير تكاليف الأنشطة التي ستقوم بتنفيذها، وبالتالي تتمكن من تحديد مصادر الحصول على الأموال، ويتم إعداد الموازنة المالية.
 - 3** تستطيع المنشأة من خلال عملية التنبؤ تحديد الأرباح المتوقعة من المبيعات في نهاية الفترة الزمنية التي تغطيها عملية التنبؤ، وذلك بطرح تكاليف المبيعات المتوقعة من الإيرادات المتوقعة من المبيعات.
 - 4** يساعد التنبؤ بالمبيعات الإدارة في مراقبة نشاط إدارة المبيعات، ورجال البيع، وتحديد مدى كفاءتهم في تنفيذ المهام المسندة إليهم، و ذلك لأن التنبؤ يوفر الأساس الذي يستخدم في مقارنة المبيعات المحققة من المبيعات المتوقعة.
 - 5** يساهم التنبؤ في توجيه جهود الأفراد العاملين و توظيفها لخدمة تحقيق الأهداف، وترشيد قرارات الإدارة المتعلقة بالإنفاق على مختلف الأنشطة.

II. طرق وأساليب التنبؤ

يوجد العديد من الأساليب المتبعة في عملية التنبؤ، "و تعتبر منهجية التنبؤ المتبعة واحدة من بين عدد من المعايير المستخدمة في تقسيم أساليب التنبؤ"، هذا المعيار يقسم أساليب التنبؤ إلى أساليب نظامية وأساليب غير نظامية، وكل أسلوب يتفرع إلى تقسيمات أخرى، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): خريطة أنواع أساليب التنبؤ.



المصدر: www.arab-api.org/course4/c4_1.htm

I. أساليب التنبؤ

لا يمكن القول بأنه هناك تقنية من بين الطرق الخاصة بالتنبؤ بأنها فعالة إلا إذا حققت مجموعة من الشروط هي: الكلفة، الدقة، توفير البيانات اللازمة، الوقت المحدد لجمع المعلومات، توفر الإمكانيات اللازمة المادية والبشرية والمعنوية للقيام بعملية التنبؤ.

1-I) أساليب غير النظامية (النوعية الوصفية. الكيفية):

تعتمد على التقدير الذاتي، ولا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، إنما تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي. وتنقسم إلى مجموعتين: أساليب التناظر والأساليب المعتمدة على آراء ذوي الشأن والخبرة.

أ- أساليب التناظر:

يتم التنبؤ بمسار متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات متشابهة، مثلاً التعرف على أثر تخفيض عملة على التضخم، وذلك من خلال التعرف على أثر تخفيض العملة لقطر مشابه جدا لاقتصاد البلد.

ب- الأساليب المعتمدة على آراء ذوي الشأن والخبرة:

- **الحدس والخبرة:**(6) وتعتبر من الأساليب الوصفية الأكثر شيوعاً في القيام بعملية التنبؤ والمتعلقة بالقرارات اليومية لأنها قرارات سريعة النتائج ومدى الاستجابة عال، كما أن جمع البيانات مضيق للوقت أين يكون متخذ القرار يعتمد كلياً على خبرته أكثر من النماذج العلمية والإحصائية من مزاياها:

* نتائج التنبؤ تكون في وقت محدود نسبياً.

* انخفاض تكلفة القيام بعملية التنبؤ.

* تتميز قراراتها بالمرونة.

أما من عيوبها وجود التحيز الشخصي في عملية التقدير والتنبؤ لاتخاذ قرار معين.

- **المسح الميداني والاستقصاء:** تهدف إلى التعرف على رأي ذوي الشأن والخبرة وتوقعاتهم في بعض الأنشطة الاقتصادية لغرض التنبؤ ببعض المؤشرات الاقتصادية، مثال: التنبؤات باتجاهات السوق ومعدلات التضخم. تتم من خلال استطلاع عينة من المعنيين بذلك باستخدام استبيان خصص لذلك يوزع ويجمع إما عن طريق المراسلة أو بتكليف فريق عمل يقوم بجمع المعلومات الخاصة بالاستطلاع.

- **أسلوب لجنة الخبراء:** تعتمد هذه الطريقة على إعلان اجتماع رسمي بين عدد معين من الخبراء شخصياً لتقدير ظاهرة معينة وفق ما يلي(7):

* يتم اختيار شخص من قبل المنظمة ليقوم بدور المنسق ويكون على درجة كبيرة من الخبرة والمعرفة بالموضوع أو الظاهرة محل التنبؤ.

* يقوم المنسق بتوجيه دعوة للاجتماع لعدد معين من المختصين والخبراء في هذا المجال

* بداية الاجتماع والإعلان عن كتابة استفسار عن الظاهرة محل التنبؤ على لوحة مخصصة لهذا الغرض أين يطلب من الأعضاء عدم تبادل الآراء أو إجراء مناقشات وتقديم فكرة رئيسية لكل عضو.

* بعد كتابة كل الأفكار على اللوحة تبدأ عملية المناقشة.

* تتم فيما بعد إجراء عملية التصويت والاختيار السري للفكرة الرئيسية التي تدعم الموضوع المتوقع أين يتم اتخاذ القرار حول الظاهرة محل التنبؤ في النهاية من مزاياها :

- الاستفادة من آراء مجموعة كبيرة من الخبراء.

- اتخاذ القرار خلال فترة زمنية قصيرة جدا أي عند نهاية الاجتماع.

أما من عيوبها ارتفاع التكلفة المادية نتيجة لحضور خبراء من أماكن مختلفة.

- **طريقة دلفي**: أساس هذه الطريقة هو اشتراك عدد معين من الخبراء في عملية التنبؤ بظاهرة معينة وذلك عن طريق مراسلة تتم بالمراحل الآتية(8):

* يتم اختيار شخص يكون مسؤولا عن مهمة القيام بعملية التنبؤ ويسمى بالمنسق يتميز هذا الأخير بدرجة عالية من الخبرة والمعرفة بالظاهرة محل التنبؤ.

* يقوم المنسق بإرسال استفسارات إلى الخبراء في صورة قائمة أسئلة لإبداء الرأي حول الظاهرة محل التنبؤ.

* عند وصول الإجابات التحريرية من قبل الخبراء يقوم المنسق بدراسة لكل المراسلات وتبويب الإجابات ثم إرسال استفسارات لهؤلاء مع تزويدهم بالمعلومات المتجددة والمستوحاة من قبل بعض الخبراء المشاركين في عملية التنبؤ ثم يطلب منهم إبداء الرأي حول الظاهرة مجددا مع توضيح المبررات.

* يتم تكرار الخطوة السابقة عدة مرات حتى يتم التوصل إلى درجة كبيرة من الاتفاق في تقديرات الخبراء حول الظاهرة محل الدراسة.

من مزاياها:

* أنها تساهم في الاستفادة من آراء مجموعة كبيرة من الخبراء المختصين

* انخفاض التكلفة المادية نتيجة تبادل الآراء عن طريق المراسلة.

* الانفراد والحيادية وعدم التأثير على النتيجة لعدم الاجتماع.

ومن عيوبها أنها تستغرق فترة زمنية طويلة في عملية اتخاذ القرارات.

- **طريقة السيناريوهات :** السيناريو عبارة عن وصف أو سرد لمجموعة من الأحداث والتصرفات المحتمل وقوعها في المستقبل ووصف للقوى المؤدية إلى وقوعها، ويعد هذا الوصف بناءً على ترتيب منطقي لتسلسل الأحداث، ومحاولة تحديد جميع الروابط القائمة بينها، باعتبار أن هذه الأحداث لا تقع منعزلة عن بعضها البعض، وأنها ترتبط من خلال عملية ديناميكية، أي أن السيناريو يتكون من عنصرين: الأحداث والتصرفات.

و تجدر الإشارة هنا أن هناك من يسمي التنبؤ بالأسلوب النظامي تنبؤاً علمياً، لاعتماده على النماذج الرياضية، و امتلاكه منهجاً علمياً دقيقاً، عكس التنبؤ باستخدام الأسلوب الثاني أين عملية التنبؤ تعتمد على الخبرة الماثلة و المعرفة العلمية و العملية في مجال الظاهرة المدروسة مما يجعل التنبؤ في هذه الحالة اقرب إلى الفن من العلم. و عليه فإن التعاريف المدرجة أعلاه هي تعاريف للتنبؤ العلمي وفيما يلي أنواع هذا التنبؤ.

I-2) الأساليب النظامية (الكمية):

تعتمد على قاعدة صريحة بشأن جميع المتغيرات التفسيرية التي تفسر سلوك الظاهرة، واستناداً على النظرية الاقتصادية تقوم بتحديد جميع المتغيرات التي تدخل في تفسير الظاهرة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير، وتنقسم إلى مجموعتين: نماذج سببية ونماذج غير سببية.

أ - النماذج السببية:

يعتمد المتغير موضوع البحث على متغيرات تفسيرية تفسر سلوكه، وبالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة موضوع البحث يتم صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير، مثال على ذلك تفسير استهلاك الأسر من سلعة معينة C، بدخول تلك الأسر Y، وسعر السلعة P، واستناداً لنظرية الطلب يتم صياغة النموذج، $C = a + bY + cP$ ، ثم تقدير معاملات النموذج a, b, c باستخدام الوسائل الإحصائية المتوفرة، مثال: طريقة المربعات الصغرى. ومن أهم النماذج السببية:

- **نماذج الاقتصاد القياسي :** تعتمد هذه النماذج في قياس وتفسير العلاقة بين المتغيرات استناداً إلى النظرية الاقتصادية بشأن المتغيرات التي تدخل في تفسير سلوك المتغير التابع، مثال: تفسير دالة الاستهلاك بواسطة الدخل المتاح مع ثبات العوامل الأخرى: $C = a + bY + U$ ، حيث أن C الاستهلاك و Y الدخل، U متغير عشوائية. وتتطلب هذه النماذج⁽⁹⁾:

* تحديد النظرية الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث.

* صياغة نموذج رياضي.

- * جمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج.
- * تقدير النموذج.
- * اختبار النموذج.
- * استخدام النموذج في التنبؤ

- **نماذج المدخلات والمخرجات:** يتم تصوير العلاقة التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العملية الإنتاجية في جداول مدخلات ومخرجات ذلك في فترة زمنية معينة (سنة)، من خلال توضيح مدخلات كل قطاع في احتياجاته من مستلزمات الإنتاج لكل القطاعات الأخرى، تستخدم نماذج المدخلات والمخرجات في عملية التخطيط والتنبؤ.

- **نماذج البرمجة الخطية:** تعتبر البرمجة الخطية من أهم النماذج الأمثل، وتهتم بطريقة استخدام الموارد المتاحة في وصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر من خلال تعظيم أو تصغير دالة الهدف والتي تحتوي على متغيرات هيكلية يتم تحديد مستوياتها بشكل يحقق أكبر (أصغر) قيمة لدالة الهدف". و يشير لفظ الخطية إلى وجود علاقة خطية بين هذه المتغيرات و هذه العلاقة مباشرة ونسبية. بمعنى أنه إذا كانت هناك علاقة خطية بين ساعات العمل و كمية المخرجات، فهذا يعني أنه إذا حدث تغير في ساعات العمل فهذا يؤدي إلى تغير في قيمة المنتجات المخرجة".

- **نماذج المحاكاة:** لتفادي أية مشكلة قد تواجه الباحث عند إجراء التجارب على أي نظام حقيقي، يستخدم لذلك نماذج المحاكاة وهي نماذج رياضية تمثل وتعكس جميع خصائص وسلوك النظام الحقيقي للتعرف على الآثار المحتملة لقرارات وسياسات اقتصادية معينة قد تؤثر على المسار المستقبلي لبعض المتغيرات، وكما تستخدم في المفاضلة بين عدد من السياسات الاقتصادية التي تحقق الهدف المنشود.

ب- نماذج غير السببية:

تعتمد تلك النماذج على القيم التاريخية للمتغير المراد التكهّن بقيمته المستقبلية ولا تحتاج إلى تحديد المتغيرات التي تفسر سلوكه. من أهم النماذج الغير سببية:

- **طريقة المتوسط البسيط:** يتم حساب الوسط الحسابي للمتغير المدروس (الظاهرة) لفترات زمنية سابقة، ثم يستخدم هذا المتوسط للتنبؤ بالفترة الزمنية اللاحقة وهو من أبسط الطرق الإحصائية.

- **طريقة المتوسطات المتحركة البسيطة:** وهي أكثر النماذج استخداماً، حيث تستخدم عند التنبؤ بقيمة متغير ما لفترة زمنية، فهي عبارة عن سلسلة من الأوساط الحسابية لعدد محدود من البيانات الزمنية.

هي طريقة سهلة التطبيق لكن من عيوبه تأخذ كل المشاهدات بنفس الوزن.

- **طريقة المتوسطات المتحركة المرجحة:** هذه الطريقة تعطي لكل مشاهدة تاريخية وزن معين في السلسلة الزمنية وهذا من نقائص الطريقة السابقة حيث الوزن يترجم بمعامل الترجيح باعتبار إن السلسلة تتخللها تقلبات حادة خلال فترة زمنية محددة، أين تأخذ هذه التذبذبات بعين الاعتبار، وتعرف على أنها الوسط الذي يتم تعديله بشكل مستمر مع مرور الفترات الزمنية عن طريق تغيير الأرقام التي يحسب على أساسه وذلك بإضافة رقم جديد وإسقاط رقم قديم.

- **طريقة التمهيد الأسي البسيط:** إن الطرق السابقة تتطلب وجود بيانات خاصة بالمتغير لفترتين على الأقل لكي تتم عملية التنبؤ، بينما هذه الطريقة تستبعد هذا النقص وتبحث عن وجود ثلاثة بيانات فقط وهي القيمة الفعلية الأخيرة الخاصة بالظاهرة محل التنبؤ وآخر قيمة متوقعة ومعامل الترجيح.

- **طريقة المسح الأسي المزدوج:** وتعتبر عن إعادة استخدام طريقة المسح الأسي البسيط .

- **إسقاطات الاتجاه العام:** يعتبر إسقاطات الاتجاه العام من أكثر الطرق شيوعاً في التنبؤات طويلة المدى للمتغيرات الاقتصادية ويعرف الاتجاه العام لسلسلة على أنه النمط العام للمتغير في قيم المتغير موضوع البحث مع تجاهل المتغيرات الأخرى سواء الموسمية، الدورية، أو العشوائية، كما أن تذبذبات السلسلة الزمنية ناتجة عن مكوناتها التالية⁽¹⁰⁾:

* الاتجاه العام، الحركة العامة على المدى البعيد.

* التقلبات الموسمية، تقلبات منتظمة تكرر نفسها حسب فترة زمنية.

* التقلبات الدورية، حسب الدورة الاقتصادية.

* التقلبات العشوائية، لأسباب عوامل الطبيعة وغيرها.

- **طريقة تحليل السلاسل الزمنية:** إن استخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط غير كافية لإظهار آثار بعض المؤثرات النوعية الهامة الخارجية والتي قد لا يكون لها دور كبير في تفسير قيمة المشاهدات، ومن ثمة يجب استخدام نموذج السلاسل الزمنية لتحليل البيانات بنوعها الثابت التي تكون فيها البيانات متوازنة حول وسط معين، وغير ثابت التي تكون فيه البيانات تتميز بوسط متحرك أو اتجاه عام.

تعتمد السلاسل الزمنية على النماذج التصادفية وأبسطها السير العشوائي لتستخدم الانحدار الذاتي للوسط المتحرك المتكامل المعروف باسم أربما والقيام بالتنبؤ الملائم واختبار درجة دقته، وكثير استخدامه في مجال الإدارة لاتخاذ القرارات خاصة في سنوات التسعينات على أيدي " بوكس وجينكنز" اللذين استنبطوا أفضل النماذج للتنبؤ منها(11):

* النماذج ذات المتغير الواحد (بمدخل واحد ومخرج واحد)

* النماذج الدالة المحولة (عدة مدخلات ومخرج واحد)

* نماذج الطوارئ

النماذج الدالة المحولة المتعددة للمتغيرات (عدة مدخلات و عدة مخرجات)

المحور الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة شركة ALGAL:

بعد ما تعرضنا في الجانب النظري إلى طرق وأساليب التنبؤ بالمبيعات، سنحاول القيام في هذا الفصل التطبيقي بدراسة وصفية لشركة "آلقال" وتطبيق أحد الطرق الأكثر شيوعا للتنبؤ والمتمثلة في طريقة (Box, Jenkins) للتنبؤ بالمبيعات المستقبلية للشركة في المدى القصير. ثم اختيار شركة الجزائرية للألمنيوم "ALGAL" نظرا لكونها المؤسسة الوحيدة المنتجة للألمنيوم على مدى قطر الوطن منذ الثمانينيات وقد كانت من بين أولى الشركات المتأثرة بانفتاح السوق الجزائرية بعد غزو السوق بالكثير من السلع المستوردة التي فرضت على المؤسسة منافسة حادة وأخلطت كل حساباتها التسويقية.

في هذا الفصل، سنحاول الإجابة على الإشكالية والمتمثلة في ضرورة استعمال النماذج العلمية للتنبؤ بالمبيعات المستقبلية للمؤسسة وهذا لعدم وقوعها في التضخم أو الندرة في المخزون على المدى القصير.

ولقد ارتأينا معالج هذا الفصل في النقاط التالية:

- التعريف بالشركة محل الدراسة

- نمذجة مبيعات شركة "ALGAL"

أولا: تقديم شركة ALGAL (الشركة محل الدراسة)

تعتبر الشركة الجزائرية للألمنيوم آلقال (ALGAL) من أهم فروع الشركة الوطنية للعدانة وتحويل المعادن الغير حديدية (METANOF)، حيث تعتبر شركة آلقال ممولا مهما بمعدن الألمنيوم، الذي يتميز بعدة خصائص مميزة تعتمد عليها عدة صناعات إستراتيجية على المستوى الوطني. كما يعتبر التعرف الدقيق على هذه الشركة مهما جدا للعمل المراجع وإبداء رأيه،

ثانيا: نمذجة مبيعات شركة أقال**(I) تحليل السلسلة الموسمية لمبيعات الشركة**

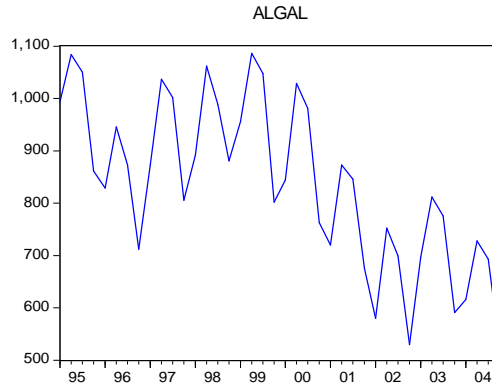
جدول رقم (01): كمية المبيعات الموسمية للشركة

السنة	الموسم الأول	الموسم الثاني	الموسم الثالث	الموسم الرابع	السنتوية
1995	944	1084	1050	861	3939
1996	829	946	873	712	3360
1997	873	1037	1002	806	3718
1998	892	1062	989	881	3824
1999	956	1086	1048	802	3892
2000	844	1029	981	763	3617
2001	720	873	846	676	3115
2002	580	752	699	530	2561
2003	697	812	776	591	2876
2004	616	728	693	526	2563

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى وثائق مقدمة من مصلحة المبيعات بالإدارة العامة لشركة أقال

(1-I) التمثيل البياني لسلسلة مبيعات ALGAL

الشكل رقم (02): المنحنى البياني لسلسلة مبيعات وحدات الألمنيوم



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-views

(2-I) دراسة وصفية لبيانات السلسلة

“ السلسلة الموجودة تتمثل في المبيعات الفصلية لوحدة الألمنيوم لشركة ALGAL الموجهة للسوق الوطنية والمحددة بـ 40 مشاهدة ممتدة من الفصل الأول لسنة 1995 إلى الفصل الرابع من سنة 2004 بقيمة دنيا تساوي 530 طن وذلك في الفصل الرابع من سنة 2002، وقيمة قصى تساوي 1084 طن وذلك في الفصل الثاني من سنة 1995، وهذا ما يدل على عدم تجانس المستويات.

“ نلاحظ أيضا بعد القراءة للتمثيل البياني للسلسلة أن هناك تذبذبات ناتجة عن اختلاف الكميات المباعة من فترة إلى أخرى، حيث تتكرر بانتظام وبنفس الوتيرة لكل سنة مع اختلاف النسبة التي تنخفض بها من سنة إلى أخرى. ونلاحظ أيضا أنه عامة المستويات الكبرى التي تظهر في كل سنة تتمركز في الفصل الثاني، وتكون المستويات الصغرى في الفصل الرابع وهذا شيء طبيعي لأن مجمل العملاء والتجار والحرفيين والمستهلكين لهذه المادة الأولية يقتنونها في الفصلين الأولين من كل سنة، نظرا لبداية السنة وما يضحّ فيها من مشاريع، وفي الفصلين الأخيرين يعملون على تفرغ مخزوناتهم نظرا لنقص المشاريع وانتهاء الورشات، وأيضا لقيامهم بعملية الجرد لنهاية السنة.

“ نلاحظ أيضا بعد القراءة للتمثيل البياني وجدول المبيعات أن هناك انخفاض خطير في مستوى المبيعات بعد سنة 2000 ولذلك وبعد استفسارنا مع إطارات المؤسسة قمنا باستخلاص أن هذا الركود يعود إلى انفتاح السوق الجزائرية للاستيراد والمنافسة الخارجية الحرة، إذ أخذت هذه الأخيرة حصص كبيرة من نسب مبيعات ALGAL كما في الجدول:

جدول رقم (02): جدول توزيع حصص سوق الألمنيوم في الجزائر

السنة	مبيعات	ALGAL	الاستيراد	المجموع	حصص السوق
1995	3939	3939	0	3939	100%
1996	3360	3360	176	3536	95%
1997	3718	3718	279	3997	93%
1998	3824	3824	201	4025	95%
1999	3892	3892	1297	5189	75%
2000	3617	3617	1205	4822	75%
2001	3115	3115	2255	5370	58%
2002	2561	2561	3536	6097	42%
2003	2876	2876	5112	7988	36%
2004	2563	2563	7294	9857	26%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى وثائق مقدمة من مصلحة المبيعات بالإدارة العامة لشركة ألقال

إن هذه السيطرة على حصص السوق من المنافسين تعود للتسهيلات والعفو الجمركي الذي منحتة الدولة الجزائرية للمستثمرين الخواص، بدون الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الشركات الوطنية حيث هذه الأخيرة عليها أعباء مثل المديونية وانخفاض قيمة الصرف وأيضا أعباء العمال الزائد عددهم عن حاجيات المؤسسة وذلك ناتج عن سياسات اجتماعية للخفض من البطالة. وكل هذه الأعباء تدفع بالشركات لانتهاج سياسات التسعير لا تسمح لها بإمكانية التنافس على مستوى السعر.

وزيادة على هذا كانت تغزو السوق الجزائرية منتجات لا تطابق المعايير العالمية من وزن وحجم وجودة، حيث لم تكن هناك رقابة جمركية كفاء وذلك نظراً لنقص الخبرة والتكوين والاحتراف على هذا المستوى.

I-3 الكشف عن طبيعة السلسلة

إن التذبذبات والتغيرات في الوتيرة التي تتعرض لها السلسلة تؤثر بوجود مركبات تؤثر في هذه السلسلة، وللكشف عن هذه المركبات ومعرفة النموذج إن كان جدائي أو تجميعي نقوم بإنشاء جدول Buys-Ballot ومن خلاله نقوم باختبار Fisher و Student.

I-3-1 إنشاء جدول Buys-Ballot:

جدول رقم (03): جدول Buys-Ballot

الانحراف المعياري السنوي	المتوسط ط الحسابي	الموسم الرابع	الموسم الثالث	الموسم الثاني	الموسم الأول	مبيعات السنة
101,788588 1	984,75	861	1050	1084	944	1995
98,0306074 7	840	712	873	946	829	1996
108,408179 3	929,5	806	1002	1037	873	1997
85,7243644 9	956	881	989	1062	892	1998
126,390927 9	973	802	1048	1086	956	1999
122,521766 8	904,25	763	981	1029	844	2000
95,5941943 8	778,75	676	846	873	720	2001
102,834413	640,25	530	699	752	580	2002

8						
97,9217374 6	719	591	776	812	697	2003
89,6711585	640,75	526	693	728	616	2004
836,625	المتوسط الحسابي العام	714,8	895,7	940,9	795,1	المتوسط الحسابي الموسمي
157,76186	الانحراف المعياري العام	130,75745 1	137,99198 8	139,62445 7	133,61091 9	الانحرا ف المعياري الموسمي

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى وثائق مقدمة من مصلحة المبيعات بالإدارة العامة لشركة أقال

I-3-2) اختبار Fisher:

إن الهدف من هذه المرحلة هو الكشف عن التغيرات الموسمية والاتجاه العام ، ويكون ذلك عن طريق اختبار تحليل التباين، والجدول الرابع يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): تحليل التباين لسلسلة المبيعات

التباين	التعريف	درجة الحرية	مجموع المبيعات
VP= 10309,595	تباين الفترة	3	SP= 30928,785
VA=18012,793	تباين السنة	9	SA= 162115,145
VF= 475,14	تباين البواقي	27	SR= 12829,04

حيث P = 4 (الموسمية) N = 10 (السنوات)

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-views وللكشف عن التغيرات الموسمية والاستعانة بالجدول رقم (05) نقوم بحساب F_{CAL} الحسابية وقيمة F_{TAB} الجدولية حيث:

$H_0: F_{TAB} > F_{CAL}$ عدم وجود تغيرات موسمية تأثر في السلسلة

$H_1: F_{TAB} < F_{CAL}$ وجود تغيرات موسمية تأثر في السلسلة

$$F_{TAB} = F_{3;27}^{0.05} = 2,96$$

$$F_{CAL} = \frac{S_P/3}{S_R/27} = 21,69$$

إذن لدينا: $F_{TAB} < F_{CAL}$ وبالتالي تقبل الفرضية H_1

ومنه فإن السلسلة تتأثر بمتغيرات موسمية.

وللكشف عن الاتجاه العام وبلاستعانة بالجدول (04) نقوم بحساب F'_{CAL} الحسابية وقيمة

F'_{TAB} الجدولية حيث:

$$H_0: F'_{TAB} > F'_{CAL} \quad \text{عدم وجود اتجاه عام للسلسلة}$$

$$H_1: F'_{TAB} < F'_{CAL} \quad \text{وجود اتجاه عام للسلسلة}$$

$$F'_{TAB} = F'_{9;27}^{0,05} = 2,25$$

$$F'_{CAL} = \frac{S_A/9}{S_R/27} = 37,91$$

إذن لدينا $F'_{TAB} < F'_{CAL}$ وجود مركبة الاتجاه العام.

I-3-3) اختبار Student

للقيام باختبار Student نقدر معادلة الانحدار $\sigma_i = a + b\bar{y}_i + \varepsilon_i$ وذلك

باستعمال طريقة المربعات الصغرى، حيث الانحراف المعياري متغير تابع والمتوسط متغير مستقل.

حيث نقوم بحساب $t_{\hat{b}}$ و t_{TAB} ونطبق الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: t_{TAB} < t_{\hat{b}}^* \quad \text{المتغير المستقل يفسر المتغير التابع}$$

$$H_1: t_{\hat{b}}^* < t_{TAB} \quad \text{المتغير المستقل لا يفسر المتغير التابع}$$

$$\text{حيث: } t_{tab} = t_{n-2}^{0,05} = 2,306 \quad \text{و } t^* = \frac{\hat{b}}{\sigma_{\hat{b}}}$$

وبعد استعمال المربعات الصغرى توصلنا للنتائج التالية: $\hat{a} = 190$, $\hat{b} = 0,04$

$$\sigma_{\hat{b}} = 0,02 \quad \sigma_{\varepsilon_i}^2 = 3881,5$$

$$\text{حيث } t_{TAB} = 2,306 \quad \text{و } t^* = \frac{0,04}{0,02} = 2$$

إذن لدينا $t_{\hat{b}}^* < t_{TAB}$ فنقبل الفرضية البديلة، أي أن المتغير المستقل لا يفسر

المتغير التابع وعليه فإن لا يوجد هناك علاقة جوهرية بين الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي

للسلسلة الزمنية أي أنها من الشكل التجميعي وتكتب على الشكل التالي:

$$y_t = E_t + S_t + R_t$$

فمن خلال تحليل السلسلة الزمنية لمبيعات ALGAL استنتجنا أنها تتأثر بمتغيرات موسمية ومركبة الاتجاه العام وهي من الشكل التجميعي وبالتالي نستعمل أحد نماذج التنبؤ التي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الموسمية ومركبة الاتجاه العام. ومن الأهم والأدق منها نجد طريقة Box, Jenkins التي تعتبر من طرق التنبؤ للمدى القصير.

(II) التنبؤ بالمبيعات باستعمال طريقة Box, Jenkins

تختصر طريقة Box, Jenkins على المراحل التالية⁽¹²⁾:

- التحليل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي.
- نزع المتغيرات الموسمية.
- التحليل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي المعدلة.
- دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار (Philips Perron) أو (ADF) .
- تحديد الدرجات P و Q باستخدام بيان دالة الارتباط الذاتي المعدلة أو دالة الفروق.
- تقدير النموذج $ARIMA_{(P, I, Q)}$.
- اختبار دقة النموذج.
- التنبؤ.

(I-II) إنشاء بيان الارتباط الذاتي البسيط والجزئي

الجدول رقم (05): المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة المبيعات

Date: 01/11/11 Time: 18:36

Sample: 1995Q1 2004Q4

Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ****	. ****	1	0.607	0.607	15.890	0.000
. **	. *	2	0.248	-0.192	18.608	0.000
. ***	. *****	3	0.453	0.641	27.913	0.000
. *****	. *	4	0.653	0.120	47.810	0.000
. **	** .	5	0.333	-0.326	53.128	0.000
. .	. .	6	0.044	-0.052	53.223	0.000
. **	. **	7	0.272	0.214	57.002	0.000
. ****	. *	8	0.496	0.111	69.940	0.000
. *	** .	9	0.180	-0.272	71.697	0.000
. * .	. * .	10	-0.111	-0.072	72.384	0.000
. .	. * .	11	0.057	-0.138	72.573	0.000
. *	. * .	12	0.203	-0.089	75.047	0.000
. .	. * .	13	-0.033	0.123	75.113	0.000

أ.قادرِي رياض + أد بن بوزيان محمد

** .	.* .	14	-0.264	-0.103	79.622	0.000
.* .	.* .	15	-0.112	-0.070	80.458	0.000
. .	. .	16	0.054	-0.012	80.663	0.000
.* .	. .	17	-0.132	0.015	81.943	0.000
** .	. .	18	-0.336	-0.058	90.556	0.000
.* .	. .	19	-0.201	0.027	93.785	0.000
. .	. .	20	-0.044	0.006	93.947	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

يلاحظ من خلال بيان الارتباط الذاتي أن معامل الارتباط الذاتي لفترة التأخر $K = 4$ يختلف اختلافا واضحا عن الصفر، وهذا يعني أن سلسلة المبيعات ALGAL موسمية الأمر الذي يبرر صحة اختبار Fisher لتحليل التباين.

(2-II) نزع المتغيرات الموسمية

نقوم بنزع المتغيرات الموسمية باستخدام برنامج "Eviews. 6" ونرمز بـ ALGALSA للسلسلة الزمنية خالية من المتغيرات الموسمية.

الجدول رقم (06): المعاملات الموسمية لسلسلة المبيعات

Date: 01/11/11 Time: 18:46
Sample: 1995Q1 2004Q4
Included observations: 40
Ratio to Moving Average
Original Series: ALGAL
Adjusted Series: ALGALSA

Scaling Factors:

1	0.936567
2	1.128880
3	1.081665
4	0.874422

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

والجدول رقم (07) يبيّن الرسم البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة المبيعات المعدلة.
الجدول رقم (07): منحني البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة المبيعات المعدلة

Date: 01/24/11 Time: 22:19
Sample: 1995Q1 2004Q4
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.839	0.839	30.308	0.000
. *****	. .	2	0.738	0.117	54.398	0.000
. *****	. .	3	0.649	0.015	73.526	0.000
. ****	. .	4	0.536	-0.118	86.915	0.000
. ***	. .	5	0.475	0.086	97.730	0.000
. ***	. .	6	0.426	0.046	106.70	0.000
. ***	. .	7	0.388	0.042	114.38	0.000
. **	. .	8	0.350	-0.029	120.80	0.000
. **	** .	9	0.238	-0.272	123.86	0.000
. .	. .	10	0.157	-0.040	125.24	0.000
. .	. .	11	0.082	-0.018	125.63	0.000
. .	* .	12	-0.016	-0.099	125.65	0.000
. .	. .	13	-0.065	-0.005	125.91	0.000
* .	. .	14	-0.100	-0.001	126.56	0.000
* .	. .	15	-0.137	-0.031	127.83	0.000
* .	* .	16	-0.199	-0.158	130.60	0.000
** .	. .	17	-0.220	0.112	134.14	0.000
** .	. .	18	-0.233	0.035	138.28	0.000
** .	. .	19	-0.256	-0.029	143.52	0.000
** .	* .	20	-0.280	-0.073	150.13	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

(3-II) مشكلة الاستقرار

إن من شروط طريقة Box, Jenkins أن تكون السلسلة مستقرة ولذلك نستعمل اختبار PP حيث يعتبر الأحدث والأدق وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews.06 حيث نقوم بتحديد رقم التأخر 3 الذي يقوم بتذنية معياري Akaike و Schwarz وهذا من أجل حساب قيمة PP_{CAL} وهذا بتقدير النماذج الثلاثة:
النموذج 01: وهو معطى بالصيغة التالية:

$$ALGALSA_t = \phi_1 ALGALSA_{t-1} + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (08): اختبار PP للنموذج الأول

Null Hypothesis: ALGALSA has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.537145	0.1152
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2859.496
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2859.496

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(ALGALSA)
 Method: Least Squares
 Date: 01/11/11 Time: 19:04
 Sample (adjusted): 1995Q2 2004Q4
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALGALSA(-1)	-0.015706	0.010218	-1.537145	0.1325
R-squared	0.013392	Mean dependent var		-11.78930
Adjusted R-squared	0.013392	S.D. dependent var		54.53972
S.E. of regression	54.17329	Akaike info criterion		10.84756
Sum squared resid	111520.3	Schwarz criterion		10.89022
Log likelihood	-210.5274	Hannan-Quinn criter.		10.86286
Durbin-Watson stat	2.162670			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews
 من خلال الجدول التاسع نلاحظ أن القيمة الإحصائية لـ PP_{CAL} تساوي -1,53 وبالمقارنة مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% تساوي -1,94 نجد $PP_{CAL} < PP_{TAB}$ ، إذن نرفض الفرضية العدمية للجذور الوحيدة وبالتالي فإن سلسلة المبيعات مستقرة.
 - النموذج 02: وهو معطى بالصيغة التالية:

$$ALGALSA_t = \phi_1 ALGALSA_{t-1} + B + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (09): إختبار PP للنموذج الثاني

Null Hypothesis: ALGALSA has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.195031	0.6670
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2774.389
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2396.330

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(ALGALSA)
 Method: Least Squares
 Date: 01/11/11 Time: 19:10
 Sample (adjusted): 1995Q2 2004Q4
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALGALSA(-1)	-0.086885	0.067586	-1.285553	0.2066
C	61.13095	57.38000	1.065370	0.2936
R-squared	0.042756	Mean dependent var		-11.78930
Adjusted R-squared	0.016885	S.D. dependent var		54.53972
S.E. of regression	54.07731	Akaike info criterion		10.86863
Sum squared resid	108201.2	Schwarz criterion		10.95394
Log likelihood	-209.9382	Hannan-Quinn criter.		10.89924
F-statistic	1.652648	Durbin-Watson stat		2.069926
Prob(F-statistic)	0.206587			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-views

ومن خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن القيمة الحسابية PP_{CAL} تساوي 1,19- وبالمقارنة مع القيمة الجدولية $PP_{TAB} = 2,93-$ عند مستوى المعنوية 5% نجد $PP_{TAB} < PP_{CAL}$ إذا نرفض الفرضية العدمية للجذور الوحيدة وبالتالي فإن سلسلة المبيعات مستقرة.

النموذج 03: ويعطي بالصيغة التالية:

$$ALGALSA_t = \phi_1 ALGALSA_{t-1} + B_t + C + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (10): إختبار PP للنموذج الثالث:

Null Hypothesis: ALGALSA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.306533	0.4207
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2544.609
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2737.450

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ALGALSA)
Method: Least Squares
Date: 01/11/11 Time: 19:14
Sample (adjusted): 1995Q2 2004Q4
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALGALSA(-1)	-0.244932	0.109498	-2.236869	0.0316
C	238.7239	113.1618	2.109580	0.0419
@TREND(1995Q1)	-2.247479	1.246520	-1.803004	0.0798
R-squared	0.122037	Mean dependent var	-11.78930	
Adjusted R-squared	0.073261	S.D. dependent var	54.53972	
S.E. of regression	52.50390	Akaike info criterion	10.83346	
Sum squared resid	99239.75	Schwarz criterion	10.96142	
Log likelihood	-208.2524	Hannan-Quinn criter.	10.87937	
F-statistic	2.502003	Durbin-Watson stat	1.914468	
Prob(F-statistic)	0.096066			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن القيمة الإحصائية لـ PP_{CAL} تساوي -2,30 وبالمقارنة مع القيمة الجدولية $PP_{TAB} = -3,52$ إذن نجد $PP_{CAL} < PP_{TAB}$ إذن نرفض الفرضية العدمية للحدور الوحيدة وبالتالي فإن سلسلة المبيعات مستقرة. وكخلاصة فإن السلسلة الزمنية ALGALSA مستقرة أي أن السلسلة موضوع التقدير ساكنة من الناحية الإحصائية.

(4-II) التعرف على النموذج

ومن الجدول رقم (08) يتضح أن الحد الأول لدالة الارتباط الذاتي الجزئي يختلف عن الصفر و أن الحدود لدالة الارتباط الذاتي البسيط تتناقض هندسيا فعليه إن النموذج من النوع AR(1).

(5-II) التقدير:

بما أن النموذج من النوع $AR(1)$ فإن يأخذ الصيغة التالية:

$$ALGALSA_t = \phi_1 ALGALSA_{t-1} + \epsilon_t$$

والجدول رقم 12 يوضح نتائج عملية التقدير.

الجدول رقم (11): التقدير

Dependent Variable: ALGALSA
Method: Least Squares
Date: 01/28/11 Time: 23:36
Sample (adjusted): 1995Q2 2004Q4
Included observations: 39 after adjustments
Convergence achieved after 2 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.984294	0.010218	96.33308	0.0000
R-squared	0.826289	Mean dependent var		827.4793
Adjusted R-squared	0.826289	S.D. dependent var		129.9784
S.E. of regression	54.17329	Akaike info criterion		10.84756
Sum squared resid	111520.3	Schwarz criterion		10.89022
Log likelihood	-210.5274	Hannan-Quinn criter.		10.86286
Durbin-Watson stat	2.162670			
Inverted AR Roots	.98			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

(6-II) اختبار جودة النموذج:

ويتم عن طريق:

(1-6-II) اختبار معنوية المعاملات:

وهذا باستخدام اختبار Student إذ يتضح أن معاملات النموذج $AR(1)$ تختلف جوهرياً عن الصفر (أنظر الجدول رقم 10).
 $(1,96 < 96.33 = tStudent)$

(2-6-II) هل البواقي تتبع خطأ أبيض:

لمعرفة هل البواقي تتبع خطأ أبيض فيجب استخدام إحصائية Box, Ljung والشكل (8) يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): المنحنى دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي

Date: 01/28/11 Time: 23:38
 Sample: 1995Q2 2004Q4
 Included observations: 39
 Q-statistic
 probabilities adjusted
 for 1 ARMA term(s)

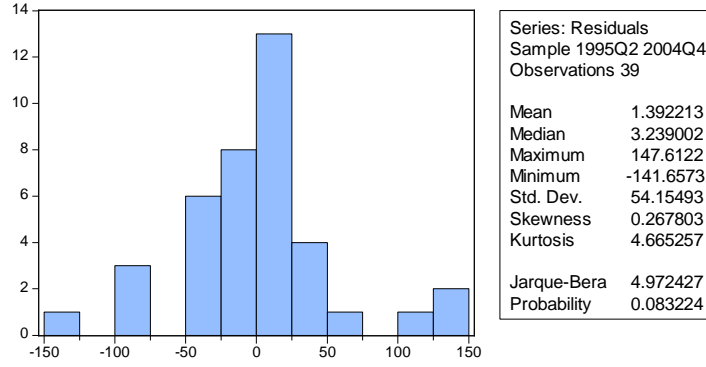
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
.*) .	.*) .	1	-0.119	-0.119	0.5985	
.*) .	.*) .	2	-0.117	-0.133	1.1868	0.276
.*)* .	.*)* .	3	0.112	0.083	1.7408	0.419
.*) .	.*) .	4	-0.107	-0.101	2.2611	0.520
.*)* .	.*)* .	5	0.091	0.094	2.6485	0.618
.	6	-0.013	-0.028	2.6565	0.753
. . .	.*)* .	7	0.032	0.075	2.7074	0.845
.*)* .	.*)* .	8	-0.105	-0.136	3.2795	0.858
.*)* .	.*)* .	9	-0.120	-0.114	4.0457	0.853
. . .	.*)* .	10	-0.045	-0.139	4.1590	0.901
.	11	0.015	0.003	4.1720	0.939
.*)* .	.*)* .	12	-0.077	-0.123	4.5214	0.952
.*)* .	.*)* .	13	-0.079	-0.086	4.9016	0.961
.	14	0.012	-0.050	4.9102	0.977
.*)* .	.*)* .	15	-0.085	-0.081	5.3968	0.979
.*)* .	.*)* .	16	-0.107	-0.176	6.1948	0.976

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

من الجدول (13) نلاحظ أن كل الحدود تقع داخل مجال الثقة وهذا مؤشر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي كما نلاحظ أن احتمالات إحصائية Box, Ljung، أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية أن البواقي تتبع توزيع خطأ أبيض.

II-6-3) هل الخطأ الأبيض يتبع توزيع طبيعي:

الجدول رقم (13): المدرج التكراري لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

من أجل ذلك يجب استعمال اختبار Jarque Bera 1984 الذي يجمع بين اختبار Skeweens ونرمز له V_1 واختبار Kurtosis ونرمز له V_2 ونبيّن ذلك من الجدول رقم (14) حيث لدينا:

$$V_1 = \frac{|B_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{|0,26 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{40}}} = 0,68 < 1,96$$

$$V_2 = \frac{|B_2^{1/2} - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{|4,66 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{40}}} = 2,15 > 1,96$$

إذن لدينا اختبار Skeweens : $V_1 = 0,68 < 1,96$ فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن الخطأ الأبيض يتبع توزيع طبيعي.
ولدينا اختبار Kurtosis : $V_2 = 2,15 > 1,96$ فإن نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن الخطأ الأبيض لا يتبع توزيع طبيعي.

وللفصل في الاختلاف الواقع بين نتائج الاختبارات سوف نستخدم اختبار Jarque Bera والذي يجمع بين الاختبارين وكانت النتائج كالآتي:

$$JB = 4,97 < X_{0,05}^2(2) = 5,99$$

وبما أن إحصائية: $X_{0,05}^2(2) > JB$ فالخطأ الأبيض يتبع توزيع طبيعي وهذا ما يزيد قوة النموذج المتنبأ به

(7-II) التنبؤ:

بعد الحصول على النموذج المقبول يمكن استخدامه في التنبؤ كالاتي حيث:

ALGAL: السلسلة الزمنية الخام

ALGALSA: السلسلة الزمنية خالية من المتغيرات الموسمية

وبالتالي يكتب النموذج على الشكل التالي:

$$ALGALSA_t = 0.98 ALGALSA_{t-1} + \varepsilon_t$$

أم نتائج التنبؤ بالنسبة لمبيعات ALGAL خلال السنة 2005 فهي موضحة في الجدول رقم (15).

الجدول رقم (14): نتائج التنبؤ بالمبيعات لسنة 2005

التنبؤ	CS	ALGALSA _t	الفصول
599	0,93	644	الفصل الأول
707	1,12	631	الفصل الثاني
677	1,08	627	الفصل الثالث
512	0,87	589	الفصل الرابع
2495	التنبؤ لسنة 2005		

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

(8-II) تقييم واختبار طريقة التنبؤ بالنسبة لسلسلة المبيعات

لتقييم التنبؤ المتوصل إليه بطريقة Box, Jenkins قمنا بالبحث عن القيم الحقيقية لمبيعات سنة 2005 والقيم المتنبأ بها لهذه السنة من طرف إطارات المؤسسة الذين يعتمدون على الطرق النوعية لتقديرها مثل آراء الخبراء ورجال البيع. والجدول رقم 15 يظهر النتائج:

الجدول رقم (15): جدول مقارنة نتائج التنبؤ بالمبيعات

$e_t^2(P - E)$	$e_t^2(B - J)$	(P - E)	(B - J)	X_t	الفصول
6400	44521	890	599	810	الفصل الأول
51529	34596	1120	707	893	الفصل الثاني
54756	32041	1090	677	856	الفصل الثالث
62001	8281	862	512	603	الفصل الرابع
174686	119439	SEE			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج economie-eviews

حيث:

- X_t : القيم الحقيقية لمبيعات سنة 2005

- $(B - J)$: قيم التنبؤ بطريقة Box, Jenkins

- $(P - E)$: تقديرات المؤسسة

- $e_t^2(B - J)$: مربع الأخطاء بالنسبة لطريقة Box, Jenkins

- $e_t^2(P - E)$: مربع الأخطاء بالنسبة لتقديرات المؤسسة

- SEE : مجموع مربع الخطأ

من خلال الجدول نلاحظ أن مربع الخطأ بالنسبة لطريقة Box, Jenkins أقل من مربع خطأ تقديرات المؤسسة ومنه نستنتج أن طريقة Box, Jenkins هي الأفضل والأدق وللتأكد أكثر من جودة النموذج نستعمل الإحصائية "U" Theil 1966 والتي تعطي بالعلاقة التالية:

$$e_t = X_t - \hat{X}_t$$

$$SSE = \sum_{i=t+1}^{t+L} e_i^2$$

$$RMSE = \sqrt{\frac{SSE}{L}}$$

$$Theil's U = \frac{RMSE}{\sqrt{\frac{\sum_{i=t+1}^{t+L} (x_t - x_{t-1})^2}{L}}}$$

حيث:

" L: عدد فترات التنبؤ

" RMSE: جذر متوسط مربع الأخطاء

فوجد:

$$U_{(P-E)} = \frac{208,97}{195,52} = 1,06 \quad \text{و} \quad U_{(B-J)} = \frac{172,79}{195,52} = 0,88$$

من خلال النتائج نستنتج أن طريقة Box, Jenkins هي الأحسن لأن الإحصائية: $U_{(B-J)} < 1$ أما بالنسبة لتقديرات المؤسسة نجد: $U_{(P-E)} > 1$ فهي غير مقبولة إحصائياً.

(9-II) تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال دراستنا حاولنا إسقاط طريقة Box, Jenkins على المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة للبحث عن التنبؤ المستقبلي لمبيعات سنة 2005 إذ حاولنا بناء نموذج قياسي يخضع لمعايير إحصائية قوية حيث تعتبر هذه الطريقة الأحسن والأدق مقارنة مع الطرق التي سبق ذكرها في الجانب النظري.

إن من خلال التنبؤ المتوصل إليه لاحظنا مواصلة التنبؤ بانخفاض المبيعات مع مرور الفترات الزمنية، وهذا يعتبر مؤشّر سلبي لاستمرار الحياة الاقتصادية للمؤسسة؛ والشيء الذي لفت انتباهنا هو أن هذه المؤسسة لازالت تعمل في ظل التوجه الإنتاجي مع كل ما يحمله هذا التوجه من عقبات لا تسمح لها أن تنمو في ظل التحولات الجديدة التي يعرفها السوق الجزائرية من جهة، والتحول الخاصة بالمستهلك الجزائري من جهة وهذا بالنظر إلى حاجياته ومتطلباته من نوعية وتنوع.

إن من خلال استفسارنا مع إطارات المؤسسة اتضح لنا أنها تعتمد لتنبؤاتها المستقبلية على آراء رجال البيع ومصصلحة الإنتاج، وهذا الشيء غير مقبول في بيئة تتميز بالمنافسة الحادة والغير شرعية. وعليه فعلى المؤسسة استعمال الطرق الإحصائية مع إدخال مختلف المتغيرات المباشرة والغير مباشرة التي تؤثر في السوق، وعليها توفير الإمكانيات المادية والكفاءات لتحقيق نموذج تنبؤ دقيق يتطلّع على السياسات المستقبلية، وعليها أيضا القيام بإجراءات قانونية للحد من المنافسة الغير شرعية.

وفي الأخير نرجو أن يتحرك إطارات هذه المؤسسة بالقيام بتغيير سياساتها التسييرية لإنقاذ المؤسسة من الإفلاس والتمكّن من استرجاع مكانتها على مستوى السوق الجزائرية، ولما لا البحث عن أسواق خارجية.

خاتمة:

لم تعد تكتفي البحوث الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها في عصرنا هذا، وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل في كافة الميادين، على مجرد عرض المشاكل ودراسة الظواهر وتحديد الأسباب واستخلاص النتائج واتخاذ القرارات بطريقة سطحية مجردة بعيدة عن أسلوب الإقناع والتقدير والقياس.

لقد أصبح الاتجاه العام في مثل هذه البحوث والدراسات هو استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية وذلك لتحديد الخصائص وإبراز الاتجاهات العامة الاجتماعية والإدارية وتحليل العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي غير متحيز. وعلم الإحصاء يعطي العديد من الطرق والأساليب اللازمة لضرورة القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والإدارية على أساس من القياس لحركة العديد من المتغيرات المحددة لظواهر موضوع الدراسة.

في ظل تعقد الحياة الاقتصادية التي سادها حالة عدم اليقين وكذا صعوبة إدارة المؤسسات الاقتصادية هيكليا وتنوع تشكيلة منتجاتها أصبح لزاما على المسيرين في المؤسسة الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة منها تسهيل آليات التسيير وعمليات الإدارة وبشكل رئيسي عملية اتخاذ القرارات الإدارية على كل المستويات، المبيعات، الإنتاج،... إلخ. هذا من جهة ومن جهة أخرى تحسين النتائج المحتملة للقرارات المتخذة ومستوى الأداء في هذه المؤسسات، وهذا لأن اتخاذ القرار اعتمادا على النماذج بعد الاختيار الموفق له يخفف بشكل كبير الأخطار المحتملة أو يقلل من الفرص الضائع بإدخال الأساليب الكمية في عملية تحليل المشكلات، واتخاذ القرارات من أجل إدارة أفضل، ومن هذه التقنيات نجد نماذج أو أساليب التنبؤ باعتبارها حلقة وصل بين المؤسسة والبيئة الخارجية التي تتميز بعدم اليقين لدى متخذ القرار. فالتنبؤ يساعد على صنع قرارات ذات بعد زماني ومكاني نظراً للدور الكبير والهام في اتخاذ القرارات التكتيكية والإستراتيجية حتى أصبح يقال أن متخذ القرار ما هو إلا مستهلك لمعلومات ينتجها جهاز التنبؤ، حيث عملية صناعة القرارات الذكية هي جوهر نجاح الإدارة بمعنى أنه لا بدّ من عملية التشخيص لأي مشكلة تشخيصاً دقيقاً، وأن يدرك الإداري كيف يقوم هو ومن يعملون لديه أنه لا بدّ لاتخاذ القرارات وحل المشاكل استخدام المعايير العلمية التي تحدّد مدى جودة القرار في ظل الأهداف المحددة ودرجة المخاطرة.

الهوامش:

- ¹ غانم فنجان موسى-محمد صالح عبد العباس، "إدارة المبيعات و الإعلان"، دار الحكمة للطباعة و النشر: العراق، 1990، ص 120.
- ² طلعت أسعد عبد الحميد، "مدير المبيعات الفعال-كيف تدير عملياتك البيعية بكفاءة؟"، مصر: مكنتات مؤسسة الأهرام آخرون، 2000، ص 143.
- ³ M. Gervais, « Contrôle de gestion (par le système budgétaire)», Paris, 1987, p 38.
- ⁴ - Didier Leclère, "Gestion Budgétaire", paris: Eyrolles, 1994, p 42.
- ⁵ غانم فنجان موسى-محمد صالح عبد العباس، "إدارة المبيعات و الإعلان"، مرجع سبق ذكره، ص 144.
- ⁶ كرم الله علي عبد الرحمان، "التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار"، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 32، السعودية، 1982، ص:91.
- ⁷ كرم الله علي عبد الرحمن، "التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار"، مرجع سبق ذكره، ص: 103.
- ⁸ خالد منصور الشعيبي، "مدى استخدام أساليب التنبؤ في تقدير حجم الطلب على المنتجات الصناعية في مدينة جدة"، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 2، سبتمبر 1995، ص: 227.
- ⁹ سونيا البكري، "استخدام الأساليب الكمية للإدارة". الدار الجامعية: الإسكندرية، 1997، ص: 133.
- ¹⁰ سونيا البكري، "استخدام الأساليب الكمية للإدارة"، مرجع سبق ذكره، ص: 135.
- ¹¹ كرم الله عبد الرحمان، "التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار"، مرجع سبق ذكره، ص: 193.
- ¹² مولود حشمان، "نماذج التنبؤ قصير المدى". ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 1998.

مساهمة التطوير التنظيمي في تجسيد البرامج التغييرية بالمؤسسات الاقتصادية العمومية بالإسقاط على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز - مديرية الشلف شمال -

أ/ معموري صورية *

مخبر "DECOPILS"، جامعة الشلف - الجزائر

أد/ نوري منير **

جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

This research aims to identify the extent of the contribution of the development programs applied in electricity and gas distribution Department - Sonelgaz Chlef north- in achieving the desirable organizational change, as well as to examine the extent of the difference in staff orientations towards the applied development programs and organizational change, depending on the age, marital status, educational qualification, career level, and years of experience. To achieve the objectives of the study a questionnaire consisting of three parts was designed, which the first part included, personal and functional variables for individuals of respondents, while the second part was to dedicate for the change and organizational development axis, while the third part were devoted to the resistance to change and organizational development axis. Also appropriate statistical methods were been the used to analyze the study data and test its hypotheses, and in the light of the results that have been reached, has been providing a range of academic and scientific recommendations.

* أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل

soraymaamouri@ymail.com

** أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل

nourimounir2@gmail.com

مقدمة

أصبحت الإدارة في المؤسسات الاقتصادية العمومية، مطالبة أكثر من أي وقت مضى، أن تعيد الهيكلة، وإعمال مداخل وآليات للتطوير، والتحديث، من أجل التصدي لتحديات العصر، ومواكبة حركة التغيرات، واستثمار ما ينتج عنها من فرص. ليصبح واجب الإدارة العمل على التطوير الشامل لكافة عناصر المنظمة ونظمها وآليات العمل بها، فضلا عن إعادة صياغة توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية، لضمان تواجدها في السوق بما يواكب ما يميزه من تغيرات. وكما هو حال العديد من المؤسسات محلية كانت أو أجنبية، فقد قامت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز بالعديد من التغيرات، كان أهمها ما جاء به القرار الرئاسي رقم 02-195 الصادر بتاريخ 1 جوان 2002¹ وهو تبني سونلغاز لمشروع تطوري، سمي بمشروع "إعادة التنظيم"، لتدخل هذه المؤسسة في سلسلة من التغيرات الجذرية أحيانا والتطويرية أحيانا أخرى. ويحاول هذا البحث طرح إطار علمي لتناول قضية التطوير التنظيمي كمدخل للتغيير، من خلال التعرف واقع هذه العلاقة في إحدى مديريات توزيع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز. من خلال السؤال الرئيس التالي:

مامدى مساهمة مداخل التطوير التنظيمي في تجسيد البرامج التغييرية، وكيف يمكن تجسيد ذلك على مستوى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز - مديرية توزيع الكهرباء والغاز - الشلف ؟

وانطلاقا من السؤال الرئيس يمكننا طرح الأسئلة الداعمة التالية:

- هل يمكن اعتبار التطوير التنظيمي آلية مهمة من آليات التغيير، و كأساس يقوم عليه بنجاح هذا الأخير؟
- هل يمكننا اعتبار المشروع التغييرى المطبق من طرف سونلغاز، انه عملية تغييرية مخططة بعيدة كل البعد عن العشوائية؟
- ما موقف موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" من برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة؟
- ما مستوى مقاومة موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" لبرامج التغيير والتطوير التنظيمي المطبقة؟
- هل توجد فروقات جوهرية بين مواقف الموظفين في مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" من برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، وفقا للمتغيرات التالية (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة) ؟

فرضيات البحث: للإحاطة أكثر بجوانب الموضوع نفترض من البداية ما يلي:

الفرضية الأولى: لم تسهم برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال" من تحقيق التغيير المرغوب فيه بشكل كبير.

الفرضية الثانية: لم يبد موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال"، مقاومة كبيرة اتجاه برامج التطوير والتغيير المطبقة على مستوى مديريتهم.

الفرضية الثالثة: لم تؤد مقاومة موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال" لبرامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، إلى الغاء هذه البرامج.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لخصائص موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال"، من حيث: العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة، المشاركة في دورات تدريبية خاصة ببرامج التغيير والتطوير المطبقة.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

- أهمية دور الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز SPA في الاقتصاد الوطني، لذلك نجد ان الدولة الجزائرية قد أولت اهتماما كبيرا بهذه المؤسسة، حيث انها عملت على تمويلها بغية توسيع نشاطاتها، وحتى تحسن من دورها اتبعت سونلغاز إستراتيجية تهدف الى تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني، وتوفير نوعية عالية من الخدمات للسوق الخارجي، لكن هذه الجهود قد يكون مصيرها الفشل، ان لم تعتمد على استراتيجيات تطويرية مدروسة.
- أهمية التعرف على اتجاهات العاملين بهذه المؤسسة، من خلال معرفة مواقفهم، وأساليب رفضهم ومقاومتهم أو دعمهم للبرامج التغييرية التي تقوم بها الادارة العليا.

أهداف البحث: تستهدف هذه الورقة البحثية تحقيق الأهداف التالية:

- توصيف لواقع تجسيد أحد البرامج التطويرية على مستوى إحدى أهم المؤسسات العمومية الجزائرية. مع محاولة معرفة مدى استخدامها للطرائق و الأساليب العلمية المخططة والمدروسة.
- التعرف على مدى استطاعة برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال" من تحقيق التغيير المرغوب فيه.

- التعرف على اتجاهات موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال"، نحو برامج التطوير والتغيير المطبقة على مستوى مديريتهم.
- التعرف على ما إذا أدت مقاومة موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال" لبرامج التطوير والتغيير التنظيمي إلى إلغاء أو تعديل هذه البرامج.

منهج البحث:

سوف نعتمد في هذه الورقة البحثية على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، والذي يجمع بين الأسلوب النظري، بالإطلاع على ما توفر للباحث من مراجع لاستخلاص المفاهيم النظرية، و دراسة الحالة، من خلال الاعتماد على أدوات التحليل التالية: (المقابلة الشخصية، الاستبانة).

ومحاولة منا بالإلمام بعناصر هذا الإجتهد العلمي، قسمنا بحثنا إلى ثلاثة محاور كانت على النحو التالي:

المحور الأول: التطوير والتغيير التنظيمي، المفاهيم والاهتمامات.

المحور الثاني: المشروع التطويري "إعادة التنظيم" بمديرية توزيع الكهرباء والغاز - سونلغاز الشلف شمال -

المحور الثالث: مناقشة وتحليل نتائج مشروع "إعادة التنظيم" واختبار الفرضيات. وختمنا هذا البحث، بمجموعة من النتائج، وتقديم جملة من التوصيات.

المحور الأول: التغيير والتطوير التنظيمي، المفاهيم والاهتمامات

أولاً: تعاريف حول التغيير التنظيمي، والتطوير التنظيمي

1- التغيير التنظيمي: لقد حظي مفهوم التغيير التنظيمي باهتمام كبير من طرف العديد من العلماء، لاحظنا أن كل باحث قدم تعريفاً حسب رؤيته الخاصة، حول أهم المدخل التي يركز عليها التنظيم، وهي المدخل السلوكي، التنظيمي، والتكنولوجي، على العموم تختلف هذه التعاريف حسب نوعية المدخل المركزة عليه، لكنها تتفق في المبدأ.

قدم (François Bonen) تعريفاً للتغيير التنظيمي كالتالي: " هو عبارة عن تغيير في طرق التشغيل الفردية والجماعية للعاملين بالمؤسسة، وطريقة توجيههم والتفاعل في قلب المنظمة ومع محيطها"².

كذلك يعرف التغيير التنظيمي بأنه العملية (أو العمليات) التي تقوم بها المنظمة، حتى يتسنى لها التحرك من الوضع الحالي، إلى وضع مستقبلي مرغوب فيه، بهدف زيادة فعالية المنظمة³.

ونظر (Masaaki) إلى التغيير بأنه "التحسين المستمر من خلال كل عامل في كل موقع"⁴ وذلك في تفسيره لمفهوم كايزن (Kaizen)⁵

وعرف التغيير التنظيمي على " أنه إحداث التعديلات في الأهداف والهياكل والأنشطة وأساليب العمل التنظيمي من أجل أمرين: أولهما ملائمة أوضاع التنظيم وأساليب عمل الإدارة ونشاطاتها مع تغيرات الأوضاع الجديدة في المناخ المحيط بالتنظيم، وثانيهما استحداث أوضاع تنظيمية وأساليب إدارية وأوجه نشاط جديدة تحقق للتنظيم سبقا على غيره تمكنه من الحصول على مكاسب وعوائد أكبر"⁶.

ويلاحظ من تعريف التغيير التنظيمي بعض الخصائص المميزة، وتمثل في:

- إن عملية التغيير لا تحدث فقط كرد فعل للتغيرات التي حدثت فعلا في البيئة، ولكن لابد وان تكن المنظمة لديها القدرة على المبادرة.

- إن عملية التغيير التنظيمي تهدف لتحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها

وفي الأخير يمكننا تقلص التعريف التالي للتغيير التنظيمي "عملية التحسين المستمر على كافة أبعاد المؤسسة (البعد الإنساني، البعد الاستراتيجي، البعد الهيكلي، ولبعد التقني) لتحقيق مستوى من الفعالية والكفاءة التنظيمية بما يضمن بقاء واستمرار المؤسسة في ظل الظروف المتغيرة"⁷

2- التطوير التنظيمي: لم يصبح هذا المصطلح جزءا من مصطلحات الإدارة إلا حوالي

عام 1960 وإن كانت مهنة التطوير التنظيمي ما تزال غير متداولة كثيرا، وذلك مقارنة مع موضوعات غيرها، بسبب حداثةها، وهي ما تزال قيد التكوين عن طريق تحديث الطرق القديمة فيها، واكتشاف تقنيات أجد وأحدث، ومن المعارف عليه أنه تطور من مصدرين رئيسيين⁸:

• من تطبيق الأساليب المخبرية من قبل مخابر التدريب الوطني "NTL National Training Laboratories.

• ومن طرائق البحث الميداني، أو المسح الميداني، والتي تعود أصلا لمركز الدراسات الميدانية. وأول من استخدم هذه الأساليب كان (Kurt Lewin) في حوالي 1945م.

في الوقت الذي لا يوجد فيه تعريف واحد متفق عليه لتطوير المنظمات، إلا أنه يوجد اتفاق عام على طبيعة الحقل وخصائصه الرئيسية. ومن بين التعاريف الأكثر شمولاً للتطوير التنظيمي نورد تعريف (ريتشارد بيكهارد R.Beckhard) الذي يرى التطوير التنظيمي على أنه " جهد مخطط على مستوى التنظيم ككل، تدعمه الإدارة العليا لزيادة فعالية التنظيم وعافيته من خلال تدخلات مخططة (وسائل) في العمليات التي تجري في التنظيم، مستخدمين في ذلك المعارف التي تقدمها العلوم السلوكية"⁹.

كما أنه اتفق مجموعة من العلماء والمفكرين العرب في اجتماع الخبراء الإدارية بعمان عام 1985م على توضيح تعريف التطوير التنظيمي والذي نص على الآتي: " قام العديد من علماء الإدارة بوضع تعريفات مختلفة للتطوير التنظيمي لكن التركيز على النظام الإنساني الفرعي في تدخلات التطوير التنظيمي بغرض زيادة فعالية التنظيم وتحسين عافية المنظمة أعتبر غير كاف إذا تم استخدامه وحده للوفاء بمتطلبات المنطقة العربية. وإضافة لذلك فإن الظرف الحالي في المنطقة العربية يتطلب أن تتضمن تدخلات التطوير التنظيمي، الإجراءات الضرورية للنظم الفرعية للمنظمة (كالنظم الإنسانية والهيكلية والتقنية) كما أن عليها أن تحتوي على الأدوات والأساليب الإدارية المتيسرة وذلك بغرض تحسين فعالية المنظمة وأدائها، ويجب أن تتم بوتقة هذه الإجراءات والأدوات المختلفة في مدخل مستمر يمتاز بتبويبه وشموليته¹⁰ ، وبغية التعمق في فهم هذا الحقل الجديد نسبياً نستخلص من التعاريف السابقة، بعض الصفات التي تميز التطوير التنظيمي عن غيره من البرامج التطويرية الأخرى، والتي تمثلت فيما يلي:

ذو طابع علمي، مجهود طويل الأجل، برنامج مخطط وطويل الأجل، موجه نحو زيادة الفعالية التنظيمية، وحل المشاكل، يعكس منهج النظم، الإعتماد على مفاهيم التجربة في التعلم، الحاجة لخبير التغيير، قيم إنسانية، الشمولية، الإستمرارية، التدخل المخطط، المشاركة. ويمكننا تعريف التطوير التنظيمي كما يلي " هو استجابة مخططة، طويلة المدى، للتغيرات البيئية التي يعمل بها التنظيم بهدف زيادة قدرة المؤسسة على مواجهة المشاكل، وتطبيق ممارسات جديدة، وتكون هذه الاستجابة مبنية على، تعاون الإداريين وتنمية أواصر الاتصال بينهم، لإيجاد الحلول، ومعتمدة على التطبيق العلمي للعلوم السلوكية، وقائمة على فلسفة الإدارة في الاعتماد على طرف خارجي"¹¹.

3- الفرق بين التطوير التنظيمي والتغيير التنظيمي: يعد التغيير والتطوير،

واحدة من الثنائيات الإدارية التي نتعامل معها، ونعيشها في واقعنا الإداري، والتي ما يزال الكثير يخلط بينها رغم اختلافها. فكثيراً ما يستخدم لفظي التطوير التنظيمي والتغيير التنظيمي للدلالة على نفس الشيء في الكثير من المراجع، إلا أنهما في الحقيقة مختلفان، ولا بد من التوضيح أن هناك فرقا كبيرا بين التغيير والتطوير على اعتبار أن:¹²

- التطوير وظيفة إدارية، أما التغيير فهو أداة من أدوات الإدارة، وأن الجمع بينهما قد لا يكون صواباً

- التغيير يكون من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، في حين يكون التطوير في اتجاه واحد فقط، وهو من القمة إلى القاعدة.

- التطوير يكون بتحريك وضع من طور حسن إلى طور أحسن. التغيير يكون بإحلال وضع مغاير مكان وضع سائد في النسق الإيجابي ذلك يعني إحلالاً وضع سليم مكان آخر غير سليم. أي أن التطوير لا يكون لوضع غير سليم أساساً، إذ أن ما يبنى عليه يأتي تباعاً مثله لذلك كي ينشأ بناء جديد قابلاً للتطوير وجب أن ينشأ سليماً من جذوره. فالتطوير يهدف دوماً لإحداث التغيير الإيجابي الذي يعني التنمية.
- وإضافة لما سبق استخلصنا أن:¹³
- التطوير التنظيمي، عملية تغيير مخطط مقصود، مع الإشارة إلى أن التغيير الذي تتعرض له المنظمة قد يكون مخطط، أو غير مخطط.
- التطوير التنظيمي أحد أساليب إحداث التغيير التنظيمي.
- التطوير التنظيمي يركز على كيفية تخطيط وتنفيذ التغييرات التنظيمية بينما يركز التغيير التنظيمي على إعداد صورة مستقبلية للوضع المرغوب تحقيقه للمنظمة.
- وعليه فالتغيير التنظيمي بذلك يعتبر أشمل وأعم من التطوير التنظيمي. لكن في المقابل فكلا من مفهومي التغيير التنظيمي والتطوير التنظيمي يعطيان معاني متماثلة من ناحية الأهداف، وكخلاصة لما سبق، فنحن نطور من أجل أن نغير، أو نغير من خلال المدخل السلوكي وهو التطوير التنظيمي¹⁴. الذي عرفه Wendell French بأنه "نوع محدد نسبياً من التغيير المخطط له."¹⁵

ثانياً: التغيير والتطوير في المؤسسات العمومية

1- أسباب أحداث التغيير والتطوير في المؤسسات العمومية: أهم هذه الأسباب ما يلي.¹⁶

1-2- الضغوط الدولية: ولعل أهم هذه الضغوط مايلي (المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية، العولمة، حيث أنها فرضت معطيات جديدة في مجال الإصلاح والتطوير الإداري، وهي: التأكيد على أهمية المساءلة، التركيز على الجانب الأخلاقي، تطبيق معايير الجودة في الخدمات العامة، التحول من الأسواق المحلية للأسواق العالمية، زيادة النفوذ الدولي على القرار الوطني، الثورة التكنولوجية.

1-2- الضغوط المحلية: ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما - الضغوط الشعبية المجتمعية، وهذا بسبب: الزيادة الطبيعية للسكان مما يستلزم استثمارات رأسمالية جديدة - المجموعة الثانية الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والمتمثلة في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

2- أهم معوقات إدارة التغيير والتطوير في المؤسسات العمومية:

2-1- **المعوقات التنظيمية:** تعبر عن المشكلات التي توجد في وخاصة وجهات النظر التقليدية للإدارة.

2-2- **المعوقات الإدارية:** تعبر عن مشكلات ناتجة عن تطبيق قواعد ونظم العمل والسياسات والأنظمة الإدارية والمالية

2-3- **المعوقات البشرية:** على رأسها مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي، والتي نعني بها في بحثنا هذا " كافة التصرفات المعلنة أو المستترة، الصادرة عن موظف واحد أو عدد من الموظفين، والتي تؤثر سلبا على الأداء الوظيفي، بسبب رفضهم لتغيير وضع قائم، أو لعدم فهم لأسباب أو أهداف هذا التغيير"، كما يندرج ضمن المعوقات البشرية، نقص الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق عملية التغيير، والذي يترتب عليه، شيوع ظاهرة الخوف الوظيفي، الإعتقاد الخاطيء من قبل الإدارة بنقل النماذج الجاهزة للتغيير، وتطبيقها في بيئات إدارية مختلفة، عدم تجاوز المدراء والعاملين القناعات والمعتقدات التقليدية.

2-4- **المعوقات الاجتماعية:** تعتبر المجتمعات العربية بصورة عامة إما مجتمعات قبلية أو قريبة من إطار القبلية، مما يجعل الإدارة العربية مشدودة لهذه الروابط والقيم القبلية والأسرية التي تلعب فيها الاعتبارات والقيم الشخصية والمجتمعية دورا كبيرا في إنجاز المعاملات¹⁷، وهذا ما يشار اليه بالفجوة الحضارية¹⁸.

المحور الثاني: المشروع التطويري " إعادة التنظيم " بمديرية توزيع الكهرباء والغاز - الشلف شمال -

إن تحول المؤسسة محل الدراسة من منطقة توزيع الى مديرية توزيع بموجب القرار الرئاسي 02-195 الصادر بتاريخ 1 جوان 2002،، خلف عنه تغيير جذري وكامل للهيكلة التنظيمي وبذلك اعتبرت هذه المرحلة مرحلة حاسمة، ومحطة تاريخية هامة من حياة هذه المؤسسة. التي تقوم بمهام ونشاطات محددة من خلال هيكل تنظيمي مكون من مديرية عامة، وثمانية أقسام.

1- **أهم الجوانب التي مسها المشروع التطويري " إعادة التنظيم " بسونلغاز الشلف شمال:** لقد مس المشروع المطبق الكثير من الجوانب، إلا اننا سنحاول التركيز في هذا البحث على اهم هذه الجوانب ابتداءا بالهيكل التنظيمي وصولا للجانب التقني والتكنولوجي.

2-1- تطوير الهيكل التنظيمي :

1-2-1- أهم خطوات تطوير الهيكل التنظيمي: بعد اطلاعنا ميدانيا، على كل ما تعلق بحيثيات إجراء هذا البرنامج التطويري الذي قامت به سونلغاز، أكد في الحدود التي سمح به المسؤولون في هذه المؤسسة، حاولنا اسقاط مراحل هذا البرنامج التطويري على أحد النماذج العلمية والخاصة بمراحل التطوير التنظيمي بشكل عام، وقد وجدنا أن عملية إعادة التنظيم لهذه الشركة قد مر بالمراحل السبع المحددة لنموذج Edgar Huse وهو مبني على النموذج الأصلي الذي قدمه Lwin¹⁹، بحيث وجدنا مجمع سونلغاز ومن خلال إعادة هيكلية التنظيم، قد اتبع الخطوات المعروفة في مجال إدارة التطوير التنظيمي، والتي كانت كالآتي:

أ- الاستكشاف: استعان مجمع سونلغاز بخبير تطوير، متمثلا في شركة كندية لتقديم خبرات استشارية تتعلق بتطوير المؤسسات، حيث تم لقاء ما بين الطرفين، وقام المستشار بتشخيص أولي لوضعية الشركة، من الأعراض التي أظهرتها مشاكل شركة سونلغاز.

ب- الدخول: فعلا تم التوصل إلى اتفاق نهائي على التعاقد بين شركة سونلغاز والخبير الاستشاري الكندي.

ت- التشخيص: مستندا على الخلفية التي يمتلكها، يقوم الخبير بتشخيص فعلي للمشاكل التنظيمية القائمة، محددًا بعد ذلك لإستراتيجية التدخل المخطط.

ث- التخطيط: اطلعت إدارة مجمع سونلغاز على ما قدمه خبير التطوير من سلسلة تفصيلية لأساليب التدخل وكيفية العمل، وكذا على الجدول الزمني المتوقع لعملية التغيير (لم نستطيع معرفة ما إذا كانت هناك تحفظات أو عدم موافقة من طرف إدارة سونلغاز على بعض الخطوات التي تحويها الإستراتيجية المقدمة من طرف الخبير، لكن المؤكد انه تم الخروج ببرنامج متفق عليه حول تطوير الهيكل التنظيمي لسونلغاز توزيع الكهرباء والغاز، سمي بمشروع إعادة التنظيم)²⁰. بعدها تم إصدار قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات رقم 01-02 الصادر بتاريخ 5 فيفري 2002، ومن ثم اصدر المرسوم الرئاسي الخاص بالهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز، المسماة بسونلغاز شركة ذات أسهم، رقم 02-195، بتاريخ 1 جوان 2002.

ج - خطة العمل:

- **على مستوى الإدارة العامة لجمع سونلغاز:** تم استدعاء جميع مدراء المناطق ومراكز التوزيع، وممثلي عمال سونلغاز توزيع الكهرباء والغاز، وبحضور المدير العام لجمع سونلغاز، وأعضاء إدارة الجمع، تم إعلام الحضور وشرح مشروع إعادة التنظيم بشكل تفصيلي، ليكن الإعلام الرسمي بتحويل مراكز التوزيع إلى مديريات جهوية وإنشاء أربع مديريات عامة للتوزيع، مسفولة عن هذه المديريات الجهوية.

- **على مستوى المديرية الجهوية للتوزيع الشلف شمال:** تم الإعلان عن اجتماع عام، يحضره جميع العمال دون استثناء، قدم في هذا الاجتماع جميع النقاط التي تناولها الاجتماع المقام على مستوى الإدارة العامة للمجمع، وعلى رأسها، قرار تحويل وحدتهم من منطقة توزيع إلى مديرية جهوية للتوزيع، وأنه سيتم تنحية العمال الذين لا تستوفي فيهم بعض الشروط وعلى رأسها المستوى العلمي المطلوب، وعلى أنه ستم عمليات تحويل للعمال، وفتح باب التوظيف، مع إعلام عمال المؤسسة بالنقاط التالية والتي وردت فيما بعد كآلآتي:

بموجب مذكرة رقم 659 المؤرخة في 5 جوان 2005²¹، فإن المبدأ العام المؤكد في إطار إعادة التنظيم يؤكد على إعادة التنظيم مع المحافظة على:

- المحافظة على مناصب العمل: إعادة هيكلة المؤسسة لا يتخلف عنها أي تسريح لأي عامل.
- المحافظة على المنصب التاهيلي للعمال: بموجب إعادة هيكلة التنظيم، فكل موظف يحتفظ بمنصبه التاهيلي، فإن كان إطارا بقي كذلك، وإن كان عون تنسيق بقي كذلك... الخ. مع وجوب ان تتوفر في العامل معايير معينة.
- إن تحول منطقة التوزيع إلى مديرية جهوية، أو تحول المراكز إلى مديريات جهوية، لا رابح فيها ولا خاسر بخصوص جانب التصنيف الذي يميز أو يقدم إلى العامل على حسب الشهادة المحصل عليها، وعلى حسب الترقية المستفاد منها.

- تطبيق قرارات مذكرة رقم 659 المؤرخة في 5 جوان 2005 :

- **احتفاظ العامل بنفس منصبه الوظيفي السابق:** بقاء عدد من العمال في نفس مناصبهم الوظيفية، بسبب وجود هذه المناصب في الهيكل الجديد من جهة، ولتوفرهم على المعايير الموضوعية لهذه المناصب كالمستوى العلمي من جهة أخرى.

- **تغيير العامل لمنصبه الوظيفي**: تم فتح بورصة العمل Bourse d'emploi، ويتم فيها الإعلان على المناصب الشاغرة، مع تحديد للمعايير الخاصة بكل منصب، كالسن، الشهادة العلمية المتحصل عليها، سنوات الخبرة. يتم ملاً طلبات الترشح من طرف العامل الراغب بالمشاركة في هذه البورصة، بسبب إلغاء منصبه الوظيفي في الهيكل الجديد، أو رغبة في اعتلاء منصب وظيفي أرقى، تدرس الملفات من طرف لجنة خاصة على مستوى الوحدة، لترفع الملفات المقبولة إلى المديرية العامة لمجمع سونلغاز، أين يتم إجراء امتحان شفهي للعمال أصحاب الملفات المقبولة أمام لجنة مكونة من: ممثل مدير الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، مدير الموارد البشرية للشركة، ممثل العمال، وممثل النقابة.

- **إنشاء المناصب خارج الهيكل التنظيمي Postes à créés**: تحقيقاً للنقطة الأولى الواردة في المذكرة رقم 659 المذكورة سابقاً، والمتضمنة للمحافظة على مناصب العمل، فقد تم وضع العمال اللذين لم تتوفر فيهم شروط المحافظة على المنصب، وشروط المشاركة في بورصة العمل، تم وضعهم بشكل مؤقت في مناصب سميت بـ Postes à créés، وهي مناصب غير موجودة في الهيكل التنظيمي الجديد، للإشارة فان هذه الفئة من العمال هي الفئة التي كانت أكثر مقاومة للتطوير الحاصل.

التحويل النهائي للعمال: اضطرت المديرية الجهوية للتوزيع الشلف شمال للتخلي وإجراء عمليات نقل أو تحويل لعدد من عمالها، المتمكنين من بعض المجالات كالحاسبة، وتسيير الموارد البشرية، وتفادياً لمقاومة العمال، تمت عملية التحويل بكل شفافية، وبأخذ لرأي العمال والمعنيين والسعي إلى إقناعهم بضرورة تطبيق هذا الإجراء.

- **الثبوت والتقييم**: رغم أن قرار إعادة الهيكلة اصدر عام 2002 إلا انه لم ينفذ في ذات السنة، وهذا يرجع إلى جملة من الأسباب والمشاكل كانت على مستوى الإدارة العامة للمجمع، ليكون حيز التنفيذ عام 2005، وتم تطبيق المشروع على مستوى المؤسسة محل الدراسة في جويلية 2005. وقد أسفرت إدارة هذا التغيير والتطوير على مستوى المديرية الجهوية الشلف شمال العديد من المعوقات، ومنها:

- صعوبة التسيير على مستوى العديد من المديريات، خاصة في مجال الحاسبة، وقسم الموارد البشرية.

- وجود عدد لا بأس به من العمال، أصحاب الخبرة الطويلة، وضعوا في المناصب خارج الهيكل التنظيمي، يستفيدوا من أجرهم الشهرية، لكن مهددون ببقائهم في نفس الصنف طوال

الفترة الزمنية المتبقية من خدمتهم في المديرية، بسبب عدم وجودهم في قسم معين، وبالتالي عدم وجود مسئول مباشر عليهم والذي من شأنه منح العامل لنقطة التقييم وعلى أساسها تتم ترفيته.

بعد تقييم الإدارة العامة لسونلغاز للوضعية السائدة على مستوى مديرياتها، وجدت انه لا بد من نقطة انقلاب ليمت إجراء تعديل في نقاط عمل محددة، والذي تم كالاتي:
في هذه المرة نزلت الإدارة العامة لشركة سونلغاز إلى القاعدة، لتبدأ وللمرة الأولى عملية مشاركة حقيقية ما بين الإدارة والعمال من اجل تحقيق البرنامج التطويري. فعلى مستوى المؤسسة محل الدراسة، حضر مسئول قسم الموارد البشرية، باعتباره أكثر مسئول قادر على تقديم الاقتراحات التي يراها مناسبة، لتعديل الهيكل التنظيمي، بناء على الواقع المعاش والمشاكل التي تعاني منها المديرية بعد تجسيد البرنامج التطويري. بحضور ورشات عمل على مستوى المديرية العامة للتوزيع بوهران.

هـ- إنهاء العمل : في هذه المرحلة يقوم وسيط التغيير وعن قصد بالانتقال إلى عمل آخر، إلى مؤسسة أخرى، بمعنى انه قد أنهى عمله، وفعلا فقد أتم خبير التطوير عمله، وما تبقى من متابعة وإعادة صياغة لبعض الجوانب في مشروع إعادة التنظيم، تقوم بها الإدارة العامة على مستوى الجمع سونلغاز. لكن بالاستعانة باستشاراته.

2- التطوير التقني والتكنولوجي: سعت سونلغاز إلى إنشاء والعمل بنظام تقني جديد هو نظام الـ سكادا SCADA ، وهي اختصاراً لنظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات "Supervisory Control and Data Acquisition"، وهو نظام المراقبة والتحكم عن البعد في شبكة الكهرباء، هو أحد أهم المشاريع التي تعتمد على التكنولوجيا، والتسيير الأوتوماتيكي لنوع معين من العمليات المتعلقة بالخدمة الكهربائية، حيث يسمح هذا النظام المعلوماتي الجديد بالتحكم في الشبكة الكهربائية عن بعد، ومعرفة مختلف الأعطاب أو الانقطاعات المسجلة في وقتها، مما يسهل عملية التدخل في ظرف وجيز تبعاً لبنك المعطيات الذي يوفره هذا النظام التكنولوجي الحديث. وقد تم تكوين عدد من المهندسين والتقنيين على أهم التقنيات الخاصة بالعمل بنظام "سكادا" لتسند لهم مهام تسيير هذا النظام، حظيت هذه العناصر بتكوين عالي المستوى، منها ما كان في مؤسسات التكوين التابعة لسونلغاز الأم، ومنها ما كان في مؤسسات أجنبية، متواجدة بالخارج، وبعد مرور عدة سنوات على محاولة تطبيق نظام

الSCADA ، ها هو الآن ساري المفعول على مستوى المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز الشلف شمال.

المحور الثالث: مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات

أولاً: منهجية البحث

أ- مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشف شمال"، والبالغ عددهم 272 عامل، وقد أظهرت خلاصة الخبرات والتجارب أن حجم عينة في حدود 10 % إلى 15 % من حجم المجتمع الأصلي يبدو ملائماً في معظم الدراسات والبحوث. وانه كلما كان حجم العينة أكبر، كلما كانت نتائج البحث أفضل. لذلك اخترنا عينة بنسبة 20 % من مجتمع الدراسة، فبلغ حجم العينة 54 فرد، واخترنا العينة على أساس العينة العشوائية الطبقية Stratified Random Sample ، وهي احد أنواع العينات العشوائية (الاحتمالية). قسمنا مجتمع الدراسة الى مجتمعات جزئية Subpopulation ، تسمى طبقات Strata وقمنا بتقسيم مجتمع الدراسة على أساس المستوى الوظيفي، فأصبح المجتمع مقسم الى اطارات، أعوان تنسيق، أعوان تنفيذ، فان كان 54 هو حجم العينة، فإن توزيع هذه العينة في الطبقات المختلفة تم عن طريق التخصيص المناسب Proportional Allocation، بحيث تتناسب عدد الوحدات التي تم اختيارها من الطبقة تناسب طردي مع حجم هذه الطبقة، وباستخدام القانون التالي، تم تعيين حجم العينة على مستوى كل طبقة

$$n_k : \text{حجم العينة على مستوى الطبقة، } n_k = n \cdot \frac{N_r}{N} = n \cdot \frac{N_r}{\sum_{r=1}^k N_r}$$

حجم العينة، N_r : حجم الطبقة، N : حجم مجتمع الدراسة. وباستخدام نفس الطريقة قمنا بتقسيم كل مستوى وظيفي إلى طبقات تشمل جميع أقسام المؤسسة، وتم اختيار الأفراد على مستوى هذه الطبقات، عن طريق تنفيذ الطريقة العشوائية البسيطة وذلك بإعطاء كل فرد من أفراد مجتمع الدراسة رقماً ثم خلط الأرقام جيداً حتى لا يمكن تسلسلها أو معرفتها، ومن ثم سحب أرقام بعدد حجم العينة المراد تطبيق الدراسة عليهم بصفتهم عينة ممثلة لمجتمع

البحث²². هذا وقد تم توزيع (54) استبانة تم استردادها جميعا ، وكانت صالحة ومعتمدة لغايات التحليل الاحصائي.

ب- بناء أداة القياس واختبار الصدق والثبات :

اعتمدنا في البحث على أداة الاستبانة لجمع المعلومات، والمكونة من ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

- الجزء الأول (معلومات أولية): تتضمن المتغيرات الشخصية والوظيفية للأفراد المبحوثين، وعددها 06 وهي العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة، المشاركة في دورات تكوينية.
- الجزء الثاني (محور التغيير والتطوير التنظيمي): مقسم على ثلاثة أبعاد، تقيسها (18) عبارة.
- الجزء الثالث (محور مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي): مقسم على ثلاثة أبعاد، تقيسها (17) عبارة.

جدول رقم (01) مصادر المقياس المستعملة في الاستبيان

المحور وأبعاده	رقم العبارة وفق تسلسلها في الاستبيان
محور التغيير والتطوير التنظيمي	
بعد الهيكل التنظيمي	07-06-05-04-03-02-01
البعد التكنولوجي	12-11-10-09-08
بعد العلاقات التنظيمية والانسانية	18-17-16-15-14-13
محور مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي	
أسباب مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي	26-25-24-23-22-21-20-19
أساليب التعبير عن مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي	30-29-28-27
علاقة مقاومة العمال بتطبيق برامج التغيير والتطوير التنظيمي	35-34-33-32-31

المصدر: من إعداد الباحثين

ج- صدق أداة الدراسة (الاستبيان):

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين الأكاديميين، ومن ذوي الخبرة المؤهلين في المؤسسة محل الدراسة، وذلك للتأكد من صدقها الظاهري، وفي ضوء التوجيهات التي أبداهها المحكمون قمنا بإجراء التعديلات المتفق عليها.

د- ثبات أداة الدراسة (الاستبيان):

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ، وقد تم حساب معامل الثبات للأداة، باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ الموضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (02) معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور البحث

المحور	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
برنامج التغيير والتطوير التنظيمي	الهيكل التنظيمي	07	0.770
	التكنولوجي	05	0.889
	العلاقات التنظيمية والانسانية	06	0.849
	التغيير والتطوير التنظيمي بجميع أبعاده	18	0.908
مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي	أسباب مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي	08	0.922
	أساليب التعبير عن مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي	04	0.779
	علاقة مقاومة العمال ببرامج التغيير والتطوير المطبقة على تحقيق هذه البرامج	05	0.863
	مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي بجميع أبعادها	17	0.909
	محوري برنامج ومقاومة التغيير والتطوير التنظيمي	35	0.924

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

ويتضح من الجدول رقم (04) أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحور برنامج التغيير والتطوير التنظيمي كما يدركها العاملون بسونلغاز الشلف شمال هي (0.908)، وقيمة الثبات لمحور مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي كما يدركها العاملون بسونلغاز الشلف - شمال هي (0.909) أما قيمة الثبات لمحور الدراسة مع بعض قدر ب (0.924)، وهذه القيمة مؤشر لصلاحية أداة الدراسة للتطبيق/ مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند تطبيقها. وبعد التأكد من الصدق الظاهري والبنيوي وثبات الأداة، أصبحت الأداة في صورتها النهائية كما يوضحها الملحق رقم (01).

و- أساليب المعالجة الإحصائية:

للاجابة على تساؤلات الدراسة، ولغايات تحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبانة، قمنا باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS/PC+)، من خلال الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما حاولنا معرفة مدى تمثيل العينة المدروسة لمجتمعها حول محاور وأبعاد الدراسة، باستخدام sig مستوى دلالة كاي مربع، اعتمدنا ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، كما اعتمدنا على اختبار (T-test) للفروق، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، واختبار شيفيه لدلالة الفروق بين أفراد العينة المبحوثة، كما استخدمنا مقياس ليكرت الثلاثي، لبيان درجة الموافقة.

الجدول رقم (03) درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي

درجة التقدير	مقياس ليكرت الثلاثي	قيم المتوسط الحسابي
منخفض	غير موافق	[1.67 ، 1.00]
متوسطة	محايد	[2.34 ، 1.68]
مرتفع	موافق	[3.00 ، 2.35]

ثانيا: مناقشة نتائج التحليل

أ- عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث

الجدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

المتغير	احتمالات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 35 عاما	18	33
	من 35 - أقل من 55 عاما	22	41
	أكثر من 55 عاما	14	26
الحالة الاجتماعية	اعزب	7	13
	متزوج	47	87
	مطلق	0	0
	أرمل	0	0
المستوى التعليمي	جامعي	28	52
	ما دون الثانوي	26	48
المستوى الوظيفي	اطار	16	30
	اعوان تنسيق	29	53

17	09	اعوان تنفيذ	
0	0	أقل من 5 أعوام	سنوات الخبرة
2	1	من 5 إلى أقل من 10 أعوام	
2	1	من 10 إلى 15 عاما	
96	52	أكثر من 15 عاما	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم.

بالنظر إلى الجدول رقم (04)، نلاحظ أن نسبة أفراد العينة الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية (35، 55 عام) كانت النسبة الأكبر (41%)، أما بالنسبة للحالة الإجتماعية لأفراد عينة البحث، فكانت فقط بين المتزوجون حيث مثلت هذه الفئة النسبة الأعلى (87%)، و(13%)، من أفراد العينة غير متزوجون (أعزب)، لأن بقية الحالات الاجتماعية نالت 0 %، هذا يدل على أن العدد الأكبر لديهم التزامات عائلية، وإن المحافظة على المنصب الوظيفي يشكل أهمية بالغة لهم، كما نجد أن (52%) من أفراد عينة البحث ذوي مستوى جامعي، في حين (48%) دون الثانوي، وهذا ما يعكسه المستوى الوظيفي، إذ بلغت نسبة أعوان التنسيق (53%)، واللذين يوظفون عادة عند حصولهم على مستوى ثانوي، أو المستوى الجامعي، (30%) إطارات، وأخيرا (17%) أعوان التنفيذ، أما بالنسبة لسنوات الخبرة ف (96%) من أفراد عينة الدراسة كانت لهم خبرة أكثر من 15 عام، و (2%) كانت لهم خبرة من 10 الى 15 عام، و(2%) خبرتهم كانت بين 5 و 10 أعوام، وعليه فمعظم أفراد العينة عايشوا تطبيق مشروع " إعادة التنظيم " المطبق بمديرية سونلغاز الشلف شمال.

ب- تحليل وعرض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة:

- النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول محور التغيير والتطوير

التنظيمي

الجدول رقم (05) ترتيب للأبعاد والعبارة الممثلة لآراء أفراد عينة الدراسة اتجاه برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال" حسب أهميتها

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	قيمة sig	درجة الموافقة
1	زاد اهتمام الإدارة بتوفير أجهزة حاسب آلي متطورة لجميع مكاتب المصالح	2.94	0.231	42.66	.000	عالية
2	يعتبر نظام آل SCADA كنتيجة لمشروع إعادة التنظيم	2.92	0.264	39.18	.000	عالية
3	زاد اهتمام الإدارة بتحديث الشبكة الداخلية للمعلومات Intranet	2.88	0.462	42.66	.000	عالية
4	ادت التغييرات في مؤسستي الى رفع المستوى الفني للعمال	2.81	0.392	21.40	.000	عالية
5	أصبح هناك تحديث للموقع الكتروني الخاص بسونلغاز	2.77	0.537	61.00	.000	عالية
	المتوسط العام للبعد التكنولوجي	2.87	0.341	128.5	.000	عالية
1	الهيكل التنظيمي الجديد كان لصالح ذوي الشهادات من الجيل الجديد	2.92	0.264	39.18	.000	عالية
2	أصبح هناك تحديد واضح لمسؤوليات ونشاطات وكل قسم	2.81	0.392	21.40	.000	عالية
3	تم إعادة توزيع جميع المناصب الوظيفية وفقا للمؤهل العلمي	2.74	0.442	60.77	.000	عالية
4	تم التوجه نحو ألا مركزية الإدارية في اتخاذ القرارات.	2.74	0.442	12.51	.000	عالية
5	تم تقديم حل مبدئي لمشكل مناصب العمل خارج الهيكل التنظيمي (postes à créer)، عن طريق الإجراء المتمثل في تأكيد الخبرة (la validation d'expérience)	2.72	0.563	49.6	.000	عالية
6	تم إنشاء مصالح وأقسام جديدة لم تكن موجودة في السابق	2.70	0.602	48.44	.000	عالية
7	تم إلغاء أقسام لم تعد مؤسستكم بحاجة إليها.	2.70	0.602	48.44	.000	عالية

المتوسط العام لبعده الهيكل التنظيمي	2.74	0.619	188.3	0.000	عالية
1	2.92	0.264	39.18	.000	عالية
2	2.72	0.452	10.66	.001	عالية
3	2.68	0.468	7.40	.006	عالية
4	2.62	0.487	3.63	.057	عالية
5	2.62	0.487	3.63	.057	عالية
6	2.24	0.431	14.51	.000	متوسطة
المتوسط العام لبعده العلاقات التنظيمية والانسانية	2.63	0.358	30.44	0.000	عالية

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

يوضح الجدول رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد عينة الدراسة اتجاه برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف-شمال"، مرتبة تنازليا على حسب الأبعاد، وحسب عبارات كل بعد، ونلاحظ من الجدول أن المتوسط العام للأبعاد الثلاثة جاء بالترتيب التالي، البعد التكنولوجي في المرتبة الأولى وبدرجة موافقية عالية، بمتوسط حسابي (2.87) بانحراف معياري (0.341)، ويليه بعد الهيكل التنظيمي وبدرجة موافقية عالية أيضا بمتوسط حسابي (2.74) بانحراف معياري (0.619)، وبعدها بعد العلاقات التنظيمية والانسانية وكذلك بدرجة موافقية عالية بمتوسط حسابي (2.63) بانحراف معياري (0.358)، مما يدل عموما على وجود موافقية وبدرجة عالية من الافراد المبحوثين على أن البرامج المطبقة حققت التغيير المرغوب فيه، وبالنظر الى القيمة sig مستوى دلالة كاي مربع بالنسبة لكل عبارات الأبعاد الثلاثة نجد $sig < 0.005$ ، مما يمكننا من اعتبار استجابات أفراد العينة حول جميع عبارات المحور الأول الممثلة لآراء أفراد العينة اتجاه برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال" على انها نفس استجابات أفراد مجتمع الدراسة، إلا العبارات التي احتلت المرتبة (03)، (04)، والمرتبة (05) من حيث درجة المتوسط

الحسابي، والتابعة لبعده العلاقات التنظيمية والانسانية فإنه لا يمكننا تعميم اجابات أفراد العينة حول هذه العبارات على كامل مجتمع الدراسة.

وإذا أردنا استنتاج الأرقام الواردة في الجدول السابق، يتضح أن أكثر عبارات البعد التكنولوجي أهمية هي عبارة "زاد اهتمام الادارة بتوفير أجهزة حاسب آلي متطورة لجميع مكاتب المصالح" تليها عبارة "يعتبر نظام ال SCADA كنتيجة لمشروع اعادة التنظيم" وتقريبا بنفس المتوسط الحسابي (2.92) وبانحراف معياري (0.231)، لأن أساس عمل سونلغاز يعتمد كثيرا على الجانب التكنولوجي، فنجد أن المشروع المسمى "اعادة التنظيم" وان جاء ليمس الهيكل التنظيمي بشكل مباشر الا أنه فعلا كان هدفه جلب طرائق تكنولوجية حديثة، وعلى رأسها نظام ال SCADA وهذا ما أكدته العبارة في المرتبة رقم (2) من البعد الأول، والعبارة في المرتبة رقم (01) من البعد الأول بنفس المتوسط الحسابي (2.92) وبانحراف معياري (0.264) التي أكدت، على أن الهيكل التنظيمي الجديد كان يخدم أكثر ذوي الشهادات من الجيل الجديد، وهذا ما جعل فجوة بين الجيل القديم المالك للخبرة والجيل الجديد المالك للشهادات العليا، وهذا ما جعل العبارة التي احتلت المرتبة الأخيرة، من بعد العلاقات التنظيمية والانسانية، تحتل هذه الرتبة من حيث درجة الموافقة، فكانت العبارة الوحيدة التي جاءت بدرجة موافقة متوسطة .

- النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول أسباب وأساليب مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي

الجدول رقم (06) ترتيب للأبعاد والعبارات الممثلة لأسباب وأساليب مقاومة أفراد عينة الدراسة لبرامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال"

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا ²	قيمة sig	درجة الموافقة
01	- الخوف من فقدان مناصبي الوظيفي.	2.92	0.264	39.18	.000	عالية
02	-عدم مشاركتي في التخطيط للتغيير المخطط.	2.90	0.292	35.85	.000	عالية
03	-تجاهل المسؤولين لعامل الخبرة المكتسبة، وعدم اعتبارها عامل مهم	2.88	0.317	32.66	.000	عالية
04	-عدم فهي لأهداف التغيير المطبق.	2.85	0.358	26.74	.000	عالية
05	-الخوف من فقدان المكانة التي كنت أتمتع بها.	2.83	0.376	24.00	.000	عالية

06	-الخوف من تغيير طرق عملي اليومية	2.74	0.442	12.51	.000	عالية
07	-الخوف من تخفيض مستوى الدخل.	2.70	0.460	8.963	.003	عالية
08	-الخوف من إضافة مسؤوليات وظيفية جديدة.	2.51	0.504	.074	.785	عالية
المتوسط العام لبعده أسباب مقاومة برامج التطوير المطبقة						
01	- وضعت ثقتي في قدرة ممثلي العمال، لأهم يستطيعون الدفاع على مصالحتي.	2.72	0.452	10.66	.000	عالية
02	-قاومت بشكل علي عن طريق تنظيم إضراب والمشاركة فيه.	2.38	0.492	2.667	.000	عالية
03	- لم أكن أبالي بنوعية العمل الذي كنت أقدمه لمؤسستي في هذه الفترة.	2.18	0.392	21.40	.000	متوسطة
04	-كنت أرفض تقديم أي مساعدة، لحل مشاكل العمل رغم خبرتي الطويلة وقدراتي المهنية	2.12	0.339	29.63	.000	متوسطة
المتوسط العام لأساليب التعبير عن مقاومة برامج التطوير المطبقة						
		2.35	0.327	13.40	.000	عالية

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

يبين الجدول رقم (07) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الممثلة لمقاومة عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف_شمال"، مرتبة ترتيبا تنازليا حسب أهميتها، وذلك لكل من بعدي أسباب مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي، و أساليب التعبير عن مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي.

أولاً: بالنسبة لعبارات بعد أسباب مقاومة برامج التطوير المطبقة، والذي حظى بدرجة موافقية عالية، حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.79) والانحراف المعياري (0.310)، نلاحظ أن جميع عباراته وقعت ضمن مدى الموافقية العالية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.51 - 2.92)، وكانت الانحرافات المعيارية لهذه العبارات ما بين (0.264 - 0.504)، وهذا يشير الى أن أفراد العينة يرون أن هذه الأسباب أدت إلى مقاومتهم لبرامج التغيير والتطوير المطبقة بمؤسستهم، وأن هناك صدق وإجماع في إجابات أفراد العينة نحو وجود هذه الأسباب كما تعكسها الانحرافات المعيارية المتقاربة بين متوسطات إجابات الأفراد المبحوثين. وبالنظر الى قيمة sig مستوى دلالة كاي مربع بالنسبة لكل عبارات هذا البعد، نجد $sig < 0.05$ ، مما يمكننا من تعميم اجابات أفراد العينة حول أسباب مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي على كامل

مجتمع الدراسة، إلا العبارة التي جاءت في آخر الترتيب، حيث كان مستوى دلالة كاي مربع الخاص بما (0.785) أي أكبر من 0.05، فلا يمكننا تعميم إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة على كامل مجتمع الدراسة.

ثانياً: بالنسبة لعبارات بعد أساليب مقاومة برامج التطوير المطبقة، والذي حظى بدرجة موافقية عالية، حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.35) والانحراف المعياري (0.327). من خلال المتوسطات الحسابية للعبارات أساليب مقاومة برامج التطوير المطبقة، نجد أن موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز_ الشلف شمال"، يقاومون البرامج التغييرية بشكل علني، وواضح، بحيث يضعون ثقة عالية في ممثليهم النقابيين، وبعدهم إلى حد ما عن أساليب المقاومة المستترة، هذا سهل على إدارة المؤسسة التعامل مع مواقف العمال لوضوحها. كما هناك صدق وإجماع في إجابات أفراد العينة نحو لجوء العمال إلى أساليب للتعبير عن موقفهم نحو برامج التغيير والتطوير المطبقة، كما تعكسها الانحرافات المعيارية المتقاربة بين متوسطات إجابات الأفراد المبحوثين

وبالنظر إلى قيمة sig مستوى دلالة كاي مربع بالنسبة لكل عبارات هذا البعد، نجد $0.05 < sig$ ، مما يمكننا من تعميم إجابات أفراد العينة حول أساليب مقاومة التغيير والتطوير التنظيمي على كامل مجتمع الدراسة.

- النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة المقاومة بتطبيق برامج التغيير والتطوير التنظيمي

الجدول رقم (07) ترتيب للأبعاد والعبارات الممثلة لعلاقة مقاومة أفراد عينة الدراسة بتطبيق

برامج التغيير والتطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال"

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة χ^2	قيمة sig	درجة الموافقية
1	كشفت مقاومة التغيير عن عدم فعالية عمليات الاتصال على مستوى سونلغاز	2.57	0.716	33.44	.000	عالية
2	أدت مقاومة العمال، إلى نزول قادة سونلغاز إلى القاعدة، وتوسيع دائرة الحوار مع العاملين.	2.53	0.692	25.44	.000	عالية
3	أدت مقاومة العمال، إلى قيام القيادة العليا لسونلغاز بتعديل برامج التغيير والتطوير المطبقة.	2.14	0.786	2.111	.348	متوسطة
4	عزفت مقاومة العمال عملية تنفيذ برامج التغيير في الآجال المخطط لها.	2.25	0.520	32.44	.000	متوسطة

متوسطة	.000	50.07	0.136	1.98	أدت مقاومة العمال، إلى إلغاء عملية تنفيذ برامج التغيير والتطوير المطبقة.	5
عالية	.000	47.85	0.290	2.57	المتوسط العام لعلاقة مقاومة العمال ببرامج التغيير والتطوير المطبقة على تحقيق هذه البرامج	

المصدر: مخرجات الحاسوب مع إعادة التنظيم

يبين الجدول رقم (07) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الممثلة لعلاقة مقاومة موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف - شمال" ببرامج التغيير والتطوير التنظيمي المطبقة. مرتبة ترتيبا تنازليا حسب أهميتها. وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.57) أي بدرجة موافقية عالية، وانحراف معياري (0.290)، وبالنسبة لعبارات هذا البعد نلاحظ من الجدول أن عبارتان كانتا ضمن مدى الموافقية العالية، وهما كلا من العبارة " كشفت مقاومة التغيير عن عدم فعالية عمليات الاتصال على مستوى سونلغاز" فبلغ المتوسط الحسابي (2.57) والانحراف المعياري (0.716)، والعبارة التي "أدت مقاومة العمال، إلى نزول قادة سونلغاز إلى القاعدة، وتوسيع دائرة الحوار مع العاملين"، والتي كانت كنتيجة للعبارة الأولى، فبلغ المتوسط الحسابي (2.53)، والانحراف المعياري (0.692)، بينما العدد الأكبر من العبارات وقع ضمن مدى درجة الموافقية المتوسطة، حيث تراوح المتوسط الحسابي لها ما بين (1.98، 2.14)، وكانت الانحرافات المعيارية ما بين (0.136، 0.786)، مما يعكس عن درجة موافقة متوسطة ومنخفضة تدريجيا، حول تسبب مقاومة عمال سونلغاز الشلف شمال، في تعديل، أو عرقلة، أو إلغاء، برامج التغيير والتطوير التنظيمي المطبقة. وبالنظر الى قيمة sig مستوى دلالة كاي مربع بالنسبة لكل عبارات هذا البعد، نجد $sig < 0.05$ ، مما يمكننا من تعميم اجابات أفراد العينة حول هذا البعد على كامل مجتمع الدراسة.

ج- عرض وتحليل اختبار فرضيات البحث:

ومن أجل اختبار صحة الفرضيات، لجأنا الى اختبار T-Test ، واختبار F(One Way Anova) المبين في الجدول التالي:

- الفرضية الأولى: "لم تستطع برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز - الشلف - شمال" من تحقيق التغيير المرغوب فيه".
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-Test كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار T-Test

نتيجة الفرضية H_0	الفروق في المتوسط	الوسط الحسابي	مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مجال الثقة	
						القيمة الدنيا	القيمة العليا
رفض	0.43	2.75	0.000	8.59	2.005	2.85	2.65

*دالة عند مستوى (0.05)

يبين الجدول رقم (08) أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.005)، وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على أن برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال" استطاعت تحقيق التغيير المرغوب فيه، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (T) البالغ (0.000) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد.

- الفرضية الثانية: "لم يبدي عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال"، أي مقاومة اتجاه برامج التطوير والتغيير المطبقة على مستوى مديريتهم".
ومن أجل اختبار صحة الفرضية الثانية، لجأنا إلى اختبار T-Test المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) نتائج اختبار T-Test

نتيجة الفرضية H_0	الفروق في المتوسط	الوسط الحسابي	مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مجال الثقة	
						القيمة الدنيا	القيمة العليا
رفض	0.32	2.64	0.000	8.33	2.005	2.72	2.57

*دال عند مستوى (0.05)

يبين الجدول رقم (09) أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.005)، وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على أن عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال"، أبدوا مقاومة علنية اتجاه برامج التطوير والتغيير المطبقة على مستوى مديريتهم، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (T) البالغ (0.000) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. إن عامل سونلغاز يفضل المقاومة العلنية، وعلى رأسها أسلوب النقاش الذي يجمع ممثل العمال، وإدارة سونلغاز. كما يلجأ إلى القيام بإضرابات منظمة، أما المقاومة المستترة فتعتبر أضعف أساليب المقاومة التي يتبعها.

- الفرضية الثالثة: "لم تؤدي مقاومة عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" لبرامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، إلى إلغاء هذه البرامج".
ومن أجل اختبار صحة الفرضية الثالثة، لجأنا إلى اختبار T-Test المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) نتائج اختبار T-Test

نتيجة الفرضية H ₀	الفروق في المتوسط	الوسط الحسابي	مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مجال الثقة	
						القيمة الدنيا	القيمة العليا
رفض	- .02	2.30	.768	- .297	2.005	2.17	2.43

* دال عند مستوى معنوية (0.05)

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.005)، وهذا يوجب قبول الفرضية السلبية H₀، التي تنص على "لم تؤدي مقاومة عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" لبرامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، إلى إلغاء هذه البرامج"، كما يؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (T) البالغ (0.768) حيث أنه أكبر من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. واستنادا إلى مجال الثقة للمتوسط الحسابي [2.17، 2.43]، ونظرا لوقوع المتوسط الحسابي المفترض 2.33 داخل مجال الثقة، فإنه يمكن لمقاومة عمال المديرية سونلغاز الشلف شمال أن تؤدي لتعديل في برامج التغيير والتطوير المطبقة.

- الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05)، في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لخصائص موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال"، من حيث: العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة، المشاركة في دورات تدريبية خاصة ببرامج التغيير والتطوير المطبقة.

لإختبار صحة هذه الفرضية تم تقسيمها إلى ست فرضيات فرعية كالتالي:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة تعزى لعمر موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة حسب متغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	2	0.568	144,380	,000 يؤثر
	داخل المجموعات	51	5		
	المجموع	53	0.12		

* دال عند مستوى معنوية (0.05)

تشير المعطيات الاحصائية في الجدول رقم (11) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال " نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لمتغير العمر، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة.

ويوضح الجدول رقم (12) نتائج إختبار شيفيه لتحديد مصادر الفروق الدالة احصائيا بين أفراد العينة المبحوثة في اتجاهاتها نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف العمر.

جدول رقم (12) نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق بين أفراد العينة المبحوثة في اتجاهاتها نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف العمر.

الفرضية	فئات العمر	المتوسط الحسابي	فئات العمر		
			أقل من 35 عاما	من 35 إلى 55 عاما	أكثر من 55 عاما
الفرضية	أقل من 35 عاما	2.891			
الفرعية	من 35 إلى 55 عاما	2.657	- ,234*		
الأولى	أكثر من 55 عاما	2.008	- ,882*	- ,648*	

* دال عند مستوى معنوية (0.05)

بحسب ما يشير إليه الجدول رقم (12) فإن الموظفين الأقل من 35 عاما كانوا الأكثر تقبلا لبرامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال"، مما يعني أنه كلما زاد العمر كلما قل اتجاه أفراد العينة المبحوثة نحو تقبل هذه البرامج التطويرية، وهذا

بسبب: البرنامج التطويري المطبق بأكمله كان في صالح ذوي الشهادات الجامعية، والمؤكد أن معظم أفراد العينة المنتمون للفتة العمرية أقل من 35 عاما خريجي جامعات.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة تعزى للحالة الاجتماعية لموظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين الأحادي بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة حسب متغير الحالة الاجتماعية

مستوى الدلالة	قيمة (f) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
,005 يؤثر	8,626	1,078	1	1,078	بين المجموعات	الحالة الاجتماعية
		,125	52	6,497	داخل المجموعات	
			53	7,575	المجموع	

* دال عند مستوى معنوية (0.05)

تشير المعطيات الاحصائية في الجدول رقم (13) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل الفرضية البديلة. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للعينات المستقلة للفروق بين اتجاهاتها نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف الحالة الاجتماعية

جدول رقم (14) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف الحالة الاجتماعية

مستوى الدلالة	(T)	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الحالة الاجتماعية	الفرضية
,339	4.53	53	,000	2.93	أعزب	الفرضية الفرعية
			,375	2.51	متزوج	الثانية

* دال عند مستوى معنوية (0.05)

بحسب ما يشير اليه الجدول رقم (14) فإن الفروق بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف الحالة الاجتماعية، جاءت لصالح غير المتزوجون (أعزب)، ويعزو ذلك، إلى قلة التزاماتهم عموماً مقارنة بالمتزوجون اللذين لديهم مسؤوليات أكبر في حياتهم الخاصة.

- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة تعزى للمستوى العلمي لموظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (15) نتائج تحليل التباين الأحادي بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة حسب متغير المستوى العلمي

مستوى الدلالة	قيمة (f) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
,000 يؤثر	61,115	3,482	1	3,482	بين المجموعات	المستوى العلمي
		,078	52	4,093	داخل المجموعات	
			53	7,575	المجموع	

* دال عند مستوى معنوية (0.05)

تشير المعطيات الاحصائية في الجدول رقم (15) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال"

نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لمتغير المستوى العلمي، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل الفرضية البديلة.

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) للعينات المستقلة للفروق بين اتجاهاتها نحو نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف المستوى العلمي.

جدول رقم (15) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف المستوى العلمي

الفرضية	المستوى العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	(T)	مستوى الدلالة
الفرضية الفرعية الثالثة	جامعي	2.83	,092	53	21.5 8	.504
	دون الثانوي	2.28	,360			

* دال عند مستوى معنوية (0.05)

يشير الجدول رقم (15) إلى أن الفروق بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة كانت لصالح الجامعيين، وهذا أمر منطقي بالنظر الى أساس المشروع التطويري " اعادة التنظيم"، المطبق من طرف سونلغاز والرامي لإعادة هيكلة هذه المؤسسة، وإعتبر المستوى العلمي أهم المعايير التي ارتكز عليها هذا البرنامج، حيث كل من له مستوى جامعي، أعتبر الى حد كبير في مأمّن من تواجهه خارج الهيكل التنظيمي الجديد. والدخول في حلقة مناصب العمل خارج الهيكل التنظيمي (postes à créer).

- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة تعزى للمستوى الوظيفي لعمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (16) نتائج تحليل التباين الأحادي بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة حسب متغير المستوى الوظيفي

مستوى الدلالة	قيمة (f) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
,000 يؤثر	123,418	,648	2	1,297	بين المجموعات	المستوى الوظيفي
		,123	51	6,278	داخل المجموعات	
			53	7,575	المجموع	

*دال عند مستوى معنوية (0.05)

تشير المعطيات الاحصائية في الجدول رقم (16) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لمتغير المستوى الوظيفي، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الرابعة، ونقبل الفرضية البديلة. ويوضح الجدول رقم (17) نتائج اختبار شيفيه لتحديد مصادر الفروق الدالة احصائيا بين أفراد العينة المبحوثة في اتجاهاتها نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف المستوى الوظيفي.

الجدول رقم (17) نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق بين أفراد العينة المبحوثة في اتجاهاتها نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة باختلاف المستوى الوظيفي

فئات العمر			المتوسط الحسابي	المستوى الوظيفي	الفرضية
عون تنفيذ	عون تنسيق	إطار			
1,038*	,304*		2.90	إطار	الفرضية الفرعية الرابعة
,734*		-,304*	2.59	عون تنسيق	
	-,734*	-1,038*	1.86	عون تنفيذ	

*دال عند مستوى معنوية (0.05)

بحسب ما يشير إليه الجدول رقم (17) فإن الفروق الدالة إحصائيا كانت لصالح الإطارات في المديرية، وهذا لاعتبار هذا المستوى الوظيفي أقل المستويات الوظيفية الأخرى تهديدا ببرامج التطوير والتغيير المطبقة.

- الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة تعزى لسنوات الخبرة لعمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (18) نتائج تحليل التباين الأحادي بين الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة حسب متغير سنوات الخبرة

مستوى الدلالة	قيمة (f) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
,385 لا يؤثر	,973	,143	51	7,297	بين المجموعات	سنوات الخبرة
		,139	2	,278	داخل المجموعات	
			53	7,575	المجموع	

*دال عند مستوى معنوية (0.05)

تشير المعطيات الاحصائية في الجدول رقم (18) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال" نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها بلغت (0.385)، وهي أعلى من قيمة الدلالة الإحصائية المستخدمة والبالغة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الرابعة. عدم وجود فروق بين اتجاهات أفراد العينة المبحوثة من حيث الخبرة، يعود بالدرجة الأولى إلى أن جميع المبحوثين عايشوا مراحل تطبيق سونلغاز لهذا البرنامج التطويري، وبالتالي اتجاهاتهم جاءت متماثلة، وحتى أولئك الأكثر خبرة كانوا على دراية بمسعى إدارة سونلغاز في معالجة أهم مشكل نتج عملية إعادة التنظيم والمتمثل في إجراء تأكيد الخبرة (la validation d'expérience)، كحل مبدئي لمشكل مناصب العمل خارج الهيكل التنظيمي (postes à créer).

النتائج المتوصل إليها:

بداية لا يمكننا أن ننسى أن سونلغاز منظمة حكومية، لذا تتلقى توجيهات من مستويات عليا بحسب ما يفرضه المحيط بشكل عام والقانون بشكل خاص. فالجو العام الذي يعرفه الاقتصاد الوطني الجزائري، وتداعياته، يؤكد على دراية سونلغاز بضرورة التغيير، بدليل أن العديد من

المؤشرات تدل على المعرفة التامة لهذه المنظمة، بضرورة انتهاج سياسة تطويرية، لمواكبة المتغيرات البيئية السريعة، من اجل تحسين موقعها والتغلب على العقبات التي تواجهها، والوصول إلى تقديم خدمات في الوقت المحدد وبالجدوة المطلوبة، ومشروع "إعادة التنظيم" المطبق بموجب القرار الرئاسي رقم 02-195 الصادر بتاريخ 1 جوان 2002، أحد الدلائل على هذا المسعى. استنادا الى التحليل السابق، حول آراء أفراد عينة الدراسة المبحوثة، و التحليل السابق لفرضيات الدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- لقد حصلت موافقة أفراد العينة المبحوثة، حول الأبعاد الثلاث الممثلة لبرامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز - سونلغاز الشلف شمال، كل على حدى، على درجة عالية من الموافقة، بالرغم من أن هناك تفاوت قليل نسبيا بين هذه الأبعاد، حيث أظهرت النتائج أن هناك اهتمام أكبر بالبعد التكنولوجي بمتوسط حسابي (2.87) ، ويليه بعد الهيكل التنظيمي بمتوسط حسابي (2.74) ، واهتمام أقل ببعد العلاقات التنظيمية والانسانية ، بمتوسط حسابي (2.63) ، وبالنظر الى القيمة sig مستوى دلالة كاي مربع بالنسبة لكل الأبعاد الثلاث نجد $sig < 0.005$ ، مما يمكننا من اعتبار استجابات أفراد العينة حول جميع الأبعاد الممثلة لآراء أفراد العينة اتجاه برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال" على انها نفس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

و نستنتج أن الترتيب الذي جاءت به الأبعاد الثلاث أن مصدر هذا التغيير من القمة اتجاه القاعدة وليس العكس، كما ان الشركة قامت بهذه التغييرات بهدف الانتقال من وضع حسن إلى وضع أحسن، والبرامج التغييرية المطبقة فعلا اتصفت بالتخطيط والبعده عن العشوائية، كما أن ذات البرامج اتسمت بالشمولية، حيث مست الجانب التكنولوجي والهيكلية، وحتى جانب العلاقات التنظيمية ، مما يدل على وجود علاقة تبادلية متفاعلة بين عناصر المنظمة، وعليه فإن ماقامت به شركة سونلغاز هو تغيير تنظيمي من خلال المدخل التطويري.

2- هناك صدق وإجماع في إجابات أفراد العينة نحو أسباب مقاومة البرامج التطويرية، كما تعكسها الانحرافات المعيارية المتقاربة بين متوسطات إجابات الأفراد المبحوثين. كما حظى هذا البعد بدرجة موافقية عالية، حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.79)، واعتبر "الخوف من فقدان مناصبي الوظيفي" من أبرز معوقات تطبيق برامج التطوير التنظيمي، باعتباره السبب الأول لمقاومة الموظفين لبرامج التطوير المطبقة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.92) بانحراف معياري (0.264).

3- قاوم موظفوا مديرية توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز_ الشلف شمال"، البرامج التغييرية بشكل علني وواضح، بحيث وضعوا ثقة عالية في ممثليهم بالنقابة الوطنية المستقلة لعمال الكهرباء والغاز، فجاءت هذه العبارة بدرجة موافقة عالية، بمتوسط حسابي مقداره (2.72)، وبعدهم إلى حد ما عن أساليب المقاومة المستترة.

4- من أهم النتائج التي أسفرت عليها مقاومة موظفوا مديرية توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز_ الشلف شمال"، لبرامج التغيير والتطوير التنظيمي، كشفها عن عدم فعالية عمليات الاتصال على مستوى سونلغاز، ووقعت هذه النتيجة ضمن درجة الموافقة العالية، بمتوسط حسابي (2.57)، كما أدت مقاومة العمال، إلى نزول قادة سونلغاز إلى القاعدة، وتوسيع دائرة الحوار مع العاملين، والتي جاءت كذلك ضمن درجة الموافقة العالية، بمتوسط حسابي (2.53).

5- لقد كشف لنا اختبار T-Test عن:

- رفض الفرضية الأولى، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن برامج التطوير المطبقة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز "الشلف - شمال" استطاعت تحقيق التغيير المرغوب فيه.

- رفض الفرضية الثانية، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن: "عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال"، أبدوا مقاومة علنية اتجاه برامج التطوير والتغيير المطبقة على مستوى مديرتهم."

- قبول الفرضية الثالثة، والتي تنص على "لم تؤدي مقاومة عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال" لبرامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، إلى إلغاء هذه البرامج". واستنادا إلى مجال الثقة للمتوسط الحسابي [2.17، 2.43]، ونظرا لوقوع المتوسط الحسابي المفترض 2.33 داخل مجال الثقة، فإنه يمكن لمقاومة عمال المديرية سونلغاز الشلف شمال أن تؤدي لتعديل في برامج التغيير والتطوير المطبقة.

6- بينت نتائج تحليل التباين الأحادي، إلى رفض الفرضية الرئيسية الرابعة نسبيا، بسبب:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$)، في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لعمر، الحالة الاجتماعية، لخصائص موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز "الشلف شمال"، من حيث: العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$)، في الاتجاهات نحو برامج التطوير والتغيير التنظيمي المطبقة، تعزى لخصائص موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز " الشلف شمال"، من حيث الخبرة.

التوصيات:

- في ضوء نتائج هذه الدراسة، فقد تم اقتراح عدد من التوصيات، وهي:
- ضرورة الاهتمام بالعاملين، في المؤسسة محل الدراسة، وتعديل الأنماط السلوكية بما يتناسب مع طبيعة التغييرات التي تتم بهذه المؤسسة، حيث أن أي تغيير بالمنظمة هو تغيير انساني بالدرجة الأولى، وفهم العاملين له هو أمر ضروري.
 - يجب على الإدارة العليا لسونلغاز، أن يدركوا أهمية تحقيق عملية الربط والتكامل ما بين أسباب مقاومة العاملين لعملية التغيير والتطوير، وطبيعة الاستراتيجية المستخدمة للتعامل مع هذه الأسباب، لما لذلك من أهمية في تركيز جهود التغيير، وعدم تشتتها، وكذلك تحقيق مستويات معالجة جيدة لظاهرة مقاومة التغيير والتطوير، وعدم إضاعة الوقت والجهد.
 - العمل على تذليل معوقات عملية التطوير والتغيير التنظيمي، والتي تحد من فاعلية جهود هذه العملية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التأكيد على مشاركة حقيقية لجميع العاملين في برامج التطوير والتغيير التنظيمي وبكافة مراحله، باعتبار المشاركة من أهم المنطلقات والمركبات في أي إدارة معاصرة، والمتابعة والتعزيز للوضع الجديد بعد التغيير، والابتعاد عن الاشرار الشكلي للعاملين، والذي كانت تهدف منه سونلغاز الشلف شمال فقط بتبليغ العمال حول وجود برنامج تغيير معين.
 - كما توصي هذه الدراسة بشكل عام، بتفعيل عنصر الإتصال وتدفق المعلومات، وتبادلها عموديا وأفقيا. فتوفير المعلومات اللازمة عن أي عملية تغيير، وتوضيح أهداف هذه العملية لدى كافة المعنيين بهذه البرامج، من شأنه زيادة فرص نجاح جهود التغيير والتطوير في تحقيق الأهداف المنشودة منها.
 - وأخيرا توصي هذه الدراسة القادة بسونلغاز، عدم قبول الثقافة التنظيمية السائدة على أنها مسلمة، بل لابد من خلق تلك الثقافة التي تساند برامج التجديد والتطوير والتنمية.

الهوامش

- ¹ جاء هذا القرار الرئاسي، ليضبط هيكل الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز SPA ، فتحولت سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة تحوز الدولة رأسمالها.
- ² تحليل محمد حسن الشماع وخضير كاضم حمود، " نظرية المنظمة"، (عمان، دار المسيرة للنشر، ط2، 2005)، ص 103.
- ³ حسن محمد مختار، إدارة التغيير التنظيمي المصادر والاستراتيجيات، (القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2007)، ص 49.
- ⁴ Masaki, Imai, " Key Elements of KAIZEN Quality, Cost Delivery, Central Magazine ", May- November, 1998, p2.
- ⁵ ظهر مفهوم كايزن في الستينات من القرن العشرين، وبدأ بتطبيقه عام (1948م) في اليابان، علي يد الياباني ماساكي، وتعني كلمة كايزنKaizen وهي كلمة يابانية مكونة من (Kai) وتعني التغيير، (Zen) وتعني للأفضل والأحسن.
- ⁶ علي السلمي، "السلوك التنظيمي"، (القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر)، ص 110 . وهو التعريف الذي نتبناه، في مختلف محاور الدراسة.⁷
- ⁸Harvey, D Brown, R, D, "An Experiential Approach to Organization Development", New jersey, Prentice-Hall, Inc, 2001, pp 10-11
- ⁹Richard, Beckhard," Organization Devlopment : Strategies & Modeles. Reading", Mass: Addison- Wesely, 1989, p9.
- ¹⁰ منير غني عبد العال حمور، "التطوير التنظيمي والخصوصية العربية"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، 1998م، ص ص 12 13.
- ¹¹ وهو التعريف الذي نتبناه، في مختلف محاور الدراسة.
- ¹² علي بن أحمد السبتي، "إدارة التغيير ومتطلبات التطوير التنظيمي"، الملتقى الإداري الثالث، حول إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري، 20- 26 ففري 1426هـ، الجمعية السعودية للإدارة ، محافظة جدة.
- ¹³رعد الصرن، أيمن أيوب، أيمن ديوب، "نظرية المنظمة والتطوير التنظيمي"، منشورات جامعة دمشق، 2014-2015م، ص 209.

¹⁴ محمد المحمدي الماضي، "إستراتيجية التغيير التنظيمي" مدخل إسلامي مقارن"، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط2000، 1، ص45.

¹⁵ محمود سلمان العميان، "السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2004، ص343.

¹⁶ وطبان مهدي التيناوي، استراتيجيات إدارة التغيير في المنظمات العامة، دراسة تطبيقية على وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2007م، ص31-33

¹⁷ منصور جمعان الغامدي، "التطوير التنظيمي وأثره على أداء المنظمات العامة"، مع دراسة حالة مؤسسة النقد العربي السعودي من عام 1997م إلى عام 2007م، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، 2009م، ص60.

¹⁸ نعي هنا بالفجوة الحضارية تلك الناتجة من زيادة سرعة التغير المادي عن التغير في المفاهيم الاجتماعية والسلوكية.

¹⁹ نيجل كنج، نيل اندرسون ، "إدارة أنشطة الابتكار والتغيير-دليلي انتقادي للمنظمات-"، تعريب محمود حسن حسني، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2004م). ص ص 261 262.

²⁰ وثيقة مقدمة من طرف ممثل عمال المديرية الجهوية الشلف شمال، (وثيقة مطلع عليها فقط).

²¹ الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ جوان 2005.

²² فتحى عبد العزيز أبو راضي، الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، ط1، 1998م، ص28.

البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير

ط.د/ فلاح كريمة *

مخبر "DECOPILS"، جامعة الشلف - الجزائر

د/ مداح عرابي الحاج **

جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

The purpose of this research is to identify the reality of scientific research in Algerian universities. In fact, scientific research has become among the main functions that characterizes modern universities in the world particularly in developed countries. The results from this research provides a set of development proposals for the scientific research in the Algerian universities by according a great attention to scientific research through creation an appropriate scientific environment, leadership and strategic vision, promote a human resources and acquiring the necessary funds, creation of laboratories and procurement of scientific equipment to produce knowledge, finally establish a strong scientific research cooperation.

Key words: scientific research, Algerian universities, strategic vision, human resources, knowledge, scientific cooperation.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع المعرفة الذي تكون فيه مختلف الأنشطة قائمة على المعرفة والمعلومات بشكل أساسي. حيث يقوم بدور المولد والمنتج للحلول والأفكار الإبداعية التي تساهم في تطور المجتمع الذي أنتجها والحياة الإنسانية ككل، وتؤكد (ميريا

* طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل

Karimaf35@gmail.com

** أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل

h.meddaharaibi@gmail.com

ستروبر) أن البحث العلمي عامل جوهري للنجاح في المدى الطويل، كما تؤمن بأنه مفتاح أساسي لتغذية الاقتصاد بالأفكار الصحيحة التي من شأنها تأسيس بنية اقتصادية سليمة¹. وقد أشار ثجيل² إلى أن العديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة قد أثبتت أن مردودية البحث العلمي كبيرة جدا، وأن الاستثمار في البحث العلمي لا تقل أهميته عن الاستثمار في أي مجال آخر، إذ أصبحت العلوم وإبداعاتها عنصرا أساسيا في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تراوحت نسبة التطوير التقني الناتج عن البحث العلمي التطبيقي في نمو الناتج القومي وتحسين مستويات المعيشة بين 60% و80%، وهي نسبة كبيرة تقدر عوائدها بأضعاف عوائد عناصر الاستثمار الأخرى، فالاستثمار ببيورو واحد في البحث العلمي يؤدي إلى زيادة سبع وحدات إضافية على مدى خمس سنوات بعد نهاية المشروع وتطبيق نتائجه.

ويعد البحث العلمي أحد المهام الأساسية التي تميز الجامعات في الوقت الحاضر، حيث زاد اهتمامها به إلى جانب التعليم وذلك مع ظهور النموذج الألماني للتعليم العالي بداية القرن التاسع عشر. فأصبح للجامعات دور أساسي في منظومة البحث العلمي في أي دولة من دول العالم خاصة المتقدمة منها، حيث أولت الجامعات فيها اهتماما كبيرا بالبحث العلمي فوفرت البيئة العلمية الملائمة ورصدت الأموال اللازمة والمختبرات والمعدات العلمية لإنتاج المعرفة وإثرائها ونشرها.

فمن خلال البحث العلمي يمكن زيادة القدرة التنافسية للجامعات في مختلف التصنيفات العالمية، فهو معيار مهم لتقييمها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرتها على الإنتاج العلمي وجودته وتميزه، هذا ما شكل تحد كبير أمام الجامعات الجزائرية، دفع بالحكومة إلى مراجعة شاملة لمنظومة البحث العلمي من خلال عدة برامج، حيث تم مراعاة الميادين المعرفية العلمية ذات الأولوية واللازمة للتنمية الشاملة في الجزائر والرفع من مستوى البحث العلمي كما ونوعا، لذا سنعمل من خلال هذه الدراسة على تحليل واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، وما هي مقترحات النهوض به في ضوء المعايير الدولية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- أهمية موضوعها الذي يعد من أكثر المواضيع حيوية وجدلا في قطاع التعليم العالي، وهو البحث العلمي في الجامعات مع التركيز على الجامعات الجزائرية، كونه وظيفة أساسية للجامعة أخرجها من عزلتها عن المجتمع الذي توجد فيه.
- 2- يعد البحث العلمي مؤشر القيمة في المنافسة العالمية بين الجامعات حسب مختلف التصنيفات العالمية.

- 3- هو العنصر الأكثر أهمية في وظائف الجامعة بعد التدريس، فهو الوظيفة التي تميز الجامعات عن باقي المؤسسات التعليمية وعن كل المنظمات الأخرى.
- 4- أصبح البحث العلمي أحد أهم مؤشرات المنافسة العالمية بين الدول التي أصبحت توجه استثماراتها في مجال البحث العلمي.
- 5- يعد البحث العلمي الجزء الخلاق والمبدع في رسالة الجامعة التي تعتبر البيئة الخصبة والمكان الأمثل والطبيعي لممارسة البحث العلمي لما تحويه من مصادر الطاقة البشرية المتميزة علميا والقادرة على التفاعل إيجابيا مع جميع المستجدات، بالإضافة إلى خصوصيتها التنظيمية والإدارية باعتبارها مصدر للتحرر والإنتاج الفكري، فهي أداة فعالة وملائمة لتطوير المجتمع.

المحور الأول: واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية:

بدأت انطلاقة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية مع استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 والإصلاح الذي شهدته الجامعة في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي يقترح إعادة بناء جامعة تواكب التطور العلمي وتساهم في التنمية بمختلف أبعادها.

أولا: التطور القانوني والمؤسسي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 2012:

اعتبر ضمان التعليم والتأطير وكذا التسيير الإداري للجامعة مهمة ذات صبغة أولوية بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال، لذلك فقد تم تعليق آفاق البحث العلمي في الجامعات، وقد كانت محاولات فردية لبعث النشاط البحثي في الجامعة بدءا من سنة 1964، ليتم بعدها التعاون العلمي بين الجزائر وفرنسا في إطار البروتوكول الجزائري-الفرنسي في 16 مارس 1968 والذي مدته أربع سنوات (1968-1971) بتمويل مشترك. بلغ عدد الباحثين في الفترة (1968-1969) 215 باحث منهم 164 ينشطون في الجامعات، ولكن مع استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم اتخاذ جملة من القرارات لتنظيم البحث العلمي والتي ترمي إلى إدماجه في نشاطات التعليم العالي، كما تم تأسيس المجلس الوطني للبحث (CNR) Conseil National de la Recherche سنة 1971 الذي تولى تحديد توجهات البحث العلمي والمخطط الوطني للبحث، بالإضافة إلى المنظمة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) L'organisme National de la Recherche Scientifique في 21 جويلية 1973 والتي كانت مهمتها تنفيذ مشاريع البحث العلمي، لقد عرفت هذه الفترة ارتفاع

في عدد الباحثين حيث بلغ 1400 أستاذ باحث في الجامعات و 700 باحث دائم³، إلا أنه وبعد حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي في ديسمبر 1983، وبغياب الإطار التنظيمي تميزت الفترة 1984-1985 بانخفاض الاعتمادات المالية الممنوحة للجامعة في إطار البحث العلمي، إلا أنه تم إعادة حركيته مع إنشاء المحافظة العليا للبحث في جوان 1986 حيث تم تمويل سير برامج فرق ووحدات بحث معتمدة والتي بلغ عددها سنة (1990) 500 فرقة تضم 3500 أستاذ باحث⁴، و يمكن توضيح التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى 2012 من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (01): التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 2012.

سنة الحل	الوصاية	سنة التأسيس	الهيئة
1968		1963	مجلس البحث
1971		1968	هيئة التعاون العلمي
1973		1971	المجلس المؤقت للبحث العلمي
1983	وزارة التعليم العالي	1973	الهيئة المؤقتة للبحث العلمي
1986	رئاسة الجمهورية	1982	محافظة الطاقات المتجددة
1986	الوزارة الأولى	1984	محافظة البحث العلمي والتقني
1990	رئاسة الجمهورية	1986	المحافظة العليا للبحث
1991	الوزارة الأولى	1990	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا
1991	الوزارة الأولى	1991	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة
1992	وزارة الجامعات	1991	أمانة الدولة للبحث
1993	وزارة التربية الوطنية	1992	أمانة الدولة
1994	وزارة التربية الوطنية	1993	الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث
الى يومنا هذا	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2000	الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي
الى يومنا هذا	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2008	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية، 1962-2012، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 89.

من خلال الجدول نلاحظ بأن هناك حالة من عدم الاستقرار تميز منظومة البحث العلمي في الجزائر بالإضافة إلى أن عمليات بنائها متقطعة وغير تراكمية، ولتقوم هذه الحالة من الانقطاع الدائم للأعمال التي تم الشروع فيها من قبل المؤسسات التي توالى على رأس البحث العلمي تم إصدار القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998. والمتضمن القانون التوجيهي الذي حدد البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، وكذلك مختلف التدابير والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج المخطط الخماسي 1998-2002 التي كانت ترمي إلى تكريس البحث العلمي كأولوية وطنية وكعامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، كما تم تدعيم هذا المسعى بالقانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وكذلك المرسوم التنفيذي 99/244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 والمحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره باعتباره فضاء مستحدثا يساهم في التكفل بالبحث العلمي⁵، ولقد كانت تهدف هذه التشريعات إلى ما يلي:

- 1- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث العلمي على مستوى الجامعات.
- 2- رد الاعتبار لوظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز وتتمين نتائج البحث العلمي.
- 3- تتمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بالبحث العلمي⁶.

1- البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 1998-2002:

لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة تم تسطير برامج وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 1998-2002 يتم تنفيذها وفق خطط سنوية تعتبر كأداة ضبط وتقييم للبرمجة (يتفرع كل برنامج إلى مجالات وكل مجال إلى محاور وكل محور إلى مواضيع التي بدورها تتفرع إلى مشاريع بحث) يتم تنفيذها عن طريق إعلان تقلد عروض موجهة للباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين، ولقد تم إعداد وإنجاز 27 برنامج وطني للبحث خلال البرنامج الخماسي 1998-2002 من أصل 30 برنامج معتمد أي تنفيذ 5226 مشروع منها 1150 عن طريق إعلانات وطنية لطرح مشاريع بحث و3331 عن طريق اقتراحات من قبل الأساتذة الباحثين والتي تندرج ضمن برمجة البحث الجامعي بالإضافة إلى 625 يندرج ضمن برامج البحث الخاصة بكيانات البحث و120 مشروع في إطار التعاون الدولي، ولأجل ذلك

تم تعبئة 16000 باحث من بينهم 13700 أستاذ باحث، إذ ارتفع عددهم مقارنة بسنة 1997 حيث كان يقدر بـ 3500 أستاذ باحث، كما تم رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي من 0.1 % إلى 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي تضم اعتمادات التسيير والتجهيز، حيث بلغ متوسط الدعم المخصص للفترة 1999-2005 ما قيمته 34266 مليون دينار جزائري خصص منها 17550 مليون دج كاعتمادات تسيير لدعم محيط البحث و 14154 مليون دج كاعتمادات للتجهيزات و 2562 مليون دج لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث، تم تمويلها من قبل الدولة من خلال صندوق خاص بالبحث العلمي، هذا وقد تم اعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة 1998-2002⁷.

بالرغم من أن البرنامج الأول 1998-2002 قد سمح بإضفاء ديناميكية جديدة على أنشطة البحث وتحسين هيكلتها من خلال التعبئة المتزايدة للموارد البشرية والمالية، إلا أن البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية ولتجاوز هذه النقائص تم إجراء تعديلات على البرنامج الخامس الأول واعتماد برنامج خماسي ثاني للبحث العلمي 2008-2012.

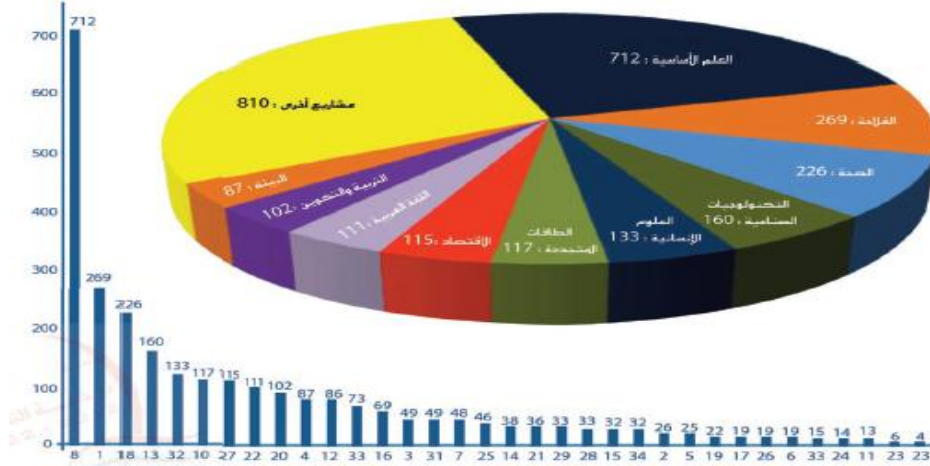
2- البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 2008-2012:

تمثلت أهم الإجراءات الجديدة التي من شأنها إحداث عدة تطورات في البحث العلمي فيما يلي⁸:

- تنمية الموارد البشرية وتطويرها وتحسين ظروف البحث، ووضع إجراءات تحث الباحث على تميم نتائج بحثه، مع تعزيز مشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج.
- إنشاء مؤسسات جديدة للبحث العلمي لها استقلاليتها التي تضمن تحقيق أهدافها، ومن أهمها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي تشرف على نشاط البحث العلمي.
- تعزيز التعاون الخارجي بما يكفل ترقية البحث العلمي وتطويره ونقل التكنولوجيا.
- تحقيق الشراكة والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص سواء من حيث التمويل أو البحث، ووضع النتائج في خدمة المجتمع.
- السعي لرفع ميزانية البحث العلمي إلى 1 % من الناتج المحلي الإجمالي أي بنحو ثلاثة أضعاف عما كانت عليه، من خلال رصد 100 مليار دينار لتنفيذ 34 مشروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السنوات الخمس الممتدة من 2008 إلى 2012 .

-وضع نظام قانوني يتعلق بالإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات العلمية، وتطبيق عملية تخفيض الضرائب على المؤسسات التي تقوم بنشاطات البحث والتطوير التكنولوجي.

الشكل رقم(01): مشاريع البحث المنجزة في إطار برامج البحث الوطنية للخماسي الثاني 2008-2012 حسب سنة 2010.



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص107.

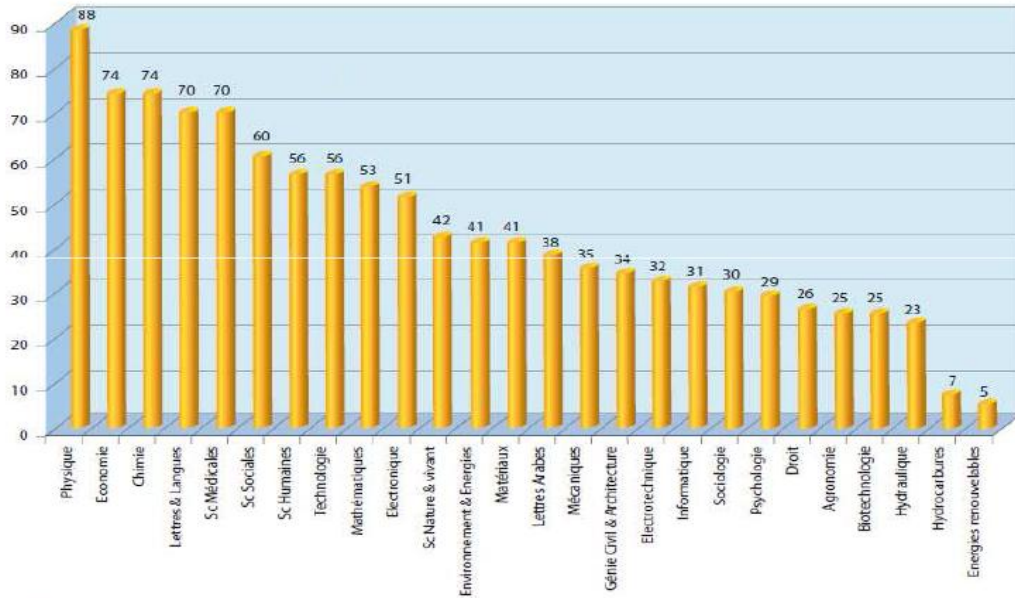
وكون مؤسسات التعليم العالي خزاناً للقدرات العلمية البشرية الوطنية، اعتبر إدماج البحث العلمي على مستوى الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفاً ذا أولوية. فسياسة البحث المنتهجة في إطار المخطط الخماسي الثاني هدفت إلى المشاركة الكاملة للأساتذة الباحثين في البحث العلمي، لذلك تم تعبئة أكثر من 20000 أستاذ باحث وهو ما يمثل 60% من العدد الإجمالي للأساتذة، تمثلت مساهمتهم في تنصيب محابر البحث العلمي بالإضافة إلى تنفيذ مشروع توجهه الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (Agence ANDRU) والوكالة الوطنية للبحث في مجال الصحة (Agence Nationale de Recherche en Santé) والوكالة الوطنية للبحث في مجال الصحة (Agence Nationale de Recherche en Santé) وقرابة 4000 مشروع توجهه اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي.⁹ (Comité Nationale d'évaluation et de programmation de la Recherche Universitaire CNEPRU)

ولقد تم تسطير مجموعة من مشاريع البحث خلال البرنامج الخامس الثاني 2008-2012، بلغ عدد البرامج 34 برنامج تم إنجاز نصف عدد المشاريع حتى سنة 2010. فمن خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن عدد المشاريع المنجزة حتى سنة 2010 تقدر ب 2842 مشروع، تمثل العلوم الأساسية (712 مشروع) الحصة الأكبر من مجموع ما تم إنجازه، كما أن أغلب المشاريع المنجزة الأخرى تمت في الميادين ذات الأولوية بالنسبة لبرامج التنمية الوطنية الشاملة.

ثانيا: مخابر البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وتمويلها:

إن إنشاء مخابر البحث في مختلف التخصصات على مستوى مؤسسات التعليم العالي يسهم في تفعيل حركة البحث العلمي فيها باعتبارها فضاء مستحدثا يحتوي موارد بشرية ذات كفاءة.

الشكل رقم (02): عدد مخابر البحث العلمي في كل تخصص على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

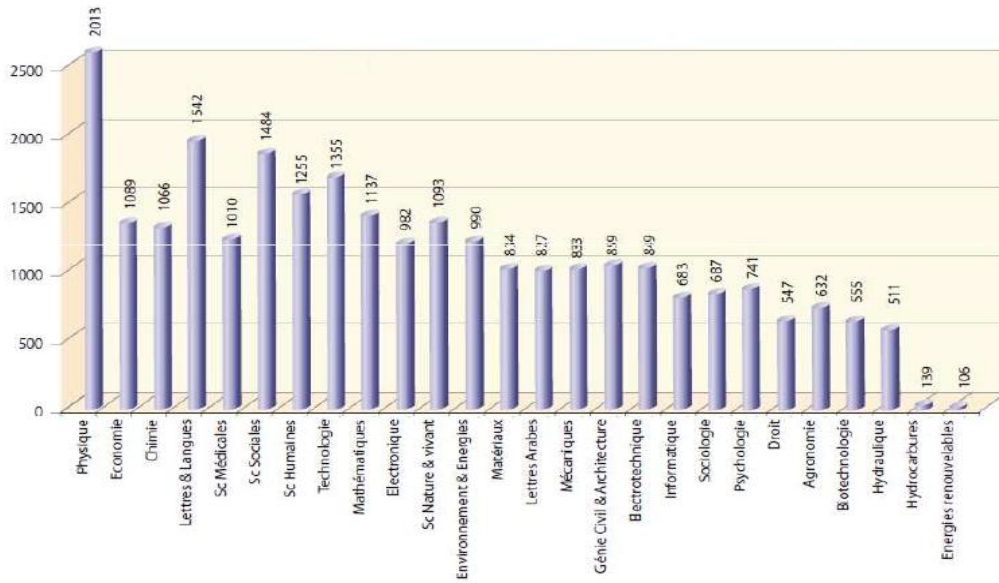


Source : Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Bilan et perspectives, 2012, p36.

بناء على الشكل رقم (02) نلاحظ أن هناك تفاوت في عدد مخابر البحث من تخصص إلى آخر، حيث بلغ عددها 88 مخبر في الفيزياء تليها كل من الكيمياء والاقتصاد ب 74 مخبر، غير أن عددها في كل من المحروقات والطاقات المتجددة ضئيل جدا مقارنة بباقي التخصصات بالرغم من التأكيد على أنها تخصصات ذات أولوية، ويتوزع الأساتذة الباحثين المنتسبين إلى هذه المخابر وفي مختلف التخصصات كما هو موضح في الشكل الموالي.

اعتمادا على الشكل (03) يمكن ملاحظة أن هناك تباين واضح في عدد الباحثين المنتسبين إلى المخابر حسب كل التخصص حيث بلغ 2013 أستاذ باحث في الفيزياء، 139 و106 في كل من تخصصي المحروقات والطاقات المتجددة على التوالي، وقد يرجع هذا إلى إجمالي الأساتذة في التخصص وعدد مخابر البحث فيها.

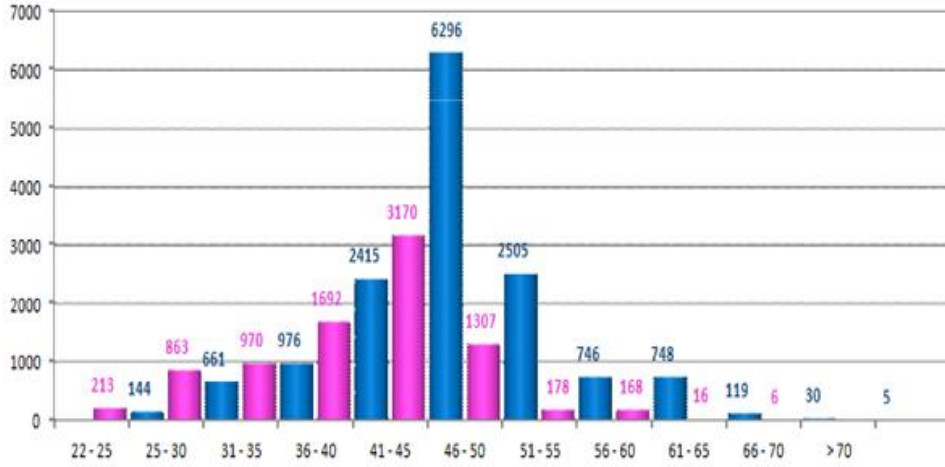
الشكل (03): توزيع الأساتذة الباحثين المنتسبين إلى المخابر على أساس التخصصات.



Source : Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, op.cit. p37.

إن تقسيم الأساتذة الباحثين إلى فئات عمرية يعكس مستوى الخبرة المتراكمة في مخابر البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص ومنظومة البحث في الجزائر عامة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (04): عدد الأساتذة الباحثين في مختبرات البحث في مؤسسات التعليم العالي (حسب السن والجنس).



Source : Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, op.cit. p 15.

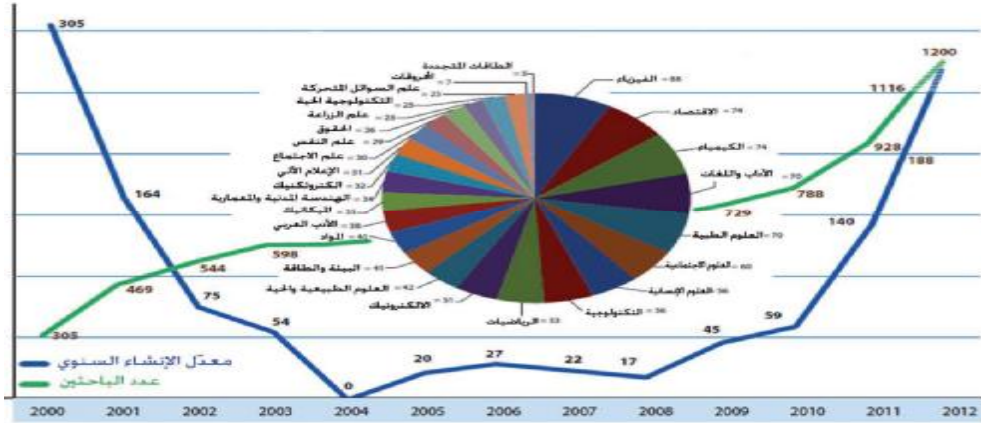
إجمالاً يمثل عدد الأساتذة الباحثين الذكور النسبة الأكبر 63 % مقارنة بالإناث 37%، إلا أن هذه النسبة تختلف من فئة عمرية إلى أخرى ففي الفئتين (25-22) و (25-30) يتعدى عدد الإناث عدد الذكور، كما تمثل الفئة (41-45) الفئة الأكثر نشاطاً في مجال البحث العلمي، وبالتالي فالأمر الإيجابي في الموارد البشرية هو أن المتوسط العمري للأساتذة الباحثين هو 45 سنة ما يعني وجود كفاءات من الشباب لا بد من استثمارها، إلا أنه قد يعاب على ذلك أيضاً نقص الخبرة نتيجة ضآلة عدد الباحثين من الجنسين (خاصة الإناث) ابتداءً من (51-55) سنة وهي الفئات ذات الخبرة الواسعة. ويمكن تعزيز الأرقام السابقة بالجدول والشكل التاليين.

الجدول رقم (02): عدد مخابر البحث وعدد الأساتذة الباحثين حسب التخصصات.

الرقم	مجال البحث	عدد المخابر	%	عدد الباحثين	%
1	الاقتصاد، الحقوق وعلم الاجتماع	217	18,96	3844	16,06
2	التاريخ والعلوم الإنسانية	56	4,89	1203	5,02
3	العلوم الأساسية	215	18,79	3740	15,63
4	التكنولوجيات الصناعية	247	21,59	5075	21,21
5	التربية، الثقافة والاتصال	137	11,97	2910	12,16
6	الفلاحة والموارد المائية والصيد	73	6,38	1698	7,09
7	النقل، السكان، العمران، والأشغال العمومية	34	2,97	859	3,59
8	تهيئة الإقليم، المحيط والمخاطر الكبرى	41	3,58	990	4,13
9	الصحة وعلوم الحياة	112	9,79	2103	8,79
10	المواد الأولية والطاقة	12	1,04	1500	6,27
	المجموع	1144	100	23922	100

Source : la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, la recherche scientifique en Algérie indépendante, 2012, p39.

الشكل رقم (05): تطور عدد المخابر المعتمدة والمنجزة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سبق ذكره، 106.

يبلغ المتوسط العالمي لعدد الباحثين 1063 باحث لكل مليون نسمة، فمثلا يقدر عدد الباحثين في اليابان 5548 باحث لكل مليون نسمة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيبلغ 4707، وفي كل من فرنسا وألمانيا 3443 باحث لكل مليون نسمة في حين تسجل الجزائر 587 باحث لكل مليون نسمة، إذ تمثل نسبة الباحثين الجزائريين 0.1% من إجمالي عدد الباحثين في العالم¹⁰. إن هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالمؤشرات السابقة، وبالتالي فإن هذا الوضع سيؤثر على أداء منظومة البحث العلمي في الجزائر.

ومن أجل تدعيم مشاركة الأساتذة الباحثين في مجال البحث العلمي لمحاولة الوصول إلى المعايير العالمية تم اتخاذ الإجراءات التالية¹¹:

1- إضفاء الصفة التعاقدية على علاقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مؤسسات التعليم العالي من خلال تحديد واجباتها كما وكيفا في مجال التكوين في الدكتوراه والتزام الوزارة بتوفير الوسائل المادية والمالية.

2- تدعيم الميزانية المخصصة للبحث التكويني لدى المؤسسات الجامعية.

3- تدعيم محيط مخابر البحث العلمي في الجامعات من خلال توفير الهياكل القاعدية اللازمة والتجهيزات العلمية.

4- السعي لتهيئة الظروف القانونية والمادية التي تسمح بمشاركة الأساتذة الباحثين في نشاطات البحث العلمي.

5- تنظيم تنقل الأساتذة من مخبر بحث إلى آخر من أجل ضمان استقرار المخابر وحماية إنتاجها العلمي.

6- تحديد معايير تقييم مخابر البحث العلمي.

7- وضع نظام تمويل تریصات قصيرة المدى على المستوى الوطني.

8- تطوير نظام المعلومات الخاص بقطاع التعليم العالي.

أما الميزانية المخصصة للبحث العلمي سنويا فتقدر ب 20 مليار دينار موزعة على إنجاز وتجهيز مخابر البحث العلمي، ومن هذه الميزانية يتم تمويل المشاريع المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث العلمي والبالغ عددها 34 برنامج¹².

ثالثا: التعاون العلمي:

في إطار التعاون العلمي الوطني والدولي باعتباره عامل مهم لنجاح سياسة البحث العلمي قامت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار التكوين عن طريق البحث بتنظيم محاضرات خلال الفترة 17-19 أكتوبر 2010 بحضور ممثلين لأكبر الجامعات والمعاهد

الجزائرية والفرنسية مثل: المعهد الوطني للصحة والبحث العلمي، ومعهد البحث للتطوير، والمركز الوطني للبحث العلمي والمعهد الفرنسي للبحث لتشجيع ودعم التعاون العلمي، حيث تم إحصاء خلال الفترة 2006-2008 انتاج 2030 من المنشورات في الجزائر من بينها 1064 بالشراكة مع مخبر بحث فرنسي على الأقل أي ما يعادل 46% من إجمالي المنشورات من بينها 299 في الكيمياء، 27 في الفيزياء، 218 في علوم الهندسة سنة 2008، بالإضافة إلى تطوير التعاون العلمي مع فلندا الذي يضم عدة جامعات فنلندية مثل: جامعة Vaasa وجامعة Helsinki وجامعة Aalto كما تم إطلاق مشروع أورو - جزائري لتشبيك البحث مدعم بأكثر من 500000 أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي خلال ثلاث سنوات، أما على مستوى التعاون العلمي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تشجيع التعاون وتبادل الأساتذة بين الاتحادات العلمية الجزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجزائر في مجال الصحة والتعليم وعلوم الهندسة¹³.

كما تم خلال الخماسي 2008-2012 تخصيص اعتمادات بمبلغ 79 مليار دج لإنجاز هياكل قاعدية ضخمة خاصة بالبحث، والتسطير لإنجاز ستة أنواع من الهياكل القاعدية للبحث: مجموعات المخابر ومراكز ووحدات البحث والأقطاب العلمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي والتي تحتضن نشاطات المخابر الأكثر تقدما من حيث النتائج والكفاءات المجددة، والمنشآت العلمية ما بين الجامعات وكذا التجهيزات الكبرى والأقطاب التقنية¹⁴. كقطب سيدي عبد الله للتقنية والذي يقع على مسافة 30 كم من الجزائر العاصمة بين بلديتي المعاملة والرحمانية، يتضمن الموقع ثلاث حدائق للتقنية: حديقة البستان للتقنية تتركز مجالات التخصص التي تتولاها هذه الحديقة في التقنية الحيوية الخاصة بصناعة المواد الصيدلانية والإلكترونيات وتقنيات المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى حديقة ابن سينا والتي تضيف إلى جانب المجالات السابقة كل من السياحة والرعاية الصحية والطب والهندسة، أما الحديقة السيبرانية فتركز أنشطتها على تقنيات المعلومات والاتصالات، وحديقة سيدي بن نور التي تختص بالصناعات الزراعية والغذائية¹⁵.

بعد التطرق إلى الجانب المؤسساتي التنظيمي والإطار القانونية للبحث العلمي بالإضافة إلى الموارد البشرية والمالية المستخرجة لذلك (باعتبارها مدخلات للبحث العلمي) سنقوم بتحليل المؤشرات الرئيسية لمخرجات البحث العلمي في الجزائر وهي النشر العلمي وبراءات الاختراع.

رابعاً: النشر العلمي:

لقد بلغ عدد المنشورات 25000 في ديسمبر 2012، حيث تم إحصاء 2578 من المنشورات خلال البرنامج الخماسي الأول (1998-2002) و 10843 منشور خلال البرنامج الخماسي الثاني (2008-2012).

الجدول رقم (03): تطور عدد المنشورات الدولية في الجزائر.

السنة	عدد المنشورات
2012	2400
2011	2263
2010	2032
2009	2262
2008	1952
2007	1616
2006	1275
2005	990
2004	955

Source : Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, op.cit. p18.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المنشورات الدولية في ارتفاع مستمر خاصة خلال البرنامج الخماسي الثاني (2008-2012) وهذا يدل على الجهود ومحاولات التحسين المبذولة، ولكن بالرغم من ذلك إلا أن عدد المنشورات الدولية يبقى دون المعايير العالمية.

الجدول رقم (04): مؤشرات عدد المنشورات في الجزائر.

2011/2008	2007/2004	2003/2000	
6868	3975	2032	عدد المنشورات
0,046	0,026	0,013	عدد المنشورات في السنة لكل 1000 نسمة
686	400	200	عدد المنشورات في السنة لكل 1000 باحث
%0,12	%0,08	%0,04	الحصة العالمية من المنشورات

ط.د. فلاح كريمة + د.مداح عرابي الحاج

فيزياء	%0,12	%0,19	%0,30
كيمياء	%0,08	%0,13	%0,20
رياضيات	%0,12	%0,15	%0,32
علوم التكنولوجيا وعلوم المهندس	%0,07	%0,11	%0,21
اعلام آلي	%0,07	%0,13	%0,21
علوم المواد	%0,14	%0,23	%0,33
علوم البيئة	%0,06	%0,12	%0,20
الفلاحة والبيولوجيا	%0,03	%0,08	%0,11
الطب	%0,01	%0,01	%0,02
العلوم الاجتماعية والإنسانية	%0,01	%0,02	%0,02
حصة الجزائر من المنشورات على المستوى الجهوي	%21	%27	%30

Source : Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
op.cit. p19.

لقد عرفت حصة الجزائر العالمية من المنشورات ارتفاعا في عدد الأبحاث التي ينشرها أستاذ باحث واحد سنويا حيث ارتفعت من 0.04% في الفترة (2000-2003) إلى 0.12% في الفترة (2008-2011) إلا أنها زيادة ضئيلة جدا مقارنة بعدد المنشورات لكل باحث في فرنسا والمقدرة ب 0.28% أما في اسبانيا فتبلغ 0.24%، كما أن النشر العلمي العالمي في التخصصات العلمية أكثر نسبيا مقارنة بالنشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأنه يتم باللغة الإنجليزية وهي لغة النشر في الدوريات المفهرسة في قواعد المعلومات العالمية.

الجدول رقم (05): مؤشرات الأثر في مختلف التخصصات في الجزائر حسب سنة 2012.

عدد الاستشهادات من المقالات	H index	
4,09	68	المجموع
3,91	33	الفيزياء
5,98	37	الكيمياء
2,74	24	الرياضيات
3,24	34	العلوم والتكنولوجيا وعلوم المهندس
2,41	22	إعلام آلي

ط.د. فلاح كريمة + د.مداح عرابي الحاج

4,67	33	علوم المواد
6,43	32	علوم البيئة
4,47	27	الفلاحة والبيولوجيا
7,95	31	الطب
1,63	10	العلوم الاجتماعية والإنسانية

Source : Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, op.cit. p22.

يقيس مؤشر H index (مؤشر هيرش) كل من الإنتاجية العلمية والأثر العلمي للباحث وعدد الاستشهادات في بحوث الآخرين، حيث يشير المؤشر إلى معدل وسطي 68 ما يعني أنه يتم تسجيل نتائج متوسطة في النشر العلمي مجملا، ولكن بالعودة إلى كل تخصص على حدا يتضح أن المؤشرات منخفضة، وهذا ما ينطبق أيضا على عدد الاستشهادات حيث نجد أن عدد المقالات الأكثر إحالة في تخصص الطب والتي بلغ عددها 7.95 وأقلها في العلوم الاجتماعية والإنسانية 1.63 نظرا لفضالة النشر العالمي لها ما ينعكس على عدد الاستشهادات وأثرها العلمي.

خامسا: براءات الاختراع:

تعكس براءات الاختراع التقدم العلمي وتطور منظومة البحث في الدولة.

الجدول رقم (06): عدد براءات الاختراع المسجلة سنة 2012

الرقم	مخابر ووحدات البحث	عدد براءات الاختراع
01	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	66
02	مراكز ووحدات البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	52
03	مراكز ووحدات البحث العلمي الغير تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	16
	مجموع براءات الاختراع	134

Source : la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Bilan et perspectives, op.cit. p26.

الجدول رقم (07): توزيع براءات الاختراع على مؤسسات التعليم العالي.

مؤسسة أو وحدة البحث	إنتاج - براءات الاختراع في 2011	إنتاج - براءات الاختراع في 2012
جامعة البليدة	12	13
جامعة بومرداس	02	05
جامعة تلمسان	01	02
جامعة سيدي بلعباس	00	02
ENSSMAL	01	02
CDTA	13	14
CDER	06	07
UDES	04	10
CSC	02	03
CRAPC	01	02

Source : Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, op.cit. p28.

من خلال الجدولين السادس والسابع نلاحظ ما يلي:

- 1- بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة سنة 2012 في كل من مؤسسات التعليم العالي ومراكز ووحدات البحث التابعة وغير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 134 براءة اختراع.
 - 2- سجلت مؤسسات التعليم العالي أكبر عدد من براءات الاختراع والتي بلغت 66، حيث احتلت جامعة البليدة المرتبة الأولى ب 13 براءة اختراع تليها جامعة بومرداس بخمسة براءات، ثم براءتي اختراع لكل من جامعة تلمسان وسيدي بلعباس.
 - 3- بلغ عدد براءات الاختراع لمراكز ووحدات البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 52 براءة اختراع، و 16 في المراكز والوحدات غير التابعة لها، وبالتالي من خلال النتائج التي حققتها مؤسسات التعليم العالي في هذا الجانب يمكن القول انها فاعل أساسي في منظومة البحث العلمي لا بد من الاستثمار فيها.
- ولكن بالعودة إلى المؤشرات العالمية نجد أن الجزائر تصنف في المرتبة 124 عالميا من بين 141 دولة من حيث تقدم براءات الاختراع، حيث أكد المدير العام لوكالة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية أنه في سنة 2012 تم تسليم 700 براءة اختراع منها 70 فقط لباحثين ومتعاملين جزائريين، فأغلبها لمتعاملين اقتصاديين أجانب ناشطين في الجزائر¹⁶، وأن نسبة البراءات التي تم استغلالها بصفة فعلية في الجزائر لا تتجاوز 0.1% من مجموع نحو 100 براءة اختراع مسلمة سنويا¹⁷.

المحور الثاني: مقترحات النهوض بالبحث العلمي في الجامعات الجزائرية في ضوء المعايير الدولية

بعد تشخيص واقع منظومة البحث العلمي في الجزائر بصفة عامة والجامعات من خلال الدراسات العليا ومخابر البحث سنحاول اقتراح مجموعة من المعايير التي تعتبر كمقومات أساسية للنهوض به، والتي تتمثل فيما يلي:

1- القيادة: للقيادة دور أساسي في تطوير البحث العلمي وتميزه لما لها من تأثير عميق في توجهاته، لذا لا بد أن تكون لها رؤية إستراتيجية، تحدد موقع البحث العلمي بشكل دقيق في رسالة الجامعة الجزائرية، تشجع وتدعم وتضمن البحث العلمي وتدرك مدى أهميته كوظيفة أساسية في الجامعة والدور المناط به في عملية التنمية الوطنية، وتتمتع بالشفافية والمصداقية، تتعد عن التعقيدات والإجراءات الإدارية والمالية غير المرنة التي تعرقل حركة البحث العلمي في الجامعة. في هذا الإطار تشير دراسة أجريت حول العلاقة بين خصائص قيادة الجامعة بمركزها الدولي إلى أن الجامعات الأفضل في العالم في مجال البحث العلمي يقودها رؤساء يجمعون بين المهارات الإدارية الجيدة وسيرة بحث ناجحة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أنه كلما احتلت الجامعة ترتيبا مرتفعا ضمن التصنيفات العالمية للجامعات، كان من الأرجح أن الاستشهادات العلمية لرئيسها ستكون مرتفعة أيضا، غير أن هذه الدراسة لم تجزم بوجود ارتباط تلقائي بين تصنيف الجامعة والمسار البحثي لرئيسها.¹⁸

2- التخطيط الاستراتيجي: يعتبر التخطيط الاستراتيجي أحد مقومات نجاح الجامعة، حيث يساعد على حشد واستثمار كافة الطاقات البشرية والمالية والمادية وتوجيهها لتحقيق الأهداف من خلال خطة واضحة وقابلة للتنفيذ في إطار زمني محدد، من أجل تحسين مخرجاتها بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية وبما يخدم خطط التنمية الشاملة ومتطلبات المجتمع الجزائري، ولنجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية لا بد من المشاركة المستمرة لجميع الشركاء وأصحاب المصالح، بالإضافة الى ضرورة وضع مؤشرات محددة وواضحة ومعايير مقارنة مرجعية للأداء المستهدف، فمن خلال ما سبق عرضة نجد أن هناك تعثر في تنفيذ الخطط التي تم وضعها في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي في الآجال المحددة من جهة، وعدم تنفيذ أخرى حيث تم تنفيذ 27 برنامج بحث وطني من أصل 30 برنامج خلال المخطط الخماسي الأول.

3- الموارد البشرية: هي العنصر المسؤول عن تنفيذ سياساته واستراتيجياته، لذلك لا بد من توفير بيئة مناسبة ومشجعة على البحث العلمي كونه عمل إبداعي يقوم به عدد من الكفاءات

المتميّزة، التي تتأثر مخرجاتهم ومردوديتهم بالمنافسة السائدة في الجامعة، وتلبية مختلف الاحتياجات المادية لهم ما يدفعهم لتكريس وقتهم وجهدهم للعمل البحثي، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية لهم من تقدير واحترام وتأمين لجهودهم ووضع إطار قانوني مخفف يسمح لهم بممارسة وظيفتهم، إلا أنه بعد تشخيص واقع البحث العلمي في الجزائر فإن الموارد البشرية فيها لا تشكل كتلة حرجة على المستوى العلمي كونها دون المعايير العالمي والذي يقدر المتوسط العالمي بـ 1063 باحث لكل مليون نسمة، لذلك لا بد من زيادة تعبئة هذه الموارد للوصول إلى المعايير العالمية، وتقديم تحفيزات لاستعادة العقول المهاجرة حيث تمثل الصين والهند وكوريا الجنوبية أمثلة ناجحة في هذا الإطار حيث تمكنت من استعادة كفاءاتها التي هاجرت للدراسة في أمريكا الشمالية وأوروبا من خلال برنامج "تداول الأدمغة".

4- الموارد المالية والمادية: يعد التمويل من أهم مقومات البحث العلمي فمن خلاله يمكن للجامعة توفير مختلف المتطلبات من مختبرات وأجهزة وأدوات ومواد أولية لإجراء البحوث فالإنفاق على البحث العلمي استثمار منتج يحقق أعلى العائدات على المدى المتوسط والطويل، ونظرا لدوره في تنشيط حركة البحث العلمي فقد أولته الدول المتقدمة اهتماما كبيرا. حيث نجد أن 76% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير من نصيب الدول المتقدمة، 37% منه ينفق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها و23.2% من قبل الاتحاد الأوروبي (سعيد الصديقي، ص22). حيث تخصص نسبة تتراوح بين 2% و2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب دول الاتحاد فالسويد تخصص 3.73%، فلندا 3.37%، أما اليابان فتخصص 3.39% من ناتجها المحلي الإجمالي، أما الدول النامية مجتمعة فتتفق 8.8% فقط، فنسبة انفاق الجزائر على البحث العلمي لا تتجاوز 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة بعيدة عن المعدل العالمي والذي يبلغ 2.28%، بالإضافة إلى ضرورة توفير المصادر العلمية الحديثة من المراجع والدوريات الحديثة لأعضاء هيئة التدريس وتسهيل مهمتهم في الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية الضرورية من مختلف المؤسسات ذات الصلة بأبحاثهم وتسهيل تواصلهم إلكترونيا مع شبكات البحوث العالمية.

5- التشبيك والتعاون العلمي: إن تطوير البحث العلمي وضمان جودته يتطلب إقامة شراكات واسعة وعقد اتفاقيات تعاون بين مؤسسات التعليم العالي على الصعيدين الوطني والدولي ومختلف مؤسسات البحث العلمي الأخرى للاستفادة من خبراتها ووضع سياسات واضحة لدعم التعاون بين القطاعات الصناعية والخدمية الحكومية والخاصة، والتي تتيح فرصة

التطبيق الميداني لبحوث الأساتذة، بالإضافة إلى تكامل دور أعضاء الفريق البحثي والجهات الداعمة والمستفيدة ما ينتج عنه جمع كافة الخبرات والإمكانيات المتاحة للمشروع البحثي في بوتقة واحدة مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة، فمن خلال استقراء واقع هذا العنصر نجد أن هناك العديد من اتفاقيات التعاون العلمي المفصلة بين مختلف الجامعات والمخابر في الجزائر ومؤسسات علمية أخرى خاصة الأجنبية منها كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و فلندا، ويعتبر هذا مكسب لا بد أن يضمن ويستثمر بشكل فعال.

6- وجود آليات لتسويق نتائج البحث العلمي: يتم من خلالها تسويق الاختراعات والأبحاث العلمية في ظل إعلام علمي عن الإمكانيات البحثية للجامعات.

الخاتمة

وفي الأخير يمكننا القول انه بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير البحث العلمي في الجامعات الجزائرية إلا أنه يبقى دون المعايير الدولية، ويحتاج للمزيد من الدعم والتشجيع، ما يزيد من القدرة التنافسية للجامعات الجزائرية من جهة ومساهمتها في التنمية من جهة أخرى، وبالتالي فمراهناتها على البحث العلمي يعتبر خيارا استراتيجيا راجحا، كونه أصبح نشاطا معولما وتنافسيا، لذلك لا بد من إدارتها وفق منهجية توازن بين مجموعة من المعايير المترابطة والمتكاملة والمتمثلة في:

1. توفر الموارد البشرية الكفؤة والموارد المالية اللازمة.
 2. تشكيل كتلة بشرية حرجة من الأخصائيين في البحث العلمي وتأمين الحوافز المادية والعلمية الملائمة.
 3. وضع استراتيجية تتصف بالرؤية والواقعية والعمل على تبنيها من مختلف الجامعات الجزائرية، وبرمجة تطبيقها والالتزام بآليات التقييم المستمر من خلال إدارة شفافة ومرنة.
- وتأسيسا على ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- لا بد من وضع رؤية إستراتيجية لتطوير البحث العلمي في الجامعات مع تحديد أولويات المواضيع حسب متطلبات التنمية الوطنية.
- 2- ضرورة التأكيد على التلازم بين وظيفتي التعليم والبحث في الجامعات وإحداث التوازن بينهما في ظل بيئة عمل ملائمة، كون أعضاء هيئة التدريس يشكلون الكتلة الأساسية للبحث العلمي في الجزائر.

- 5- توفير التمويل اللازم للبحث العلمي في الجامعات، وسعي هذه الأخيرة لإيجاد مصادر تمويل أخرى كدعم القطاع الخاص والتمويل الذاتي من خلال تقديم الاستشارات وتقديم دورات تدريبية.
- 6- توفير الإمكانيات المادية اللازمة لعمل مخابر البحث العلمي وتطويرها.
- 7- الاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات ودعم المطبوعات والكتب والمجلات والدوريات العلمية.
- 8- لا بد من تكتيف اتفاقيات التعاون مع مختلف الشركاء من أجل تطوير الأداء البحثي في الجامعات وتثمين نتائجه.

الهوامش:

¹ عبد العزيز بن علي الخليفة، رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد 12، نوفمبر 2014، ص13.

² ربيع قاسم ثجيل، عدنان فرحان الجوارين، معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة-دراسة ميدانية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 24، 2012، ص11.

³ Nouria bengahbrit-remouan, l'organisation de la recherche en Algérie une difficile émergence, paper presented at the 3rd regional scientific committee meeting for the Arab states, 12-13 september 2005, Alexandria, Egypt, p p 77. 80

⁴ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص88.

⁵ نادية ابراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر 2012-2013، ص108.

⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 27 فيفري 2008، ص 04.

⁷ نفس المرجع، ص 101.

⁸ نفس المرجع، ص 07.

⁹ نفس المرجع، ص 23.

¹⁰ El Bahth, Revue de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, N 03,4 trimestre, 2010, p06.

¹¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

¹² عبد الحفيظ أوراغ (المدير العام للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي)، نشر في الجزائر نيوز (نسخة إلكترونية) يوم 22-02-2011.

¹³ El Bahth, Revue de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, N 03,4 trimestre, 2010, pp 48.51.

¹⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

¹⁵ مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، البحث العلمي في العالم العربي، بيروت - لبنان، 2010، الطبعة 1، ص 93.

¹⁶ البلاد أون لاين، 18-11-2012، تاريخ الاطلاع: 2016/02/23، سا 11:09.

¹⁷ عبد الحفيظ أوراغ، ضيف التحرير، القناة الثالثة، 27-10-2014، تاريخ الإطلاع: 2016/02/18،

¹⁸ سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، دورية رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد 2، العدد 6، أبريل 2014، ص 24.

دور المعارض التجارية المحلية والدولية في التطوير المستمر للاقتصاد الألماني

ط.د. / بودوشن ياقوتة *

مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف - الجزائر

أ.د. / راتول محمد **

جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

Exhibition is one of the promotional mix components where different classifications play an important role in the economic life of nations as a local demonstrations may take the international character sometimes; it offers the opportunity for the success of the various product promotion internationally and introducing products to participate in these exhibitions policies of states, as well as the ability to compete by standing Directions future products offered in relation to Pttoreha according to the latest-the-art modern technologies, as is the specialized exhibitions, one of revitalization and development of foreign trade of the countries of tools, Germany has discovered the importance of these exhibitions and sought to establish many of which are annually given for its development of a continuous and lasting for its economy.

Key words: Trade exhibitions, German exhibitions, organizing exhibitions, the German economy.

* طالبة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ،مايل

Boudoucheneyaqouta@yahoo.com

** أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ،مايل

ratoulmed@yahoo.fr

مقدمة:

تعد المعارض صالات عرض للإلهامات والأفكار البشرية وتعبّر عن أحداث إقتصادية وعلمية وتكنولوجية وتبادلات ثقافية كبرى كما تشكل منصات هامة لعرض التجارب التاريخية وتبادل للأفكار الإبداعية وعقد مختلف الصفقات التجارية والإستثمارية، كما تعتبر من أهم الأدوات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى السياسية للدول حيث تشكل دخل إقتصادي هام لها، فمن الناحية السياسية مثلا فإن المعارض التي تعقد في الدولة تعبر في كثير من الأحيان عن المكانة السياسية للدولة مما جعل الكثير من الدول تهتم للعائد السياسي أكثر من العائد الإقتصادي وباعتبار أن المكانة السياسية للدولة يكون لها بعد ذلك إنعكاسات مباشرة على أوضاعها الإقتصادية، أما من الناحية الإجتماعية فتعتبر من الإهتمامات الكبرى للدول نتيجة لما تعبر عنه المعارض من درجة تحضر الشعب وتمدنه و إدراكه لأهمية العمل الجماعي المحلي والتعاون الدولي من خلال تظاهرة المعرض المقام على أرضيها.

وتعتبر دولة ألمانيا رائدة في تنظيم وإدارة المعارض المتخصصة عموما والمعارض التجارية سواء الوطنية أو الدولية خصوصا سعيها منها لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة وشاملة، وهذا لتثبيت موقعها في الإقتصاد الدولي بتكريسها لمختلف الوسائل لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة وتسريع حركية التجارة والإستثمار، ولهذا الغرض تقوم ألمانيا بتسخير جميع الوسائل وإستحداث الهيئات التي تُعنى بإقامة وتنظيم (إدارة) المعارض التجارية للوصول إلى تلك الأهداف.

مشكلة البحث: ومن خلال ما سبق تظهر إشكالية البحث جلية كمايلي:

. ما هو دور المعارض التجارية المحلية والدولية في التطوير المستمر للإقتصاد الألماني؟

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه يتناول بالدراسة قطاعا هاما ألا وهو قطاع المعارض في الدولة الرائدة عالميا في تنظيم وإدارة المعارض التجارية-دولة ألمانيا-، والذي تمّ ربطه باقتصادها لإستنتاج مختلف المؤشرات التي تؤثر فيها المعارض التجارية المحلية والدولية وتأثر بها.

أهداف البحث: تهدف الدراسة بالدرجة الأولى إعطاء إطار نظري للمعارض ككل وتقديم تعريف مبسط وواقي للمعارض وإبراز موقع المعارض التجارية من خلال عرض مختلف تصنيفات المعارض، ثم تشخيص وتحليل واقعها (المعارض التجارية المحلية وكذا الدولية) في ألمانيا والتركيز على دورها في ترقية وتطوير إقتصادها بشكل مستمر، وإلى جانب هذا الهدف الرئيس، فإنه توجد مجموعة من الأهداف الجزئية التي سنحاول تحقيقها ومن جملتها:

- إعطاء رؤية واضحة وشاملة عن أنواع المعارض.
- عرض مكانة المعارض التجارية في الإقتصاد الألماني بالإعتماد على بعض إحصائيات من 2003 حتى 2014.
- إلقاء الضوء على دور المعارض التجارية المحلية والدولية الألمانية في تطوير إقتصادها من خلال تحليل بعض المؤشرات خلال الفترة 2003-2014.

أسلوب البحث: أعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالمعارض مع التركيز على عرض أصنافها وبالذات صنف المعارض التجارية بالإعتماد على مجموعة من المراجع تراوحت بين الدراسات السابقة وبعض الكتب والمواقع الإلكترونية، بعدها أسقطنا الجزء النظري على الجزء التطبيقي الذي تناولنا فيه مكانة المعارض التجارية في الإقتصاد الألماني وتبيان دورها في ترقية وتطوير إقتصادها بشكل مستمر من خلال تحليل إحصائيات بعض المؤشرات الإقتصادية الألمانية التي إستقيناها من بعض المواقع الإلكترونية الإحصائية المعتمدة والموثوقة المصادر، وهذا كله لأجل الوصول إلى استنتاجات تلخص واقع ما قمنا بتقديمه.

هيكل البحث: يتم تناول الدراسة كمايلي:

المحور الأول: المعارض، تعريفها، أطرافها، خصائصها وأنواعها

المحور الثاني: مكانة المعارض التجارية المحلية والدولية في الإقتصاد الألماني

المحور الثالث: إنعكاسات تنظيم المعارض التجارية المحلية والدولية على تطوير الإقتصاد الألماني خلال الفترة (2003-2014)

المحور الأول: المعارض، تعريفها، أطرافها، خصائصها وأنواعها

تعتبر المعارض أحد أهم وسائل الترويج محليا ودوليا باعتبارها وسيلة فعالة لعرض السلعة على العملاء والإجابة الفورية والآنية على استفساراتهم، حيث تمثل المعارض منافذ للتعريف بمنتجات الشركات المحلية وكذا الدولية، لذا أصبحت الدول الصناعية المتقدمة وحتى الدول النامية تهتم بتنظيم المعارض بمختلف أنواعها والمشاركة فيها كدلالة على التقدم الصناعي لشركاتها وعرض آخر إنجازاتها وإبراز مدى اتساع قاعدتها الاقتصادية.

أولا: تعريف المعارض

لكلمة المعارض معنى واسع، ولكنها تطلق عادة على المعارض ذات الطابع التجاري، لذا سنتطرق لتطور مفهوم المعارض منذ ظهور المصطلح أول مرة وصولا إلى إلى تعريفه الحالي:

- 1 -** المعرض إصطلاح حديث تم إقتباسه من الأوروبيين حيث يأتي ترجمة للفظة إكسبوزيسيون (exposition) بالفرنسية، فالمعرض طريقة أو وسيلة لعرض فكرة أو التعبير عنها وذلك بترتيب الأقسام وخاصة غير الحي منها ترتيبا مقصودا وفق خطة موضوعة.¹
- 2 -** المعرض بمعنى السوق Fair إشتقت كلمة Fair في الفرنسية Foir من الكلمة اللاتينية Feriae والتي تعني Feast أي "عيد" بما يتضمنه هذا المعنى من علاقة وطيدة ما بين معارض القرون الوسطى Medieval fairs وبين الأعياد في الفترات الأولى للكنيسة المسيحية، كما كلمة Fair ما يقابلها في الألمانية هي Messe وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Missa وتعني Mass أي الجماهير أو القداس أي أن كلمة معرض بمعنى Fair هو اجتماع أو إلتقاء البائعين والمشتريين مع منتجاتهم على فترات دورية أو عرضية بغرض التجارة، أما المعرض بمعنى Exhibition فهو عرض منظم للسلع والخدمات من قبل المصنعين لفترة قصيرة وبصورة منتظمة- أي له صفة الدورية-وقد درج استخدام مصطلح المعرض Exhibition وExposition الواحد مكان الآخر Interchangeably، إلا أن Exhibition يستخدم لعرض سلعة محددة أو قطاع صناعي محدد متجانس أو السلع البديلة والمكملة له مثل معرض للأثاث أو السيارات أو غيرها، أما Fair و Exhibition فهي عروض منظمة للأعمال الفنية والعلمية أو الصناعية لتحفيز إهتمام العامة وترويج الصناعة وتوسيع التجارة أو توضيح التطور والإنجازات لواحدة أو تشكيلة واسعة من الأنشطة الإنتاجية، وهناك من يرى بأنه لا يوجد فرق بين Trade Fair و Exhibition فهما يستخدمان للدلالة على نفس المعنى، وبصورة عامة Fair تستخدم لوصف حدث دولي يسمح بعرض مجموعة واسعة من السلع، بينما مصطلح Exhibition تستخدم للدلالة على حدث محلي وطني أو للدلالة على حدث متخصص يغطي جانبا من مجموعة من السلع ذات الإختصاص الواحد.²
- 3 -** وترى الفيدرالية الفرنسية للصالونات المتخصصة بأنه: "وسيلة إتصال تحضّر في شهور وتلعب دورها في أيام وهدفها على المدى الطويل".³
- 4 -** ويعرف المعرض بأنه مكان يخصص لعرض الأعمال أو إنتاج ما له صفات مشتركة في فكرة معينة يريد المعرض من توضيحها وإبرازها وهذه الفكرة هي عنوان المعرض الذي يترجمها إلى أشكال مرئية لها هدف من العرض.⁴
- 5 -** وتعرف المعارض كذلك على أنها: "عبارة عن أسواق كبيرة شعبية والتي تُقام بصفة نظامية في مكان معين مرة أو عدّة مرات في السنة".⁵

إذا فالمعارض هي تظاهرات تعرض منتجات وخدمات وكذا أعمال وأفكار مختلفة لمؤسسات خاصة وعمومية وأفراد، وتتم على المستوى المحلي أو الإقليمي والدولي وحتى الكوني.

ثانياً: الأطراف الفاعلة في المعارض

هنالك ثلاثة أطراف أساسيون فاعلون خلال مجريات مختلف المعارض وهم:

1- المعارضون (المشاركون): المؤسسات الصناعية - المؤسسات الخدمية - المؤسسات التجارية - القنصليات - هيئة الأمم المتحدة - الوزارات - الغرف الفلاحية، التجارية، الصناعية....

2- الجهة المنظمة: هي الجهة أو الهيئة أو الشركة التي تقع على عاتقها أو مسؤوليتها أو نشاطها فرعياً كان أم رئيسياً مهمة التخطيط والإعداد والتنظيم والرقابة والتقييم لإقامة المعارض محلياً أو إقليمياً أو دولياً، سواء كانت المعارض عامة أو متخصصة أو فردية على قاعة أو قاعات في أرض المعارض أو الفنادق أو غيرها مملوكة لها أو مستأجرة، وتهدف من وراء ذلك جمع الأطراف ذات الصلة بالمعرض من مشاركين وزوار غايتها في ذلك تحقيق عائد على الإستثمار في الأمد القصير والطويل.⁶

يلاحظ من التعريف بأن الجهة المنظمة يمكن أن تكون:

أ - جهة أو فرد يخصص جزءاً من نشاطه أو نشاطه كله لتنظيم المعارض، سواء كان جهة حكومية كقسم المعارض التابع لإدارة التجارة الخارجية في وزارة مثلاً أو جهة يكون جزء من نشاطها تنظيم المعارض.

ب - شركات خدمات إستشارية في تنظيم المعارض حيث يكون نشاطها الرئيسي تنظيم المعارض وفي هذه الحالة تستأجر قاعة أو أكثر لإقامة المعرض عليها.

ت - هيئات مثل الغرف التجارية والإتحادات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الثقافية، وفي هذه الحالة إما أن تقوم هي بنفسها بإجراءات تنظيم المعارض أو أن توكل مهمة التنظيم لجهة أخرى.

3- الزوار: يصنف البعض الزوار إلى أربعة شرائح: المجهزين، الزبائن، المنافسون، الاستخبارات

التسويقية، بينما يرى "Hoshen" بأن تصنيف زوار المعارض يتضمن الشرائح التالية:⁷

• الزوار الذين أبدوا إهتماماً بالسلعة أو الخدمة ولكنهم ليسوا زبائن محتملين (كالصحفيين، الطلاب وبعض الشخصيات العامة).

• الزوار الذين أبدوا إهتماماً بالمنتج أو الخدمة ولكن بعضهم يمكن أن يكونوا زبائن محتملين.

• الزوار الذين أبدوا إهتماما بالمنتج أو الخدمة ومن المؤكد بأنهم زبائن مستقبليين ويفصل Hoshen الشريحة (أ) والشريحة (ب) إلى:

× مبادري الشراء.

× المستخدمين النهائيين.

× متخذي القرار.

× المشترين بحكم سلطتهم بالرقابة على الأموال.

كما يشير "Hoshen" إلى توقع زائرين أمثال: - الوكلاء المحتملين، - مندوبي المبيعات، - المهتمين بالاستثمار والشراكة، - بعض حواسيس الصناعة، ويصل البعض الآخر في تصنيفه للزوار إلى 17 شريحة: الشخصيات الهامة، الزبائن المتوقعين، المصورون، المحررين، المصدرين رجال الإدارة، الصحفيين، المنافسون، المجهزون، مضيعو الوقت، الباحثون عن وظائف، أصحاب التأثير والمساهمون.

وإن أصحاب التأثير هم زوار من نوع خاص بحيث لا يكون هدفهم من الزيارة تجاريا ولكن من أجل تقديم نصائح للمستهلكين بالنسبة للمنتجات المعروضة كجمعيات حماية المستهلك.

ثالثا: خصائص المعارض

إن المعارض كغيرها من أدوات الترويج الأخرى تمتاز بمجموعة من الخصائص تميزها عن بقية الأدوات الترويجية في المزيج الترويجي الدولي:⁸

1- المعارض نشاط منظم: هي نشاط منظم لكونها تحتاج إلى تخطيط مسبق من حيث تحقيق الأهداف المرجوة من المشاركة والتي بدورها تساعد في تحديد نوع المعرض ومدى ملائمته مع الأهداف والمنتوج أو الفكرة المراد عرضها وترويجها، كذلك تحتاج المعارض إلى أنشطة وجهودات مكثفة من لحظة بروز فكرة إقامة معرض معين مروراً بدراسة إمكانية تجاوب الأطراف المعنية للمشاركة به.

2- المعارض ذات جوهر إقتصادي مباشر وغير مباشر: يكمل الجوهر الإقتصادي للمعارض في جمعها لطرفي المعادلة الإقتصادية وهما العرض ممثلاً بالشركات العارضة والطلب ممثلاً بالزوار على إختلاف إهتمامهم، أما الجوهر الإقتصادي غير المباشر فهو التأثيرات المصاحبة للمعرض على القطاعات الإقتصادية الأخرى ذات الصلة غير مباشرة مثل تشغيل قطاع الخدمات الفندقية والسياحية وغيرها، أما الأبعاد غير إقتصادية فمنها الآثار الثقافية كزيادة الوعي

لدى العامة والخاصة والتي تعتبر حيوية للتقدم والرقى، كذلك الآثار السياسية للدول المشاركة في المعارض كتوثيق العلاقات على مختلف الأصعدة.

3- إن المعارض متعددة الأطراف ومختلفة الأهداف: يشترك في فعاليات هذا النشاط

الاقتصادي منظمو المعرض، المعارضون، شركات اعمال الديكور والصيانة، إلخ.

4- **تقام المعارض في أماكن معروفة للعامة والخاصة:** ومن أكثر الوسائل شيوعا قاعات الفنادق وأرض المعارض التي يعلم مكانها بشكل دقيق سائق التاكسي والتاجر على حد سواء.

5- **تقام المعارض في فترة زمنية محددة:** يتوافق مع إعلان المعرض وموقعه الفترة الزمنية التي تستمر فيه دورتها.

6- **يعرض خلال المعارض:** المنتجات والإنجازات والأفكار والمعلومات، حيث تختلف المعارض باختلاف أنواعها ونوع المعارضات المسموح بعرضها في كل نوع.

رابعا: أنواع المعارض

تصنف المعارض إلى أنواع مختلفة حيث يكمن الاختلاف في المدة الزمنية للمعرض، الاختصاص، عدد المعارضين ومستوى العرض، الهيئة المنظمة ومكان العرض وكذا الشكل (نوع المعارضات)، وبغض النظر عن نوع المعرض فإن لها هدف مشترك واحد والذي هو عرض منتجات مختلف المؤسسات والمعارض وتحقيق أرباح ومداخيل لمختلف الأطراف سواء المعارضين (المشاركين في المعارض) أو المستهلكين أو الهيئة المنظمة للمعرض وكلها تصب في قالب تنمية إقتصاديات الدول.

1- **من حيث الزمن:** يتم تصنيفها من حيث المدة التي تستمر فيها فعاليات المعرض وتقسّم إلى:⁹

أ- **المعارض المؤقتة:** وهي المعارض التي تستمر لفترة قصيرة من الزمن قد تكون أسبوعا واحدا أو أسبوعين أو أكثر من ذلك.

ب- **المعارض الدائمة:** ترتبط عادة بالمتاحف، وذلك لأن المعارضات التي تُعرض بالمتاحف تستمر معروضة طوال الوقت ولا تتحدد بزمن معين، كما أنّها المراكز التجارية التي تنشأ في الداخل والخارج لتكون أسواق أو معارض تجارية دائمة ولا تنتهي عند مدة معينة، تتوزع في أنحاء المدينة وتتسم بديكورات وتصاميم مختلفة.

ت- معارض دورية: تقام بصفة زمنية منتظمة ومتتالية ومتكررة مرة واحدة في السنة، أو مرتين، وغير ذلك، أي تدور في مدة زمنية محددة.

ث- معارض غير دورية (الطارئة): تقام لمرة واحدة فقط ولا تتكرر، وعادة ما تقام أثناء المناسبات وتنتهي بانتهاء تلك المناسبات، من أمثلتها: المعارض التجارية التي تقام بمناسبة زيارة رئيس لدولة ما، تنتهي بانتهاء زيارة ذلك الرئيس، وأحيانا تنظم هذه المعارض الشركات بهدف بيع مخزون سلعة ما وتنتهي بانتهاء المخزون الفائض.

2- من حيث الإختصاص: يتم تصنيف المعارض من خلال الإختصاص إلى المعارض التي يكون هدفها عرض كل جديد من منتجات وخدمات الشركات المحلية والدولية، وهدفها الأساسي تجاري، أبرزها:

أ- المعارض الصناعية: وهي المعارض التي تُعرض فيها مختلف الصناعات وما تشتمل عليه من مصنوعات مختلفة، وعادة ما تستهدف المعارض الصناعية تقديم المبتكرات الجديدة كما تشتمل المعدّات والمكينات، السيارات، اجهزة الإعلام والاتصال وغيرها.

ب- المعارض الزراعية: وتعرض فيها أنواع المحاصيل والنباتات وأدوات الزراعة ومعداتها وماكينات وطرق استخدامها وأنواع الأسمدة وأدوات الري والرش للمبيدات الحشرية ونحو ذلك، وتعرض نماذج منها أو في شكل صور ضوئية أو أفلام أو في شكل إصدارات وكتيبات.

ت- المعارض الفنية: وهي المعارض التي تُعرض فيها الأعمال الفنية، والمعروف أن الأعمال الفنية يمكن أن يبدعها الفنانون المختصون كما يمكن أن يبدعها الأطفال في المدارس أو حتى العامة الذين لم يتلقوا أي تعليم نظامي أو فني ويمكن أن تقسم المعارض الفنية أيضا إلى عدة أقسام حسب أنواع الفنون المعروضة، منها معارض الخزف ومعارض النحت، ومعارض التصوير التشكيلي ومعارض الخط والنسيج والتصميم وغيرها وقد يشتمل المعرض الفني الواحد على كل هذه الفنون مجتمعة.¹⁰

ث- المعارض التجارية: هي نشاط منظم ذو جوهر إقتصادي مباشر وغير مباشر وبأبعاد غير اقتصادية متعددة الأطراف، مختلفة الأهداف، يُقام في مكان معروف للعامة والخاصة في فترة زمنية محددة؛ تُعرض من خلاله المنتجات (السلع والخدمات) والإنجازات والمعلومات والأفكار.¹¹ ويشترك في إقامة هذه المعارض عدد من التجار المنتجين وذلك بهدف إطلاع الجمهور على السلع المعروضة والتعرف على مزاياها وخصائصها وكيفية إستخدامها وتساهم هذه الطريقة في خلق علاقة طيبة بين المعارضين والجمهور عن طريق الإتصال المباشر وإعلامه بكافة المعلومات المتعلقة بالسلع المعروضة وقد يعرض في هذه المعارض سلع تباع بأسعار أرخص من

المعتاد أو قد يكون هناك عرض السلع فقط دون بيعها (عينات)، وهنا يكون الهدف عقد صفقات وإجراء معاملات تتعلق بإتفاقيات للبيع مستقبلا وقد يكون موعد هذه المعارض في مواسم معينة حيث يخصص لكل تاجر جزء خاص من المعرض يعرض منتجاته فيه.¹² ويوجد نوعان من المعارض التجارية:¹³

- **المعرض التجاري الأفقي:** وهو الذي يسمح بعرض سلسلة واسعة من المنتجات.
- **المعرض التجاري الرأسي:** وهو معرض أكثر تخصصا حيث يوفر وسيلة عرض للشركات المنتجة لسلع متشابهة أو تلك التي تنتمي لصناعة معينة، وهي معارض ذات طبيعة فنية وعلى درجة عالية من التخصص مثل معارض صناعة الحلوى، ومعارض الكمبيوتر ومعارض لعب الأطفال.

ج- المعارض السياحية: هي المعارض التي تعرض وتباع فيها وتشتري برامج وخدمات سياحية مختلفة ويشارك فيها أفراد ومؤسسات وشركات وفنادق ومنتجعات ومطاعم سياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية الداخلية والإقليمية والدولية.

كما انها فعالية تسويقية سياحية تنظم خلال فترة زمنية محددة، تعرض فيها وتباع خدمات وبرامج المنشآت السياحية العاملة في مجال السياحة كوكالات السفر والسياحة والفنادق والمنتجعات والصناعات التقليدية وغيرها، ويشارك فيه بائعون ومشتررون محليون وخارجيون ويشتمل على فعاليات فنية وترفيهية أخرى.¹⁴

ج- معارض الكتب: هي معارض تجارية تعقد عادة سنويا، يقوم فيها ناشرو الكتب والموزعين بعرض منتجاتهم في الأماكن المستأجرة، وقد عُقد أول معرض للكتاب في ليون بفرنسا في العصور الوسطى المتأخرة، وقد بدأ معرض فرانكفورت للكتاب بألمانيا عام 1949، ولا يزال السوق الرئيسية للناشرين الذين يرغبون في بيع وشراء حقوق الملكية الفكرية وحقوق الترجمة، أيضا يمكن الإشارة إلى معارض الكتب غير تجارية والتي تفتح أبوابها للجمهور العام وتشتمل على عروض يقدمها الكُتاب والرسامون والناشرون.¹⁵

3- من حيث عدد العارضين: تصنف إلى:

أ- معارض فردية: يمتاز هذا النوع بعرضه لمنتج واحد لشركة واحدة أو عدة منتجات لشركة واحدة أو تقيمه الدولة لقطاع صناعي محدد أو لمختلف القطاعات الاقتصادية وينظم إما داخليا- أي داخل الدولة- أو في دولة أخرى كما يمكن أن تنظمه الشركة بنفسها أو الدولة بنفسها أو بواسطة شركة متخصصة بالمعارض.¹⁶

ومن أمثلة معرض الشركات لهذا النوع معرض شركة **Westinghouse** الأمريكية الذي أقامته في المملكة العربية السعودية، أما أمثلة معارض الدولة الواحدة: معرض الصناعات الوطنية أو المعرض الصيني في دولة كندا...، ويغلب على هذا النوع من المعارض إنعقاده لمرة واحدة أو على الأقل في فترات متباعدة.

ب- معارض جماعية: وهي المعارض المشتركة التي يسهم فيها عدد من الشركات والهيئات الحكومية قد يكون عددهم صغيراً أو كبيراً.

4- من حيث المستوى: تصنف من ناحية المستوى الذي تُقام عليه:

أ- **المعارض الدولية:** تقام على مستوى دولي واسع، وتقسّم الأجنحة فيها على أساس الدول، وتبذل في هذه المعارض جهود تنظيمية كبيرة، وتقوم الجهات المنظمة لتلك المعارض بتوفير مساحات وصلات كبيرة للعرض، كما أن عدد الزوار فيها كبير جداً.¹⁷

من خلال نص التعريف المعتمد من طرف اللجنة المختلطة لإتحاد المعارض الدولية والغرفة الدولية للتجارة والمصادق عليه من طرف اللجنة الاقتصادية لمنظمة (c.o.n.u) للأمم المتحدة نستنتج أن المعارض الدولية عبارة عن أسواق ضخمة دورية ومنتظمة تُقام في أماكن، تواريخ أو فترات محددة بهدف تمكين المشاركين من جميع دول العالم من عرض عينات من إنتاجهم وإنجازاتهم الجديدة والتحكم في التقنيات الحديثة وذلك من أجل القيام بمعاملات تجارية على المستوى المحلي والدولي، ومن هذه المعارض: معرض الجزائر الدولي، معرض فرانكفورت، معرض باريس، معرض نيويورك،¹⁸

ب- **المعارض الإقليمية:** تقام على مستوى إقليمي واحد بين مناطق تتميز بصفات طبيعية أو اجتماعية تجعلها وحدة خاصة، وتهدف هذه المعارض إلى تنمية إمكانيات التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري وتنمية التعاون التقني، من أمثلتها المعرض المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.¹⁹

ت- **المعارض المحلية:** تقام على مستوى الدولة الواحدة، وتقسّم الأجنحة فيها على أساس أسبقية الحجز سواء في المعارض العامة أو المتخصصة، والاشتراك فيها متاح للشركات والمؤسسات المحلية التي تتسم بالصفة الوطنية يعني التابعة لنفس إقليم الدولة الواحدة.

5- **من حيث الهيئة المنظمة:** تصنف المعارض من حيث الهيئة أو المؤسسة المنظمة للمعرض إلى:

أ- المعارض الخاصة بالمؤسسة: وهو عبارة عن معرض تعريفي ينظم من قبل المؤسسات المنتجة تُعرض من خلالها منتجات أو منتجات تلك المؤسسة، من أمثلتها: معرض أرامكو - معرض منتجات سوني، يعتبر هذا النوع من المعارض أحد الخيارات أمام المؤسسة عندما تواجه معرض غير مناسب لمنتجاتها من حيث قلة الطلب على الإنتاج أو قلة عدد الزوار وعدم توفر الوسائل المناسبة للعرض.

ب- المعارض الإستهلاكية (مهرجانات التسوق): فعاليات تنظم من قبل مؤسسات متخصصة بهدف تسهيل إلتقاء المشتريين مع البائعين بطريقة فعّالة ويكون زواره من العامة ويسمح فيه بالبيع المباشر.²⁰

ت- معارض للمنتجات الوطنية: تنظمها هيئات وطنية عمومية (تابعة للدولة) من أجل تشجيع الصناعات الوطنية وتحفيز المستهلك المحلي على شرائها، وكمثال عن هذه المؤسسات المؤسسة الوطنية للمعارض والتصدير (Sfax) الجزائرية، والغرف التجارية والصناعية في بعض الدول الخليجية.

ث- المعارض الخيرية: تنظمها مؤسسات خيرية تموّها الدولة أو مؤسسات إقتصادية أو المجتمع المدني في الدولة، يتم من خلالها بيع المنتجات المعروضة بغرض تمويل المشاريع الخيرية.

6- من حيث مكان العرض: تصنف المعارض كذلك من خلال مكان إقامتها إلى الأنواع التالية:

أ- المعارض الثابتة: تقام في مكان ثابت ومحدد وتنتهي في نفس المكان دون أي تنقل، من أمثلتها: معارض صالات الفنادق والمتاحف.

ب- المعارض غير ثابتة: وتنقسم إلى نوعين:

× **المعارض المتنقلة:** يتم إستعمال مختلف وسائل النقل فيها كالسفن، القطارات، ومركبات النقل العام، والطائرات كمعارض متنقلة بين دولة أخرى وتحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل لإعدادها.

× **المعارض الطوافة:** تتكون من أجزاء يسهل تركيبها، كما يراعى عند تصميمها وضع المعارضات مع الصناديق التي تحتويها بطريقة تجعل من السهل ترتيبها وتنظيمها بسرعة، وتؤدي دوراً كبيراً في التعريف بالمنتجات والترويج لها وعقد الصفقات التجارية والاستثمارية.

7- من حيث الشكل (نوع المعارضات): تقسم إلى: ²¹

أ- معارض شاملة: تتضمن أقساماً للصناعات المختلفة وتتضمن أجنحة تخص الدول المشاركة في المعرض وتستخدمها في عرض منتجاتها التصديرية ومن الأمثلة على هذا النوع: معرض هانوفر الألماني، معرض دمشق الدولي والمعرض التجاري الدولي الياباني.

ب- معارض متخصصة: وهي تختلف عن المعارض العامة من حيث إقتصارها على مجموعة سلعية أو خدمة محددة، مثل: معرض القاهرة للكتاب، المعارض الفنية للفنانين، معرض الأغذية الفرنسي في باريس، معرض الجلود في كولومبيا، معرض المنتجات الزراعية في السعودية ومعرض منتجات زيت الزيتون في الأردن.

تكون هذه المعارض أكثر إستقبالا للمعارضين والزوار الأجانب حيث تعتبر فرصة للإستعلام حول إتجاهات وحقائق السوق وإكتشاف المنافسة ومتابعة التطورات التقنية للقطاع المعارض، وإقامة عقود مع المتعاملين والموردين وتدعيم الروابط مع الزبائن الحاليين وتقديم منتجات جديدة أو تدعيم نشاط العون التجاري المحلي والترويج لإسم المؤسسة ومنتجاتها أي المعارض تسمح بتجميع المعلومات والبيانات وتوسيع إتصالات المؤسسة.²²

ت- المعارض الافتراضية (الرقمية): وهي مجموعة من الوسائط المدججة تتكون من عناصر رقمية تكون:²³

- × مرتبطة مع بعضها بهدف مشترك، موضوع متداخل، مفهوم، فكرة مناسبة خاصة أو شخص.
- × معروضة من خلال أنظمة ثلاثية الأبعاد.
- × مخزنة أحيانا ضمن شبكات موزعة.
- × يمكن الوصول إليها من خلال الإمكانيات التي توفرها التقنيات الحديثة وأساليب بناء الأنظمة التي توفر تجارب فردية جاذبة.
- × منتجات ديناميكية يمكن أن توفر خدمات ويتم تحديثها بشكل دوري.

المحور الثاني: مكانة المعارض التجارية المحلية والدولية في الإقتصاد الألماني

المعجزة الاقتصادية الألمانية أو المعجزة الاقتصادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية هي مصطلح يُطلق على اقتصاد ألمانيا الغربية والنمسا بعد الحرب العالمية الثانية الذي استطاع ملممة شتاته والنهوض والتطور بسرعة فائقة عن طريق انتهاج نوع من النيوليبرالية القائمة على "اقتصاد السوق الاجتماعي"^{24*}، حيث كانت نقطة البداية لتطوير الإقتصاد الألماني لتتخذ الحكومة

الألمانية بعد ذلك عدّة سبل لتطوير اقتصادها، وكان أحد هذه السبل تنمية قطاع المعارض التجارية الذي كان له دور لا يضاويه في تطوير وتنمية إقتصادها بصفة مستمرة.

أولاً: واقع المعارض التجارية المحلية والدولية في ألمانيا

تتوسط دولة ألمانيا القارة الأوروبية مما يجعلها القلب النابض لأوروبا إقتصادياً، وجعلها أكثر دولة جذبا للإستثمارات أوروبياً بحكم موقعها الإستراتيجي، فهذا ما أكدته أغلب الدراسات الدولية أبرزها دراسة شركة الاستشارات المعروفة إرنست ويونغ، التي قامت بدراسة جاذبية الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، لتثبت نتائجها تربيع ألمانيا لى قمة الدول الأوروبية الأكثر جذبا للإستثمارات هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن حجم الكثافة السكانية بها التي تعتبر الأكبر في أوروبا (81.4 مليون نسمة سنة 2015) جعلها تصبح أكبر دولة أوروبية من ناحية الكثافة السكانية والتي أغلبها يد عاملة خبيرة مهاجرة أحسنت ألمانيا إستخدامها لتنمية إقتصادها لتحتل الريادة في إنتاج وتسويق السيارات والآلات، المواد الكيميائية، المعدات والأدوات المنزلية، حيث تستغل صناعة المعارض التجارية الوطنية والدولية كمدخل لعرضها وتسويقها محلياً ودولياً وجذب مختلف الإستثمارات ما جعل الإقتصاد الألماني من خلال مؤسساته التي هي في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة بنسبة 99.6% من مجموع المؤسسات الألمانية تحقق إيرادات ضخمة للإقتصاد الألماني، ليحتل المرتبة الأولى أوروبياً والرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين واليابان من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

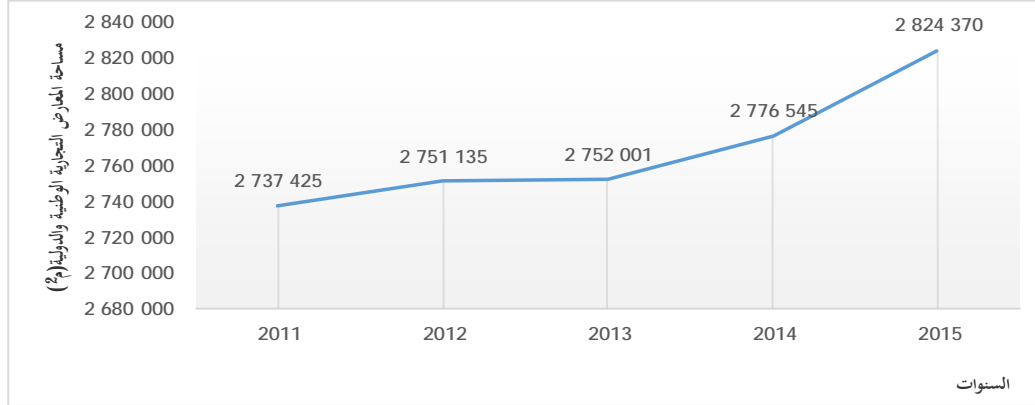
1 - قدرات مراكز المعارض في ألمانيا Capacities of the German Exhibition Centers

نحو ثلثي المعارض التجارية الرائدة في العالم تجري فعاليتها في ألمانيا، فالمعارض التجارية تقدم حافزاً كبيراً لجميع دول العالم للتجارة الدولية للسلع والخدمات لغرض تطعيم إقتصادياتها وتنميتها، لذا ركزت ألمانيا على قطاع المعارض وخصصت له جزءاً كبيراً من مساحتها الإجمالية لإقامة هياكل إقامة المعارض إضافة إلى مختلف المرافق التي تعمل على إنجاح هذه المعارض كالفنادق لإستقبال الزوار وكذا المشاركين، وتخفيض مختلف الهيئات لتنظيم هذه المعارض وتسيير فعاليتها، كما تركز ألمانيا على مايلي:

• تنظيم نحو 150 معرض تجاري كل سنة في ألمانيا لتجذب ما يصل إلى 170,000 المعارضين وبين تسعة وعشرة ملايين زائر، تحقق مداخيل للإقتصاد الألماني وتعزز الناتج الاقتصادي السنوي ب: 23500000000 أورو (€).²⁵

• تخصص ألمانيا ما مجموعه 2 824 370 متر مربع من مساحتها لإقامة المعارض التجارية الوطنية أو الدولية، ومن خلال الشكل أدناه سنوضح تطور مساحة المعارض التجارية في ألمانيا:

الشكل رقم 01: تطور المساحة الإجمالية لأماكن إقامة المعارض التجارية المحلية والدولية في ألمانيا (م²)



Source : www.auma-messen.de/vue le :19/03/2016

يظهر من خلال الشكل أعلاه استثمار ألمانيا واهتمامها الشديدين بقطاع المعارض، حيث تسعى سنة عن أخرى لزيادة أماكن وقدرات استيعاب المعارض التجارية المقامة على أراضيها؛ فنلاحظ أن مساحة المعارض التجارية الوطنية بلغت **2 737 425 م²** سنة **2011** لتوسّع ألمانيا استثماراتها من سنة لأخرى بهدف تطوير البنية التحتية لهذه المعارض لتبلغ المساحة الإجمالية لأماكن إقامة المعارض التجارية المحلية والدولية **2 824 370 م²** سنة **2015**. وكان نتيجة مسح أجرته **AUMA** (المنظمة المركزية لإعداد الصالونات والمعارض في الاقتصاد الألماني، وهي الهيئة العليا في قطاع المعارض الألمانية، تتركز مهمتها الأساسية على تدعيم المعارض الألمانية في داخل البلاد وخارجها) في بداية عام **2015**، رغبة ألمانيا في الاستثمار في قطاع المعارض لمشاريع مثل توسيع وإعادة تنظيم قدرات المعارض التجارية وإدخال تحسينات على البنية التحتية للخدمات في أماكن المعارض، حيث أنها ستستثمر أكثر من **€ 850,000,000** بين عامي **2015** و **2019**، أغلبها موجهة لتحديث المباني والبنى التحتية، وكذلك توسيع الطاقة الإنتاجية لهذه المعارض على نطاق واسع، فقد استثمرت ما مجموعه أكثر من **130** مليون يورو من المساحات المخصصة للمعارض دولية أو وطنية سنة **2014** وجهت أغلبها للصيانة والتجديد والتحديث لقاعات العرض وتحسين البنية التحتية،

وبحلول سنة 2019 ستقوم بتوسيع طاقة إستيعاب القاعات بإضافة 50 000 م² أي قبل ما يقرب من 0.4% سنويا إبتداءا من سنة 2015 حتى 2019.²⁶

• تمتلك ألمانيا 26 مركز للمعارض وأربعة من أكبر ستة مراكز المعارض في العالم هي في ألمانيا، وأربعة من أعلى عشرة منظمي المعارض الدولية أداءا في العالم ما يجعل هذه الصناعة (صناعة المعارض) رائدة محليا ودوليا، ويوضح الجدول التالي قاعات وأماكن المعارض ومساحتها في ألمانيا بالتفصيل:

الجدول رقم 01: قدرات المعارض في ألمانيا 2016/01/01

قاعات وأماكن المعارض في ألمانيا	مساحة أرض المعارض في الهواء الطلق(م ²)	مساحة المعرض(م ²)
Hanover هانوفر	58 000	463 165
Frankfurt/M فرانكفورت	96 078	366 637
Cologne كولون	100 000	284 000
Düsseldorf دوسلدورف	43 000	261 817
Munich - ماس مونشان - Messe München	425 000	180 000
Berlin - برلين مركز مدينة المعارض - ExpoCenter City	157 000	170 000
Nuremberg نورمبرغ	50 000	170 000
Leipzig ليزيغ	70 000	111 300
Essen إيسان	20 000	110 000
Stuttgart شتوتغارت	40 000	105 200
Hamburg هامبرغ	10 000	86 465
Friedrichshafen فريندريشافن	15 160	86 200
Bad Salzflun بادن سالزفلان	-	78 000
Dortmund دورتموند	-	59 735
Karlsruhe كارلس روه	62 000	52 000
Augsburg أوقسبورغ	10 000	46 100
Bremen برومان	100 000	39 000
Erfurt أرفورت	21 600	25 070
Offenburg أوفانبورغ	37 877	22 570
Freiburg فرينبورغ	81 000	21 500

20 100	-	أوفانباش Offenbach
20 000	57 000	برلين. مطار مركز المعارض - Berlin ExpoCenter Airport
20 000	10 000	مونستر Münster
11 000	8 000	شومنيتر ماس Chemnitz Messe
6 000	1 000	إدار - أوبرستيان Idar-Oberstein
5 500	50 500	هاسم Husum

Source : www.auma-messen.de/vue le :19/03/2016

2- أشهر المعارض التجارية الدولية الألمانية: تحتضن ألمانيا حوالي ثلثي المعارض التجارية

العالمية الشهيرة المتخصصة في مجالات معينة، أبرزها:

أ- معرض هانوفر: يشارك في معرض هانوفر الصناعي بشكل منتظم أكثر من 6000 عارض من 80 دولة يعرضون منتجاتهم في المعرض في شهر أبريل من كل سنة فهو أبرز تجمع للأحدث التقنيات الصناعية التكنولوجية.

ب- المعرض الدولي للسيارات (IAA): يقام مرة كل سنتين في مدينة فرانكفورت تنظمه جمعية رابطة صناعة السيارات الألمانية، هو أهم وأكبر معرض للسيارات في العالم، وذلك لما لعرضه أحدث تقنيات والتطورات في صناعة السيارات من جهة، وكذلك للعدد الكبير لزواره الذي يقارب المليون من جهة أخرى، الذين يتطلعون لرؤية أحدث اختراعات متتجي السيارات في العالم.

ت- معرض سيببت Cebit: هو معرض في مجال تقنية المعلومات (معرض الإعلاميات)، يقام في ربيع كل سنة في مدينة هانوفر، إنه أهم معرض دولي في عالم تقنية الإعلام والمكاتب، فهو فرصة سانحة للمهتمين والمسؤولين في القطاعات الصناعية والتجارية والإدارية أو المستخدمين فيها لإلقاء نظرة على ابتكارات في مجال الإعلام وتقنية المكاتب والعمل المكتبي.

ث- المعرض الدولي للكتاب: يقام في فرانكفورت في شهر أكتوبر من كل سنة، هو أكبر وأهم معرض تخصصي لصناعة الكتاب في العالم منذ عام 1949؛ يشارك في المعرض حوالي 7000 عارض من الكُتاب، الناشرين، تجار الكتب الجديدة والقديمة، أمناء المكتبات،...، ويوزره حوالي 280000 زائر سنويا، إنه أهم معرض تجاري للكتب حيث السلعة الأكثر رواجاً فيه هي حقوق النشر؛ تتولى كل سنة دولة معينة كضيف شرقي تنظيم وعرض ما تتميز به من مؤلفات أدبية ومنشورات هامة.

ج- معرض أنوفا الدولي Anuga : يعتبر معرض أنوفا أكبر معرض تخصصي للغذاء في العالم، يقام كل سنتين بمدينة كولونيا، ويقدم لزواره أبرز التطورات والابتكارات وأحدثها في عالم التغذية كالمشروبات واللحوم والطعام المحمد والمنتجات العضوية وغيرها، شارك في المعرض سنة 2015 أكثر من 7000 شركة من 108 دولة.

ج- المعرض الدولي للأجهزة الإلكترونية (IFA): يعرض خلال المعرض مختلف المنتجات الإلكترونية التي تم إنتاجها حديثا على المستوى الدولي، يقام بمدينة برلين سنويا ويتولى تنظيم وإدارة هذا الحدث التجاري الخاص بالإلكترونيات الاستهلاكية كل من شركة الإلكترونيات الترفيهية والاتصالات الألمانية وشركة معرض برلين.

خ- المعرض السياحي الدولي ببرلين (ITB): إن أول معرض تجاري بمدينة برلين يرجع إلى سنة 1822، ولا زالت هذه المعارض مستمرة إلى اليوم في مختلف القطاعات، يأتي على رأسها القطاع السياحي الذي يُقام كل سنة ليلتقي خلاله رواد عالم السياحة وصناعها وكذا خبراءها ومحبي السفر والرحلات لعرض وتقديم وجهات السفر ومناقشة الأساليب الحديثة للسفر وأماكن الراحة والاستحمام إلى جانب عناوين عارضي الرحلات من كل أنحاء العالم.

د- المعرض الدولي للمهن اليدوية: يقام المعرض الدولي للمهن اليدوية في ربيع كل سنة بمدينة ميونيخ، وهو المعرض الرائد في مجال المهن اليدوية لاحتوائه لمختلف القطاعات حول تجهيز التجار والصانعين بالأجهزة اللازمة والضرورية؛ ففيه يلقي المسؤولون وأصحاب القرار نظرة على كافة المواد المعروضة والأدوات والتقنيات المستخدمة في المؤسسات التجارية، كما يجد الزوار من فئة المستهلكين في القسم المخصص للمستهلكين كل ما له علاقة بتزيين المنزل وتيسير أساليب الحياة.

4- خصائص المعارض التجارية الألمانية وسر نجاحها: تتميز المعارض التجارية في ألمانيا بجمعها لمختلف الشركات والهيئات من جميع أنحاء العالم، فهي منتديات للابتكار ومرآة عاكسة لوضعية الأسواق العالمية، كما تتميز بالعديد من الخصائص الأخرى جعلتها تحقق النجاحات المتتالية في تنظيم وإدارة المعارض التجارية محليا ودوليا، وأبرز هذه الخصائص هي:²⁷

أ- الطابع الدولي: تتميز المعارض التجارية الألمانية بطابعها الدولي فأكثر من نصف العارضين (أكثر من 50%) هم من الخارج وثلثهم يأتي من دول خارج أوروبا، وحوالي واحد من كل أربعة الزوار يأتون من الخارج، فضلا عن هذا فإن حوالي 30% من الزوار يكون هدفهم عقد صفقات تجارية والإستثمارية، ويوضح الجدول أدناه تطور عدد الزوار الأجانب الوافدين إلى المعارض التجارية الألمانية خلال الفترة (2003-2014):

الجدول رقم 02: تطور عدد الزوار الأجانب الوافدين إلى المعارض التجارية الألمانية خلال الفترة (2003-2014)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الزوار الأجانب بالمليون	1.86	2.28	2.15	2.13	2.5	2.6	2.1	2.55	2.5	2.65	2.65	2.7

Source : www.statista.com.vue le :21/03/2016

نلاحظ من الجدول بداية إرتفاع ملحوظ في عدد الزوار الأجانب إبتداء من سنة 2004 ليبلغ 2.28 مليون زائر بعدما كان 1.86 مليون زائر سنة 2003 ولم ينخفض عن 2 مليون زائر من حينها وظل في الإرتفاع سنة عن أخرى وأحيانا الإنخفاض الطفيف في بعض السنوات، ليصل العدد إلى 2.7 زائر أجنبي.

ب- وضع تنافسي شديد: للمعارض التجارية أهمية كبرى في الإقتصاد الألماني، فهي جزء من اقتصاد السوق، مما يعني حرية المنافسة، فعلى مدى عقود كانت صناعة المعارض التجارية في ألمانيا غير خاضعة للوائح التشريعية وركزت على احتياجات الصناعة على المدى الطويل لتعكس أهمية والقدرات الابتكارية لمختلف الصناعات للشركات الألمانية وتحفيزها على التطوير والإستثمار وبالتالي إحتدام المنافسة فيما بينها وبين الشركات الأجنبية المشاركة في مختلف المعارض التجارية المحلية والدولية المقامة بألمانيا.

ت- مستوى عال من الاحتراف: إن منظمي المعارض التجارية الألمانية هم من المهنيين (لديهم خبرة واسعة) عندما يتعلق الأمر تنظيم الأحداث الدولية، فلا تنظم ألمانيا واحد أو اثنين من المعارض التجارية الرائدة في العالم سنويا، ولكن في بعض الأحيان تنظم أكثر من عشرين معرض تجاري دولي سنويا، ونتيجة لذلك فإنها توظف خبراء دوليين ذوي درجة عالية من التخصص في جميع الجوانب المتعلقة بإدارة وتنظيم المعارض التجارية الدولية سواء كان ذلك في التسويق أو المبيعات أو الخدمات أو التكنولوجيا.

ث- عارضين عالميين وزوار هدفهم التسوق: إن شركات المعارض التجارية الألمانية الكبيرة تأتي بصافي أرباحها من الممثلين الأجانب في جميع أنحاء العالم الذين يكونون في شكل عارضين وزوار في بلدانهم الأصلية، حيث تعمل هذه الشركات على تلبية متطلبات العملاء ومعالجتها على نحو أمثل ومستوى أعلى من المستوى الدولي من خلال المعارض التجارية الألمانية

التي تقيّمها على الأراضي الألمانية، فهناك أكثر من 500 مكتب معلومات عن المعارض المحتملين والزوار لاجراء اتصالات مع منظمي المعارض التجارية الألمانية، ولشركات المعارض التجارية الفردية كذلك ممثلين في 150 دولة.

ج- تعاون طويل الأجل لشركاء السوق: هناك عامل نجاح مهم في صناعة المعارض التجارية الألمانية هو التعاون المكثف بين شركاء السوق، وبعبارة أخرى فإن المعارضين، الزوار والمنظمين في جميع المعارض التجارية الهامة يتعاملون مع لجان المنظمين التي تناقش مواصلة تطوير المعارض التجارية مع ممثلين آخرين للمعارضين، ونتيجة لذلك يتم ضمان صفقات ناجحة للتعاون على المدى الطويل موجهة لخدمة السوق الألماني وكذا أسواق المعارضين، وتأكيد مواعيد المعارض التجارية المثلى والمناسبة للمشاركة مرة أخرى في المواعيد المقبلة.

ج- أفضل معايير الخدمة في المعارض التجارية: يمكن للمعارضين الاستفادة من مختلف الخدمات خلال فعالية المعرض التجاري بشكل مكثف وببساطة، فشركات المعارض التجارية الألمانية تطور باستمرار خدماتها التي تقدمها وتدعمها بقائمة جديدة من الخدمات كل سنة، فمثلا أصبحت تساعد المعارضين على ترتيبات السفر والحجز في الفنادق، وأيضا العلاقات الصحفية ومختلف أنشطة التسويق خصوصا الحملات الترويجية، وكذلك في تقديم العروض الترويجية عبر الانترنت ما جعلها تضم وسائل الإعلام الإلكترونية إلى محفظة خدماتها لصالح صناعة المعارض التجارية.

خ- المعارض الألمانية تأخذك إلى قلب الاتحاد الأوروبي: في السوق الأوروبية حوالي 450 مليون مستهلك، فهي واحدة من أكثر مناطق العالم طلبا للمنتجات والخدمات، ومن خلال المعارض التجارية الألمانية المحلية وخصوصا الدولية يمكن الوصول إلى مختلف الأسواق الأمريكية والآسيوية في غضون فترة زمنية قصيرة وإشباع حاجات ورغبات المستهلك الأوروبي.

د- مراكز معارض ذات جودة عالية: وهذا من تميزها في الهندسة المعمارية لبناءاتها، سهولة النقل وجودة الخدمات اللوجستية، إضافة إلى الميزات التقنية لأراضي المعارض الألمانية التي تلبي كل احتياجات ومتطلبات الزوار والمعارضين، ويرجع هذا كله إلى اهتمام ألمانيا بقطاع المعارض حيث تستثمر سنويا حوالي 100 مليون يورو (€) لتحسين مرافقها في مجال الهندسة المعمارية، والخدمات اللوجستية، وتطوير التكنولوجيا في هذا المجال.

ذ- الاستدامة: خلال 20 عاما في صناعة المعارض التجارية المحلية والدولية وضعت ألمانيا الأسس الهامة للمشاركين من خلال طرح فكرة المشاركة صديقة البيئة في المعارض التجارية، حيث تبذل جهودا كبيرة لضمان الحفاظ على البيئة في المعارض التجارية من خلال بناءات

قاعات المعارض، وخلال فعاليات المعارض تعمل على تنظيم حركة المرور من خلال وسال النقل الصديقة للبيئة التي توفّرها للانتقال والتنقل وأيضا عملية إعادة تدوير الفضلات الناجمة عن المعارض التجارية التي تقوم بها بعد إنهاء الفعاليات.

ر- سعر ممتاز/عائد جيد: إذا ما قمنا بمقارنة دولية لرسوم تأجير الأجنحة، فإن رسوم الإيجار في المعارض التجارية الألمانية معتدلة مقارنة مع منافسيها الدوليين، هذا من ناحية السعر، أما ناحية العائد فإن معظم الشركات المشاركة سوف تجتمع مع العديد من العملاء المحتملين هناك وأيضا تكلفة الاتصال لكل زائر في المعارض التجارية الألمانية منخفضة.

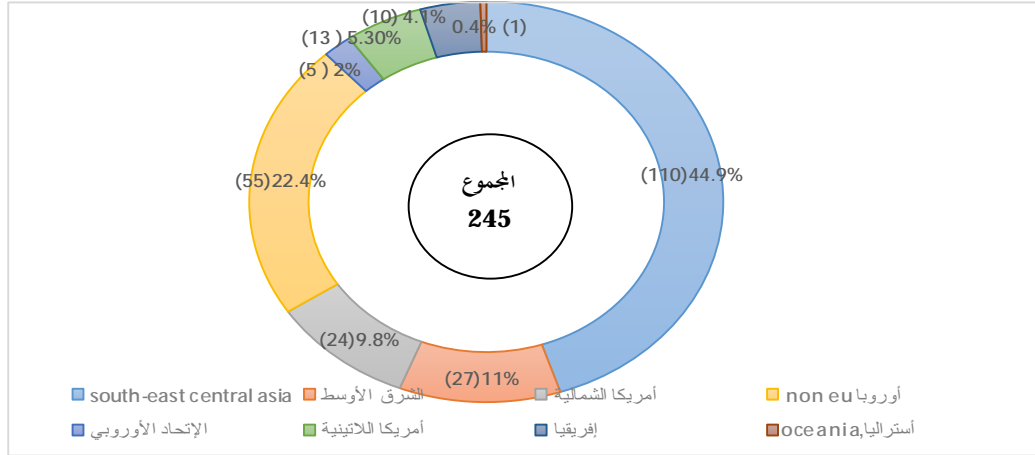
ز- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تدعم ألمانيا مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من خلال اهتمامها المتزايد بما وتحفيزها على المشاركة في المعارض التجارية المقامة بالخارج وهذا بهدف مساعدتها في البحث عن أسواق جديدة وعقد شراكات تجارية والبحث عن عملاء جدد واختبار منتجاتها الجديدة في هذه الأسواق.

ثانيا: مشاركة ألمانيا في المعارض التجارية الوطنية والدولية بالخارج

تولي ألمانيا قطاع المعارض أهمية كبرى في إقتصادها لما يحققه لها من مداخيل وكذلك المزايا التي تحظى بها شركاتها التي تمثلها في هذه المعارض، حيث تحرص على تنظيم المعارض التجارية ولا تفوت المشاركة في معظم المعارض التجارية المقامة في مختلف أنحاء العالم.

1- مشاركة ألمانيا في المعارض التجارية الدولية بالخارج: بلغ عدد المعارض التجارية بالخارج التي شاركت فيها ألمانيا 215 مشاركة وهذا سنة 2010 ليتطور من عدد مشاركتها سنة 2011 لتبلغ 229 مشاركة في المعارض التجارية بالخارج، وتصير 252 مشاركة سنة 2012، وتزيد بعشرة مشاركات سنة 2013 لتبلغ 262 مشاركة بالمعارض التجارية بالخارج، بعدها إنخفضت المشاركة الألمانية بالمعارض التجارية بالخارج لتبلغ 245 سنة 2014.²⁸ وتشارك ألمانيا من خلال شركاتها وتحت رعاية فدرالية وزارة إقتصاد الأعمال والطاقة (The federal Ministry for economic affairs and energy) في مختلف أنحاء العالم في المعارض التجارية الخارجية، وبلغ عدد المعارض التجارية الخارجية 245 معرض تجاري خارجي (دولي) تحت شعار "صنع في ألمانيا" سنة 2014، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: عدد المعارض التجارية الخارجية التي شاركت فيها ألمانيا خلال سنة 2014



Source : www.auma-messen.de/vue le :19/03/2016

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا تفوق منطقة الجنوب الشرقي ووسط قارة آسيا بأكبر عدد المعارض التجارية بالخارج والتي شاركت فيها ألمانيا بنسبة 44.9% من المجموع الكلي لعدد المعارض التجارية الخارجية لتليها باقي دول أوروبا غير التابعة للاتحاد الأوروبي بنسبة 22.4%، ثم منطقة الشرق الأوسط بنسبة 11.0% وبعدها منطقة أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية بنسبتي 9.8% و 5.3% على التوالي، وبنسبة قريبة من نسبة أمريكا اللاتينية (4.1%) من المعارض التجارية الدولية التي شاركت فيها ألمانيا في قارة إفريقيا، وتلتها نسبة المعارض التجارية لدول الاتحاد الأوروبي والتي بلغت 2% من المجموع الإجمالي للمعارض التجارية بالخارج، وأخيرا بلغت نسبة عدد المعارض التجارية في أستراليا/أوقيانوسيا 0.4%.

الشكل رقم 03: تطور عدد العارضين الألمان في المعارض التجارية بالخارج خلال الفترة (2010-2014)

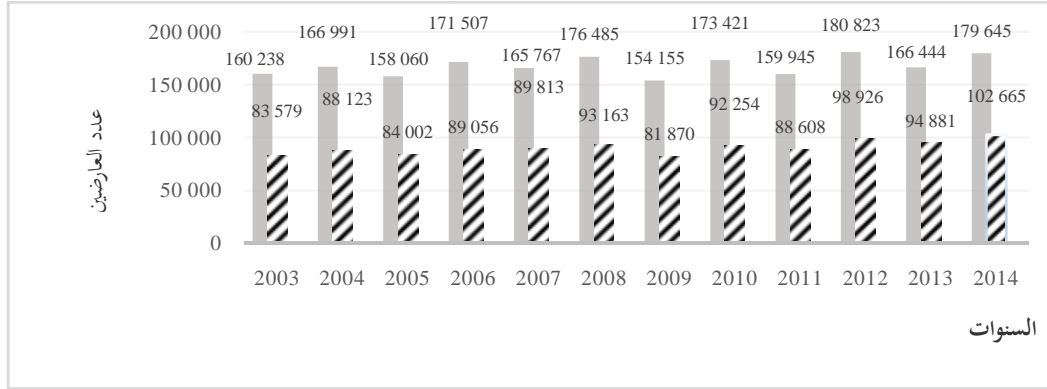


Source : www.auma-messen.de/vue le :19/03/2016

ينتقي منظمو المعارض المشاركون في مجلس AUMA مناطق النمو في الخارج التي تحقق لهم مزايا اقتصادية من خلال دعمهم لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية، وهذا ما يظهره الشكل أعلاه، فمن خلاله نلاحظ تطور عدد العارضين الألمان في المعارض التجارية بالخارج، فقد بلغ عدد العارضين 86381 سنة 2010 وارتفع هذا العدد من سنة لأخرى ليبلغ 124238 عارض سنة 2014، وما هذا إلا دليل على النجاحات والأرباح التي تجنيها الشركات الألمانية من مشاركتها في هذه المعارض.

2- تطور عدد العارضين في المعارض التجارية المحلية (الوطنية) في ألمانيا: تنظم ألمانيا العديد من المعارض التجارية الوطنية وحوالي 170 معرض تجاري محلي ودولي سنويا تستقطب من خلالها العديد من العارضين المحليين والأجانب للمشاركة فيها، والشكل الموالي يوضح تطور عدد العارضين الكلي وكذا العارضين الأجانب في المعارض التجارية المحلية (الوطنية) خلال الفترة (2014-2003):

الشكل رقم 04: تطور عدد المعارضين الكلي والمعارضين الأجانب في المعارض التجارية المحلية (الوطنية) في ألمانيا خلال الفترة 2003-2014

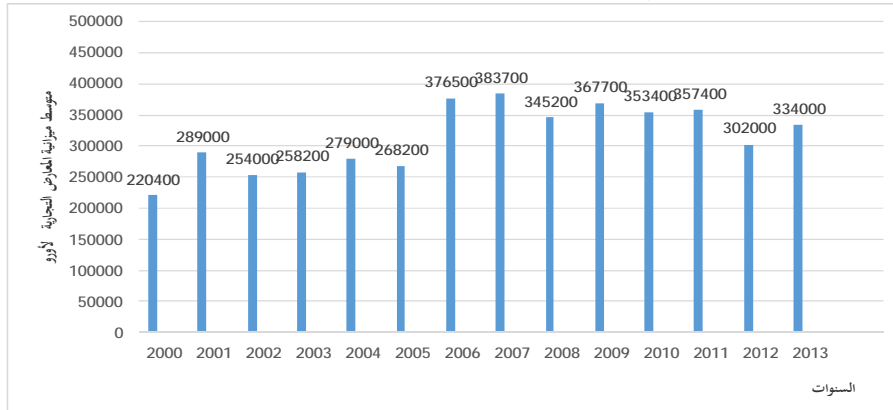


Source : www.statista.com.vue le :21/03/2016

يظهر الشكل أعلاه العدد الكلي للمعارضين (المعارضين الألمان والأجانب) في المعارض التجارية المحلية الألمانية بالأعمدة الرمادية، أما الأعمدة المخططة فتظهر المعارضين الأجانب، بحيث يتبين لنا أن عدد المعارضين الأجانب دائما يتجاوز نصف المعارضين الكلي في المعارض المحلية (الوطنية) التجارية الألمانية، فمثلا في سنة 2010 خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية كان عدد المعارضين الكلي في هذه المعارض 421 173 عارض منهم 254 92 عارض أجنبي، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ما تحققه المعارض التجارية الألمانية من فوائد ومزايا للشركات العارضة فحتى في عز الأزمة بلغ عدد المعارضين الأجانب 53 % من العدد الكلي للمعارضين في هذه المعارض.

3- أهمية المعارض التجارية المحلية والدولية للشركات الألمانية: تظهر مكانة المعارض التجارية المحلية وكذا الدولية في الميزانية الترويجية السنوية التي تخصصها للترويج عن طريق المعارض التجارية المحلية والدولية للشركات الألمانية، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه الذي كان نتيجة مسح قامت به auma للعديد من الشركات الألمانية باختلاف تصنيفاتها خلال الفترة (2000 - 2014)، حيث وصل متوسط ما خصصه الشركة الألمانية الواحدة لمشاركتها في المعارض التجارية سنة 2007 إلى 383700 أورو بعدما كان سنة 2000 يصل إلى قيمة 220400 أورو فقط، هذا ما يدل على النتائج الإيجابية والمداحيل الربحية التي حققتها من وراء مشاركتها في هذه المعارض:

الشكل رقم 05: متوسط قيمة الميزانية السنوية المخصصة للمشاركة في المعارض التجارية في الشركات الألمانية خلال الفترة (2014-2000)



Source : www.statista.com.vue le :30/03/2016

كما أجريت دراسة من قبل TNS إيميد في نوفمبر 2015 نيابة عن AUMA كانت نتيجة مسح أجرته على 500 شركات مختارة عن زيادة مخصصات الميزانية للمعارض التجارية ، حيث أظهرت الدراسة أن المعارض التجارية لا تزال تشكل أداة تسويقية مقبولة على نطاق واسع في الاقتصاد الألماني ، أصبحت الشركات في ألمانيا تريد أن تستثمر المزيد من الأموال في المشاركة في المعارض التجارية الألمانية خلال سنتي 2016 و 2017 ، ستنفق ما قيمته 326000 يورو € على المشاركة في المعارض التجارية، بارتفاع بلغت نسبته 4.6% أكثر مما كانت عليه خلال سنتي 2014/2015، فقد تم تجاوز هذه الزيادة مرتين في السنوات العشر الماضية، فحوالي 27% من الشركات تريد أن تستثمر أكثر في 2017/2016 أغلبها تنشط في قطاع التجارة ، في حين أن 14% سوف تستثمر أقل معظمها شركات ناشطة في قطاع الخدمات، بينما خطة حوالي 60% ستبقي على نفس وتيرة الإنفاق، وفي الوقت الحاضر تنفق الشركات الألمانية حوالي 44% من ميزانية التسويق على المشاركة في المعارض التجارية ، وظلت هذه النسبة مستقرة لعدة سنوات على الرغم من ظهور العديد من أدوات التسويق الحديثة مثل التسويق عبر الانترنت .²⁹

المحور الثالث: انعكاسات المعارض التجارية المحلية والدولية على تطوير الاقتصاد الألماني خلال الفترة (2003-2014)

إن للمعارض التجارية الوطنية والدولية الألمانية أهمية كبرى في التطوير المستمر والمتواصل للاقتصاد الألماني، حيث تسهم في التعريف بمنتجات الشركات الألمانية وتسويقية عبر مختلف الأسواق من خلال بوابة هذه المعارض، كما تسهم في زيادة الناتج المحلي الخام من سنة لأخرى وتنشيط التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي من خلال الصفقات التجارية والاستثمارية التي تعقد خلال فعاليات هذه المعارض، فضلا عن دورها في جلب السياح وتحقيق مداخيل مالية من خلال زوار المعارض.

أولاً: المعارض التجارية الألمانية وأهميتها في ترقية صادراتها

يعتبر الاقتصاد الألماني مركزاً تجارياً هاماً على مستوى العالم وما دعمه في تحقيق ذلك قطاع المعارض التجارية، حيث أن هذه الأخيرة مرآة الصناعة الألمانية.

1- بنية الاقتصاد الألماني وعلاقته بقطاع المعارض التجارية: يعتبر الاقتصاد الألماني أكثر الاقتصاديات الأوروبية استقراراً، تشكل بنيته حوالي 99.6% (حوالي 3,6 مليون شركة صغيرة ومتوسطة) من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل حوالي 70% من اليد العاملة، وتبين النظرة لمختلف القطاعات الاقتصادية أن 48,9% من الشركات المتوسطة تعمل في قطاع الخدمات، 31,4% في القطاعات الإنتاجية، وحوالي 19,7% في التجارة .

وعلى الجانب الآخر لا يوجد بلد يضاهاى ألمانيا في تشابك اقتصاده مع الاقتصاد العالمي، وارتباطه بنمو التجارة العالمية، فغالبية نسبة صادرات الشركات الضخمة الناشطة في الأسواق المالية من إنتاجها وتصل إلى النصف وأكثر، مثل شركة باير (الكيمياء والدواء)، أديداس (الألبسة الرياضية)، دايملر وفولزفاغن (سيارات)، ودون إغفال لدور الشركات المتوسطة الحجم التي تعرف باسم "الأبطال الخفيون" فهي شركات متخصصة تتمتع بخبرات جيدة، وتعتمد في إنتاجها المتخصص على التصدير بنسبة تقترب في الكثير من الأحيان من 80%، بينما تبلغ حصة شركات الخدمات من الاقتصاد الألماني الثلثين تقريباً، ولا تتجاوز هذه النسبة في الصادرات 15% لهذا السبب تتطلع إلى الطرق والأساليب الجديدة في التعاون الدولي من خلال التركيز على خدمات مكاملة كتقديم المزيد من الخدمات الهندسية والصيانة في الخارج، كما أن لاتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية (DIHK) أكثر من 120 مكتب وممثلية لغرف التجارة الألمانية الخارجية ومبعوثيها وممثليها (AHK) في 86 بلداً،³⁰ وتقوم غرف التجارة

الخارجية بشكل أساسي بدعم العلاقات الثنائية وخبيراتها البالغ عددهم 1400 خبير والمنتشرون في شتى أصقاع الأرض يقدمون كل دعم ممكن للشركات الألمانية الراغبة بدخول الأسواق الخارجية، وتقدم معلومات حول المعارض التجارية المقامة بالخارج لتشارك فيها الشركات الألمانية أو العكس تقدم معلومات وتروج للمعارض التجارية الألمانية لتشارك فيها مختلف الشركات في 86 دولة التي تنشط فيها، وتساهم أيضا في تسهيل تسويق مختلف منتجات الشركات الألمانية.

2- تطور صادرات بعض المنتجات الألمانية التي ركزت الشركات المنتجة لها

على المشاركة بالمعارض: ان الشركات الصغيرة والمتوسطة تتميز بدور مهم في زيادة الصادرات الألمانية من خلال المشاركة في المعارض التجارية الدولية التي تنظم في ألمانيا وخارجها، حيث تولي ألمانيا اهتماما كبيرا لمشاركة هذه المؤسسات في هذه المعارض ستحقق فوائد لها من بينها إيجاد أسواق جديدة وبناء علاقات جديدة وعملاء وشركاء جدد خارج ألمانيا مما يؤدي إلى زيادة ورفع الصادرات الألمانية، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الألمانية:

الجدول رقم 03: تطور الصادرات الألمانية خلال الفترة (2003-2015)

الوحدة: مليون أورو €

التجارة والصناعة				الصناعات الغذائية	مجموع الصادرات	السنوات
المنتجات تامة الصنع	المنتجات النصف مصنعة	المواد الأولية	المجموع الكلي			
586422	25706	8026	620155	32034	664455	2003
643838	31737	8760	684335	33811	731544	2004
687411	37781	8433	733625	37064	786266	2005
773780	49985	9016	832781	40614	893042	2006
834530	54413	9255	898199	45986	965236	2007
847658	58665	9736	916059	51886	984140	2008
690317	41039	7537	738893	49 248	803312	2009
818551	53213	10546	882310	53324	951959	2010
905046	63942	14792	983780	59744	1061225	2011
929513	70147	13014	1012675	63462	1092627	2012
925754	64693	12700	1003146	66049	1088025	2013
960058	62234	12227	1034519	66687	1123746	2014
1022888	55839	15126	1093853	67973	1196573	2015

Source :<https://www.destatis.de/EN/FactsFigures/NationalEconomyEnvironment/ForeignTrade/ForeignTrade.html> /Vue le :20/03/2016

ثانيا: آثار المعارض التجارية المحلية والدولية على الإقتصاد الألماني

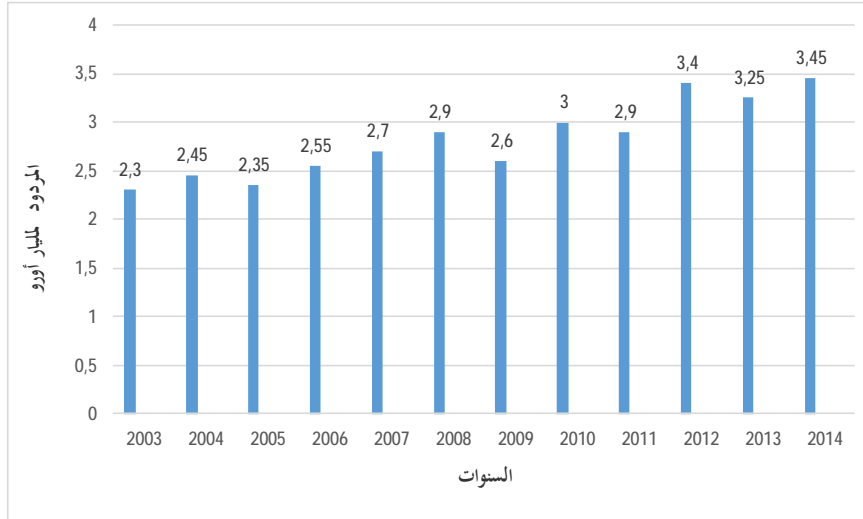
عند إقامة أي معرض مهما كان نوعه تتأثر مختلف الأطراف الفاعلة في المعرض بصفة مباشرة، ويكون لهذه المعارض أثر غير مباشر على اقتصاد الدولة المقام فيها المعرض:

1- آثار المشاركة في المعارض التجارية المحلية والدولية على مختلف الأطراف الفاعلة:

للمعارض التجارية آثار على الأطراف الفاعلة خلال المعارض كما يلي:³¹

أ- المنظمون: إن صناعة المعارض هي واحدة من الصناعات الخدمية الرائدة في ألمانيا، فخمسة من عشرة شركات رائدة عالميا في تنظيم المعارض التجارية في العالم هي ألمانية، ويوجد بها حوالي 100 منظم للمعارض التجارية، 40 منهم ينظمون المعارض التجارية الدولية وهم أعضاء في AUMA ينظمون أكثر من 260 معرض تجاري في الخارج لا سيما في آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وكذلك في أوروبا الشرقية، حيث تبلغ الإيرادات السنوية منظمي المعارض التجارية في ألمانيا حوالي ثلاثة مليار يورو أو أكثر، والشكل أدناه يوضح تطور إيرادات المعارض التجارية في ألمانيا خلال الفترة (2003-2014):

الشكل رقم 06: إيرادات المعارض التجارية في ألمانيا من 2003-2014



Source : www.statista.com/see :19/03/2016

يُلاحظ من الشكل أعلاه تطور إيرادات المعارض التجارية في ألمانيا ابتداءً من 2.3 مليار أورو سنة 2003 وتوترت ارتفاعاً وانخفاضاً بين 2.45 و 3 مليار أورو بين سنتي 2004 حتى 2010 لتصل إلى 3.45 مليار أورو سنة 2014.

ب- المعارضون: في ألمانيا حوالي 59000 من الشركات الألمانية النشطة في قطاع الأعمال (B to B) ، ومن هذا المجموع يشارك 52% في الصناعة التحويلية، تليها الخدمات 24% والتجارة 19%، أما فيما يتعلق بأعداد الموظفين في الشركات العارضة في المعارض التجارية فأغلبها شركات صغيرة ومتوسطة يبلغ عدد الموظفين فيها ما بين 50-499 موظف بحيث أن 35% - 39% من مبيعات هذه الشركات تأتي من المشاركة في المعارض التجارية .

ت- الزوار: 17% من الزوار للمعارض التجارية بألمانيا يأتون من الشركات التي لديها أكثر من 1000 موظف وغالبا ما تشمل على كبار المديرين التنفيذيين لشركات عالمية، و 54% من الزوار التجاريين يأتون من الشركات التي لديها أقل من 100 موظف، وحصه مدراء، أعضاء مجلس الإدارة أو رجال الأعمال العاملين لحسابهم الخاص بين تمثل نسبة 30%، ومن بين الزوار التجاريين الأجانب الذين تصل نسبتهم إلى 48% أما عن حصه صناعات القرار من المجموع الكلي للزوار هي 61%، فثلاثة أرباع الزوار قد لهم تأثير حاسم على قرارات الشركات.

الشكل رقم 07: تطور عدد الزوار الأجانب والمحليين للمعارض التجارية الوطنية في ألمانيا خلال الفترة (2003-2014)



Source : www.statista.com/see :19/03/2016

يظهر من الشكل السابق المتعلق بتطور عدد الزوار الأجانب والمحليين للمعارض التجارية الوطنية في ألمانيا خلال الفترة (2003-2014) بلوغ عدد زوار المعارض التجارية المحلية الألمانية 9.54 مليون زائر سنة 2003، وإزداد هذا العدد سنة 2007 ليصل 10.58 مليون زائر وينخفض إلى 8.92 مليون زائر سنة 2009 نتيجة ظهور بوادر أزمة الديون السيادية الأوروبية التي رافقتها سياسة التقشف وبالتالي إنخفاض الزوار الراغبين في إرتياد المعارض

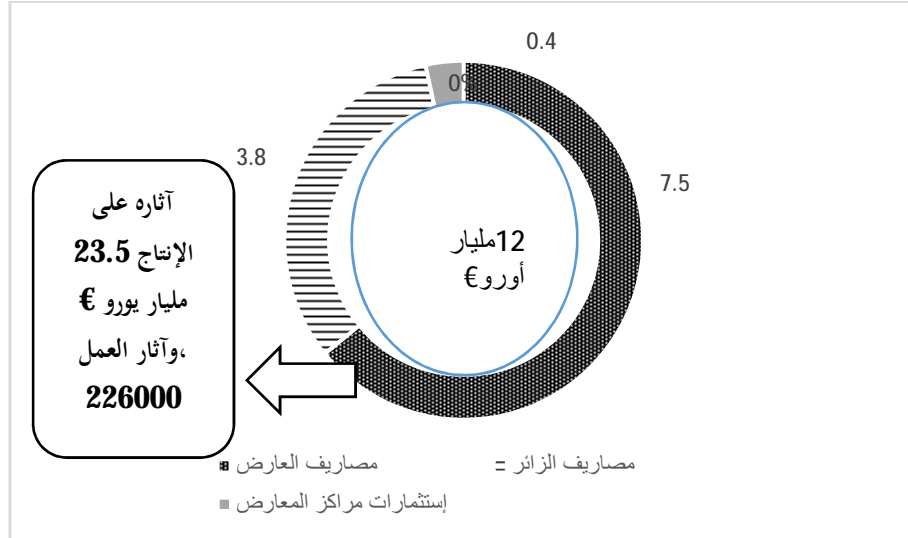
التجارية سواء كانت شركات أو أشخاص عاديين، لكن لم يستمر ذلك بل إرتفع عدد الزائرين مجددا سنة 2010 ليصل إلى 10.07 مليون زائر، وينخفض إلى 9.72 مليون زائر سنة 2014.

خ- شركات الخدمات: فقط مشاركة عدد كبير من شركات الخدمات يجعل إمكانية صناعة معرض تجاري ناجح، وتأتي على رأسها شركات البناء والمصممين والمتخصصين في الحدث والاستشارات وأيضا وكلاء الشحن، ومقدمي التدريب للعاملين في المعرض فضلا عن المطاعم والفنادق التجارية التي تحقق أرباحا من وراء إقامة المعارض التجارية، فمثلا شركات المقاولات المنضمة لرابطة التجارة FAMAB تسجل مبيعات سنوية إجمالية تصل إلى 2 مليار يورو.

2- الأهمية الاقتصادية للمعارض: إن المعارض التجارية بالنسبة للشركات الألمانية من بين أهم الأدوات في مجال الاتصالات بين الشركات ورجال الأعمال، ومن أكبر مصادر تطوير الاقتصاد الألماني وتقدم مداخل إضافية له، والشكل أدناه يختصر آثار المعارض التجارية على الاقتصاد الألماني خلال الفترة (2005 - 2008):

الشكل رقم 08: التأثير الاقتصادي على أساس تحليل متوسط إيرادات المعارض التجارية خلال الفترة (2005 - 2008)

الوحدة: مليار أورو



Source : www.auma-messen.de/vue le :19/03/2016

كانت القيمة المتوسطة لما أنفقته الزائر خلال الفترة (2005-2008) هي 3.8 مليار أورو وكلها مداخليل تعود على الاقتصاد الألماني ، أما المصاريف التي تحملها المعارضون خلال نفس الفترة السابقة فبلغت 7.5 مليار أورو وكذلك هي مداخليل للاقتصاد الألماني، أما مجموع ما تم استثماره في مراكز المعارض فبلغ 0.4 مليار أورو ليكون المجموع حوالي 12 مليار يورو مداخليل المعارض التجارية المقامة بألمانيا خلال ثلاثة سنوات فقط، أما عن آثارها على الإنتاج وزيادته فبلغت قيمة الزيادة في الإنتاج 23.5 مليار يورو؛ كما أن تنظيم المعارض التجارية في ألمانيا يؤمن حوالي 230000 وظيفة مؤقتة، ويقدم أكثر من 100000 فرصة عمل بدوام كامل، حيث بلغ عدد الموظفين الدائمين خلال الفترة (2005-2008) 226000 موظف دائم.

خاتمة

بات قطاع المعارض بألمانيا فرعاً مستقلاً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً للطبيعة المميزة للمعارض التجارية بألمانية سواء كانت محلية أو دولية، فقد أصبح نجاح إقامة المعارض التجارية مرهوناً بالنتائج التي تحققها، فقد أصبحت مقياس نجاح دولة ألمانيا في تحقيق أهدافها الاقتصادية وبوابتها لغزو مختلف المنتجات الألمانية الأسواق الدولية التي تصب في قالب التطوير المستمر والدائم للاقتصاد الألماني، ومن خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

- وفي بداية نشأة المعارض كانت فترة فعاليتها تستمر لفترة قصيرة ونطاقها محدود لا يتجاوز أياماً معدودة أو أسبوعاً ويتم تنظيمها من طرف سكان قرى متجاورة في حيز مكاني ضيق وفي أقصى الحالات مجموعة بلدان إقليمية ثم تطور أمرها وتعاظم شأنها في العصر الحديث لتتخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة من حيث الكم والكيف والأهداف والغايات والوسائل واتساع المدة الزمنية والحيز المكاني فأصبح تنظيمها يشمل عدة قارات وأحياناً تشمل كامل دول العالم، وأصبحت فترة إقامتها تمتد لشهور.
- قد أثبتت المعارض التجارية دولياً أهميتها وقوتها في جذب وإقناع المستهلكين والوسطاء حتى أصبحت إحدى وسائل الربط بين مختلف الاقتصاديات الدولية.
- تعتبر المعارض التجارية الألمانية المحلية والدولية من بين أهم الوسائل الترويجية للمبيعات للشركات الألمانية إذ تساهم بقدر كبير في ترقية وتنشيط مبيعاتها، بفضل اللقاء المباشر بين المنتج والمستهلك الألماني والدولي، وكذلك في التعرف على احتياجات زائر المعرض وسلوكه الاستهلاكي وقياس ردود فعله تجاه المعروضات وهو ما من شأنه أن يساعد المنتج على تحديد

اتجاهاته المستقبلية المتعلقة بتطوير منتجاته بما يستجيب لرغبات المستهلك ويتناسب مع متطلبات السوق.

- تعدّ أداة المشاركة في المعارض التجارية الألمانية الدولية إحدى الأدوات الترويجية المهمة محليا ودوليا والتي يمكن من خلالها ضمان سرعة تحقيق ارتباطات وتعاقدات مباشرة مع عدة شركات وفقاً لمستوى التجهيز والإعداد السابق للمشاركة في المعرض كما يسمح بالتعريف بالمنتج الألماني ويسهم في زيادة الحركة الاقتصادية والسياحية وتطوير الاقتصاد باستمرار ويدعم تحويل المانيا مركزاً تجارياً وسياحياً من خلال زوار المعارض الذين يقدمون مداخيل تتجلى في صورة عوائد سياحية.

- لقد أثبتت ألمانيا ريادتها عالمياً في مجال إقامة المعارض التجارية محلياً ودولياً من خلال استعمالها لمختلف تكنولوجيات الاتصال وحسن توظيفها في إقامة مثل هذه المعارض التي تحقق دائماً نجاحات تقاس بمدى استقطابها للمؤسسات الدولية الناشطة في مختلف المجالات.

الهوامش:

¹ ماجدة الطاهر العباس، "دور المعارض الدولية في تحقيق أهداف العلاقات العامة - دراسة تطبيقية على معارض الشركة السودانية للأسواق الحرة في الفترة من 2001 - 2005"، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة، جامعة أم درمان الإسلامية - السودان، 2005، ص 110.

² نظام موسى سويدان، "المشاركة في المعارض الخارجية - الأسس والإستراتيجيات - كيفية مشاركة مؤسسات الأعمال في المعارض المحلية والإقليمية والدولية -"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 106 - 107.

³ Alfrd zeyl.Armand dayan.force de vente.dirction organisation.edition d'organization.paris.2^{ème} édition.2000.p:20.

⁴ نسرين محمد علي البناء، "دور المعرض المدرسي في تحقيق أهداف التربية الفنية - دراسة وصفية -"، مذكرة ماجستير في التربية الفنية، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية -، 2008، ص 29.

⁵ أحمد جودة محفوظ، "العلاقات العامة مفاهيم وممارسات"، الطبعة الثالثة، دار زهران للنشر، عمان - الأردن، 2002، ص 50.

⁶ نظام موسى سويدان، مرجع سبق ذكره، ص 144

⁷ نظام موسى سويدان، نفس المرجع السابق، ص 155 - 156.

- ⁸ نظام موسى سويدان، شفيق حداد، "اساسيات التسويق"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والطباعة، 1998، ص 215-217.
- ⁹ أسماء عبد الله بن ناصر الدخيل، "معارض الفن التشكيلي بين الإعداد الأكاديمي والتطبيق العملي"، رسالة ماجستير في التربية الفنية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2008، ص 17.
- ¹⁰ أسماء عبد الله بن ناصر الدخيل، نفس المرجع السابق، ص 18.
- ¹¹ نظام سويدان، "التسويق المعاصر بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و 2007"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 345.
- ¹² هاني حامد الضمور، أحمد محمود زامل، "التسويق الدولي"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 120-121.
- ¹³ سامي عفيفي حاتم، "الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية-قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص 442.
- ¹⁴ ياقوتة بودوشن، عبد الكريم مسعي، "المعارض السياحية الدولية كمدخل لتسويق المنتج السياحي-تجارب بعض الدول"، الملتقى الدولي الأول حول: التسويق السياحي وتتمين صورة الجزائر تحت شعار "الجزائر وجهة الغد"، أيام: 06-07 نوفمبر 2013، جامعة باجي مختار -عناية-الجزائر، ص 11.
- ¹⁵ أسماء صالح علي الغتيت، "تنظيم معارض الكتب الدولية - دراسة مقترحة لتطوير معرض القاهرة الدولي للكتاب"، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، العدد الأول، مصر، جانفي 2015، ص 02.
- ¹⁶ نظام موسى سويدان، "المشاركة في المعارض الخارجية-الأسس والإستراتيجيات - كيفية مشاركة مؤسسات الأعمال في المعارض المحلية والإقليمية والدولية -"، مرجع سبق ذكره، ص 133.
- ¹⁷ أريج أحمد آل عقران، "تنسيق المعارض ونوافذ العرض"، من الموقع: www.kau.edu.sa/Aagran
- ¹⁸ محمد الطيب بن مير، "دور المعارض في الترويج لمنتجات المؤسسات الجزائرية"، مذكرة ماجستير، تخصص: تسويق، جامعة الجزائر، 2008، ص 83-84.
- ¹⁹ محمد الطيب بن مير، نفس المرجع السابق، ص 84.
- ²⁰ إجراءات وشروط إقامة المعارض التجارية من الموقع الإلكتروني:
- <http://old.secb.gov.sa/Procedures/Pages/comercial.aspx>، شوهد بتاريخ: 2015/12/12.
- ²¹ إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص 389.

²²عبد الرزاق كرام، "مشاركة المؤسسات الاقتصادية في المعارض التجارية أداة ترويجية فعّالة -دراسة حالة الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير safex-"، مذكرة ماجستير، تخصص: تسويق، جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر - 2004، ص72.

²³ تيريز أناتالي، "المعارض الافتراضية والعروض الافتراضية"، الطبعة الأولى، ائتلاف الشبكة الإيطالية للبحث والمعرفة (ICCU)، 2012، ص16.

²⁴*اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام اقتصادي رأسمالي يتبنى اقتصاد السوق لكنه يرفض الشكل الرأسمالي المطلق كما يرفض أيضا الاشتراكية الثورية حيث يجمع القبول بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والشركات الخاصة مع ضوابط حكومية تحاول تحقيق منافسة عادلة، تقليل التضخم، خفض معدلات البطالة، وضع معايير لظروف العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية، كما أنه النموذج الاقتصادي الذي أصبح الأكثر انتشارا في ألمانيا بقيادة وزير الاقتصاد في آنذاك "لودفيغ إيرهارت" الذي دخل التاريخ بصفته "والد المعجزة الاقتصادية الألمانية" وكذلك في النمسا، حيث ارتبط به النجاح الاقتصادي الباهر في ألمانيا "المعجزة الاقتصادية الألمانية" بعد الحرب العالمية الثانية وللإشارة تم استعمال المصطلح لأول مرة في صحيفة ذي تايمز الأمريكية عام 1950.

²⁵ "Doing Business in the European Union".The German Trade Show Model". Tradeshow Week & IAEE Conference. Düsseldorf, October 4, 2007.p :09.

²⁶ www.auma-messen.de/vue le :19/03/2016

²⁷ "The German trade fair industry: facts.functions.outlook".5th, revised edition. Berlin 2013.from the site web : www.auma-messen.de.P P :16-17.

²⁸ نفس المرجع السابق

²⁹ www.auma-messen.de/vue le :19/03/2016

³⁰"ألمانيا عصب الاقتصاد الألماني"، مقالة نشرت بتاريخ: 2012/12/19 في الموقع:

www.deutschland.de، شوهدت بتاريخ: 2016/03/03.

³¹ www.auma-messen.de/vue le :01/04/2016

REVUE

Des économies nord Africaines

â Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée â

N° 15 - Deuxième semestre 2016 -

Les articles approuvés

**L'émergence de l'économie Algérienne au rythme de la
crise actuel : (Référence à l'année 2015-2016)**

Dr. Berkani Samir

Université de Boumerdes – Algérie

**L'articulation entre la motivation et le développement des
compétences au sein des entreprises publiques algériennes**

Mr. Meksem Amine

Université de Tizi-Ouzou – Algérie

**Culture de l'entreprise: interaction et pesanteur des
facteurs de l'environnement et performace de l'entreprise**

Mme. Abla Medjahdi

Université de Tlemcen – Algérie

Pr. Bendiabdellah abdesselam

Université de Tlemcen – Algérie

Laboratoire

**Mondialisation & économies Nord Africaines
Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie**

رقم الإيداع
1112-2005

ISSN
1112-6132

REVUE

Des économies nord Africaines

â Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée â

Laboratoire
Mondialisation & économies Nord Africaines
Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie

Depot
1112-2005

ISSN
1112-6132

**Adresse : Laboratoire Mondialisation & économies Nord
Africaines . Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie
BP151 Chlef 0200 Algerie
Tel/fax : 0021327722381
Email : revulabomena@yahoo.fr
Site : <http://www.univ-chlef.dz/renaf>**

Table des matières

**REVUE
Des économies nord Africaines**

â Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée â

Table des matières

N°	L'article	Page
1	L'émergence de l'économie Algérienne au rythme de la crise actuel : (Référence à l'année 2015-2016) Dr. Berkani Samir Université de Boumerdes – Algérie	1
2	L'articulation entre la motivation et le développement des compétences au sein des entreprises publiques algériennes Mr. Meksem Amine Université de Tizi-Ouzou – Algérie	13
3	Culture de l'entreprise: interaction et pesanteur des facteurs de l'environnement et performance de l'entreprise Mme. Abla Medjahdi Université de Tlemcen – Algérie Pr. Bendiabdellah abdesselam Université de Tlemcen – Algérie	27

**L'émergence de l'économie Algérienne au rythme de la crise
actuel : (Référence à l'année 2015-2016)**

Dr. Berkani Samir *
Université de Boumerdes – Algérie

Abstract :

The major challenge of the Algeria for the coming years is to have to solve, in the very near future, the heavy constraint of external dependence and diversification of its economy, which, for now, remains highly vulnerable by compared to the fluctuation of world oil market and the rising cost of imported raw materials. Already, concerns are emerging in relation to economic forecasts for 2016 are characterized by a drop in exports, a decline in foreign exchange reserves and GDP, a fall in growth and a likely rise in unemployment

Keys Words: Algerian economy, economy's diversification, oil market, The GDP

Introduction :

1966-2016 près de 50 ans de politiques économiques et des pratiques de développement .L'Algérie qui devait vaincre le chômage des les années 1980 et atteindre le niveau de développement de l'Espagne est loin, très loin de ces objectifs que c'était fixés la stratégie adoptée depuis 1966.

L'économie Algérienne doit redémarrer, mais elle doit faire mieux que sa performance menée depuis les cinquante dernières années, axée essentiellement sur le secteur des hydrocarbures comme vecteur de soutien privilégié du développement économique.

A plus d'un titre : outre sa contribution directe à la formation du PIB (33 % du PIB) dépassant les autres secteurs de 10 points au minimum, dont le montant global a la fin de l'année 2015 était à 215.7 milliards de dollars , Avec 95 % des recettes d'exportation et 60 % des recettes de l'Etat via la fiscalité pétrolière, les

* Maitre de conférence A, Membre au Laboratoire de Recherche (la Performance des entreprise Algérienne), ALPEC, université de Boumerdes, Algérie, Mail: berksamir@yahoo.fr

hydrocarbures demeurent fortement le principale revenue dont l'économie Algérienne dépend le plus.

Le défi majeur de L'Algérie pour les prochaines années est celui d'avoir à résoudre, Dans un avenir très proche, la contrainte lourde de la dépendance de son économie envers les hydrocarbures , qui pour l'heure, demeure fortement fragile par rapport à la fluctuation de son marché mondial (le marché des hydrocarbures) et au renchérissement des matières premières importées. Déjà, des inquiétudes se font jour, en relation avec les prévisions économiques pour l'année 2016 qui se caractérisent par une baisse des exportations, un recul des réserves de change et du PIB, une baisse de la croissance et une probable hausse du chômage.

Si cette situation préoccupante venait à perdurer, l'Etat serait contraint d'épuiser le Fonds de régulation des recettes (FRR) pour financer les subventions et les projets d'investissement et, en fin de compte, couvrir le déficit du trésor.

L'Algérie devant l'impérieuse nécessité de s'organiser pour dépendre de moins en moins de ces ressources naturelles et de plus en plus de celles du travail et de la créativité de sa population pour assurer la poursuite de son développement économique et social.

Cette nécessité appelle la mise en œuvre d'une politique déterminée qui vise à Développer la production nationale de biens et des services, la diversification des ressources, ainsi que le renforcement des institutions étatiques et en fin l'élaboration d'un projet concernant La nécessité de renouer avec une ambition industrielle réelle qui provoque son émergence tant attendue.

A travers cette recherche, nous allons essayer de répondre à plusieurs questions concernant notre thématique : qu'elles sont les freins de l'émergence de l'économie Algérienne ? Qu'elle son ses chantiers à l'horizon 2025 ? Comment le gouvernement Algérien doit t'il s'engager avec le déroulement de la crise actuelle suite a l'effondrement des prix du pétrole ?

Et pour répondre à ces questions nous avons axés notre travaille sur les quartes points suivants :

1. Une vue d'ensemble sur l'économie Algérienne
2. Pourquoi l'économie Algérienne peine toujours à décoller ?
3. Les chantiers de l'économie Algérienne à l'horizon 2025.

4. La crise économique actuel et est ce que l'Algérie est prête pour le choc à venir ?

1. L'économie Algérienne : une vue d'ensemble :

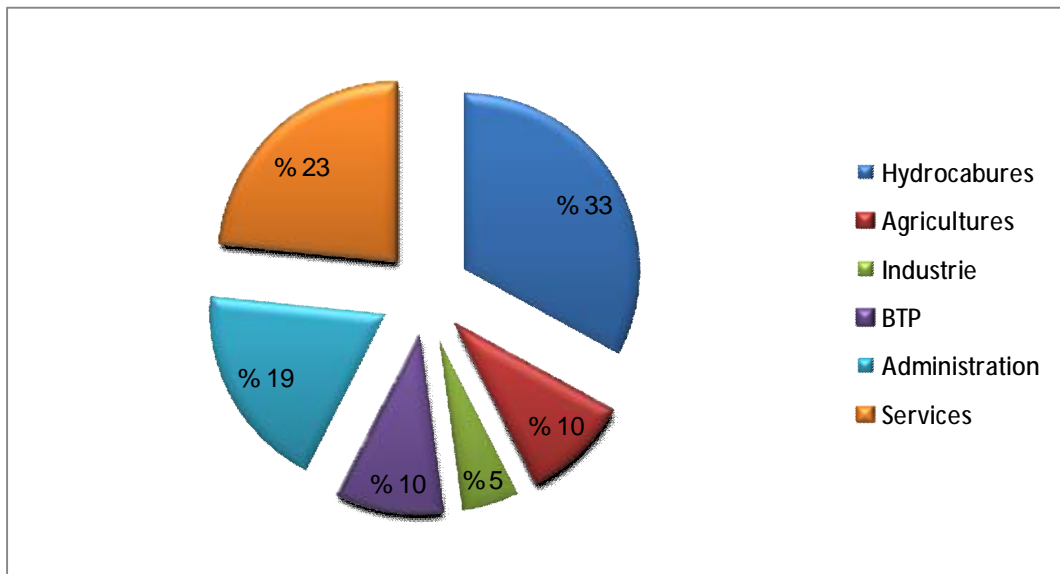
L'Algérie dont la capitale est « Alger » est un pays à la croisière de deux monde, oriental d'un côté du fait de son appartenance à l'héritage Arabo-musulman et occidental du point de vue de son positionnement géographique de l'autre. L'Algérie compte une population estimée à 40.4 Millions de personnes (33^{ème} du Monde) en janvier 2016, répartie sur une superficie de 2.381.741 km²*, est le premier pays d'Afrique en matière de superficie, et le dixième du monde, avec 1600 km de littoral sur la mer méditerranéenne qui constitue la frontière naturelle nord du pays. A l'Est le pays est limité par la Tunisie, au Sud Est par la Libye, à l'ouest par le Maroc et par la république du Sahara occidentale « dite le Polisario » et au sud par la Mauritanie, le Mali et le Niger.

L'Algérie est un important producteur et exportateur de gaz naturel (5^{ème} producteur et 4^{ème} exportateur du Monde) et de pétrole (13^{ème} producteur et 9^{ème} exportateur du Monde), et dispose aussi de réserves importantes de fer au Sud-Ouest, ainsi que de l'or, de l'uranium et du zinc à l'extrême Sud. Le pétrole et le gaz naturel, exploités par la société nationale Sonatrach, constituent les principales sources de revenus.

L'économie Algérienne demeure dépendante des Hydrocarbures à plus d'un titre : outre sa contribution directe à la formation du PIB dont le montant global à la fin de 2015 était à 215.7 milliards de dollars (figure 1). Ainsi que Les Hydrocarbures représente 33% du Produit Intérieur Brut (PIB) et 95 % des recettes d'exportation et 60 % des recettes de l'Etat via la fiscalité pétrolière.

* : dont 3% de terres cultivables et 85% de désert

Figure 1 : La structure du PIB par Secteur



Source : <http://www.mincommerce.gov.dz/>

La représentation graphique n'est qu'une signification de la nature de l'économie Algérienne, La contribution du secteur des Hydrocarbures dans Le PIB est de 33 % suivi du secteur des services avec 23% , l'Administration avec 19% , et des secteurs de L'Agriculture et de BTH avec 10 % et 5% pour le secteur de l'Industrie .

Le taux de croissance de l'économie algérienne, qui s'était établi à 2,8% en 2013, a enregistré une hausse sensible en 2014, à 4%, et malheureusement en 2015 le taux de croissance économique a fléchi une nouvelle fois à 2.8% (voir le tableau 1) , sous l'effet principalement de la contreperformance du secteur des hydrocarbures (et des exportations) et de la perte de vitesse du secteur non pétrolier.

Tableau 1 : Les Indicateurs Clés de L'économie Algérienne

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
PIB (Mds USD, à prix courant)	137.2	161.8	199.2	208	209	211	208	217
PIB HH (Mds USD)	93.6	105.8	118.8	137	146.5	156.9	165.5	173.8
PIB /Habitants USD)	3886	4481	5428	5442	5508	5546	5273	5405
Taux de croissance	2.4	3.3	2.8	3.3	2.8	4	2.8	3.9

du PIB (à Prix Constants) %								
Taux de croissance du PIB HH (à Prix Constants) %	9.3	6.4	6.1	7.1	5.5	5	4.9	4.7
Taux D'inflation	5.8	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4	4
Soldes Budgétaire	-7.5	-0.6	-0.9	-10.4	-3.1	-14.8	-19.7	-18.8

Source : http://www.bank-of-algeria.dz/html/notes_fr.htm

A travers ces indicateurs on peut constater que l'équilibre générale de notre économie est maintenu jusqu'à présent malgré la chute libre du prix du pétrole, L'économie Algérienne peut résister à court terme grâce à ses réserves de changes estimées à 152.7 Milliard USD, selon les données de la banque d'Algérie, elle s'élevait à 178.94 milliards USD à la fin décembre 2014. En neuf mois, elles ont fondu de près de 27 milliards USD, soit 15% au rythme actuel, elles représentent un peu plus deux années d'importations.

2. Pourquoi l'économie Algérienne peine-t-elle à décoller ?

Pourquoi l'économie Algérienne peine-t-elle malgré des ressources humaines, naturelles et financières amplement suffisantes ? Le modèle économique dominant (néoclassique) explique que la croissance est en fonction du capital, de la main-d'œuvre et de la productivité globale de ces facteurs. Cette explication fonctionne en économie développée où ces trois variables sont réunies positivement.

Dans l'économie Algérienne, Les variables : capital, travail et leur productivité sont certes, ici aussi des conditions nécessaires à la croissance, mais elles ne sont pas corrélées positivement et elles ne sont pas suffisantes. Les débats pour savoir qu'elle était la meilleure politique économique à mettre en œuvre. Les analystes et spécialistes de l'histoire économique ont en effet mis la lumière qu'ici, la croissance économique dépend fortement de la mise en place d'institutions qui fournissent des stimulants encourageant la productivité des facteurs : capital et travail. On doit le développement de l'économie institutionnelle et de l'école institutionnaliste à l'économiste américain, prix Nobel en 1993, Douglas North.

Pour Douglas North, Les institutions sont les lois, les règles, normes et croyances qui régissent une société. Les institutions sont

les règles du jeu , c'est-à-dire les règles officielles et les normes non officielles qui régissent le fonctionnement d'une société ainsi que leur mise en applications .Les institutions définissent « la manière dont le jeu se joue » .

Les plus importantes de ces Institutions sont :

- 1) Le droit de propriété bien défini et spécifié qui fournit les stimulants à la productivité .Aussi bien les fournisseurs de capital que ceux de main-d'œuvre doivent être correctement récompensés et leurs droits de propriété protégés.
- 2) Un système légal et juridique d'exécution des contrats et accords. Et Douglas North souligne : « S'il n'ya pas un système politique qui encourage la mise en place des droits de propriété efficaces et un système juridique impartial , on n'arrivera nulle part . »

Les pays du sud – et bien évidemment l'Algérie – ont besoin prioritairement de réformer leurs institutions .De telles réformes s'inscrivent toutes dans les efforts de construction de l'Etat de droit qui est l'antithèse de l'anarchie , de la domination des hommes ,de l'abus de pouvoir, de la corruption , du châtement arbitraire .Ainsi la croissance économique à besoin de capital , de travail et de productivité et elle a surtout besoin de la construction de l'Etat de droit et donc réforme des institutions , c'est-à-dire de réformes des « règles du jeu ». La croissance économique à besoin de la bonne gouvernance, et la bonne gouvernance c'est celle qui fonctionne sur la base des principes de transparence, de responsabilisation, de responsabilité et d'équité. Si nous revenons à notre question de départ : la réponse apparait clairement.

3. Les quatre chantiers de l'Economie Algérienne (l'Algérie à l'horizon de 2025) :

Qui peut constater que l'économie Algérienne est toujours en attente d'un projet qui puisse la sortir des politiques conjoncturelles contra ou pro cycliques, certes nécessaires pour réparer des « pannes » mais, bien entendu, totalement insuffisantes pour remettre l'économie sur un levier de croissance robuste et durable

L'économie Algérienne à besoin de politiques structurelles adossées à une ambition clairement affichée.

La construction du projet économique pour l'Algérie exige l'ouverture de quatre chantiers pivots à partir desquels tous les autres secteurs sont interpellés.

1. Le premier chantier est celui des Hydrocarbures : il est temps que l'on puisse définir la place et le statut des hydrocarbures dans l'économie .deux objectifs qu'il faut rendre compatibles sont à poursuivre :
 - Déterminer la place du curseur de la production et d'exportations des hydrocarbures.
 - Définir les besoins énergétiques sur le long terme et en déduire une politique de préservation de l'énergie fossile et de développement des énergies renouvelables.
2. Le Second Chantier concerne l'élaboration d'un projet concernant La nécessité de renouer avec une ambition industrielle : quelle stratégie industrielle mettre en œuvre en sachant qu'elle devra se réaliser dans un contexte différent de celui des années 1970. Mondialisation libérale, ouverture et compétitivité tracent aujourd'hui le cadre contraignant dans lequel nous devons penser notre nouvelle contrainte nationale et mondiale ?
3. Le troisième chantier concerne le déficit de la sécurité Agroalimentaire : quelle politique agricole développer pour améliorer la production Agroalimentaire nationale ou au moins améliorer l'équilibre de la balance agricole du pays ? Comment mettre en œuvre la révolution agricole que notre pays attend toujours ? des questions qui nécessitent une réflexion profonde des autorités concernés sur le sort de ce secteur.
4. Le quatrième chantier : pensée sérieusement à l'après pétrole : Les économies développées qui mènent le processus de mondialisation sont aujourd'hui sur une nouveau paradigme de croissance : l'économie fondée sur la connaissance. car La compétitivité , la performance économique reposent de plus en plus sur la connaissance , le savoir , le savoir-faire et non pas seulement sur la capital et la travail .L'immatériel est aujourd'hui un facteur de production stratégique .L'Algérie doit faire sien ce nouveau paradigme .Système éducatif et de formation , technologies de l'information et de la communication , innovation et recherche , climat des affaires « **The Doing Business** » : c'est là que se jouent nos chances d'intégrer par le haut la mondialisation de l'économie et de tirer profit de la densification des échanges économiques internationaux .

4. La crise économique actuel : l'Algérie est-elle prête pour le choc à venir ?

L'effondrement du prix du baril, sa «chute drastique et continue» comme disent les experts de la Banque d'Algérie, se poursuit, semaine après semaine, sous le regard incrédule non seulement des Algériens, mais même celui des observateurs du monde entier. Pour l'instant, la chute du baril n'a pas encore impacté sérieusement la vie quotidienne des Algériens par exemple pour Le Venezuela, son gouvernement, a décrété, dernièrement l'état d'"urgence économique" pour 60 jours. Parmi les mesures annoncées, figurent la limitation des importations et de l'exportation de la devise locale ainsi que la réquisition par le gouvernement des moyens des entreprises privées (transport, distribution) pour "garantir l'accès" aux aliments, médicaments et biens de première nécessité. La Banque centrale du Venezuela a annoncé, le même jour, que le pays avait enregistré, entre janvier et septembre 2015, une inflation de 108 %, la plus élevée du monde, et une contraction du PIB de 4,5% pour la même période. Dans ce pays qui dispose d'immenses ressources d'hydrocarbures, les pénuries sont généralisées et le Venezuela est devenu le troisième pays dans le monde à pratiquer le rationnement, avec Cuba et la Corée du Nord. En Algérie, on n'en est pas encore là.

Ø En Algérie, heureusement, il y a les réserves :

Si on doit imaginer l'Algérie avec un baril au dessous de 30 dollars, et sans aucune réserve financière à l'image du Venezuela. On serait exactement dans la même situation que la population de Caracas qui fait la chaîne devant tous les magasins et n'est autorisé à s'y rendre qu'un jour sur deux. Il faut donc au moins rendre cette justice à nos gouvernants; notre pays a constitué des réserves financières importantes qui lui permettent actuellement d'amortir le «violent choc externe» de l'effondrement des prix pétroliers. Il a eu également la bonne idée de rembourser sa dette extérieure par anticipation en 2005. C'est autant de moins à payer aujourd'hui. Mais la question qui se pose immédiatement est de savoir combien de temps ces réserves nous permettront de «tenir» sans faire les efforts d'ajustement nécessaires ? C'est là qu'interviennent, non seulement les chiffres «inquiétants», mais surtout les avertissements de la Banque d'Algérie.

Ø La chute du baril accélère les scénarios :

L'épuisement progressif des réserves financières de l'Algérie est un phénomène annoncé depuis de nombreuses années par beaucoup d'économistes algériens. La nouveauté des derniers mois, c'est que la chute vertigineuse du baril accélère tous les scénarios et prend de court les prévisions les plus pessimistes. L'Etat Algérien table sur le prix de 45 dollars comme base d'élaboration de la loi des finances 2016, Ainsi que sur des dépenses budgétaires de 75 milliards de dollars, La même loi prévoit également des recettes budgétaires totales de près de 45 milliards de dollars (sur la base d'un baril à 37 dollars) .Il manque donc 30 milliards de dollars , c'est le montant du déficit budgétaire .

Ø Des réserves financières, oui mais pour combien de temps ?

Dans les chiffres qu'elle a publié, la Banque centrale annonce ainsi globalement que la situation financière est plus grave que prévue voici encore quelques mois, c'est-à-dire au moment de l'élaboration de la loi de finance 2016. Deux exemples principaux: d'abord les réserves de change, qui doivent «garantir» nos importations au cours des prochaines années, ont perdu près de 32 milliards de dollars en un an. Leur montant qui était prévu à 151 milliards de dollars à la fin de l'année 2015, ne dépassera vraisemblablement pas 145 milliards fin 2015, soit l'équivalent d'un peu plus de 20 mois d'importations. Ensuite, les ressources du Fonds de régulation des recettes budgétaires (FRR), qui financent depuis déjà deux ans le déficit considérable du budget de l'Etat (12% du PIB en 2016), ont fondu de moitié au cours de l'année écoulée. Elles risquent un épuisement précoce et pourraient même disparaître complètement dès 2017.

Ø Des mesures de sauvetage...

Les premières mesures de sauvetage correspondant à cette nouvelle situation d'urgence viennent d'être annoncées par le gouvernement :

- Il s'agit de la limitation des importations de plusieurs produits pesant lourdement sur la facture des importations, Les autorités algériennes n'y ont pas été de main morte. Les importations de véhicules, par exemple, seront divisées par deux en 2016. Les quotas annoncés en début de l'année 2016 pour le ciment et l'acier correspondent également à un contingentement sévère, mais qui fait

malheureusement planer le risque de la réapparition de pénuries et de phénomènes de marché noir pour ce type de produits.

- Le lancement d'un grand emprunt obligataire national rémunéré au taux de 5%, sera destiné à financer le déficit budgétaire, du même sort que l'Arabie Saoudite a eu recours à ce genre de financement des juin 2015. Selon certain économistes l'Algérie a pris du retard pour une lancer l'opération d'un grand emprunt national de solidarité. sachant que ces ressources collectées par l'emprunt obligataire ne devraient en aucun cas servir au budget de fonctionnement, mais plutôt être consacrées au financement des programmes d'investissements publics.
- L'orientation du citoyen vers la consommation du produit algérien, relève, du principe du «patriotisme économique» selon la déclaration du ministre du commerce Algérien. C'est vrais que le citoyen algérien doit avoir conscience qu'en privilégiant le label algérien, il ouvre des perspectives de développement à la production nationale et à l'investissement, mais il ne faut pas oublier que le consommateur a ses exigences, légitimes au demeurant, en matière de disponibilité, de diversité et de rapport qualité/prix.

Conclusion :

La jeunesse Algérienne d'aujourd'hui vit de grandes angoisses et d'intenses questionnements concernant son avenir et celui du développement économique son pays mère qui devra apporter un meilleur niveau de vie et de prospérité.

L'économie Algérienne doit redémarrer, mais elle doit faire mieux que sa performance menée depuis les cinquante dernières années, axée essentiellement sur le secteur des hydrocarbures comme vecteur de soutien privilégié du développement et se diriger vers Un nouveau modèle de croissance -Vers une vraie Economie diversifiée -, qui nécessite un vrai remaniement dans les choix stratégiques et structurel de l'économie Algérienne .Mais il faut tout d'abord commencer prioritairement par :

- La croissance économique à besoin d'une bonne gouvernance, et la bonne gouvernance c'est celle qui fonctionne sur la base des principes de transparence, de responsabilisation, de responsabilité et d'équité et cela nécessite la réforme des institutions, c'est-à-dire les réformes des « règles du jeu » et construction de l'Etat de droit qui est synonyme de l'antithèse de l'anarchie.

- Développer une politique industrielle basée sur une approche nouvelle et transparente, qui s'appuie sur un ensemble d'interventions gérées par une seule Agence du Développement Industriel et de la Compétitivité. celle-ci englobera toutes les institutions existantes. Cette stratégie industrielle soutiendra les secteurs émergents, notamment dans les domaines où l'Algérie dispose d'avantages comparatifs ou de base industrielle valorisable ; les secteurs pourvoyeurs d'emplois, ainsi que les entreprises innovantes.
- améliorer la production Agroalimentaire nationale ou au moins améliorer l'équilibre de la balance agricole du pays pour assurer une meilleure sécurité Agroalimentaire.
- Construire une économie fondée sur la connaissance, la compétitivité, la performance, le savoir, le savoir-faire et non pas seulement sur la capital et le travail .L'immatériel est devenu aujourd'hui un facteur de production stratégique et de compétitivité.
- L'Algérie doit reformer son système éducatif et celui de la formation, pour améliorer le savoir il faut tout d'abord améliorer la qualité des centres de savoir qui sont les universités et les centres de recherche scientifiques.
- Investissement dans les technologies de l'information et de la communication, ainsi que encourager l'activité de l'innovation et de recherche et développement peut redonner de l'air à notre économie.
- Amélioration du climat des affaires « **The Doing Business** » qui est une priorité si l'on veut que des investissements étrangers atterrissent dans notre sphère économique ainsi que l'attractivité de notre économie.

Références bibliographiques

1. **Douglas North**, Institutions ,Institutional Change and Economics_Performance , Cambridge University Press Editions ,1990
2. **Abdelhak Lamiri** , Crise de l'économie Algérienne , Les presse d'Alger Editions ,Alger ,2007
3. **Mustapha Mekideche**, l'Economie Algérienne a la croisee des chemins, Editions Dahleb , Alger ,2008 .
4. **Abadli Riad** , Processus d'ouverture de l'économie algérienne, vingt ans de transition. Evolution et performance, thèse de Doctorat en sciences économiques, université Paris 8, juin 2011.
5. **Kaci Ali**, la problématique de financement de l'économie Algérienne , Magister en sciences Economiques ,Université Abderrahmane Mira de Bejaia , 2013
6. **Seddik Fadila** ,l'économie Algérienne :économie d'endettement ou économie de marché financier ? , Magister en sciences Economiques ,Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou , 2012
7. **Y. Benabdallah** ,L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ? , revue du CREAD n° 75 ,second semestre 2006.
8. **Hervé Lohoues , Tarik Benbahmed** , Algérie 2015 : Perspectives économique en Afrique ,rapport annuel ,OCDE ,2015.
9. Tendances monétaire et financière au cours des neuf premiers mois de 2015, sous l'effet du choc externe, Le rapport de la banque d'Algérie 2015.
10. **Khalifa Tounakti** ,Renforcement des potentiels de l'économie Algérienne à travers la diversification et l'intégration régionales des exportations ,conférence National sur le commerce extérieur , Alger 30-31 Mars 2015 .

Web graphie :

1. <http://www.mapsofworld.com/algeria>
2. <http://www.mincommerce.gov.dz/>
3. http://www.bank-of-algeria.dz/html/notes_fr.htm
4. <http://www.tsa-algerie.com>
5. <http://www.elwatan.com/>

L'articulation entre la motivation et le développement des compétences au sein des entreprises publiques algériennes

*Mr. Meksem Amine**
Université de Tizi-Ouzou – Algérie

ملخص:

التحفيز يرتبط ارتباطا وثيقا مع منطلق المهارات، بل هو شرط ضروري لتعبئة وتطوير والتنفيذ الفعال لمهارات الموظفين. يستطيع أن يكون أيضا نتيجة لتعديل وتحديث المهارات في الشركات.

الشركات تسعى لوضع الخطوات والإجراءات اللازمة للجمع بين هذين المفهومين. تهدف هذه مقالة إلى دراسة وتحليل الروابط بين تحفيز الموظفين وتنمية المهارات في الشركات العامة الجزائرية.

الكلمات الرئيسية: التكوين المستمر، التحفيز، المهارات، تسيير المهارات، تسيير المعرفة.

Introduction

Aujourd'hui, les entreprises sont confrontées à des situations inédites. L'intensification des échanges entre les pays, l'avènement des technologies de l'information et de la communication, l'apparition d'une concurrence rude à l'échelle mondiale, l'émergence de nouveaux marchés, la montée en puissance de nouveaux acteurs économiques sur la scène internationale, les défis du développement durable et l'incertitude grandissante de l'économie mondiale sont autant des facteurs qui pèsent lourds sur les entreprises. En effet, pour gagner en performance économique, et en adaptabilité face à tous ces changements de l'environnement, les entreprises sont contraintes de valoriser leurs ressources humaines.

Les ressources humaines apparaissent dans ce nouveau contexte comme étant une richesse importante, une source de compétitivité, de performance et non un centre de coût comme le considéraient certains.

* Enseignant au département de sciences de gestion de l'université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou., Mail: meksem10@yahoo.fr

Pour répondre aux nouveaux enjeux environnementaux, les entreprises ont besoin de maîtriser leurs compétences. Cependant quels que soient leurs domaines d'utilisation, les compétences ne sont jamais acquises définitivement compte tenu de la non stabilité de l'environnement technologique, scientifique, organisationnel ... En effet, ce qui semble être valable et d'actualité aujourd'hui peut être caduc et dépassé au futur. Les entreprises doivent donc les développer perpétuellement pour éviter les risques de pénurie qui mèneront à la marginalisation.

Ces compétences sont détenues, développées, mises en œuvre, partagées par des hommes ; l'entreprise se doit donc de les motiver et de satisfaire leur besoin pour qu'ils mobilisent et développent davantage leurs compétences.

La mobilisation des compétences est l'un des aspects les plus sensibles de la logique compétence, on ne peut pas obliger les individus à être compétents, ni à le devenir, par contre l'entreprise peut solliciter les compétences de ses salariés et créer les conditions favorables à leurs développements. Ceci dit, la motivation semble être une condition assez importante, nécessaire pour la mobilisation, le développement et la mise en œuvre des compétences de salariés.

Cependant, les compétences actualisés et développées peuvent conduire à leurs tours à la croissance du comportement motivationnel des salariés.

Notre recherche consiste à étudier la relation qui existe entre la motivation et les logiques compétences (mobilisation, développement et mise en œuvre des compétences des salariés) au sein des entreprises publique algériennes. Nous allons essayer dès lors de répondre aux questions suivantes :

Quelles sont les éléments de la motivation qui incitent les salariés à mobiliser, à développer et à mettre en œuvre leurs compétences au sein des entreprises publiques algériennes ?

Comment peut-on passer du développement et d'actualisation des compétences à la croissance de la motivation chez les salariés de ces entreprises ?

Notre travail sera divisé en deux parties ; nous allons présenter les concepts clés dans le sens et contexte de la problématique, ensuite nous allons analyser l'articulation entre la motivation et les logiques compétences au sein de l'entreprise nationale des industries de l'électroménager de tizi ouzou (ENIEM).

La partie conceptuelle

1-La compétence, exploration des valeurs

Le terme compétence est omniprésent dans les discours de différents domaines. C'est une notion complexe, multi-facette. Malgré son caractère imprécis, le concept de compétence s'est émancipé et s'est imposé dans la littérature managérielle ces dernières années.

1-2- Définition de la compétence:

Depuis quelques années déjà, la notion de compétence a investi le champ de management des ressources humaines sans pour autant qu'il y ait unanimité sur sa signification. La classification de ce concept s'impose, car il est désigné par un mot poly-sémantique aux définitions multiples, selon l'usage que l'on veut en faire :

Nous retiendrons celle de MEDEF, ex CNPF, qui a été donnée, lors des journées internationales de la formation à Deauville, en Octobre 1998 « la compétence professionnelle est une combinaison de connaissances, savoir-faire, expériences et comportements, s'exerçant dans un contexte précis. Elle se constate lors de sa mise en œuvre en situation professionnelle à partir de laquelle elle est validable. C'est donc à l'entreprise qu'il appartient de la repérer, de l'évaluer, de la valider et de la faire évoluer ». De son côté, (Philippe Zarafian, 2001,p.65) définit la compétence comme étant : « la prise de l'initiative et de la responsabilité de l'individu sur des situations professionnelles auxquelles il est confronté », (Jean Yve Buck, 2003, p.106) quant à lui, estime que « la compétence est un agencement résultant de la combinaison d'une multitude de connaissances, de savoirs, d'expériences, d'expérimentations, de talents, d'aptitudes acquises au fil du temps par un individu ou une organisation ; elle se compose de savoirs faire opérationnels, de savoirs faire potentiels

(actionnables), de savoir faire relationnels, de savoirs faire cognitifs, de savoirs faire validés dans un contexte donné ».

Toutes les définitions que nous pouvons donner de la notion de compétence font soigneusement la distinction entre ce qui est d'ordre de compétence individuelle et ce qui est d'ordre de compétence collective.

1-2-1- Compétence individuelle

La plus part des auteurs qui définissent la compétence individuelle s'accordent à dire que cette dernière n'a de signification que par rapport à l'action, en l'occurrence son exercice dans une activité professionnelle réelle.

Ceci dit, la compétence individuelle n'existe pas dans un cadre abstrait, mais elle est liée à l'action. Ainsi, pour (Cécile Dejoux, 2008, p.9) : « la compétence individuelle est la combinaison d'un ensemble de connaissances, de savoirs faire et d'aptitudes, qui dans un contexte donné, permettent d'aboutir à un niveau de performance attendu et validé ».

(C-L-Leboyer, 1999, pp.21-35) considère les compétences individuelles comme des répertoires de comportement que certaines personnes maîtrisent plus que d'autres, ce qui les rend plus efficaces dans une situation donnée. En effet, ces compétences sont réelles et observables au quotidien. Pour (Guy Le Boterf 1994, pp. 15-35.) , la compétence est un atout et l'incompétence peut mener l'individu à la marginalisation. Pour cet auteur, il ne suffit pas de posséder des connaissances, des capacités et un savoir faire pour être compétant, mais encore il faut bien les mobiliser de façon pertinente, au moment opportun, dans une situation de travail. De fait, la compétence n'existe que dans sa mise en œuvre réelle dans une situation de travail.

1-2-2-La compétence collective

Pour(Le Boterf, 2010, p. 66), les compétences sont portées par des personnes, mais cela ne doit conduire à la conclusion erronée selon laquelle la compétence serait uniquement une affaire individuelle. A

l'image d'une face d'une médaille, toute compétence comporte deux dimensions indissociables individuelle et collective.

Pour (Matmati et Schmidt, 2002, p. 55.) : « la compétence collective est une réalité définie comme étant le savoir faire ou les savoirs faire de l'entreprise, c'est-à-dire sa capacité à mettre sur le marché des produits ou services compétitifs et à conquérir des parts de marchés, à partir de la combinaison de différentes compétences individuelles de ses membres ».

1-3-La gestion des compétences

La gestion de compétences peut être définie comme étant la somme des actions, démarches, outils qui permettent à l'entreprise d'acquérir, de stimuler, de réguler les compétences dont elle a besoin, individuellement et collectivement en tenant compte de sa vocation, de ses objectifs, de sa stratégie, de sa structure, de ses moyens techniques et de sa culture.

1-4- la relation entre la formation continue et les compétences

L'entreprise comme les salariés savent que rien n'est jamais acquis définitivement. C'est pourquoi la formation accompagne de plus en plus les parcours professionnels. En effet, l'évolution des techniques, le renouvellement des méthodes d'organisation de travail et le bouleversement technologique font que la compétence actuelle du salarié ne serait, sans doute pas, suffisante dans quelques années si elle n'est pas actualisée.

2- Le knowledge management

L'un des soucis majeurs de l'entreprise apprenante est la production et le partage des connaissances entre les différents membres de l'organisation. Pour ce faire, l'entreprise apprenante recourt à une démarche de management des connaissances (knowledge management).

(Jean Yves Prax, 2000. p 17) définit le knowledge management comme étant « un processus de création, d'enrichissement, de capitalisation et de diffusion de savoirs qui implique tous les acteurs de l'organisation, en tant que consommateurs ou producteurs ». De son côté Gille Balmisse définit le knowledge management comme

« l'utilisation systématique et organisée des savoirs contenus dans l'entreprise dont le but est de l'aider à atteindre ses objectifs » (cité par Abdelkader Djeflat, 2005, p.21).

Destiné à apporter des solutions à cette problématique, le Knowledge Management est alors une fonction managériale qui oriente, organise, coordonne et contrôle les activités et les processus destinés à amplifier l'utilisation et la création des connaissances au sein d'une organisation. Il s'agit d'un processus de valorisation du savoir.

3- La motivation : essai de définition

Définir la motivation au travail n'est jamais évident, les opinions, les analyses, les pratiques managerielles divergent à ce sujet, ce qui donne lieu à de différentes définitions et qualifications redondantes et complémentaires.

(Etienne Serupia Semuhoza 2009, pp 20-21.), Reprend un bon nombre de définitions des auteurs concernant la motivation, nous retiendrons celles de :

Werther et ses collaborateurs (1985) « la motivation est ce qui pousse quelqu'un à faire quelque chose qu'il veut ; lorsque une personne est motivée, elle décide de passer à l'action parce que cela a un sens pour elle ».

Sekiou et ses collaborateurs (1998) définissent la motivation en présentant l'anecdote des trois tailleurs de pierre, à qui l'on demandait ce qu'ils étaient en train de faire ; successivement, le premier : je taille une pierre, le second : je gagne ma vie, le troisième : je construis une cathédrale. Cette anecdote permet de constater que la motivation est reliée à un état d'esprit, à une émotion qui se traduit par un comportement. Elle est définie comme une force poussant un individu à satisfaire ses besoins, ses désirs et pulsions, et à réduire un état de tension donc à établir un équilibre.

(Roussel, 2001, pp 20-21) quant à lui, reprend la définition de Vallerand et Thill (1983) « le concept de motivation représente un construit utilisé à fin de décrire les forces internes ou externes

produisant le déclenchement, la direction, l'intensité, et la persistance du comportement ».

Il ajoute que, les psychologues s'accordent sur les caractéristiques de la motivation et distinguent quatre éléments constitutifs de ce construit :

-Le déclenchement du comportement ; c'est-à-dire le passage de l'absence d'activité à l'exécution des tâches nécessitant une énergie physique et intellectuelle.

-La direction du comportement ; dans ce cas présent, la motivation dirige le comportement dans le sens de la réalisation d'objectifs.

-L'intensité du comportement ; la motivation incite à dépenser l'énergie nécessaire pour atteindre des objectifs.

-La persistance des comportements ; la motivation incite à dépenser l'énergie nécessaire à la réalisation régulière et continue d'objectifs.

En résumé, la motivation n'est pas uniquement une pulsion ou une force qui pousse les individus à adopter tel ou tel comportement, ni un trait de personnalité, ni la conséquence d'une manière de diriger, mais la résultante complexe de contraintes économiques, technologiques, organisationnelles et culturelles, ainsi que leur interaction avec les besoins, les valeurs et les aspirations des individus.

L'étude de la motivation passe incontestablement par de nombreuses théories destinées à stimuler la productivité des salariés en agissant sur leurs comportements.

La partie empirique

Après avoir élaboré une partie théorique conceptuelle, définissant les paradigmes utilisés dans la présente étude, nous avons décidé de mener notre enquête au sein de l'entreprise nationale des industries de l'électroménager, dite « ENIEM » qui est l'une des entreprises publiques les plus anciennes en Algérie. Autrefois, l'Entreprise nationale des industries de l'électroménager était dans une position privilégiée dans la mesure où elle avait le monopole sur le marché. La demande était supérieure à l'offre, et les produits

étaient peu diversifiés. Au cours de cette période, l'ENIEM avait que rarement besoin de recourir à la formation continue de ses salariés.

Face aux contraintes de l'environnement actuel, et pour relever les défis de la concurrence des entreprises nationales et étrangères dans le domaine de l'électroménager, elle tente de mobiliser, et de développer au mieux les compétences de sa main d'œuvre pour l'emporter face à cette concurrence rude. Pour ce faire, l'entreprise ENIEM fait souvent appel à son système de formation continue.

1-Méthodologie de la recherche

Pour mener à terme notre travail, nous avons opté pour une enquête qualitative qui consiste à produire et à analyser des données descriptives. Il s'agit d'étudier les phénomènes en profondeur mais tout en acceptant la spécificité et la particularité des contextes et situations.

Notre choix pour cette démarche peut se justifier par la problématique posée, mais aussi par des facteurs à observer, qui sont le plus souvent subjectifs et difficilement mesurable (articulation motivation-compétences).

Ce type de recherche nécessite des dispositions et intentions des interrogés, de la curiosité, de l'imagination et de la créativité, mais aussi de la logique de notre part, et ceci pour pouvoir reconnaître la diversité ou la régularité du phénomène.

Cette enquête va se traduire sur le terrain par des observations, des entretiens semi directifs avec les responsables et cadres (chargés de formation, directeurs d'unités, responsables de ressources humaines et assistants).

2-La motivation au cœur de la mobilisation, du développement et de mise en œuvre des compétences au sein de l'entreprise nationale des industries de l'électroménager

La motivation est un fait que nous pouvons constater dans toutes les entreprises. En effet, nous pouvons savoir qui est l'individu qui est motivé et celui qui ne l'est pas. Ceci est rendu possible grâce à des indicateurs tels : l'absentéisme, conflit, productivité..., ce qui n'est pas nouveau, néanmoins ce qui semble

l'être est que la motivation joue un rôle crucial dans la mobilisation, le développement et la mise en œuvre des compétences par les salariés. C'est pourquoi il nous semble que nous devons associer la motivation et la compétence.

La motivation est au cœur de la compétence ; (Philippe Zarifian, 2001, pp 121-122) estime que la mobilisation des compétences d'un individu ne peut pas être imposée ou prescrite. Il est impossible pour l'organisation d'obliger les personnes à être compétentes, ni même à le devenir, c'est à elles d'en décider en raison de facteurs qui leur sont propres. Par contre, ce que l'entreprise peut faire est de créer un climat pour que les individus mobilisent leurs compétences, les développent, les mettent en œuvre, les diffusent, les transfèrent pour le maximum de membres d'organisation. Ainsi, c'est l'individu qui est l'acteur principal du développement de ses compétences.

Consciente de cet enjeu, l'entreprise nationale des industries de l'électroménager essaye de mettre en place les moyens les plus appropriés pour éviter :

-Le risque, pour l'entreprise, que les salariés mobilisent leurs compétences qu'au minimum de leurs possibilités.

-Le risque pour les individus d'apparaître progressivement comme incompetents, délaissés, marginalisés, non pas pour des raisons de capacités professionnelles, mais en raison de manque de motivation.

L'une des responsabilités majeures de l'entreprise est donc de faire en sorte que les individus veulent et s'engagent à développer leurs compétences, ceci en leur permettant de surmonter leur peur du chômage, le doute concernant leurs compétences, la crainte d'échouer dans des stages de formation, l'entreprise doit donc :

-Donner des garanties là où elle peut.

-Soutenir chaque individu dans la mise en œuvre de ses capacités d'apprentissage.

-Faire régner un climat de confiance dans l'entreprise.

Au final, nous pouvons dire que dans la logique compétence, il y a une dimension de motivation des individus qui est incontournable, si elle n'est pas prise en charge, les individus ne seront pas enthousiasmés quant à la mobilisation de leurs compétences. Ce qui

fera régner un climat d'indifférence, plongeant l'entreprise dans un dysfonctionnement sans précédent.

3-Le chemin inverse, de la compétence à la motivation

Nous avons vu dans le point précédent que la motivation des salariés est un élément très important, voire primordiale pour la mobilisation, le développement, la mise en œuvre, le transfert des compétences dans l'entreprise. Cependant, le contraire semble aussi être vrai. Les compétences mobilisées et développées par les salariés contribuent directement ou indirectement à leur motivation. Mais la question fondamentale à laquelle nous allons essayer de répondre est le comment de la chose.

Une entreprise qui favorise le développement des compétences de ses salariés peut être qualifiée d'intelligente, de professionnalisante, voire même d'apprenante et de qualifiante. Ce qui est intéressant est que les compétences acquises au fil du temps peuvent être gérées de la part de l'entreprise.

En effet, l'entreprise nationale des industries de l'électroménager a compris que c'est le développement des compétences de ces salariés qui va lui permettre ; d'une part de faire face et de s'adapter à un environnement en perpétuelle évolution et perturbation, et d'autre part de disposer d'une main d'œuvre motivée et fidèle.

Ainsi, les compétences mises à jour, actualisées et développées engendrent de la motivation chez les salariés de cette entreprise et ceci comme suit :

-Avec des compétences développées et mises à niveau « le salarié a la certitude qu'il peut relever les défis que son travail lui impose, en mettant en œuvre des stratégies et des démarches appropriées et efficiente faisant appel aux ressources dont il dispose. Cela lui donne le sentiment qu'il a du pouvoir sur les situations de son contexte de travail. Il acquiert ainsi de l'assurance, de la confiance en lui qui lui permettent d'anticiper les succès à venir et donc de se motiver. C'est ce que certains auteurs ont appelé le sentiment d'efficacité personnelle » (Laurant Keller, 2007, p. 167.).

-L'élargissement de l'éventail de la compétence d'une personne vers d'autres processus complémentaires de celui déjà maîtrisé, vers d'autres disciplines et vers d'autres fonctions, va lui permettre d'être polyvalent, l'emprise que ce dernier aura sur plusieurs dimensions du travail et sa capacité d'occuper plusieurs postes engendreront chez lui un sentiment de motivation.

-La rétribution de ses compétences : reconnaître, c'est récompenser, c'est distribuer une gratification.

-La responsabilisation des salariés, en leur offrant de plus en plus d'autonomie et de marge de manœuvre dans leurs postes respectifs.

-La prise en considération des avis et suggestions des salariés les plus compétents.

-Faire participer et impliquer les salariés compétents dans le processus de prise de décision, ce qui leurs permettra de développer leurs comportements motivationnels.

-Permettre aux salariés de se déplacer horizontalement vers d'autres postes avoisinants celui déjà occupé (réorientation, mutation), ou verticalement vers d'autres postes plus hiérarchiques (promotion), ainsi gérer leurs carrières.

4-Le développement des compétences au sein de l'ENIEM

Les chargés de formation, et les responsables des ressources humaines affirment unanimement que ce qui est recherché en premier lieu par la formation continue c'est le développement des compétences. Ceci dit, ce dernier est l'essence et la raison d'être de la formation continue au sein de cet établissement.

Chaque entreprise qui se dit vouloir développer les compétences de ses salariés doit avoir des outils d'évaluation de compétences ; c'est-à-dire des instruments permettant de repérer l'écart entre les compétences acquises et les des compétences requises (tels : la gestion prévisionnelle des emplois et de compétences, les bilans compétences, les référentielles compétences....). Par faute de moyens, et d'échecs d'établissement des référentiels compétences en 2008 et 2010, l'ENIEM utilise uniquement les entretiens

d'appréciations individuels, et l'observation au quotidien selon les responsables.

C'est à base de ces entretiens individuels et de ces observations que les écarts de compétences sont plus aux moins connus, et que les besoins de formation sont recensés. Les actions de formation sont établies, puis lancées conformément aux objectifs de l'entreprise.

Cependant, il n'est pas facile de connaître l'impact de la formation sur le développement des compétences au sein de l'ENIEM à cause d'absence de référentielle compétence. Ceci dit, pour connaître l'incidence de la formation continue sur le développement des compétences (individuelles et collectives) au sein de l'entreprise, l'avis des salariés et responsables, ainsi que les résultats escomptés par l'entreprise est plus que primordiale.

Les salariés estiment assez souvent être plus compétents après avoir fait l'objet d'une formation continue, dans la mesure où :

- Ils estiment avoir plus de connaissances, de savoir en rapport direct ou indirect avec leur poste
- ils maîtrisent de plus en plus le contexte de leur travail ;
- Ils se sentent plus efficaces et perdent moins de temps dans l'exécution des tâches ;
- ils se disent plus productifs, et plus professionnels ;
- ils se voient de plus en plus capables d'assumer d'autres postes avoisinant les leurs (polyvalences).

Pour les responsables, la formation a une incidence sur les compétences de l'entreprises dans la mesure où quelques temps après la formation (de 6 mois –2ans) :

- L'entreprise acquiert plus de force et de savoir ;
- Le professionnalisme est au rendez vous ;
- les problèmes internes auxquels l'entreprise est confrontée (problèmes techniques, problèmes de production et les problèmes organisationnels.....) se font moins sentir ;
- l'entreprise fait face d'avantage aux exigences externes, et ce par l'acquisition des savoirs et connaissances les plus à jours ;
- la qualité des produits est améliorée ;
- les ventes augmentées, et les clients sont de plus en plus satisfaits ;

Conclusion

Aujourd'hui, ce sont les compétences qui sont identifiées comme les vraies richesses dans l'entreprise. En effet les compétences jouent un rôle crucial pour l'entreprise et pour les employés, c'est pour cela qu'elles fassent appel à des modes et méthodes de gestion les plus rigoureuses.

Dans un environnement instable et complexe, les compétences ne sont jamais figées. Elles peuvent rapidement devenir obsolètes et caduque, ainsi la compétence d'aujourd'hui ne sera pas celle de demain. (Loboyer, 2009, p131), signale que « toute compétence reste virtuelle si elle n'est pas actualisée »

Des entreprises comme l'entreprise nationale des industries de l'électroménager investissent alors dans le développement des compétences et dans le but d'accroître leurs compétitivités, performances, rentabilités, ainsi que leurs adaptabilités face aux changements et aux fluctuations de l'environnement.

La motivation est capitale pour le développement des compétences, les entreprises motivent les salariés pour obtenir leurs adhésions, et leurs collaborations quant à la mobilisation, le développement, et la mise en œuvre de leurs compétences. Vice versa les compétences développées et mises à jour permettent d'accroître le comportement motivationnel des salariés.

Bibliographie

- 1.BUCK JEAN YVE, « Le management des connaissances et de compétences en pratique », éditions d'organisation, Paris, 2003.
- 2.CNPF, Journées internationales de Deauville, « Objectif compétence », Omet, Octobre, 1998.
- 3.DEJOUX CECILE, « Gestion des compétences et GEPEC », Dunod, Paris, 2008.
- 4.DJEFLAT ABDELKADER, « L'Economie et la gestion de la connaissance, Nouvelles bases de la compétitivité : Définitions et enjeux », in Colloque international sur: l'économie de la connaissance, 2005, Faculté Des Sciences Economiques et de Gestion – Université de Biskra.

5. KELLER LAURANT, « Les clés de la motivation au travail », Edition l'Harmattan, Paris, 2007.
6. LE BOTERF GUY, « De la compétence, essai sur un attracteur étrange, éditions d'organisation », Paris, 1994.
7. LE BOTERF GUY, « Construire les compétences individuelles et collectives, agir et réussir avec compétence », éditions d'organisation, Paris, 2010.
8. LEBOYER CLAUDE LEVY, « La gestion des compétences, une démarche essentielle pour la compétitivité de l'entreprise » éditions d'organisation, Paris, 1996.
9. LEBOYER CLAUDE LEVY, « La gestion des compétences, une démarche essentielle pour la compétitivité de l'entreprise », Deuxième édition, éditions d'organisation, Paris, 2009.
10. MATMATI MOHAMED, SCHMIDT DIETER, « auto diagnostic des ressources humaines avec les tic », in Personnel, revue N°34, 2002.
11. PRAX JEAN YVES, « Le Guide du Knowledge Management », Dunod 2000.
12. ROUSSEL PATRICE, « La motivation au travail, concepts et théories », Edition EMS, PARIS, 2001.
13. SEMUHOZA ETIENNE SERUPIA, « Théories de la motivation au travail », édition l'Harmattan, Paris, 2009.
14. ZARAFIAN PHILIPPE, « Objectif compétence », Editions liaisons, Paris, 2001.

Culture de l'entreprise: interaction et pesanteur des facteurs de l'environnement et performance de l'entreprise

*Mme. Abla Medjahdi**
Université de Tlemcen – Algérie
*Pr. Bendiabdellah abdesselam***
Université de Tlemcen – Algérie

Abstract :

Following the Second World War, one begins to wonder more and more about the reports of the technical and social. Scholars such as E. Mayo A. Maslowou, F. Hertzberg becoming known as they are concerned since the twenties informal and psychological dimensions of human behavior in organizations. However, this notion goes relatively unnoticed until the beginning of the seventies. It reappears at first in the United States. The crisis then creates indeed a deep questioning of traditional patterns and practices of management, rational and scientific approach American who had previously dominated no longer able to prove himself. Many researchers will then consider the study of the Japanese model. Japanese companies rely for their game at this difficult time and resistant to the troubled economic situation. Very quickly, the cultural virtues of Japanese companies are then discussed. The corporate culture quickly becomes so totally irrational and excessive, the answer to all the problems of management

Introduction :

La culture se montre prépondérante dans la construction, la postulation, et la conduite des entreprises. L'entreprise est contrainte de faire perpétuer ces valeurs qui contribuent à l'attachement de l'individu à cette entreprise et ces valeurs et faire poursuivre ses objectifs. En termes générales les valeurs auxquelles l'entreprise est

* *maitre assistante , inscrite en doctorat université de Tlemcen, Algérie, Mail: mmechellali@gmail.com*

** *Professeur, Faculté des sciences économiques, Commerciales et sciences de gestion, Université de TlemcenMail:A_bendiabdellah@yahoo.fr*

fidèle représentent le sens de vie de cette dernière, c'est tout ce qui a du sens, et de la valeur dans ce qu'elle fait et procède. Ce sont des valeurs qui se transforment petit à petit en des compétences en s'enracinant dans le comportement de chaque individu et de l'ensemble, c'est l'arrière plan et la toile de fond qui induit à l'individu et à l'ensemble de l'entreprise ce qui est bon et n'est pas bon de faire. Au-delà de la concrétisation économique des entreprises c'est-à-dire les profits et par un comportement interne exemplaire visant le seul but économique et la réussite financière. Se présente aussi une responsabilité morale et sociale, l'entreprise mise à donner une preuve de bonne foi vis-à-vis de son entourage. Le rapport contribution/rétribution, la signification matérielle se conjugue avec une prolongation immatérielle qui ne se limite pas à sa porte, il paraît bien évident à présent que le rapport que l'entreprise est responsable à tenir c'est faire valoir son extension externe c'est-à-dire en donnant de l'ampleur, de la preuve, du sens, de la raison à ses actions. La culture est la construction des attachements et des appartenances passées, elle subit le renouvellement et jouit de la protection. La performance et la culture se rencontrent ça part du fait et du principe que l'individu à toujours besoin d'une rétroaction sur lui-même et sur se qu'il fait sur ses résultats...

I- Le management par les valeurs : synthèse sur le prix de l'excellence :

Peters et Waterman dans leur livre : « le prix de l'excellence » résument une idée fondée sur un diagnostic qu'ils proposent concernant les imperfections de la pensée managériale américaine dévoilées et mise à mal par la guerre de Vietnam et le grand choc pétrolier de 1973. Ils nous interpellent dans leur analyse sur la mise à mal de l'économie Américaine et l'incapacité à se procurer un remède pour les gâchis causés par la crise. Les limites du modèle américain selon les auteurs résident en particulier et principalement dans l'incapacité des principes fondateurs de cette pensée managériale à tenir debout devant une crise. La pratique managériale de la plupart des entreprises Américaines qui se basent essentiellement sur la rationalisation exacerbée, le recours systématique aux méthodes de la quantification ,la planification paralysante et sa contribution à la bureaucratisation de l'initiative, et le blocage de l'innovation, la rigidité des structures entravant ainsi la circulation de l'information...les auteurs nous interpellent aussi sur

L'autre modèle notamment japonais et allemand caractérisant une autre vision de voir les affaires envahissante et différente de celle américaine. A quelques exceptions de ces normes prévalant chez les industriels américains, l'étude nous présente un échantillon d'excellentes entreprises qui ont adoptées une autre façon de voir les choses loin de celle traditionnelle porteuse de valeurs identitaires, proche des attitudes allemandes et japonaises. Cette autre manière réside dans la valorisation des initiatives de la tolérance envers les lacunes, et l'ouverture envers les initiatives, et les bonnes intentions, encourageant ainsi les formes de réalisations les plus ouvertes possibles, telles le travail par équipes, l'ajustement mutuel, la flexibilité, la mobilité, et récompensant les façons de faire les plus marquantes pour l'entreprise, ces formes d'ajustement à l'intérieur de l'entreprise coïncident avec les façons de voir japonaises et allemandes. Une belle description présentée par les auteurs relève de l'exception cache ou plutôt révèlent d'autres dimensions. L'être humain est affecté par un désir de revalorisation de soi vis-à-vis de l'autre. Ce serait aussi une volonté de chaque personne à l'intérieur de cet échantillon d'entreprises de se sentir concerné, important dans la poursuite, la réalisation, tenir des engagements, prendre des initiatives, ce sentiment devrait prendre le dessus chaque fois que la situation le demande. A vrai dire aussi dans de telles entreprises la sélection du personnel n'est pas fortuite. Les valeurs de l'entreprise se montrent plus pesantes que les personnes, quelques soient ces valeurs, l'entreprise se montrera sélective, forte, et difficilement adhérente. Un environnement de travail valorisant et juste l'être humain, aimerait bien faire montrer le meilleur de lui-même, quand à la surcharge des attitudes négatives, elles ne sont guère favorables à un épanouissement dans ce qu'il est sensé prouver à l'égard de l'autre. L'individu est sensé aimer faire valoir ce qui est le plus marquant et valorisant dans tout ce qu'il initie, dans un environnement angoissant et pesant en tirer du bien n'est pas facile à obtenir. Il faut signaler le travail exemplaire fournis par des travailleurs exemplaires montrés par les auteurs dans leur livre.

L'entreprise lorsqu'elle est affrontée à un événement spontané venant de l'environnement, elle engendrera un comportement également spontané issu de sa culture. Cette dernière est le fruit ou le mélange de plusieurs interactions et tentatives

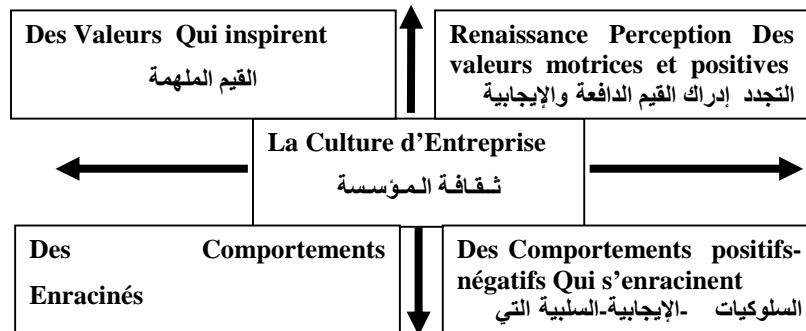
subites de l'intérieur, comme de l'extérieur, un cumul du passé et du présent, et qui a des conséquences pour l'avenir. Par accumulation d'enseignements qu'on appellera expériences d'avènements et d'événements, l'entreprise si elle a la chance de survivre, améliorera certainement sa façon d'apprentissage, d'interprétation et ses réflexes seront plus réfléchis ou plus posée à l'égard de l'environnement. Il existe toujours des formes habituelles et des réponses probables que l'entreprise peut admettre ou non selon la densité de ces actions, on se heurtant à ces avènements, l'entreprise construira son propre système de défense et de coopération avec les autres. Donc et dans le même ordre d'idée la culture construite est en relation constante avec son environnement, ce dernier est en changement constant, cela dit les valeurs, les normes, les représentations qui font l'unanimité aujourd'hui ne le seront peut être pas demain. Quelles seront alors les vraies questions que l'entreprise aimerait et doit les transmettre avec foi et sans ambiguïté aux générations futures?

Adams et Peters dans leur livre considèrent que les valeurs sont à l'origine d'une excellente attitude à l'égard de son entreprise et de son travail c'est-à-dire le point central moteur sur lequel repose l'entreprise, certes les valeurs contribuent en partie dans la réalisation des choses, la réalisation par les valeurs est l'autre façade qui explique le tout. Effectivement les valeurs jouent un rôle prépondérant dans l'aide à l'accomplissement, à la subsistance, à la continuité, au surinvestissement parfois, au dépassement. Elles peuvent être le support dont repose pas mal de finalités. Mais dans pas mal de cas elles ne sont que principes restants sous bonnes intentions, ou des comportements qui n'ont aucune relation avec ses propres inspirations. Pour formuler cette situation deux parties se conjuguent des valeurs qui inspirent et des comportements qui se concrétisent, en affirmant dans une autre manière la thèse de Festinger celle de la dissonance cognitive, la culture de l'entreprise dans l'ensemble à donc double sens, des valeurs concrétisées transformant des valeurs nourrissantes et éclairantes. En relation avec le temps cette culture prend des formes passées, présentes et futures, comprenant ainsi des transformations et des modifications.

II-Interprétations culturel de l'environnement:

1- Le regard sur l'existence humaine :

Le regard culturel révèle le vœu de donner un sens et un soulagement, une interprétation profonde, mais saisissante de la réalité humaine. En tant qu'individus notre vie qui est un chemin à devoir parcourir, chaque vie n'est identique à une autre que par peu d'éléments, chaque individu possède une aventure personnelle pleine d'événements, d'histoires, d'expériences. Ces représentations sont des explications personnelles et collectives, ou universelles, des échappatoires lors de la confrontation avec les hauts et les bas de la vie. De l'inconscience, des habitudes, des rituels se dégageront de nos croyances, et nos jugements, ce qui a de la valeur et ce qui a de l'importance... Dans ce schéma, se résume l'idée d'être exposé à son environnement, et que ce dernier est imposé à lui, il contient les gens les situations, les événements passés, présents et futures, quand à notre regard il est préférable qu'il soit de nature positif, car il est de moindre coût d'avoir une vue positive et optimiste qu'avoir une position pessimiste. Les événements qui arrivent subitement deviennent du passé et le future vient subitement, il nous préoccupe, l'incapacité, la non participation, deviennent des expressions de résistance, lorsque il l'individu ne rien pour faire changer, en Il produira un regard négatif sur le passé et sur le future, cela provoquera l'emprisonnement dans un état sans issu, ce que l'individu possède c'est maintenant c'est ce qu'il peut y accéder il peut le rendre plus riche. Le vouloir de tout contrôler est un illusoire désir, le laisser faire peut parfois être bénéfique pour certaines périodes.



2- Visions et interprétations individuels et collectives devant les événements :

Le juste milieu représente l'état idéal de puissance, d'ouverture et de position favorable et avantageuse, puisqu'il fait présenter un état où l'être humain devrait avoir un sentiment de reconnaissance plutôt qu'un sentiment de haine, d'insatisfaction, d'avoir reçu ce dont il espérait ou mieux encore. L'homme peut se procurer une vie fructueuse, paisible, agréable, chaleureuse une compréhension plus sensée, une vision plus calmée, et large d'esprit. Cette façon de voir et saisir la réalité et le monde facilite dans un certain sens les tâches, diminue le volume la densité, la lourdeur de la vie au quotidien, les angoisses sur le lendemain, dévoile ainsi les émotions de leurs ambiguïtés et les relâche de leur emprisonnement avec mesure. Sur le plan de la perception religieuse ce paisible état d'âme est le fruit d'une soumission au destin, à la nature de la vie des individus, c'est une situation qui n'est pas saisissable que si elle est cultivée par la foi. Cela ne veut nullement dire de se laisser aller dans la passivité puisque on est demandé de repousser et refouler les **malheurs causés**. L'acceptation ou la soumission étant de ce fait un remède à l'impuissance face au changement de l'environnement. Dans notre culture qui est en liaison avec ses ressources islamiques des pratiques ordinaires aident à repousser les pesanteurs de la vie. La liaison entre l'individu et la religion: à la foi c'est d'échapper systématiquement aux mauvaises consciences, et aux mauvaises interprétations. Dans la culture algérienne la patience est un remède. L'homme obéi à sa nature humaine qui le rend et le renvoie de temps à autre à sa propre et vraie dimension qui est celle d'impuissance envers la réalité qui peut paraître difficile, forte, l'acceptation d'être humain de subir, de vivre, de connaître des expériences, pour découvrir soi, les autres, la vie. Un événement peut paraître que brouillard pouvant se dégager bientôt, un incident grave, le temps est garant de faire disparaître sa densité pesante de l'esprit. Un problème ou un état de blocage peut avoir mille solutions, ce qui peut arriver peut être porteur en soi d'un bien même non vue dans l'instant ou refoulant un autre plus intense. Donc l'esprit optimiste perçoit la vie comme un don du ciel qu'on devrait considérer riche, digne de vivre en bonheur plutôt que le contraire, et l'optimisme doit remporter le dessus. En plus de l'influence de la foi islamique sur la culture algérienne populaire pas

mal de proverbes qui constituent des idées, des principes et des valeurs de croyance, de conduite, et une vision très avancée, sage et éclairante sur les aléas de l'environnement basculant.

3-L'expérience, l'apprentissage, l'accumulation: ces notions renvoient vers une construction de conceptions culturelles qui expliquent le déroulement et la finalité des événements. Une utilité, une fonctionnalité. Ceci dégagera une compréhension, des jugements, un enrichissement, des compréhensions plus élaborés de la réalité.

III- Les caractéristiques de l'environnement :

Vraisemblablement les entreprises sont toujours devant l'obligation d'être maintenues aux changements de l'environnement, prêtes à affronter les temps tempérés, et les perturbations occasionnelles. L'environnement constitue en loupe agrandissant les petits détails la controverse humaine, la vérité qui emballe tout le monde dans un tout non précis et non maîtrisable avec exactitude, la confrontation sous sa vraie nature, le vœu de l'homme de dévoiler des vérités parlantes mais non admises, des réalités foudroyantes sans esthétiques et sans frontières absurdes, des moments d'échapper des concepts, protégés, et les descriptions les plus pertinentes qui soient, des analyses les plus fabuleuses envisagées, parce que l'homme est toujours devant des questionnements toujours posés depuis son existence sur terre. L'environnement est l'assemblage des tas de figures similaires ou non, répétitives ou non, visibles, et non, assimilées ou dissimulées. L'être humain est toujours entraîné de vouloir en connaître pour appréhender une juste dimension et une terminologie adéquate, pour avoir une attitude et un avis sur ces questionnements. Les hommes constituent eux mêmes l'environnement et ils subissent l'effet environnement, l'homme est toujours une créature vulnérable à l'égard de l'inconnu, l'inhabituel, l'inobservable. Les événements qui se produisent et touchent individus ou entreprises ou sociétés sont presque similaires, donc la prévention et la préparation sont aussi presque évidentes.

a- La notion de fonctionnalité : une prédisposition, une préparation, des prises de conscience d'avance, c'est le rapport donné à des sommes de banalités, d'évidences, de routines, de répétitions, et de fréquences. Une utilité identifiant les repères, les significations,

un enseignement, l'environnement fonctionne toujours comme ceci. Son utilité est de provoquer l'apprentissage de l'environnement.

b- La notion du rôle: prenant une image, un signe, un miroir, prendre une face. Le rôle de régulation, d'ajustement, d'équilibrage....prendre la responsabilité d'assumer son statut ou son état.

c- La notion de position: de nature obligatoire infligée par le choix de faire régner ce qui est le plus important et ce qui est le plus crucial, s'affirmer, par apport aux autres, concurrence, coopération, fusion, des stratégies de paraître devant les événements qui peuvent être écrasantes...

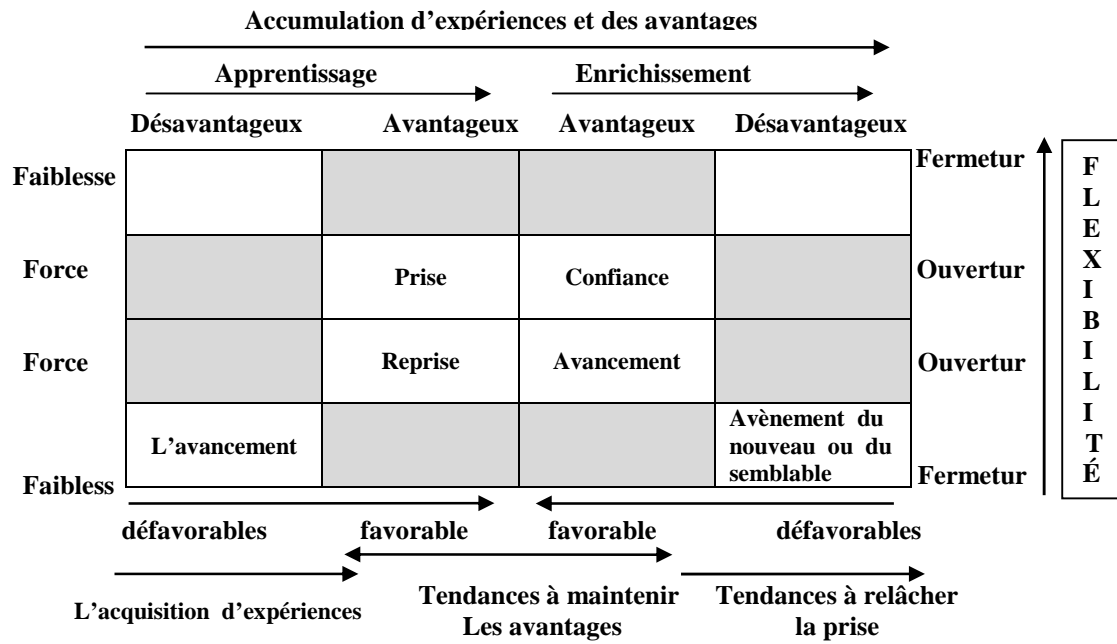
d- La notion de maîtrise: une obligation de saisir l'évidence on est soumis à faire face. Contrôler chaque fois le problème détecté.

e- La notion de flexibilité: ne pas camper sur une seule position, en avoir une capacité à concevoir d'autres alternatives.

f- La notion d'intervention: vouloir consolider et confirmer sa force, le but étant d'en tirer profits pour consolider sa position.

g- La notion de maintenance: maintenir ses forces et ses efforts, calculer les conséquences d'avance, faire les choix, le rapport entre les coûts, et les bénéfices.

h- La notion de réparation : laisser une marge de manœuvre de révision pour d'éventualités liées aux mauvaises, imparfaites ou revirement des conséquences.



Matrice d'interprétation de l'environnement

IV- L'étude empirique :

L'objectif de cette Etude/ interview semi-directif c'est de situer les entreprises algériennes vis-à-vis de la question de leur performance, en se basant sur le paramètre humain(axe centrale) de culture de l'entreprise «des valeurs» prise comme indicateur sur la politique, la vision des ressources humaines de l'entreprise, la méthode était de donner une équivalence numérique (Point de 1 à 5), (échelle graduelle, échelle de Likert) et de (Cocher la réponse qui correspond au mieux la réalité de l'entreprise) par le biais d'un questionnaire. Cette culture d'entreprise qui est en liaison avec la politique des ressources humaines est évaluée selon des paramètres de contribution humaine, elle concerne des paramètres pris comme valeurs qui sont le leadership, la motivation, et la compétence. L'objectif est donc de mesurer et de donner une estimation numérique pour ces questions qui représente le poids donné et l'intérêt à ces concepts au sein de l'entreprise Naftal.

Résultats de la recherche empirique :

L'entreprise semble Donner un intérêt/ une importance à la performance d'un degré maximum de 4. Pour maximiser les chances de performance de l'entreprise opte pour l'option financière par un point maximum de 4, l'option matérielle constitue un point de 5 technique 4, procédurale- administrative 3, humain 5, le facteur matériel, et humain occupent les premiers leviers pour la performance de l'entreprise selon notre interlocuteur. Concernant la nature de cette performance; l'entreprise réalise de la productivité, de la rentabilité de l'économie à un degrés moins, de la rentabilité, ce qui est des conditions qualitatives tel que la capacité à surmonter les crises l'entreprise enregistre un point de 4, de la Capacités à surmonter les changements de l'environnement 3, De la pérennité: de la perspective toujours des projets en cours5.nous avons voulu savoir sur quoi repose cette performance? Quels leviers permettent de la procurer? La réponse à permet de mentionner que le style de leadership intervient par un degré de 4, les motivations des travailleurs interviennent par un degré de 4 et la culture de l'entreprise par un degré de 4 et les compétences au sein de l'entreprise par un degré de 5 cela montre effectivement que la contribution humaine à partir de ces éléments est à des valeurs avancées. Tout les styles de leadership sont employés dans l'entreprise, le plus présent est celui de participatif, démocratique, le style directif est moins présent avec une envergure de 4 point, alors que le transformationnel et le charismatique ne sont pas bien signalés par notre interlocuteur, cela démontre que le professionnalisme du directeur, est le plus marquant. Pour clarifier notre investigation, la préoccupation était d'approfondir notre interrogation concernant le directeur et sa façon d'entreprendre avec une question qui était, le leader est susceptible de composer une source fondamentale pour la réussite de l'entreprise, c'est du au: (c'est pour): la réponse était que la vision du chef est un indice principal, sa communication est la plus marquante, son parcours professionnel, ses contributions significatives (résultats obtenu). Pour ce qui est de la motivation qui règne au sein de l'entreprise, elle est plutôt extrinsèque: provient des conditions de travail et la qualité de travailler au sein de cette entreprise. Qu'intrinsèque: émane des travailleurs eux-mêmes. Les

rétributions semblent satisfaire les travailleurs puisqu'elles ont eu une réponse équivalente à 4. Les préoccupations des travailleurs sont de différentes natures: conditions de travail financières, conditions de travail matérielles, climat de travail (conflits ; relations entre différents partis...) organisation, structure, administration de travail, ces quatre indices ont eu le même intérêt celui de 4, nous nous sommes emmené à se demander si l'entreprise est en mesure de satisfaire ces quatre préoccupations sur quel issu prendra une éventuelle satisfaction pour ces exigences, le climat de travail est le plus mentionné par un maximum de 5. Notre interlocuteur nous a signalé que la satisfaction de ces demandes contribuera à la performance de l'entreprise à une grande échelle. Nous nous sommes emmené à s'interroger sur la nature de la culture de l'entreprise si celle-ci a pu construire une culture propre et développée au fil des années, la réponse était évidemment, et qu'elle est moins externe c'est-à-dire interne et les modèles de conduite étrangers à l'entreprise sont moins perçus. L'entreprise présente aussi une vision partagée, des valeurs partagées au sein de l'entreprise, des modes de conduites et des présentations propres à l'entreprise, une histoire propre.

Pour ce qui est de la compétence elle concerne managers et les travailleurs, c'est-à-dire toute la hiérarchie à même échelle et à même point, pour acquérir les compétences, l'entreprise recourt en même degré au recrutement et à la formation: former pour acquérir les compétences. Ce qui est de ce volet l'entreprise présente une saturation pour le recrutement, pour le moment elle n'a pas besoin d'autres éléments. Ce point ne présente pas un défi majeur pour l'entreprise, il n'y a nullement une difficulté quelconque pour obtenir des compétences et elle n'est pas dépassée concernant les compétences. Puisqu'il n'y a ni une difficulté financière ni systémique. Le recrutement se fait selon les besoins enregistrés.

Conclusions de l'étude empirique:

L'entreprise Naftal semble montrer des indications positives concernant les questionnements posés autour du thème abordé par notre enquête. Les réponses sont en mesure de nous donner une vision très claire et mesurée sur la réalité de l'entreprise. Néanmoins l'enquête démontre que les préoccupations sont toujours

à signaler pour la direction concernée pour réfléchir et entreprendre des mesures significatives. En plus des variétés de produits que présente l'entreprise pour le consommateur Algérien, L'Entreprise nationale de commercialisation et de distribution des produits pétroliers (Naftal) ambitionne de conquérir des marchés extérieurs notamment ceux des pays voisins dans le cadre d'un plan de développement à l'horizon 2030. "Au delà de son objectif de consolider sa position de leader de la distribution des produits pétroliers sur le marché national, Naftal ambitionne de devenir un leader régional incontournable qui s'implantera, dans un premier temps, au niveau des pays voisins",

Actuellement, elle exporte du gaz butane vers la Tunisie et elle travaille pour identifier d'autres projets qui vont permettre de gagner en développement et en richesses pour l'entreprise et un gain pour l'économie nationale. Le projet vise à tracer un plan de développement à moyen et long termes en impliquant tous les acteurs de l'entreprise y compris le partenaire social. Il s'agit, d'établir un diagnostic détaillé pour recenser les forces et les faiblesses afin d'identifier un cap qui va consolider les créneaux pourvoyeurs de gains et de richesse et améliorer la performance, la productivité et la rentabilité de Naftal. Pour atteindre ces objectifs nécessite d'importants investissements qui devraient être réalisés d'une manière "rationnelle et mûrement réfléchie" dans le cadre des efforts de l'état pour rationaliser la dépense publique. En 2014, Naftal a réalisé un chiffre d'affaires (CA) de 333 milliards de DA dont 75% dans la branche des produits à prix administrés (carburant, GPL), qui continue d'enregistrer des déficits, selon les chiffres communiqués lors de cette rencontre. Le reste du CA est réalisé par la branche des produits à marge libre (lubrifiants, bitumes et pneumatique). Par marché, Naftal possède 95% du marché des carburants estimé à 14 millions de tonnes, tandis que pour le marché GPL, qui avoisine 1,5 million de tonnes, elle y détient une part de 82%. Pour les lubrifiants, bitumes et pneumatique, Naftal en détient respectivement 65%, 55% et 1% pour les pneumatiques. Cette société compte aussi réaliser 21 nouvelles stations de services sur l'autoroute est-ouest, qui s'ajouteront aux 26 stations déjà opérationnelles, en plus de la réhabilitation de 700 autres stations. La réalisation de grandes stations de distributions de carburants dans les grandes villes figurent

également parmi les projets envisagés. L'entreprise, qui évolue dans un marché ouvert et concurrentiel, perd des parts de marché, aussi bien sur les produits à marges libres que sur les carburants et les GPL. La politique des ressources humaines connaît des faiblesses et des contraintes dans sa mise en œuvre. L'organisation de Naftal enregistre des insuffisances impactant ses activités et ses performances. Elle veut faire participer les cadres et les employés de l'entreprise à l'élaboration de la feuille de route qu'il compte mettre en œuvre et projetera la société en 2030. Il n'y a aucun doute que dans cinq années, Naftal aura à affronter un environnement complètement différent à celui d'aujourd'hui, où il sera question de l'introduction d'autres acteurs économiques nationaux et étrangers ayant la même vocation que Naftal. Des acteurs qui viendront avec des stratégies préétablies et pragmatiques pour s'accaparer des parts de marchés, d'où l'urgence pour Naftal de se préparer dès maintenant à affronter ce nouvel environnement et réfléchir sur des stratégies alternatives qui lui permettent de consolider sa position de leader sur le marché national, de conquérir des marchés régionaux et de prospecter des niches de gain supplémentaires pour conforter ses équilibres financiers.

Les responsables de l'entreprise ne manquent pas de rappeler avec insistance que le cœur battant de cet ambitieux projet de développement reste l'homme qui demeure la seule richesse impérissable pour Naftal, indépendamment des moyens matériels, infrastructures, et autres équipements. C'est ainsi qu'on a mis l'accent sur la revalorisation de la ressource humaine, non seulement à travers une formation appropriée et une mise à niveau de ses qualifications, mais surtout à travers l'instauration d'une réelle justice, d'une équité irréprochable, une égalité des chances en droits et en obligations. Ce n'est qu'à ces conditions, « que l'entreprise pourra gagner la bataille de la mobilisation et de l'engagement massifs et collégiaux de tout le collectif » soulignent ses responsables.

Conclusion générale:

Depuis bien longtemps que le pays s'engage dans les réformes et se donne pour les réaliser, de réduire le coup social lié à ces réformes, d'aller avec prudence dans le processus. Notre pays à encore besoin de travail pour accélérer le mode des réformes. L'entreprise algérienne à besoin d'horizons pour réussir son existence, elle à toujours besoin d'un environnement favorisant la croissance, la diversité, la valorisation. En Algérie, la notion politique se démontre pesante sur la gestion des entreprises. La notion de l'environnement économique et ses caractéristiques est liée principalement aux caractéristiques et fondements de la culture elle-même d'un pays de ses racines et de ses inspirations. Par exemple dans les pays développés comme aux Etats Unies les principes qui inspire sont: la concurrence, la distinction, la créativité, l'aventure...ces idées remontent jusqu'au début des révolutions industrielles en Angleterre et en France...et aux économistes tel : Adam Smith : « laissez-passer, lasser-faire ». L'Allemagne, l'Italie, les pays Scandinaves, le Japon, la Corée du sud, chaque pays se distingue par une manière de faire spécifique et identitaire, cet aspect se traduit dans l'apparence et des entreprises et de leurs produits finals.

Le management des entreprises renvoie souvent à des facteurs culturels, historiques, sociaux et politiques, l'entreprise ne vie pas isolée, elle existe dans un environnement, elle est confrontée de subir les variations, les changements, les turbulences qui touchent pas mal de cotés. Pour exister elle cherche un environnement propice: se rapprocher des marchés des clients, des fournisseurs, des canaux de distribution, des marchés financiers. L'entreprise fonctionne dans son environnement, elle entreprend des relations avec ce dernier, elle subit et contribue dans son milieu. Elle cherche l'expansion, le profit, la durabilité, la pérennité...Sa fonction stratégique est d'œuvrer et de mobiliser les ressources nécessaires, pour atteindre la performance, et de la maintenir. L'entreprise tire son fondement et ses racines dans le milieu ou elle s'implante, elle est en interaction avec celui-ci. Elle ne peut pas échapper aux exigences, aux caractères qu'engendre l'environnement. Imposées aux entreprises les conditions et les règles de conduites sont multiples et diverses et parfois contrarient l'aboutissement des objectifs des entreprises. L'entreprise tire son

origine et promulgue sa finalité dans son entourage. Les valeurs, les idées, les mentalités, les attitudes, les comportements, dans les entreprises s'emprennent de la culture toute entière des individus appartenant à l'entreprise et en même temps à des niveaux de réflexion différents et multiples. De ce fait la culture de l'entreprise semble être un facteur qui contribue aux résultats de l'entreprise se qui doit être pris en compte pour établir les plans de gestion de l'entreprise et promouvoir des projets sur lesquels on introduit des stratégies basées sur une culture de succès et de réussite et des valeurs permettant la concrétisation d'objectifs liés aux résultats.

Bibliographie :

1. B.Gangloff L'individu et les Performances Organisationnelles, édition l'Armathan 2000.
2. Cécile Dejoux et Anne Dietrich. Management par les Compétences, édition Dareios et Pearson Education.
3. C.Lévy – Leboyer, M.Huteau, C.Louche, J.P.Rolland : La Psychologie du Travail, éditions d'Organisation.
4. D.A.Kolb, I.M.Rubin, J.M.McIntyre le comportement organisationnel, édition d'Organisation.
5. Jacques Aubert, Patrick Gibert, Frédérique Pigeyre : Management des Compétences édition DUNOD. 2^e édition.
6. Jean-François Claude : le Management par les valeurs ; éditions LIAISONS. 2^e édition.
7. M. Laflamme : Dix Approches pour Humaniser et Développer les Organisations, Gaëtin Morin édition.
8. N.Aubert : Diriger et Motiver, art et pratiques du management, éditions d'organisations 2003.
9. Jean-Louis Bergeron : Les Aspects Humains de L'organisation, Gaëtin Morin édition 1979.
10. Paul OHANA : les Dix Mots Clés du Management des Hommes, édition DUNOD 1999.
11. P. Morin, E.Delavallee : Le Manager à L'écoute du Sociologue ; édition d'Organisation.
12. Peters et Waterman : Le Prix de l'excellence ; édition d'organisation.
13. R. Barrett : Libérer L'âme de L'entreprise, édition de Boeck.
14. R.Mcdermott, R.Mikulak., M.Beauregard : Développer l'initiative et la créativité du personnel, édition DUN
15. W. Jack Duncan, Les Grandes Idées du Management, Edition Mare Mostrum.